



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية العلوم الإسلامية

قسم الدراسات القرآنية والفقاه

## القواعد والأحكام الامتثالية في فقه الإمامية

### -دراسة تحليلية-

رساله مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الإسلامية - جامعة كربلاء- وهي جزء من

متطلبات نيل شهادة الماجستير في الشريعة والعلوم الإسلامية

كُتبت من قبل الطالبة

ضحى فواز سلمان

إشراف

أ.م. د محمد ناظم المفرجي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ

وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ

سورة القصص، آية: ٦

ترشيح رسالة للطبع

نظراً لإنجاز فصول ومباحث الرسالة الموسومة بـ القواعد والأحكام الإمتنانية في فقه الإمامية - دراسة تحليلية ( لطالبة الماجستير ( ضحى فواز سلمان ) فإني أرشحها للطبع .



التوقيع :

المشرف : أ.م.د محمد ناصر محمد الخليلي

مكان العمل : جامعة كربلاء / كلية العلوم / إلكترونيات

التاريخ : 2024 / 6 / 8

## إقرار المشرف

أشهد أن الرسالة الموسومة بـ ( القواعد والأحكام الإمتنانية في فقه الإمامية –  
دراسة تحليلية) للطالبة (ضحى فواز سلمان) قد تم اعدادها تحت إشرافي في جامعة  
كربلاء / كلية العلوم الإسلامية وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في  
لشريعة والعلوم الإسلامية

عبدالله

التوقيع :

المرتبة العلمية : أستاذ مساعد دكتور

الاسم : محمد ناظم محمد الخزرجي

مكان العمل : جامعة كربلاء / كلية الشريعة الإسلامية

التاريخ : 2024 / 6 / 9

بناءً على توصية المشرفين والمقوم العلمي أرشح هذه الرسالة :

عبدالله

التوقيع :

الاسم : د. محمد ناظم محمد الخزرجي

التاريخ : 2024 / 7 / 17

## شهادة الخبير اللغوي

اطلعت على رسالة/أطروحة الطالب/هـ ( الموسومة  
ب) القواعد والأحكام الـدستانية في حق الإمامية - دراسة تحليلية -  
( وقومتها لغوياً وأجد أنها صالحة للمناقشة .



التوقيع:

المرتبة العلمية: مدرس وكتور

الاسم: آمال عبد المحسن تايه

مكان العمل: جامعة كربلاء، كلية العلوم

التاريخ: 11 / 7 / 2024  
الديبلوماسية

## إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيس لجنة المناقشة وأعضاؤها أننا اطلعنا على هذه رساله الماجستير الموسومة ب (القواعد والاحكام الامتثانية في فقه الامامية دراسة تحليلية) وناقشنا الطالب/ة (ضحر، فواز سلمان حسون) في محتواها وفيما له علاقة بها ونعتقد أنها جديرة بالقبول بتقدير (حسبهم الحال) لنيل شهادة الماجستير؛ في الشريعة والعلوم الإسلامية.

  
أ.م.د. خضير جاسم حالوب  
جامعة كربلاء/ كلية العلوم الإسلامية  
رئيساً

  
أ.م.د. فاضل عاشور عبد الكريم  
كلية الإمام الكاظم (عليه السلام)  
عضواً

  
أ.م.د. محمد ناظم محمد  
جامعة كربلاء/ كلية العلوم الإسلامية  
عضواً ومشرفاً

  
أ.م.د. زهراء مهدي كاطع  
جامعة كربلاء/ كلية العلوم الإسلامية  
عضواً

صُدقت في جامعة كربلاء / كلية العلوم الإسلامية

  
التوقيع:  
الإسم: أ.د. محمد حسين عبود الطائي  
العميد

التاريخ: ٨/٥/٢٠٢٠

## الإهداء

إلى الرسول الأعظم مُنقذ البشرية جمعاً من ظلمات الجاهلية إلى نور الإسلام  
محمد(صلى الله عليه وآله وسلم)...

إلى السراج الذي ينير دربي والأمل الموعود صاحب العصر والزمان(عجل الله  
تعالى فرجه الشريف)...

إلى بلدي العراق الجريح، ومُنبع العلم، والعلماء...  
إلى كل من سقط شهيداً فداءً للدين والوطن حتى نعيش بكرامة...  
إلى ملاكي الطاهر، وقوتي بعد الله، داعمتي الأولى، والأبديه

""أمي""

أهديك هذا الإنجاز الذي لولا تضحياتك لما كان له وجود، ممتنه لان الله قد  
اصطفاك لي من البشر أما يا خير سند و عوض.  
إلى من دعمني بلا حدود، واعطاني بلا مقابل.

""أبي العزيز""

إلى جميع أستاذتنا الذين قدموا لنا ثمرة العلم من خلال سنوات دراستنا وفقهم  
الله تعالى...

إلى روح زوجي الشهيد ""حسين"" الذي وافاه الأجل، وهو يدافع عن  
المقدسات...

وإلى أبنّي العزيز الغالي ""علي""...

أهدي لهم جميعاً ثمرة هذا الجهد المتواضع...

## الشكر والعرفان

الحمدُ لله الذي علم القرآن خلق الإنسان علماً البيان، والحمد لله الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم، سبحان الواحد الأحد الفرد الصمد الذي أنزل على عبده الكتاب، ولم يجعل له عوجاً، والصلاة والسلام على محمد وآله الطيبين الطاهرين...

أبدأ بشكر الله تعالى، خالق الكون، ومالك الملكوت، على توفيقه لي وسعة رحمته، وعلى منحه لي العلم، والمعرفة، والصبر، والمثابرة، وعلى هدايته لي إلى طريق البحث العلمي.

يسعدني أن أتقدم بأسمى آيات الشكر، والعرفان لكل من ساهم في إنجاز رسالتي هذه، وتوفير الدعم، والسند لي خلال رحلة البحث العلمي.

فمن مبدأ من لم يشكر المخلوق لم يشكر الخالق؛ يسعدني أن أتقدم بالشكر إلى أصحاب الفضل علينا في هذا الجهد العلمي الذي لولاهم لما كان؛ فأولاً أتشرف بالشكر والامتنان إلى جميع أساتذتي في كلية العلوم الإسلامية، وأخص بالشكر عميد كلية العلوم الإسلامية (أ.م. د. محمد حسين عبود)؛ وكذلك لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى الإنسان المرشد لطالب العلم، والمتواضع، والناصح، والموجه لي في جمع المراجع، والمصادر، والمشرف الذي تفضل عليه بإشرافه على رسالتي رئيس قسم علوم القرآن (أ.م. د محمد ناظم المفرجي)؛ لما قدمه لي من توجيهات، وإرشاد.

وأشكر أعضاء لجنة المناقشة الموقرين، على شرف تقييم هذه الرسالة، وعلى ملاحظاتهم القيمة، ونصائحهم البناءة، التي ساهمت في تحسينها، وتطويرها.

وأقدم بالشكر الجزيل لمكتبة الروضة الحيدرية، والعتبة الحسينية، وأخص بالذكر الأخوات العزيزات العاملات فيها؛ لما لهن من دور في إرشاد ومساعدة الباحثات؛ خدمته للعلم، وأغراض البحث.

وفي ختام هذه الكلمة، أتقدم بجزيل الشكر، والتقدير لجميع من ذكرتهم، ومن لم يذكر، على دعمهم وسندهم لي خلال رحلة البحث العلمي.

والحمد لله رب العالمين.

## الخلاصة

تناولت الرسالة "القواعد والأحكام الامتثالية في فقه الإمامية دراسة تحليلية"؛ نظراً لأهمية الفقهية في فهم أحكام الفقه الإمامي؛ فهو المَبِين، والكاشف لأحكام المكلفين، ودستورهم الفقهي.

لذا يحرص الفقهاء الإمامية على بيان الأحكام التي تتعلق بالمكلف سواء كانت هذه الأحكام تتعلق بالعبادات، أو المعاملات؛ لهذا كان لا بد لمن يتصدى لاستنباط الأحكام الفقيه أن يعتمد على المصادر بمختلف أنواعها، وتطبيقها على الفروع، والمسائل الفقهية.

وقد جاءت دراسة هذه الأحكام على ضوء فقه الإمامية، وبيان آرائهم الفقهية فيها، إذ إهتموا بأيضاح القواعد، والأحكام الامتثالية، فبين الفقهاء الامتثان، ودواعيه، وفلسفته؛ فضلاً عن الاعتماد على روايات أهل البيت (عليهم السلام) من طريق بيان تفسير الآية القرآنية، وبيان الموضوع الامتثالي من خلال النص الروائي عن المعصوم (عليه السلام).

فتوجه الفقهاء إلى دراسة القواعد الفقهية الامتثالية، والأحكام الامتثالية من خلال الاعتماد على المصادر الفقهية الإمامية، فتعتمد دراستي في هذه الرسالة على بيان مصطلح الامتثان في القواعد، والأحكام الفقهية الإمامية؛ لأنه حظي باهتمام كبير من قبل فقهاء الإمامية؛ إذ وضعوا له مجموعة من القواعد والأحكام الفقهية.

ومفاد دراستنا هو بيان موارد الامتثان، وتعدد من قبل المنعم على العباد، الذي تفضل بالفضل الكبير على العباد من خلال نعمه الكثيرة التي لا تحصى.

قائمة المحتويات

أ	الآية .....
ب	الإهداء .....
ج	الشكر والعرفان .....
د	الخلاصة .....
هـ	قائمة المحتويات .....
١	مقدمة .....
١٢٣-٩	الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان .....
١٠	المبحث الأول: التعريف بمصطلحات العنوان .....
١٠	المطلب الأول: تعريف القاعدة وأنواعها .....
١٠	أولاً: القاعدة لغةً .....
١١	ثانياً: القاعدة اصطلاحاً .....
١٢	ثالثاً: أنواع القواعد .....
٣١	المطلب الثاني: تعريف الحكم وأقسامه .....
٣١	أولاً: الحكم لغةً .....
٣٢	ثانياً: الحكم اصطلاحاً .....
٣٣	ثالثاً: أقسام الأحكام .....
٦١	المطلب الثالث: تعريف الامتنان وأقسامه .....
٦١	أولاً: الامتنان لغةً .....
٦١	ثانياً: الامتنان اصطلاحاً .....
٦٣	ثالثاً: أقسام الامتنان .....

## قائمة المحتويات-----

المطلب الرابع: تعريف الفقه لغةً واصطلاحاً.....	٨١
أولاً: الفقه لغة .....	٨١
ثانياً: الفقه اصطلاحاً .....	٨١
المبحث الثاني: المائز بين القاعدة الفقهية و الاصولية وحكمها وضوابطهما	٨٣
المبحث الثالث: التأصيل للقاعده الامتتانية والحكم الامتتاني .....	٩٩
المطلب الأول: التأصيل للقاعدة الامتتانية.....	١٠٠
أولاً: تأصيل القاعدة الامتتانية في عالم الثبوت .....	١٠٠
ثانياً: تأصيل القاعدة الامتتانية في عالم الإثبات .....	١٠٧
المطلب الثاني: التأصيل للحكم الامتتاني.....	١١٣
أولاً: التأصيل الحكم الامتتاني في عالم الثبوت .....	١١٥
ثانياً: تأصيل الحكم الامتتاني في عالم الإثبات .....	١٢٠
الفصل الثاني: فلسفة الامتتان ومشروعيتها وحكومتة .....	١٢٥-١٨٣
المبحث الأول: فلسفة الامتتان ودواعيه .....	١٢٧
المطلب الأول: فلسفة الامتتان .....	١٢٨
المطلب الثاني: دواعي الامتتان .....	١٣٤
المبحث الثاني: مشروعية الامتتان .....	١٤٢
المطلب الأول: الاستدلال بالأدلة النقلية.....	١٤٣
المطلب الثاني: الاستدلال بالأدلة اللبية .....	١٥٠
المطلب الثالث: الاستدلال بالأدلة الاخرى .....	١٥٦
المبحث الثالث: حكومة الامتتان .....	١٦٨
المطلب الأول: حكومة الامتتان على الأدلة الأولية .....	١٦٩

المطلب الثاني: حكومة الامتحان على الأدلة الثانوية	١٧٧
الفصل الثالث: الامتحان وأثره في التشريع الإسلامي	١٨٣-٢٨٣
المبحث الأول: الامتحان وأثره في العقائد	١٨٥
المبحث الثاني: الامتحان وأثره في الاصول	١٩٩
المبحث الثالث: الامتحان وأثره في الفقه	٢٥٣
الخاتمة	٢٨٤
قائمة المصادر والمراجع	٢٨٩
Abstract	A

# المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الَّذِي نَسْتَعِينُ بِهِ فِي السَّرَاءِ، وَالضَّرَاءِ، بِسْمِ اللَّهِ الَّذِي نَتَوَكَّلُ عَلَيْهِ فِي كُلِّ أَمْرِنَا، الْحَمْدُ لِلَّهِ وَاهِبِ الْعِلْمِ، وَالْمَعْرِفَةِ، الَّذِي وَهَبَ الْإِنْسَانَ الْعَقْلَ، وَأَكْرَمَهُ بِنِعْمِهِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا طَيِّبًا مَبَارَكًا، وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ.

وبعد

تُعد القواعد والأحكام الامتثالية من مسائل الفقه والاصول؛ لأنها تلعب دوراً أساسياً في تحديد مرجعية الأحكام الشرعية؛ إذ تتضمن مجموعة من القواعد والأحكام التي عالجت مختلف جوانب العلاقة بين القواعد والأحكام، فقد أسند فقهاء الإمامية في استنباط القواعد والأحكام الامتثالية إلى مجموعة من القواعد الفقهية، مثل قاعدة لا ضرر ولا ضرار، وغيرها من القواعد؛ وقد أولى العلماء هذا العلم ما يليق به من العناية، والبحث، والتحقيق، حتى وصلوا به إلى درجة تقارب التمام في طرق التصنيف؛ فتنوعت مناهجهم بين تأصيليه، واستقرائية، وتنزيلية، وجامعة، بالإضافة إلى اختلاف مؤلفاتهم، وتنوعها بين متون، وشروح، وحواشي.

وما تجدر الإشارة إليه أن دراسة أصول الفقه ظلت صعبة على كثير من الطالبين له، لأن لهذا العلم طريقة كسائر العلوم فمن أخطأها ضلَّ به المسير، ولم يصل مقصوده، ومن هنا كان الوقوف على مبادئ أصول الفقه، والإحاطة بمجامعه، ومقاصده، من أهم المطالب التي تتعلق بهذا العلم الذي يمكن أن يسهل المسير لطالبيه، وتعينه في الوصول لمطلوبه، وتحقيق مبتغاه.

فإنَّ الله جل وعلاه قد أنعم على الإنسان نعماً لا تُعد، ولا تُحصَى، من بها عليه قال تعالى: ﴿وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ (سورة النحل، آية: ١٨)؛ ليزكروا بنعمته؛ ويحسبوا على طاعته وشكره، كما كرم الإنسان، ورفع قدره، وأعلى شأنه، وجعله بين الخلق مُكْرَمًا، فلم يُشرع له تشريعاً فيه ظلماً له؛ ولم يأمره بأمر فيه تصغيراً، وتقيصاً لقدره، لهذا نجد أنه سبحانه قد رتب على المنَّة الصادرة من قبل الإنسان أحكاماً فقهية مختلفة، كلها تدور حول ذم المنَّة.

إنَّ فقه الإمامية بينَ إنَّ النعمة نجدها قد تكون صادرة من المولى، أو صادرة من الإنسان، فالمولى يمتن على عباده بجمل من النعم، والمنة منه سبحانه تفضل، وتكرم على البشر، وهي متمثلة في بعث الرسل (عليهم السلام)، وكذلك الهداية للإسلام، وأيضاً إباحة أنواع من الطيبات.

أما المنة الصادرة من الإنسان على سبيل الاحتقار، والتكبر، فهي مذمومة من قبل الشارع المقدس، بل وجعلها سبحانه وتعالى من الكبائر.

وقد تطرق الأصوليون إلى الامتتان في كثير من القواعد الفقهية، والأصولية، فمثلاً نجد أنَّ الأصل في الأمر إذا تجرد عن القرائن أنه للوجوب، والقرائن الصارفة التي تصرف الأمر عن الوجوب كثيرة، بمعنى أن يرد الأمر بإحدى الصيغ من قبل الشارع، إلا أنه لم يرد به الوجوب، وإنما قصد بهذا الأمر الامتتان على العباد، كما تتأول الأصوليون الامتتان في باب مفهوم المخالفة، ومن هذه المواطن التي يترك فيها الأخذ بمفهوم المخالفة، إذا كان تخصيص المنطوق من أجل الامتتان، أي أنَّ يقيد الشارع الحكم بصفه ذكرها المولى من باب الامتتان على عباده.

فإنَّ فقه الإمامية تتأول القواعد والأحكام المتعلقة بالامتتان، وبين إنَّ الامتتان هو أسلوب له تعلق بأدلة التشريع، وما يتبع ذلك من كيفية الاستفادة منها، كمباحث التكليف، والاستدلال، الأمر الذي تُقرر به أصول عظيمة، يمكن سبكها بعبارة مختصرة تحمل خصائص القاعدة الأصولية، مترتبة عليها ثمرات فقهية، يتضح ذلك في مضامين البحث.

ومن هذا المنطلق، ولأهمية هذا الموضوع، وحاجته إلى المزيد من البحث، والدراسة، ولأثره في الفقه الإمامي، وفهم قواعده، وأحكامه الفقهية فهماً دقيقاً سليماً؛ كان لي أن أختار البحث في هذا الموضوع تحت عنوان (القواعد والأحكام الامتتانية في فقه الإمامية دراسة تحليلية)، لذا سوف أتأول المقدمة من خلال عدة محاور وهي:

#### أولاً: أهمية الموضوع:

إنَّ أهمية موضوع الرسالة يتمثل في بيان القواعد والأحكام الامتتانية في الفقه الإمامي التي جاءت بكثرة في القرآن الكريم، وفي السنة الشريفة، وفي كتابات بعض الفقهاء،

ففي ثنايا البحث نجد إنَّ موضوع الامتتان له علاقة بآيات، وأحاديث الأحكام، الأمر الذي يجعله كثيراً ما يرد في كتب الأصوليين، ومصنفات الفقهاء، وشرح الأحاديث، وكتب المفسرين، فكان لكل فن إسهاماته في جوانب استعمالاته، فضلاً عن علوم أخرى، ونحوها، فإنَّ للأحكام الامتتانية جانباً أصولياً، يترتب عليه أثر فقهي في عددٍ من المسائل المقصدية في أبواب فقهية مختلفة.

### ثانياً: أهداف الموضوع:

يهدف موضوع الرسالة إلى الوقوف على عدة محاور لبيان أهميتها، منها دراسة القواعد والأحكام الامتتانية، وتحليل هذه القواعد والأحكام من حيث مضمونها، وكذلك مدى أتساعها، وأستثناءاتها، وتطبيقاتها العملية، وإبراز دور هذه القواعد والأحكام، في تعزيز العلاقات الاجتماعية، وتحقيق العدالة بين النَّاس، وكذلك الاهتمام ببيان الأحكام الامتتانية التي لها الأثر الكبير في حياة الإنسان من ناحية التسهل من جانب الشارع المقدس للإنسان في عباداته، ومعاملاته.

### ثالثاً: أسباب اختيار الموضوع:

أما أسباب اختيار هذا الموضوع (القواعد والأحكام الامتتانية في فقه الإمامية دراسة تحليلية)، فإنَّه من المواضيع الفقهية التي تهتم في الكشف عن الأحكام التي تتعلق في موضوع الامتتان، وبعد بحث طويل، وتتبع للمراجع، والمصادر الإمامية المختلفة في الأصول، والفقه، لم نجد بحثاً يدرس عنوان "القواعد والأحكام الامتتانية في فقه الإمامية دراسة تحليلية" وعلى نحو الاستقلال، فقد أشار علماء الأصول في كتبهم إلى أهم المبادئ التي يعتمدون عليها في المباحث الأصولية سواء كانت مبادئ تصويرية، أو تصديقية؛ إلا أنَّ بحوثهم لم تكن مختصة بتحقيق هذه الغاية أي (تحديد القواعد والأحكام الامتتانية)؛ بمعنى أنَّ المنتبِع الدقيق يستطيع أن يجد كثيراً من هذه القواعد، والأحكام متفرقة في أبواب الفقه، ومباحثه المختلفة، لكنَّ الوقوف عليها، واستخلاصها من الكتب الفقهية يحتاج إلى جهدٍ حقيقي، وجاد.

لذا كانت الحاجة ملحة، وضرورية لاستقراء وتتبع تلك القواعد والأحكام، ودراستها في

رسالة جامعية متخصصة دراسة تحليلية بصورة مستقلة.

رابعاً: مشكلة البحث:

السؤال الأول: ما المقصود بالامتنان، والقواعد الامتنانية، والاحكام الامتنانية؟

السؤال الثاني: ما المقصود بفلسفة، ومشروعية، وحكومة الامتنان؟

السؤال الثالث: ما أثر الامتنان في التشريع الإسلامي؟

خامساً: فرضيات البحث:

الفرضية الأولى:

والعرفان وهو اعتراف العبد بفضل المنعم، وبذل ما يناسبها من الشكر والعرفان، أما القاعدة الامتنانية فهي قاعدة فقهية تلزم المكلف بشكر الله تعالى على النعم التي أنعم بها عليه، وهي حكم شرعي يلزم المكلف بفعل ما يُعبّر عن شكره لله تعالى على نعمه، وهذه القاعدة مستندة إلى آيات قرآنية، أما الحكم الامتناني فهو مصطلح فقهي يُشير إلى الأحكام الشرعية التي تُشرع امتناناً من الله تعالى لعباده، وهي أحكام شرعية تُشرع من أجل تسهيل حياة العباد.

الفرضية الثانية:

فلسفة الامتنان تكمن في شكر الإنسان لله تعالى على خلقه بعد أن كان في العدم، أما مشروعية الامتنان فقد حثّ الله تعالى عباده على الشكر، والتقدير في العديد من الآيات القرآنية، والأحاديث الشريفة، وكذلك من خلال الإجماع، وكذلك العقل؛ فالامتنان في الفقه الإمامي له حكمة من مشروعية الامتنان، وهذه الحكمة تؤدي تقوي الايمان، فيساعد الامتنان على تقوية إيمان المؤمن، وتقواه، وإدراكه لعظمة الله تعالى، ونعمه، والارتقاء بالأخلاق فيساعد الامتنان على الارتقاء بالأخلاق الكريمة، بينما حكومة الامتنان تُشير إلى أن شعور المكلف بالامتنان لله تعالى على نعمه الظاهرة والباطنة، يُمكن أن يُعتبر أساساً لبعض الأحكام الشرعية، ويُعدّ موضوع حكومة الامتنان في علم الأصول من الموضوعات الخلافية بين الفقهاء، إذ يؤيد بعض الفقهاء هذا المبدأ، بينما يُعارضه بعضهم الآخر.

الفرضية الثالثة:

الإسلام دين الشكر والامتنان، فالله تعالى أنعم على الإنسان بنعم لا تُعد ولا تُحصى، فكان من الطبيعي أن يرتبط التشريع الإلهي بهذا الشعور النبيل، فيهدف الشارع الحكيم من

خلال التشريعات المبنية على الامتنان إلى تربية النفوس على الشكر، والحمد، وتقوية العلاقة بين العبد وربّه، فإن الشعور بالامتنان لله تعالى يقوي الإيمان بالله وبقدرته، ويزيد من خشوع العبد واعتماده على ربه، فيدفع الشعور بالامتنان المؤمن إلى زيادة طاعته لله تعالى، وشكره على نعمه بفعل الخيرات والأعمال الصالحة، ويعتبر الشعور بالامتنان حائلاً أمام المعاصي والذنوب، فالمؤمن الشكور يخشى أن يضيع نعمة الله بارتكاب المعاصي، إن الامتنان هو أساس العلاقة بين العبد وربّه، وهو المحرك الأساسي للعبادات والمعاملات والأخلاق في الإسلام، وقد أولى فقهاء الإمامية اهتماماً كبيراً بدور الامتنان في تشكيل الأحكام الفقهية، وذلك لما له من أثر بالغ في بناء المجتمع المسلم القائم على العدل والمساواة والتعاون.

#### سادساً: منهج الرسالة:

أما المنهج المتبع في إعداد هذه الرسالة فقد سلكت الباحثة في معالجة موضوع البحث منهج الدراسة التحليلية.

وفي عرض تفاصيل مسائل الرسالة رُوعي في ذلك المنهج المتبع، إضافة لما يخدم الرسالة، ويتلخص في النقاط التالية:

أولاً: جمع المادة العلمية من المصادر الأصلية، مع محاولة الاستقراء لكل ما كُتب حول الموضوع قدر الإمكان.  
ثانياً: صياغة القواعد الأصولية، والقواعد الفقهية، والأحكام المستنبطة، بحسب الضوابط الفقهية.

ثالثاً: توثيق القاعدة ببيان معنى القاعدة الإجمالي.

رابعاً: الاستدلال على القاعدة.

خامساً: إبراد تطبيقات فقهية للقاعدة.

سادساً: عزو الآيات القرآنية إلى سورها.

سابعاً: تصوير المسألة الأصولية، فذكرت الأقوال، والأدلة بإيجاز؛ لأنّ المراد من الرسالة هو بيان القواعد والأحكام الامتنانية في فقه الإمامية، وبيان تأثير أسلوب الامتنان في القواعد الأصولية، والقواعد الفقهية؛ والأحكام الشرعية.

#### سابعاً: مصادر الرسالة:

أما أهم المصادر والمراجع التي أعتمدتها الرسالة في عنوانها (القواعد والأحكام الامتنانية في فقه الإمامية دراسة تحليلية)، فهي كثيرة منها كتاب الميزان في تفسير القرآن

للطباطبائي(ت١٢٨١هـ)؛ وكتاب وسائل الشيعة للحر العاملي(ت١١٠٤هـ)، والقواعد الفقهية لسيد محمد حسن البجنوردي(ت١٣١٦هـ)، وأصول الفقه للشيخ محمد رضا المظفر(ت١٣٨٣هـ) ومن هنا فإن الباحثين الذين يرغبون في الكتابة في القواعد، والأحكام الامتثانية في فقه الإمامية عليهم أن يكونوا على دراية بهذه المصادر الفقهية، وأن يتمكنوا من الاستفادة منها في تحليل، وتفسير القواعد، والأحكام الامتثانية.

#### ثامناً: الدراسات السابقة:

أما الدراسات السابقة بحسب الأطلاع المتواضع للباحثة على الرسائل، والمؤلفات، والبحوث المتخصصة، وبالرجوع إلى المكتبات الدينية، والمركزية في الجامعات، فلم أجد من الباحثين السابقين من أفرد هذا الموضوع بالبحث، والدراسة الإقليل، منها كان بعنوان فقه الامتثان في القرآن الكريم للدكتور علي بن عبد الله الشهري، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد(٥٥)، رجب ١٤٢٧هـ، وهذا البحث كان منصباً على التفسير الموضوعي، بعيداً عن الجانب الأصولي، والفروع الفقهية، وكذلك بعيداً عن فقه الإمامية.

أما رسالتي تتمحور في موضوع مسائل الفقه، وأصوله، وذلك من خلال بيان قواعد أصولية امتثانية، وقواعد فقهية امتثانية، ومبينة أثرها في الفروع العملية مستعينة بالله تعالى متوكلاً عليه كما يتضح من سرد خطة البحث.

#### تاسعاً: خطة الرسالة:

تتكون خطة الرسالة من ثلاثة فصول، فكان الفصل الأول بعنوان بيان الإطار النظري للعنوان، وبيننا في المبحث الأول مفهوم القواعد والأحكام الامتثانية، والمبحث الثاني المائز بين القواعد الأصولية، والفقهية، وضوابطهما، واحكامهما؛ والمبحث الثالث كشفنا فيه التأصيل للقاعده الامتثانية والحكم الامتثاني في عالمي الثبوت، والإثبات، وبعد إنتهائنا من الفصل الأول إنتقل بنا المقام إلى الفصل الثاني وكان بعنوان فلسفة ومشروعيه وحكومة الامتثان، وكان في ثلاثة مباحث فكان المبحث الأول في فلسفة الامتثان، ودواعيه، أما المبحث الثاني فقد كشفنا فيه مشروعية الامتثان، في حين أوضحنا في المبحث الثالث حكومة الامتثان، وبعد الانتهاء منه انتقلنا إلى الفصل الثالث وكان بعنوان الامتثان وأثره في التشريع الإسلامي؛ وقد ضم هذا الفصل مباحث أيضاً فكان المبحث الأول في موضوع الامتثان وأثره في القواعد والأحكام العقائدية،

والمبحث الثاني القواعد والأحكام الامتثانية وأثرها في الأصول، وكانت خاتمة مباحث هذه الرسالة في المبحث الثالث وكان بعنوان القواعد والأحكام الامتثانية وأثرها في الفقه .

لتنتهي الرسالة بالخاتمة في التنبيه، والتنويه على أهم النتائج، وأبرز المسائل التي ظهرت في الرسالة.

#### عاشراً: الصعوبات:

يعتبر اختيار عنوان رسالة الماجستير خطوة حاسمة في مسار البحث العلمي، فالعناوين الواضحة والمحددة تحدد نطاق البحث وتوجه الباحث نحو تحقيق أهدافه، ومع ذلك، قد يواجه الباحث بعض الصعوبات عند صياغة عنوان يتعلق بـ "القواعد والأحكام الامتثانية في فقه الإمامية"، ومن أبرز هذه الصعوبات تحديد مفهوم "الامتثان" في الفقه الإمامي، وكذلك التنوع اللغوي والفقهي: قد يختلف مفهوم الامتثان من لغة لأخرى ومن فقيه لآخر، مما يستدعي تحديداً دقيقاً للمراد من هذا المصطلح في سياق البحث، وكذلك العلاقة بالشكر والحمد، قد يختلط مفهوم الامتثان بالشكر والحمد، مما يتطلب توضيح الفروق بين هذه المفاهيم، قد يكون موضوع الامتثان واسعاً وشاملاً، مما يستدعي تحديد نطاق البحث وتحديد جوانب محددة للدراسة، وكذلك تحديد القواعد والأحكام، قد يكون هناك العديد من القواعد والأحكام المتعلقة بالامتثان في الفقه الإمامي، مما يستدعي تحديد أهم هذه القواعد، وايضاً العلاقة بالقواعد الأخرى قد تتداخل بعض القواعد المتعلقة بالامتثان مع قواعد فقهية أخرى، مما يتطلب توضيح هذه العلاقات، وندرة المصادر المباشرة: قد تكون المصادر المباشرة التي تتحدث عن "القواعد والأحكام الامتثانية" محدودة، مما يستدعي البحث في المصادر العامة والفقهية.

## الفصل الأول

### بيان الإطار النظري للعنوان

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

### الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان:

ويتكون من المباحث الآتية:

المبحث الأول: التعريف بمصطلحات العنوان :

ويتكون من المطالب الآتية:

المطلب الأول: تعريف القاعدة وأنواعها:

أولاً: القاعدة لغةً:

تعد القاعدة الأساس، والأصل للشيء، والأساس الذي يعتمد عليه، فالجذر اللغوي لمصطلح القاعدة (قعد) وتعني جلس، وثبت، وأسس، وهي الأصل الذي يُبنى عليه شيء ما<sup>(١)</sup>، لهذا أهتم العلماء في بيان تعريف القاعدة لغةً، فقال أحمد بن فارس بن زكريا: (تفيد مادة قعد القاف؛ والعين؛ والdal؛ معنى الأستقرار؛ والثبات؛ القاف؛ والعين؛ والdal؛ أصل مطرد منقاس لا يُخلف، وهو يضاهي الجلوس، وأنَّ كان يتكلم في مواضع لا يتكلم فيها بالجلوس)<sup>(٢)</sup>، وبين الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني معنى القاعدة في اللغة فقال: (الأساس وهي تجمع على قواعد، فهي أسس الشيء وأصوله، حسياً كان ذلك الشيء كقواعد البيت، أو معنوياً كقواعد الدين أي دعائمه، وقد ورد هذا اللفظ في القرآن الكريم؛ كقول تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾<sup>(٣)</sup>، وكما في قوله تعالى: ﴿قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَأَتَى اللَّهَ بُنْيَانُهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ﴾<sup>(٤)</sup>، فالقاعدة في هاتين الآيتين الكريمتين بمعنى الأساس وهو ما يرفع عليه البنيان)<sup>(٥)</sup>،

(١) لسان العرب، محمد بن مكرم ابن منظور (ت ٧١١هـ)، ط ١، دار الهدى، بيروت- لبنان، ١٤٠٤هـ، ج ٢،

ص ٣٤.

(٢) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس ابن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، ط ١، دار المعارف، بيروت- لبنان، ١٩٩٠م،

ج ٥، ص ١٠٨.

(٣) سورة البقرة، آية: ١٢٧.

(٤) سورة النحل، آية: ٢٦.

(٥) المفردات في غريب القرآن، الحسين بن محمد الراغب الاصفهاني (ت ٥٠٢هـ)، ط ١، دار الغدير، بيروت-

لبنان، ١٩٩٠م، ص ٤٠٩.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

وكشف عن تعريف القاعدة محمد بن مكرم بن منظور فقال: (أصل الأس، والقواعد الأساس)<sup>(١)</sup>، وعرف محمد بن محمد الزبيدي القاعدة فقال: (أساطين البناء التي تعمد)<sup>(٢)</sup>.

إذن القاعدة هي الأصل الذي يُبنى عليه شيء ما، وهي شيء ثابت لا يتغير، وهو يُستخدم كأساس لبناء شيء آخر.

### ثانياً: القاعدة اصطلاحاً:

أن القاعدة تنسم بالعموم والشمول، إذ تشمل ما لا يتناهى من الفروع، ولا تقتصر على جزئيات محدودة، لهذا اهتم العلماء في بيان تعريف القاعدة اصطلاحاً فقال محمد رضا المظفر القاعدة: (الحكم ببقاء ما كان)<sup>(٣)</sup>، وقال الشيخ مرتضى الانصاري القاعدة (هي الحكم بالبقاء)<sup>(٤)</sup>، وبين تعريف القاعدة عبد القاهر الجرجاني فقال القاعدة (قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها)<sup>(٥)</sup>.

اذن القاعدة قضية كلية من حيث اشتغالها بالقوة على احكام جزئيات موضوعها.

### ثالثاً: القاعدة الفقهية:

تلعب القاعدة الفقهية دوراً في الفقه الإمامي، ومن أهم هذه الأدوار هو مساعدة الفقهاء على استنباط الأحكام الشرعية؛ إذ تساعد القاعدة الفقهية الفقهاء على الوصول إلى الحكم الشرعي للمسألة المعروضة عليهم، من خلال تطبيق القاعدة عليها<sup>(٦)</sup>، وكذلك حل الخلافات الفقهية بين الفقهاء من خلال الرجوع إلى القاعدة العامة التي تطبق على مسألة محل الخلاف، وأيضاً تساعد على تنظيم الفقه الإمامي، وجعله نظاماً متماسكاً، ومرتبطاً<sup>(٧)</sup>، لذا أهتم العلماء في بيان تعريف القاعدة اصطلاحاً فقد كثرت تعريفات الفقهاء، والأصوليين للقاعدة، فقال

(١) لسان العرب، محمد بن مكرم ابن منظور، ج ٢، ص ٣٤.

(٢) تاج العروس، محمد بن محمد الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، ط ١، دار الغدير، بيروت-لبنان، ١٩٩٠م، ص ٤٥.

(٣) أصول الفقه، محمد رضا المظفر (ت ١٣٨٨هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي، قم- إيران، ١٩٩٠م، ج ٤، ص ٢٧٧.

(٤) فوائد الأصول، الشيخ مرتضى الانصاري، دار الهدى، بيروت- لبنان، ١٩٩٠، ص ١٦.

(٥) التعريفات، عبد القاهر الجرجاني، دار الغدير، بيروت- لبنان، ١٩٩٠، ص ٢١٩.

(٦) ينظر: المفردات في غريب القرآن، الحسين بن محمد الراغب الاصفهاني، ص ١٧٨.

(٧) ينظر: المصدر نفسه، ص ١١٧.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

ناصر مكارم الشيرازي فقال: (القاعدة هي الحكم الذي يشمل فروعاً كثيرة، ويستند إلى دليل شرعي عام، سواء كان قطعياً أو ظاهرياً)<sup>(١)</sup>، وبين تعريف القاعدة الفقهية محمد صادق الروحاني فقال: (هي ما يعين وظيفه المكلف اثباتاً أو نفيًا)<sup>(٢)</sup>.

إذن القاعدة حكم شرعي عام يشمل فروعاً كثيرة، ويستند إلى دليل شرعي عام.

### ثالثاً: أنواع القواعد:

عند البحث في مصطلح القواعد نجده أنها تقسم إلى القواعد المنطقية، والقواعد العلمية، والقواعد القانونية، والقواعد الأخلاقية، والقواعد الدينية، وسنقف على بيانها كما يأتي:

#### المقصد الأول: القواعد المنطقية:

تعد القواعد المنطقية من القواعد التي تهتم في بيان محورية العلاقة بين الأحكام الشرعية، لهذا بين محمد حسين النجفي تعريف القواعد المنطقية فقال: (هي القواعد التي تُستخدم في التفكير الصحيح، والمنطقي، مثل قاعدة الجمع<sup>(٣)</sup>، وغيرها من القواعد)<sup>(٤)</sup>، وتقسّم القواعد المنطقية إلى قسمين هما:

أولاً: القواعد المنطقية العامة: وهي القواعد التي تستخدم في التفكير بشكل عام، بغض النظر عن موضوع التفكير، فإن من الأمثلة على القواعد المنطقية قاعدة الوسط بين المتناقضين<sup>(٥)</sup>

---

(١) القواعد الفقهية، ناصر مكارم الشيرازي، ط ٣، مدرسه الإمام أمير المؤمنين، النجف - العراق، ١٤١١هـ، ج ١، ص ٣٤.

(٢) زبدة الأصول، محمد صادق الروحاني، أمير، قم - إيران، ١٤١٢هـ، ج ٤، ص ١٨٤.

(٣) قاعدة الجمع: (هي قاعدة فقهية تقضي بأن كل حكمين مختلفين في ظاهرهما، ولكنهما يلتقيان في مقصدهما، فإنهما يجمعان على وجه لا يخالف أحدهما الآخر)، بداية الوصول في شرح كفاية الأصول، محمد طاهر آل راضي (ت ١٤٠٠هـ)، ط ١، ستاره، قم - إيران، ١٤٢٥هـ، ج ٩، ص ٦١.

(٤) جواهر الكلام، محمد حسين النجفي (ت ١٢٦٦هـ)، ط ١، دار الهدى، بيروت - لبنان، ١٣٦٥هـ، ج ١، ص ١٣٤.

(٥) قاعدة الوسط بين المتناقضين هي: قاعدة فقهية تقضي بأنه لا يمكن أن يكون الحكم الشرعي وسطاً بين حكمين متناقضين، بل يجب أن يكون الحكم الشرعي أحد الحكمين المتناقضين، تحرير الأحكام، الحسن بن يوسف العلامة الحلي (ت ٧٢٦هـ)، ط ١، مؤسسة الإمام الصادق (عليه السلام)، ط ١، اعتماد، قم - إيران، ١٤٢٠هـ، ج ٣، ص ٢٩٩.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

فستخدام هذه القاعدة لبيان أنّ الحكم الشرعي لا يمكن أن يكون إلا واحداً من أمرين متناقضين، فإذا دلّ دليل على وجوب الصلاة، ودل دليل آخر على حرمة الصلاة، فإن قاعدة الوسط بين المتناقضين تقضي بأن الحكم الشرعي هو الوجوب، وليس الحرمة<sup>(١)</sup>.

ثانياً: القواعد المنطقية الخاصة: وهي القواعد التي تستخدم في التفكير بمسائل الفقه، والأحكام الشرعية، مثل قاعدة عموم الخطاب<sup>(٢)</sup>، وهذه القاعدة تبين أنّ الأحكام الشرعية الواردة في الخطابات العامة تبقى عامة حتى يرد دليل خاص يقيد<sup>(٣)</sup>ها، ويمكن أن نلتصم الامتتان في هذه القاعدة من خلال أنها تُساعد على سهولة فهم الأحكام الشرعية، وتُساعد على عدم الحرج في العبادات، وتُساعد على مرونة الشريعة الإسلامية، وتطبيقها على مختلف الظروف، والأحوال<sup>(٤)</sup>.

إذن تلعب القواعد المنطقية دوراً مهماً في فقه الإمامية، فهي تساعد الفقهاء على فهم النصوص الدينية بشكل صحيح، واستنباط الأحكام الشرعية منها بشكل سليم، وهكذا فإن القواعد المنطقية تساهم في ضمان سلامة الاجتهاد الفقهي، وإخراج الأحكام الشرعية من النصوص الدينية بشكل صحيح، وسليم<sup>(٥)</sup>.

### المقصد الثاني: القواعد العلمية:

تُعرف القاعدة العلمية بأنها الحكم الكلي الذي يستفاد منه عدة أحكام جزئية، ويُستخرج منه حكم جديد<sup>(٦)</sup>، وقد ظهرت القواعد العلمية في الفقه الإسلامي منذ وقت مبكر في القرن

(١) ينظر: جواهر الكلام، محمد حسن النجفي، ج ١، ص ١٨٩.

(٢) جامع المقاصد، علي بن الحسن المحقق الكركي (ت ٩٤٠هـ)، ط ١، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام)، مهر، قم - إيران، ١٤١٠هـ، ج ٨، ص ٢٥.

(٣) ينظر: رسائل الكركي، علي بن الحسن المحقق الكركي (ت ٩٤٠هـ)، ط ١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم - إيران، ١٤١٢هـ، ج ٣، ص ٤٦.

(٤) ينظر: هداية المسترشدين، محمد تقي الرازي (ت ١٢٤٨هـ)، ط ١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم - إيران، بلا نشر، ج ٣، ص ٥٤٠.

(٥) ينظر: مقالات الأصول، آقا ضياء العراقي (ت ١٣٦١هـ)، ط ١، مجمع الفكر الاسلامي، باقري، قم - إيران، ١٤١٤هـ، ج ١، ص ٤٥٢.

(٦) ينظر: منتهى المطلب، الحسن بن يوسف العلامة الحلي (ت ٧٢٦هـ)، ط ١، البحوث الإسلامية، مشهد - إيران، ١٤١٢هـ، ج ١، ص ٨٤.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان

الثالث الهجري، إذ قام علماء المسلمين بدراسة الأدلة الشرعية، واستنباط القواعد منها<sup>(١)</sup>. ولقد حظيت القواعد العلمية باهتمام كبير من قبل فقهاء الإمامية، وقد وضعوا العديد من القواعد العلمية في مختلف أبواب الفقه، منها:

أولاً: قواعد الأصول الفقهية: وهي القواعد التي تُستخدم في استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة، مثل قاعدة الأصل في الأشياء الإباحة<sup>(٢)</sup>، فمن وجوه الامتنان في هذه القاعدة هو أن الله تعالى قد أنعم على الإنسان بنعمة إباحة الكثير من الأشياء، وترك له حرية الاختيار في التصرف فيها، والاستفادة منها في ما يُحقق له المصلحة، والسعادة<sup>(٣)</sup>.

ثانياً: قواعد الفقه العام وهي القواعد التي تُستخدم في تطبيق الأحكام الفقهية، مثل قاعدة الضرر يزال<sup>(٤)</sup>، فالامتنان يكمن في هذه القاعدة من أن الله تعالى قد أنعم على الإنسان بنعمة العقل وجعله قادراً على التفكير، والتصرف، وإيجاد الحلول لمشاكله، ومن ذلك إيجاد الحلول لإزالة الضرر الذي يلحقه فانه تعالى وضع الأحكام الشرعية، من أجل دفع الضرر عن الانسان<sup>(٥)</sup>.

ثالثاً: قواعد الفقه الخاصة وهي القواعد التي تُستخدم في تطبيق الأحكام الفقهية في أبواب الفقه الخاصة، مثل قاعدة البيع جائز إلا ما نهى الله عنه<sup>(٦)</sup>؛ فالامتنان يكمن في بيان أنعم الله تعالى على الإنسان منها نعمة التجارة، وجعلها من وسائل الرغد، والكسب الحلال، و قاعدة "البيع جائز

---

(١) ينظر: الأصول العامة للفقه المقارن، محمد تقي الحكيم، ط٣، مؤسسة ال البيت (عليهم السلام)، ط١، قم - إيران، ١٩٧٩م، ص٥٦.

(٢) قاعدة الأصل في الأشياء الإباحة (هي قاعدة فقهية تقضي بأن الأصل في الأشياء هو الإباحة، فلا يحرم شيء إلا بنص شرعي) جامع الشتات، ابو القاسم بن محمد الميرزا القمي (ت ١٢٣١هـ)، ط١، مؤسسة كيهان، قم-إيران، ١٣٧٥هـ، ج٤، ص٤٦.

(٣) ينظر: الأصول العامة للفقه المقارن، محمد تقي الحكيم، ص٥٦.

(٤) قاعدة الضرر يزال (هي قاعدة فقهية تقضي بأن الضرر لا يجوز، ويجب إزالته)، القواعد الفقهية، محمد حسن الشيرازي، ط١، دار الهدى، بيروت- لبنان، ١٩٩٠م، ص٢٥.

(٥) ينظر: القواعد الفقهية، محمد حسن الشيرازي، ص٢٥.

(٦) قاعدة البيع جائز إلا ما نهى الله عنه (هي قاعدة فقهية تقضي بأن الأصل في البيع هو الجواز، أي أن كل بيع لا نص فيه على حرمة فهو جائز)، الينابيع الفقهية، علي أصغر مرواريد، ط١، مؤسسة فقه الشيعة، بيروت- لبنان، ١٤١٣هـ، ج٣٥، ص٢٠.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

إلا ما نهى الله عنه" تُساعد على تعزيز، وتسهيل التجارة بين النَّاس، وهذه القاعدة تمكين الإنسان من التصرف بأمواله بشكلٍ حر في إطار الضوابط الشرعية<sup>(١)</sup>.

وقد ساهمت القواعد العلمية في تطوير الفقه الإسلامي، وجعلته أكثر دقة وتنظيماً، كما ساعدت في ربط أبواب الفقه المختلفة ببعضها البعض، وجعلته أكثر انسجاماً<sup>(٢)</sup>، وتكمن أهمية القواعد العلمية عند فقهاء الإمامية في عدة نقاط منها:

أولاً: تساعد القواعد العلمية على استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة الشرعية بسهولة ويسر.

ثانياً: تساعد القواعد العلمية على تطبيق الأحكام الفقهية على الوقائع، والأحداث بطريقة عادلة، ومنصفة<sup>(٣)</sup>.

إذن فالقواعد العلمية تلعب دوراً هاماً في فهم الشريعة الإسلامية، وتطبيقها على الواقع العملي، وتعدّ القواعد العلمية قاعدة ذات أهمية في استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة الشرعية، لأنّ القواعد العلمية تُساعد على فهم النصوص الشرعية بشكلٍ صحيح، ودقيق، وتُسهّل عملية الاستدلال لدى الفقهاء<sup>(٤)</sup>.

### المقصد الثالث: القواعد القانونية:

وهي القواعد التي تُستخدم في القانون، مثل قاعدة القانون العام<sup>(٥)</sup>؛ فيُطبق القانون العام على جميع الأشخاص، بغض النظر عن جنسهم، أو عرقهم، أو دينهم، ومن الأمثلة على

---

(١) ينظر: جامع الخلاف والوافق، علي بن محمد القمي (ت ق ٧)، ط ١، پاسدار إسلام، قم - إيران، بلا نشر، ص ٢٥٣.

(٢) ينظر: الحاشية على أصول الكافي، بدر الدين بن أحمد الحسيني العاملي (ت ١٠٢٠هـ)، ط ١، دار الحديث، بيروت - لبنان، ١٤٢٥هـ، ص ٨.

(٣) ينظر: الأحكام الشرعية، حسين علي المنتظري، ط ١، القدس، قم - إيران، ١٤١٣هـ، ص ١٤٥.

(٤) ينظر: ينيابح الأحكام في معرفة الحلال والحرام، علي الموسوي القزويني (ت ١٢٩٨هـ)، ط ١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم - إيران، ١٤٢٤هـ، ج ١، ص ٨٤.

(٥) ينظر: قاعدة القانون العام (هي قاعدة فقهية تقضي بأن الأصل في الأحكام الشرعية هو عدم الضرر، ووجوب دفعه، وذلك إذا كان الضرر محققاً، أو متوقفاً، وكان في إمكان المكلف دفعه، ولم يكن دفعه مخالفاً لنص شرعي)، ينيابح الأحكام في معرفة الحلال والحرام، علي الموسوي القزويني، ص ١٨٩.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

ذلك قاعدة القانون الجنائي<sup>(١)</sup>؛ فيُطبق القانون الجنائي على الجرائم، مثل قتل العمد<sup>(٢)</sup>، وكذلك قاعدة القانون الخاص<sup>(٣)</sup>، ويُطبق القانون الخاص على العلاقات بين الأشخاص، مثل عقد الإيجار<sup>(٤)</sup>؛ فالامتنان يكمن في عقد الإيجار من خلال النظر إلى أن الله تعالى قد أنعم على الإنسان بنعمة الملكية، وجعله صاحب الحق، في التصرف بأمواله، وإيجارها لغيره، وعقد الإيجار، يُعدّ من أشكال التصرف في الملكية، والانتفاع بها<sup>(٥)</sup>.

إذن تلعب القواعد القانونية دوراً هاماً في فهم الشريعة الإسلامية، وتطبيقها على الواقع العملي.

### المقصد الرابع: القواعد الأخلاقية:

الأخلاق عبارة عن منظومة من القيم، والمبادئ، التي تحكم سلوك الإنسان، وتصرفاته، سواءً كان ذلك مع نفسه أو مع الآخرين، وتُعدّ الأخلاق من الأمور التي تُميّز الإنسان عن غيره من الكائنات، فالأخلاق عبارة عن صفات راسخة في النفس تُصدّر عنها الأفعال بسهولة، ويسر من غير حاجة إلى فكر، وروية<sup>(٦)</sup>.

أما القواعد الأخلاقية هي القواعد التي تنظم السلوك البشري، وتضع ضوابط للعلاقات بين الأفراد، والجماعات، وتلعب دوراً مهماً في المجتمع؛ إذ إنها تساعد على حفظ الحقوق، وبناء

---

(١) قاعدة القانون الجنائي (هي قاعدة فقهية تقضي بأن الحدود والتعزيرات هي عقوبات رادعة، وليست عقوبات انتقامية، والغرض منها تحقيق المصالح العامة، وحماية المجتمع من الفساد)، معارج الأصول، جعفر بن الحسن المحقق الحلبي (ت ٦٧٦هـ)، ط ١، دار الغدير، بيروت - لبنان، ١٤١٣هـ، ص ١٣٦.

(٢) ينظر: الينابيع الفقهية، علي أصغر مرواريد، ج ٦، ص ٣٣٥.

(٣) قاعدة القانون الخاص (قاعدة فقهية تقضي بأن الأحكام الشرعية تختلف باختلاف الأشخاص والزمان والمكان، وذلك لاعتبارات مصالح العباد)، القواعد الفقهية، محمد رضا المظفر (ت ١٣٨٣هـ)، ط ١، دار الهدى، بيروت - لبنان، ١٩٩٠م، ص ١١٣.

(٤) عقد الإيجار (هو عقد يلتزم فيه المؤجر بتمكين المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة، فيلتزم المستأجر في المقابل بدفع الأجرة المتفق عليها)، الأصول العامة للفقه المقارن، محمد تقي الحكيم، ج ٣، ص ١٢٣.

(٥) ينظر: المعجم القانوني، حارث سليمان الفاروقي، ط ٣، مكتبة لبنان، بيروت - لبنان، ١٩٩١م، ج ٢، ص ٥٥١.

(٦) ينظر: معارج الأصول في علم الأصول، محمد حسين الأصفهاني (ت ١٣٦١هـ)، ط ١، دار الهدى، بيروت - لبنان، ١٩٩٠م، ص ١٣٦.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

مجتمع صالح، وقد تناول الفقه الإمامي موضوع الأخلاق، ووضع مجموعة من القواعد الأخلاقية التي تهدف إلى توجيه السلوك البشري نحو الخير، والفضيلة<sup>(١)</sup>؛ فالقواعد الأخلاقية تُستخدم في تحديد السلوك الأخلاقي مثل قاعدة الصبر<sup>(٢)</sup>، وهي قاعدة فقهية تقضي بأن الصبر على الشدائد، والإذي، واجب شرعي فالصبر (هو كف النفس عن الجزع، والأضطراب القلب عند المصيبة)<sup>(٣)</sup>، وما يؤكد ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾<sup>(٤)</sup>؛ فالامتنان في الآية الكريمة يشير إلى فضائل الله تعالى على عباده، من خلال الابتلاء بالخوف، فالخوف هو الشعور بالرهبة، والقلق من خطر مُحتمل<sup>(٥)</sup>، ويدلّ على أنّ الله تعالى يُنعم على عباده بنعمة الشعور بالأمان، إذ يُمكنهم من خلاله تقدير قيمة الأمان الذي يعيش فيه الإنسان، وكذلك الابتلاء بالجوع، فالجوع هو الشعور بالألم في المعدة بسبب الحاجة إلى الطعام، فالامتنان يدلّ على أنّ الله تعالى يُنعم على عباده بنعمة الغذاء، إذ يُمكنهم من خلاله الشعور بالشبع، وتقدير قيمة الغذاء الذي يُتيح لهم الحياة<sup>(٦)</sup>، وكذلك الابتلاء بنقص الأموال فإنّ الله تعالى يُنعم على عباده بنعمة الغنى، إذ يُمكنهم من خلاله الشعور بالراحة، وتقدير قيمة المال الذي يُتيح لهم تلبية احتياجاتهم<sup>(٧)</sup>؛ فالامتنان من خلال الابتلاء بنقص الأنفس وهو فقدان أحد أفراد العائلة أو الأحباء<sup>(٨)</sup>، يدلّ على إنّ الله تعالى يُنعم على عباده بنعمة وجود الأحبّة، إذ يُمكنهم من خلاله الشعور بالسعادة، وتقدير قيمة وجود الأحباء في حياتهم<sup>(٩)</sup>، أما الامتنان من خلال الابتلاء بنقص الثمرات، وهو قلة أو فقدان

(١) ينظر: فلسفة الأخلاق في الإسلام، محمد جواد مغنية (ت ١٤٠٠ هـ)، ط ١، دار المعارف، بيروت-لبنان، ١٩٩٠م، ص ٨٧.

(٢) قاعدة الصبر هي قاعدة فقهية تقضي بأن الصبر واجب على الإنسان في كل ما يواجهه من مصاعب وشدائد، سواء كانت مصاعب دنيوية، أو أخروية، ينظر: تهذيب الأحكام، محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)، دار الغدير، بيروت-لبنان، ١٩٩٠م، ص ٢٣١.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢١٣.

(٤) سورة البقرة، آية: ١٥٥.

(٥) ينظر: المبسوط، محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)، ط ١، الحيدريه، طهران-إيران، ١٣٨٧ هـ، ج ١، ص ٢٧٢.

(٦) ينظر: مصباح المتهدد، محمد بن الحسن الطوسي، ص ٦٤.

(٧) ينظر: نهاية الأصول، حسين علي المنتظري، ط ١، القدس، قم-إيران، ١٤١٥ هـ، ص ٨.

(٨) ينظر: منتهى الدراية، محمد جعفر الشوشتری، ط ١، نمونه، قم-إيران، ١٤١٢ هـ، ج ٨، ص ١١.

(٩) ينظر: منتقى الأصول، تقرير بحث الروحاني، عبد الصاحب الحكيم (ت ١٤٠٥ هـ)، ط ١، الهادي، بيروت - لبنان، ١٤١٨ هـ، ج ٧، ص ١٢١.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

المحاصيل الزراعية، فالإبتلاء بنقص الثمرات يدلّ على أنّ الله تعالى يُنعم على عباده بنعمه الوافرة، فيُشير الامتتان في هذه الآية الكريمة إلى بشارَةِ الله تعالى للصابرين على صبرهم في الابتلاءات<sup>(١)</sup>.

يمكن القول إنّ مفهوم الامتتان موجودٌ في قاعدة الصبرِ بشكلٍ غير مباشر، وذلك من خلال بيان الحكمة من الابتلاءات، وبيان الأجر العظيم، وبيان فضل الصبر، وبيان عون الله للصابرين، وإنّ بيان عون الله للصابرين يُساعد على تقوية إيمان العباد، وثقتهم بالله تعالى، وبيان فضل الصبر يُساعد على ترغيب العباد في الصبر على المشاق، والابتلاءات، والابتعاد عن الجزع، والقنوط، وإنّ بيان الأجر العظيم يُساعد على تشجيع العباد على الصبر على المشاق والابتلاءات، والابتعاد عن الشكوى، والتذمر<sup>(٢)</sup>.

وهكذا بينت الشريعة الإسلامية كثيراً من القواعد الأخلاقية التي تحسن من سلوك الإنسان الأخلاقية المعيشية<sup>(٣)</sup>.

أنّ القواعد الأخلاقية مستمدة من القرآن الكريم، والسنة الشريفة، وهي تعكس اهتمام الفقه الإمامي ببناء مجتمع صالح قائم على العدل، والإنصاف، والفضيلة، فتلعب القواعد الأخلاقية دوراً مهماً؛ إذ إنها تساعد على تحقيق مجموعة من الأهداف الأخلاقية، فإنّ القواعد الأخلاقية تضع ضوابط للعلاقات بين الأفراد، والجماعات، وتمنع الظلم، والجور، وكذلك حفظ الحقوق؛ إذ إنها تحث على احترام حقوق الآخرين، سواء كانت حقوقاً شرعية أو إنسانية، وأيضاً بناء مجتمع صالح قائم على العدل، والإنصاف<sup>(٤)</sup>.

### المقصد الخامس: القواعد الدينية:

تعدّ القواعد الدينية مبادئ كلية تُستمدّ من النصوص الشرعية، وتُشكّل إطاراً عاماً لفهم الأحكام الشرعية واستنباطها، وتهدف إلى تحقيق العدالة، والمساواة بين الناس، وضمان الاستقرار

(١) ينظر: تفسير الميزان، محمد حسين الطباطبائي (ت ١٤١٢ هـ)، ط ١، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية، قم-إيران، ١٩٩٠م، ج ٢٠، ص ٢٨٤.

(٢) ينظر: المبسوط، محمد بن الحسن الطوسي، ج ٢، ص ٢٨١.

(٣) ينظر: المعتبر، جعفر بن الحسن المحقق الحلي (ت ٦٧٦ هـ)، ط ١، مؤسسة سيد الشهداء (عليه السلام)، قم-إيران، ١٣٦٤ هـ، ج ١، ص ٤٢٨.

(٤) ينظر: فقه الأخلاق، محمد صادق الصدر، ص ١٣.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

في المجتمع، وتسهيل فهم الشريعة الإسلامية، وتستخدم هذه القواعد في تحديد السلوك الديني، مثل قاعدة الصلاة التي توجب على المسلمين أداء الصلاة خمس مرات في اليوم<sup>(١)</sup>.

وتلعب القواعد الدينية دوراً مهماً في تنظيم حياتنا اليومية، فهي تساعدنا على التفكير بوضوح، واتخاذ القرارات الصحيحة، والتصرف بشكل أخلاقي<sup>(٢)</sup>.

والذي يهمننا في بحثنا هذا هو القواعد الدينية عند الإمامية التي سوف يتم التركيز عليها وتوضيحها في الفقه الإمامي، لذا تنقسم القواعد الدينية على قسمين رئيسيين:

### أولاً: قواعد أصول الفقه:

إنّ قواعد أصول الفقه عبارة عن مجموعة من القواعد التي تستند إليها عملية استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها الشرعية<sup>(٣)</sup>، وقد عرّف فقهاء الإمامية قواعد أصول الفقه (بأنها الأحكام التي تتعلق بأدلة الأحكام الشرعية، وكيفية استنباطها)<sup>(٤)</sup>.

وبناءً على هذا التعريف، فإنّ قواعد أصول الفقه هي أحكام عامة تتعلق بأدلة الأحكام الشرعية، وكيفية استنباطها من هذه الأدلة.

وتعدّ قواعد أصول الفقه من العلوم الإسلامية؛ إذ تلعب دوراً مهماً في استنباط الأحكام الشرعية، وحل الخلافات الفقهية.

ولقد ساهم فقهاء الإمامية في تطوير قواعد أصول الفقه؛ إذ ألفوا العديد من الكتب، والرسائل في هذا العلم، منها كتاب القواعد والفوائد للشهيد الأول<sup>(٥)</sup>.

وعليه فإنّ قواعد أصول الفقه هي مجموعة من الأحكام العامة التي تتعلق بأدلة الأحكام الشرعية، وكيفية استنباطها من هذه الأدلة<sup>(٦)</sup>؛ لذا فإنّ بحوث علم الأصول تنوعت في مباحثها،

(١) ينظر: تهذيب الاحكام، محمد بن الحسن الطوسي، ج ٢، ص ١٨٩.

(٢) ينظر: أصول الفقه، محمد رضا المظفر (ت ١٣٨٣هـ)، ط ١، دار الهدى، بيروت- لبنان، ١٩٩٠م، ج ٢، ص ٣٤.

(٣) ينظر: القواعد الفقهية، محمد حسن الشيرازي، ج ١، ص ١٨٩.

(٤) الأصول العامة للفقه المقارن، محمد نقي الحكيم، ج ١، ص ٢٠٠.

(٥) ينظر: القواعد والفوائد، محمد بن مكي جمال الدين الشهيد الأول، ج ١، ص ١٠٢.

(٦) ينظر: دروس في علم الأصول، محمد باقر الصدر (ت ١٤٠٠هـ)، ط ٢، ط ١، دار الهدى، بيروت- لبنان، ١٩٩٠م، ص ٨٦.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

وكثرة تفرعاتها، وسنين هذا التفرع في الفصل الثالث من هذه الرسالة إن شاء الله، ومن هذه الأدلة هي الأدلة المحرزة، وتقسم هذه الأدلة عند السيد الصدر، على قسمين:

**المقصد الأول: القواعد المتعلقة بالقطع (الدليل القطعي):**

يعد القطع من أقوى الأدلة الشرعية، وهو العلم اليقيني الذي لا يبقى معه مجال للشك، وهو أعلى درجات العلم، ويتحقق القطع في الفقه الإمامي بأحد الأمرين، الأمر الأول أما من خلال الآية القرآنية، أو الحديث النبوي، أو قول الإمام المعصوم (عليه السلام)، والأمر الثاني دليل عقلي قطعي<sup>(١)</sup>؛ فالقواعد المتعلقة بالقطع هي مجموعة من القواعد التي تُستخدم لتفسير النصوص الشرعية، وتُساعد على فهمها، وتطبيقها، والقطع هو العلم اليقيني، أي العلم الذي لا يُمكن رده إلى الشك<sup>(٢)</sup>، وفيما يلي شرح أهم القواعد المتعلقة بالقطع في فقه الإمامية:

**القاعدة الأولى:** القطع يخص بالقطع وهذا يكون إذا كان التخصص يُحقق مصلحة عامة<sup>(٣)</sup>، كما في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوهُ يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾<sup>(٤)</sup>، فهذا النص قطعي الدلالة على أن الله تعالى يعلم كل ما في السماوات والأرض، سواء أظهر الناس ذلك، أم أخفوه<sup>(٥)</sup>، فيشير الامتتان في الآية الكريمة إلى فضائل الله تعالى على عباده، ومنها ما ذُكر في الآية من ملكوت الله تعالى المطلق، وعلم الله تعالى بجميع ما في السماوات والأرض، وقدرة الله تعالى على كل شيء، ويوضح هذا من خلال بيان ملكوت الله تعالى المطلق، وهو ملكه التام لكل ما في الكون، وهو من الله تعالى<sup>(٦)</sup>، ولكن جاء في السنة الشريفة قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): (إن الله تجاوز عن أمتي ما حدثت به أنفسها، ما لم تعمل أو تتكلم)<sup>(٧)</sup>، فهذا

(١) ينظر: الأسس المنطقية للاستقراء، محمد باقر الصدر (ت ١٤٠٠هـ)، ط ١، دار المعارف، طهران -

ايران، ١٩٩٤م، ص ٢٣.

(٢) ينظر: المكاسب، مرتضى حسين الأنصاري (ت ١٢٨١هـ)، ط ١، مؤسسة الهادي، قم - ايران، ١٤١٧هـ،

ج ٢، ص ٢٧٥.

(٣) ينظر: دروس في علم الاصول، محمد باقر الصدر (ت ١٤٠٠هـ) ط ٢، مؤسسه المعارف الاسلاميه، قم -

ايران، ١٤٠٦هـ، ج ١، ص ١٢٢.

(٤) سورة البقرة، آية: ٢٨٤.

(٥) ينظر: غنائم الأيام، ابو القاسم بن محمد الميرزا القمي (ت ١٢٣١هـ)، ط ١، مكتب الإعلام الإسلامي، قم -

ايران ١٤٢٠هـ، ج ٥، ص ٣٠٢.

(٦) ينظر: الينابيع الفقهية، علي أصغر مرواريد، ج ٣، ص ٤٥.

(٧) بحار الانوار، محمد باقر المجلسي (ت ١١١١هـ)، ط ١، دار الهدى، بيروت - لبنان، ١٩٩٠م، ص ١٣٣.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان

النص قطعي الدلالة على أنّ الله تعالى تجاوز عن أمة محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) ما حدثت به أنفسها، ما لم تعمل أو تتكلم<sup>(١)</sup>، ويُشير الامتتان في هذا الحديث إلى أنّ الله تعالى من على عباده المؤمنين بإعفائهم من المؤاخذه على ما حدثت به أنفسهم من وسأوس، وأفكار سيئة، طالما لم يُترجموا هذه الأفكار إلى أفعال، أو أقوال، وذلك من منطلق رحمة الله تعالى بعباده وإحسانه إليهم، وإدراكاً منه لصعوبة التحكم بجميع خواطر النفس ووسأوسها<sup>(٢)</sup>، فإنّ الله تعالى لا يُؤاخذ المؤمنين على ما يخطر ببالهم من أفكار سيئة، طالما لم يُسارعوا إلى تنفيذها أو التعبير عنها، لأنّ الوسأوس والأفكار السيئة لأتعدّ معصية في حدّ ذاتها، بل هي اختبار للمؤمن، وإمكانية للتخلي بالصبر والمقاومة، وإنّ إعفاء الله تعالى للمؤمنين من المؤاخذه على هذه الوسأوس هو منة عظيمة منه تدلّ على رحمته، وإحسانه، ويوجد اختلاف بين الفقهاء في مدى شمولية هذا الحديث من حيث إعفاء المؤمنين من المؤاخذه على ما حدثت به أنفسهم<sup>(٣)</sup>.

وبناءً على قاعدة القطع يخصص بالقطع، فإنّ النص القرآني يخصص بالنص النبوي، فيصبح حكم العلم الإلهي شاملاً لكل ما في السماوات، والأرض، باستثناء ما حدثت به النفوس، ما لم تعمل، أو تتكلم، وهذا الجمع بين النصين يحقق مصلحة عامة، وهي حماية الناس من الخوف، والقلق، وتحقيق الطمأنينة في نفوسهم<sup>(٤)</sup>.

القاعدة الثانية: القطع يُعمم بالقطع ومعنى هذه القاعدة أن القطع يُعمم بالقطع، إذا كان التعميم يُحقق مصلحة عامة كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سِئَةً فَلَهُ مِثْلُهَا وَلَا يَجِدُ لَهُ مِنْ دُونِ رَبِّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾<sup>(٥)</sup>، فهذا النص قطعي الدلالة على أنّ من يعمل سيئة فله مثلها، أي أنه سيُعاقب عليها<sup>(٦)</sup>؛ فالامتتان في هذه الآية الكريمة يشير إلى الجزاء بالمثل وهو أن يُجزى الله تعالى الإنسان على ما عمله من خير، أو شرّ بمثلته في الدنيا، أو الآخرة، وبدلّ على أنّ الله تعالى يُنعم على عباده بنعمة الحكمة، والعدالة، إذ يُمكنهم من خلالها معرفة أنّ كلّ ما يفعلونه في هذه الدنيا له حساب في الآخرة<sup>(٧)</sup>، ومن فوائد الجزاء بالمثل هو الحثّ على فعل الخير،

(١) ينظر: فقه الرضا، علي بن بابويه الصدوق (ت ٣٢٩هـ)، ط ١، المؤتمر العالمي للأمام الرضا (علية السلام)،

مشهد - إيران، ١٤٠٦هـ، ص ٣٨٥.

(٢) ينظر: منتهى المطلب، الحسن بن يوسف العلامة الحلي، ج ٢، ص ٨٤٢.

(٣) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٨٤٢.

(٤) ينظر: الينايب الفقهية، علي أصغر مرواريد، ج ٣، ص ٤٥.

(٥) سورة النساء، آية: ٤٠.

(٦) ينظر: تفسير الميزان، محمد حسين الطباطبائي، ج ٧، ص ٣٩٠.

(٧) ينظر: بداية الوصول في شرح كفاية الأصول، محمد طاهر آل الشيخ راضي، ج ٥، ص ١٠.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

ومساعدة الآخرين، والنهي عن فعل الشرّ، إذ يُثني الجزاء بالمثلّ النَّاس عن فعل الشرّ، وإيذاء الآخرين، والشعور بالعدالة، ويُشعر النَّاس بالعدل الإلهي، وأنَّ الله تعالى لا يُظلم أحداً<sup>(١)</sup>.

وبناءً على قاعدة القطع يُعمم بالقطع، فإنَّ حكم العقاب في القرآن الكريم شاملاً لكل من يعمل سيئاً، باستثناء من ارتكب الخطأ، أو النسيان، أو ما أستكره عليه، وهذا الجمع بين النصين يحقق مصلحة عامة، وهي حماية النَّاس من الظلم، والجور<sup>(٢)</sup>.

القاعدة الثالثة: القطع لا يُعارض بالظن، أي لا يمكن أن يُعارض النص القطعي الدلالة بدليل ظني الدلالة<sup>(٣)</sup>، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾<sup>(٤)</sup>، في هذه الآية الكريمة يُطالب الله تعالى أهل الكتاب بإحضار برهان قطعي على صحة معتقداتهم؛ ولأنه لا يمكن قبول المعتقدات على أساس الظن، والترجيحات<sup>(٥)</sup>؛ فالامتنان في هذه الآية الكريمة يكمن في أن الله تعالى قد أنعم على الإنسان بنعمة الحجة، وجعله قادراً على التمييز بين الحق، والباطل و إثبات ما يؤمن به بالحجة، والبراهين، وهذه الآية تُذكر الإنسان بهذه النعمة، وتحتّه على استخدام حجته في الدفاع عن معتقداته، وإظهار صدقها لغيره<sup>(٦)</sup>.

إذن يُعدّ الدليل الضني الناقص من أدلة الحكم في الفقه الإمامي، وله أحكامه، ونتائجه الخاصة، وتختلف هذه الأحكام، والنتائج حسب نوع الدليل، وظروف المسألة، فيمكن استخدام الدليل الضني الناقص لإثبات الأحكام الشرعية في بعض الحالات، وذلك إذا كان هذا الدليل هو أقوى الأدلة الموجودة في المسألة<sup>(٧)</sup>

(١) ينظر: جامع المدارك، أحمد الخوانساري (ت ١٤٠٥هـ)، ط ٢، مكتبة الصدوق، طهران - إيران، ١٤٠٥هـ، ج ٧، ص ٢٤٩.

(٢) ينظر: تفسير مجمع البيان، الفضل ابن الحسن الطبرسي (ت ٥٤٨هـ)، ط ١، مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ، ج ٢، ص ١٣٧.

(٣) ينظر: مدارك الأحكام، محمد الموسوي العاملي (ت ١٠٠٩هـ)، ط ١، مهر، قم-إيران، ١٤١٠هـ، ج ٢، ص ٣٤٠.

(٤) سورة آل عمران، آية: ٦١ .

(٥) ينظر: المسائل الصاغانية، محمد بن محمد نعمان المفيد (ت ٤١٣هـ)، ط ٢، دار المفيد، بيروت - لبنان، ١٤١٤هـ، ص ١٤٧.

(٦) ينظر: تفسير القمي، علي بن إبراهيم القمي (ت ٣٢٩هـ)، ط ١، دار الهدى، النجف-العراق، ١٣٨٧هـ، ج ٢، ص ٦٩.

(٧) ينظر: جواهر الكلام، حسن بن محمد الجواهري، ج ١١، ص ١٨٥.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

### المقصد الثاني: دليل ظني ناقص حكم الشارع بحجبيته:

الدليل الظني الناقص هو دليل يُثبت حكماً شرعياً ظنياً، لكنّه غير كافٍ لإثبات الحكم الشرعيّ بشكل قطعيّ<sup>(١)</sup>، ويُقسم الدليل الظنيّ الناقص على نوعين، الأول منها دليل ظنيّ ناقص من جهة الدلالة وهو دليل يُثبت حكماً شرعياً ظنياً، لكنّه غير واضح الدلالة، أي أنّ معناه غير محدد بشكل قاطع<sup>(٢)</sup>، ومن أمثله لاستصحاب هو قاعدة فقهية تُبقي على الحكم الشرعيّ السابق ما لم يوجد دليل يدلّ على تغييره<sup>(٣)</sup>، والثاني دليل ظنيّ ناقص من جهة الموضوع وهو دليل يُثبت حكماً شرعياً ظنياً، لكنّه غير كافٍ لإثبات الحكم الشرعيّ بشكل قطعيّ، بسبب وجود احتمال معارض<sup>(٤)</sup>، ومن الأمثلة على جهة الموضوع خبر الواحد هو خبر يُرويه شخص واحد فقط<sup>(٥)</sup>، فيقرّ فقه الإمامية بحجية الدليل الظنيّ الناقص في بعض المسائل، وذلك بناءً على شروط محدّدة:

أولاً: عدم وجود دليل قطعيّ، فإذا وجد دليل قطعيّ فحكمه يُقدّم على حكم الدليل الظنيّ الناقص<sup>(٦)</sup>.

ثانياً: غلبة احتمال صحة الدليل، فيجب أنّ يرجح احتمال صحة الدليل الظنيّ الناقص، على احتمال عدم صحة الدليل<sup>(٧)</sup>.

---

(١) ينظر: المعالم الجديدة للأصول، محمد باقر الصدر (ت ١٤٠٠هـ)، ط ٢، النعمان، النجف الأشرف-العراق، ص ١٠٩.

(٢) ينظر: دروس في علم الأصول، محمد باقر الصدر، ج ١، ص ٦١.

(٣) ينظر: الخلاف، محمد بن حسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، ط ١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم-إيران، ١٤٠٧هـ، ج ١، ص ١٢٣.

(٤) ينظر: المعتبر، جعفر بن الحسن المحقق الحلي، ج ١، ص ٣٢.

(٥) ينظر: شرائع الإسلام، جعفر بن الحسن المحقق الحلي (ت ٦٧٦هـ)، ط ١، أمير، قم-إيران، ١٤٠٩هـ، ج ١، ص ٢٥٠.

(٦) ينظر: إرشاد الإذهان، الحسن بن يوسف العلامة الحلي (ت ٧٢٦هـ)، ط ١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم-إيران، بلا نشر، ج ١، ص ١٤٨.

(٧) ينظر: تحرير الأحكام، الحسن بن يوسف العلامة الحلي، ج ٣، ص ٣٩.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

ثالثاً: عدم وجود معارض قويّ فيجب ألا يوجد معارض قويّ يُضعف حجية الدليل الضنيّ الناقص<sup>(١)</sup>.

رابعاً: مراعاة تعارض الأدلة الضنية الناقصة، فيجب مراعاة تعارض الأدلة الضنية الناقصة، فعند وجود أكثر من دليلٍ ضنيّ ناقص يُثبت حكماً شرعياً واحداً<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً: القواعد الفقهيّة:

هي مجموعة من القواعد التي تُستخدم لتفسير النصوص الشرعية، وتُساعد على فهمها وتطبيقها، ولها أهمية كبيرة في الفقه الإسلامي، لأنها تُسهم في تحقيق العدل، والإنصاف، وحماية الناس من الظلم، والجور<sup>(٣)</sup>، وتُعرف قواعد الفقه في فقه الإمامية (بأنها الأحكام العامة التي تُستفاد من الأدلة الشرعية، وتُطبق على جميع أبواب الفقه، لضبطه، وتنظيمه، وتحقيق المصالح المرجوة منه، ودفع المفسد المترتبة عليه)<sup>(٤)</sup>، وتعد قواعد الفقه من أبواب الفقه الإمامي، لما لها من دورٍ أساسي في فهم الشريعة الإسلامية، وحماية حقوق الإنسان، ومصالحه وهي القواعد التي تُستخدم في استنباط الأحكام الفقهيّة<sup>(٥)</sup>.

وتُعرف القاعدة الفقهيّة (بأنها الحكم الكلي الذي يستفاد من عدة أحكام جزئية، ويُستخرج منه حكم جديد)<sup>(٦)</sup>.

وقواعد الفقه لها كثير من القواعد التي تتفرع منها فمن هذه القواعد قاعدة الأصل في الأشياء الإباحة، ومعنى هذه القاعدة أن الأصل في كل الأشياء هو الإباحة إلا إذا ورد دليل يُثبت خلاف ذلك، وإذا اعتبرنا أن الأصل في الأشياء هو التحريم، فإن ذلك سيؤدي إلى إبطال المصالح العامة للناس، لأنه سيحرم الناس من كثير من الأشياء التي يحتاجونها، مثل الطعام،

(١) ينظر: تذكرة الفقهاء، الحسن بن يوسف العلامة الطلي (ت ٧٢٦هـ)، ط١، مهر، قم - إيران، بلاسنة نشر، ج١، ص٢٩.

(٢) ينظر: الدروس، محمد بن مكي جمال الدين الشهيد الأول (ت ٧٨٦هـ)، ط١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم - إيران، ١٤١٤هـ، ج٢، ص١٠٢.

(٣) ينظر: المكاسب المحرمة، مصطفى الخميني، ط١، دار الكتاب، قم - إيران، ١٩٩٠م، ص١١٣.

(٤) القواعد والفوائد، محمد بن مكي جمال الدين الشهيد الأول، ج١، ص١٩٨.

(٥) ينظر: العروة الوثقى، محمد كاظم اليزدي (ت ١٣٣٧هـ)، ط١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم - إيران، ١٩٩٢م، ج٢، ص٢.

(٦) ينظر: القواعد والفوائد، محمد بن مكي جمال الدين الشهيد الأول، ص١٣٠.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

والشراب، والسكن<sup>(١)</sup>، ولذلك فإن فقهاء الإمامية يطبقون قاعدة الأصل في الأشياء الإباحة، إذ يكون الأصل في كل الأشياء الموجودة هو الإباحة، إلا إذا ورد دليل يُثبت خلاف ذلك<sup>(٢)</sup>، فالامتتان في قاعدة الأصل في الأشياء الإباحة يكمن في ربط مفهوم الامتتان بهذه القاعدة من خلال عدّة وجوه في إظهار رحمة الله تعالى فتُظهر قاعدة الأصل في الأشياء الإباحة رحمة الله تعالى بعباده، إذ أنّ الله تعالى لم يُحرم عليهم إلا ما هو ضروري لحفظ مصالحهم الدينية والدنيوية، فلو كانت جميع الأشياء محرّمة، لكان ذلك عبئاً ثقيلاً على العباد، وكان من الصعب عليهم العيش حياة طبيعية، فتُتيح قاعدة الأصل في الأشياء الإباحة للعباد شعوراً بالحرية والانطلاق، إذ أنّهم يستطيعون التصرف في الأشياء بحرية ما لم يرد دليل شرعي يُحرّمها، ويُساعد هذا الشعور بالحرية على تعزيز شعور العبد بالامتتان لله تعالى على نعمه<sup>(٣)</sup>.

ومن الأمثلة على القواعد الفقهية هي قاعدة الضرورات تبيح المحظورات ومعنى هذه القاعدة أنّ الضرورات تبيح المحظورات، أي أنّ ما هو محظور شرعاً يُباح في حالة الضرورة، وإذا اعتبرنا أنّ الضرورة لا تبيح المحظورات، فإنّ ذلك سيؤدي إلى الحاق الضرر بالنّاس، لأنّه سيحرم النّاس من الانتفاع بالأشياء التي يحتاجونها في حالة الضرورة<sup>(٤)</sup>، ومن الأمثلة على الضرورات تبيح المحظورات وهو جواز أكل الميتة عند الضرورة<sup>(٥)</sup>، ففي حالة الخوف من الموت جوعاً، يُباح للمسلم أكل الميتة؛ لسدّ رمقه، والحفاظ على حياته<sup>(٦)</sup>، كذلك يجوز شرب الخمر عند الضرورة، كأن يُكره شخص على شربها، أو يُهدد بالموت إن لم يفعل، ففي هذه الحالة، يُباح له

(١) ينظر: تعليقة على العروة، آقا ضياء العراقي (ت ١٣٦١هـ)، ط ١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم - إيران، ١٤١٠هـ، ج ١، ص ٦.

(٢) ينظر: القواعد والفوائد، محمد بن مكي جمال الدين الشهيد الأول، ج ١، ص ١٥٨.

(٣) ينظر: جامع المقاصد، علي بن الحسين المحقق الكركي، ج ١٢، ص ٢٢٦.

(٤) ينظر: القواعد والفوائد، محمد بن مكي جمال الدين الشهيد الأول، ج ١، ص ١٥٨.

(٥) ينظر: كشف اللثام، بهاء الدين محمد بن الحسين الفاضل الهندي (ت ١١٣٧هـ)، ط ١، مؤسسة آل

البيت (عليهم السلام)، قم - إيران، ١٤٢٠هـ، ج ٧، ص ٢٩٨.

(٦) ينظر: المسائل السروية، محمد بن محمد نعمان المفيد (ت ٤١٣هـ)، ط ٢، دار المفيد، بيروت - لبنان،

١٤١٤هـ، ج ١، ص ٩١.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

شرب الخمر؛ لدرء الخطر عن نفسه، والحفاظ على حياته<sup>(١)</sup>، وغيرها الكثير من الضرورات التي تبيح المحظورات في الشريعة الإسلامية<sup>(٢)</sup>.

لذا فإن فقهاء الإمامية يُطبقون قاعدة الضرورات تبيح المحظورات، إذا كانت الضرورة سبباً لرفع الحرمة عن المحظور<sup>(٣)</sup>.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن القواعد الفقهية المتعلقة بالعبادات تساهم في تنظيم العبادات، وتجعلها أكثر دقة، ووضوحاً، كما أنها تساهم في تحقيق أهداف العبادات للحصول على الأجر والثواب، و أن القواعد الفقهية تشمل:

### أولاً: قواعد العبادات:

قواعد العبادات (هي مجموعة من القواعد التي تُستخدم لتفسير النصوص الشرعية المتعلقة بالعبادات، وتُساعد على فهمها وتطبيقها)<sup>(٤)</sup>، وتُقسم قواعد العبادات عند العلماء إلى عدة أقسام هي:

أولاً: قاعدة وجوب العبادات وتعني أن العبادات واجبة على المكلفين، إلا إذا وجد دليل على تقييدها؛ أو نسخها؛ ومثال ذلك الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، فهي واجبات على المكلفين، إلا إذا وجد دليل على تقييدها، أو نسخها<sup>(٥)</sup>.

والامتنان في وجوب العبادات يكمن في تعظيم الله تعالى، إذ إن العبد عندما يؤدي العبادات لله تعالى يُظهر خضوعه لله تعالى، وتعظيمه، فتُساعد العبادات على غرس الشعور بالرهبة، والاحترام لله تعالى في نفوس العباد، وتُشجعهم على تعظيمه، فتُساعد العبادات على تقوية إيمان الإنسان، وتقواه، وتُشجعه على الابتعاد عن المعاصي، والآثام، مثل الصلاة تُساعد العبد على التواصل مع الله تعالى، وشعوره بالامتنان لنعمه، وكذلك الصوم يُساعد العبد على الشعور بالامتنان لنعمه الله تعالى، ويُعلمه الصبر والتقوى<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: رسائل المرتضى، علي بن الحسين الشريف المرتضى (ت ٤٣٦ هـ)، ط ١، مؤسسة سيد الشهداء، قم - إيران، ١٤٠٥ هـ، ج ٣، ص ١٥.

(٢) ينظر: المبسوط في فقه الإمامية، محمد بن حسن الطوسي، ج ٦، ص ٢٩٦.

(٣) ينظر: القواعد والفوائد، محمد بن مكي جمال الدين الشهيد الأول، ج ١، ص ١٥٨.

(٤) ينظر: تحرير الأحكام، الحسن بن يوسف العلامة الحلي، ج ٣، ص ٣٩.

(٥) ينظر: جامع المقاصد، علي بن الحسين المحقق الكركي، ج ١٢، ص ٢٢٦.

(٦) ينظر: الرسائل العشر، ابن فهد الحلي، (ت ٨٤١ هـ)، ط ١، سيد الشهداء، قم - إيران، ١٤٠٩ هـ، ص ١٦٢.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان

ثانياً: قاعدة صحة العبادات وتعني أنّ العبادات يجب أن تؤدي على الوجه الصحيح، حتى يصح ثوابها، ومثالها أنّ الصلاة يجب أن تؤدي على طهارة، وأن تؤدي ركعاتها بترتيب، وأن تؤدي حركاتها بالكيفية الصحيحة<sup>(١)</sup>.

ثالثاً: قاعدة الكمال في العبادات وتعني أنّ المسلم مطالب بأداء العبادات على أكمل وجه، قدر استطاعته، ومثالها أنّ المسلم مطالب صوم شهر رمضان كاملاً<sup>(٢)</sup>.

رابعاً: قاعدة القصد في العبادات وتعني أنّ المسلم مطالب بأداء العبادات خالصة لله تعالى، دون رياء أو سمعة، حتى يتقبلها الله تعالى منه<sup>(٣)</sup>؛ فالدين الإسلامي وضع لكل شيء قاعدة كلية تحكمه بما في ذلك العبادات فقد وضع لها قاعدة تسمى قواعد أحكام العبادة وهي القواعد التي تُحدد أحكام العبادة، ومن الامثلة على قواعد العبادات قاعدة (المشقة تجلب التيسير) وهي قاعدة تقضي بأن المشقة تجلب التيسير، أي أنّ الله تعالى يُيسر على عباده ما يصعب عليهم<sup>(٤)</sup>، فتعد هذه القاعدة من نعم الله تعالى على عباده، إذ أنّه يُخفّف على عباده ويُساعدهم على أداء واجباتهم الدينية حتى في حال وجود صعوبات أو مشاق، ففي هذه الحالة يُظهر العبد شعوره بالامتنان لله تعالى على نعمة التخفيف عنه<sup>(٥)</sup>.

ولذلك فإن الفقهاء الإمامية يطبقون قاعدة المشقة تجلب التيسير، إذ يُيسر الله تعالى على عباده ما يصعب عليهم، مثل قصر الصلاة في حالة المرض، أو السفر<sup>(٦)</sup>، والامتنان لله تعالى لعباده يكمن في جواز قصر الصلاة للمريض، أو المسافر فهي من نعم الله تعالى على عباده، إذ أنّه يُخفّف على عباده، ويُساعدهم على أداء فريضة الصلاة حتى في حال وجود

(١) ينظر: مفتاح الكرامة، محمد جواد العاملي (ت ١٢٢٦هـ)، ط ١، دار المعارف، بيروت-لبنان، ١٩٩١م، ص ١١١.

(٢) ينظر: تهذيب الأحكام، محمد بن الحسن الطوسي، ص ١٢٣.

(٣) ينظر: الاستبصار، محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، ط ١، دار الغدير، بيروت-لبنان، ١٩٩٠م، ص ١٤٥.

(٤) ينظر: القواعد والفوائد، محمد بن مكي جمال الدين الشهيد الأول، ج ١، ص ٤.

(٥) ينظر: المعتمد، جعفر بن الحسن المحقق الحلبي، ج ١، ص ٤٩.

(٦) ينظر: الناصريات، علي بن الحسين الشريف المرتضى (ت ٤٣٦هـ)، ط ١، مؤسسة الهدى، قم-إيران، ١٤١٧هـ، ص ٢٣٧.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

صعوبات، أو مشاق<sup>(١)</sup>، ويتوجب على العبد أن يُظهر شعوره بالامتنان لله تعالى على هذه النعمة من خلال تطبيق هذا الحكم في حياته العملية<sup>(٢)</sup>، فلذا فإن قواعد العبادات تُبنى على مجموعة من المصادر المعتبرة وهي:

أولاً: القرآن الكريم: وهو المصدر الأول للتشريع الإسلامي.

ثانياً: السنة الشريفة: وهي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي.

ثالثاً: العقل: وهو المصدر الثالث للتشريع الإسلامي.

رابعاً: الاجماع: وهو المصدر الرابع للتشريع الإسلامي<sup>(٣)</sup>.

فقواعد العبادات يُدرّسها الفقهاء والعلماء، ويُعتمد عليها في استنباط الأحكام الشرعية المتعلقة بالعبادات.

ولابد من القول إن قواعد العبادات لها أهمية كبرى في الفقه الإسلامي؛ لأنها تُسهم في تحقيق العدل، والإنصاف، وحماية الناس من الظلم، والجور<sup>(٤)</sup>.

ومن الأمثلة على الامتنان في العبادة يجوز للمريض أن يصلي جالساً، أو مضطجماً إذا كان لا يستطيع الوقوف<sup>(٥)</sup>، فيُعدّ جواز الصلاة جالساً، أو مضطجماً للمريض من نعم الله تعالى على عباده، إذ إنّه يُخفّف على المريض، ويُساعده على أداء فريضة الصلاة حتى في حال عجزه عن الوقوف، ففي هذه الحالة، يُظهر المريض شعوره بالامتنان لله تعالى على هذه النعمة من خلال أداء الصلاة بالطريقة التي يستطيعها<sup>(٦)</sup>.

---

(١) ينظر: المهذب، عبد العزيز ابن البراج (ت ٤٨١هـ)، ط١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم-إيران، ١٤٠٦هـ، ج١، ص١٠٥.

(٢) ينظر: الاجارة، محمد حسين الأصفهاني (ت ١٣٦١هـ)، ط٢، مؤسسة النشر الإسلامي، قم-إيران، ١٤٠٩هـ، ص٢٩٦.

(٣) ينظر: المسائل الصاغانية، محمد بن محمد نعمان المفيد، ص٤٤.

(٤) ينظر: المعجم الموضوعي لنهج البلاغة، أوبس كريم محمد، ط١، الأستانة الرضوية المقدسة، مشهد-إيران، ١٤٠٣هـ، ص١٤٠.

(٥) ينظر: المقنع، محمد بن علي بن بابويه القمي الصدوق (ت ٣٨١هـ)، ط١، اعتماد، قم-إيران، ١٤١٥هـ، ص١٢٢.

(٦) رسائل فقهية، مرتضى محمد الأنصاري (ت ١٢٨١هـ)، ط١، باقري، قم-إيران، ١٤١٤هـ، ص٩٢.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

وكذلك من الأمتلة يجوز للمسافر أن يقصر الصلاة إذا كان في سفر متجاوزاً الحد الشرعي<sup>(١)</sup>، فإن وقصر الصلاة يعدّ باباً من أبواب امتنان الله تعالى على عباده لأن الله تعالى قد أنعم على الإنسان بنعمة الصلاة، وجعلها من أهم أركان الإسلام، وقصر الصلاة يعدّ من الرخص التي يسرها الله تعالى على عباده لتسهيل أداء الصلاة، وعدم إقبال كاهلهم بها، وذلك يعدّ نوعاً من الامتنان الإلهي لعباده<sup>(٢)</sup>.

إذن قواعد العبادات تُساعد المسلمين على أداء عباداتهم بطريقة صحيحة، وتُساعد هذه القواعد أيضاً على الحفاظ على وحدة المسلمين، ومنعهم من الاختلاف في كيفية أداء العبادات.

### ثانياً: قواعد المعاملات:

قواعد المعاملات هي مجموعة من القواعد الفقهية التي تُعنى بتنظيم العلاقات بين الناس، فيما يتعلق بالأموال، والعقود، والتصرفات، وقد وضع فقهاء الإمامية العديد من القواعد الفقهية في هذا الباب، والتي تساهم في تنظيم المعاملات، وتحقيق العدل، والإنصاف بين الناس<sup>(٣)</sup>، ويمكن القول إنّ قواعد المعاملات عند الإمامية تساهم في تحقيق العديد من الأهداف، منها:

أولاً: تنظيم المعاملات بين الناس، ومنع الفوضى.

ثانياً: تحقيق العدل، والإنصاف بين الناس.

ثالثاً: حماية حقوق الناس.

رابعاً: تحقيق المصلحة العامة<sup>(٤)</sup>.

وغيرها الكثير من الأهداف، وتُطبق قواعد المعاملات على المعاملات المالية، والمدنية، لضبطها وتنظيمها، وتحقيق المصالح المرجوة منها وهي دفع المفساد المترتبة عليها<sup>(٥)</sup>، ومن هذه القواعد الفقهية، قاعدة الرضا ركن في المعاملة<sup>(٦)</sup>، ومعنى هذه القاعدة أنّ المعاملة لا تُعتبر صحيحة إلا إذا حصل الرضا بين الطرفين المتعاقدين، وإذا اعتبرنا أنّ الرضا ليس ركناً في المعاملة، فإن

(١) ينظر: المبسوط، محمد بن حسن الطوسي، ج ١، ص ١٢٩.

(٢) ينظر: جامع الخلاف والوافق، علي بن محمد القمي، ص ٦٤.

(٣) ينظر: الوسيط في شرح القواعد الفقهية، محمد حسن الأصفهاني (ت ١٣٢٩هـ)، ط ١، دار المعارف، بيروت-

لبنان، ١٩٩١م، ص ١٢٣.

(٤) الوسيط في شرح القواعد الفقهية، محمد حسن الأصفهاني، ص ٩٧.

(٥) ينظر: القواعد الفقهية، ناصر مكارم، الشيرازي، ج ٢، ص ١١.

(٦) ينظر: المصدر نفسه، ج ٢، ص ١١.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

ذلك سيؤدي إلى إبطال العقد؛ لأنه سيسمح للأشخاص بإجراء معاملات غير عادلة، أو غير قانونية<sup>(١)</sup>؛ فالامتنان يظهر في هذه القاعدة من جهة أنّ الله تعالى بيّن للناس طرق تحقيق العدالة، والإنصاف في المعاملات فيما بينهم<sup>(٢)</sup>.

وكذلك من النماذج التطبيقية على قواعد المعاملات قاعدة البيع ينعقد بالإيجاب والقبول (وهي قاعدة تقضي بأن عقاد البيع بتوافق إرادتي البائع، والمشتري، من خلال الإيجاب والقبول)<sup>(٣)</sup>؛ فالامتنان في هذه القاعدة يمكن بالإيجاب، والقبول وهو شعور البائع بالامتنان للمشتري على قبوله للعرض ببيع الشيء بثمن معين، فيساعد الامتنان على تقوية العلاقات بين البائع، والمشتري وخلق جو من الإيجابية والتعاون، فيشجع الامتنان الناس على التبادل التجاري، وخلق جو من الثقة، والتعاون، في السوق، وكذلك خلق شعور بالرضا، والسعادة في نفس البائع، والمشتري<sup>(٤)</sup>، وكذلك من الأمثلة هي قاعدة البيع جائز، ومعنى هذه القاعدة أنّ البيع جائز، أيّ أنه لا حرج في تبادل أموال أو أشياء بين طرفين، إلا إذا كان البيع محرماً شرعاً، وإذا اعتبرنا إنّ البيع حرام في كل الأحوال، فإن ذلك سيؤدي إبطال العقد، لذا يُسهم عقد البيع في تنمية

الاقتصاد، وتوفير الاحتياجات للناس<sup>(٥)</sup>، ولذلك فإنّ فقهاء الإمامية يطبقون قاعدة البيع جائز، إذ يكون البيع جائزاً في الأصل، إلا إذا كان محرماً شرعاً، مثل البيع بالربا، وهذا محرّم شرعاً، وهذا الامتنان يحقق تنمية الاقتصاد، وتوفير الاحتياجات للناس<sup>(٦)</sup>.

وكذلك قاعدة الرضا شرط لازم في العقد وهي (قاعدة تقضي بأن العقد لا يصح إلا إذا تم برضا الطرفين المتعاقدين، رضاً صحيحاً خالياً من الإكراه، والغلط)<sup>(٧)</sup>، والامتنان بقاعدة الرضا هو شرط لازم في العقد من خلال النظر إلى أنّ الله تعالى قد أنعم على الإنسان بنعمة الحرية

(١) ينظر: مائة قاعدة فقهية، محمد كاظم المصطفوي، ط٣، مؤسسة النشر الاسلامي، قم - ايران، ١٤١٧ هـ، ص ٤٠.

(٢) ينظر: نهج الفقاها، محسن الحكيم (ت ١٣٩٠ هـ)، ط١، بهمن، قم - ايران، ١٩٩٠ م، ص ٤١٩.

(٣) ينظر: نهج الفقاها، محسن الحكيم، ص ٢٠٠.

(٤) ينظر: جامع الشتات، ابو القاسم بن محمد الميرزا القمي، ج ٢، ص ٢٤٧.

(٥) ينظر: من لا يحضره الفقيه، محمد بن بابويه القمي الصدوق (ت ٣٨١ هـ)، ط١، دار الهدى، بيروت - لبنان، ١٩٩٠ م، ج ٣، ص ١٣٣.

(٦) ينظر: جامع الخلاف والوافق، علي بن محمد القمي، ص ٢٥٣.

(٧) مسالك الأفهام، زين الدين العاملي الشهيد الثاني (ت ٩٦٦ هـ)، ط١، المعارف الإسلامية، قم - ايران، ١٩٩٢ م، ج ٧، ص ١٦٢.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

الإرادية<sup>(١)</sup>، وجعله قادراً على التصرف بأمواله، وأمتعته بإرادته الحرة، وقاعدة الرضا شرط لازم في العقد تُساعد على تعزيز هذه الحرية، وضمان أن العقد قد لا تتعدى إلا برضا الطرفين، وإرادتهما الحرة، وذلك يُعدّ نوعاً من الامتنان الإلهي لعباده<sup>(٢)</sup>. إذن تعد قواعد المعاملات من القواعد التي تنظم العلاقات بين الأفراد، وتحقق المصالح المرجوة منها، تنظم العلاقة بين الناس في عقود المعاملات بينهم<sup>(٣)</sup>.

### المطلب الثاني: تعريف الحكم وأقسامه:

#### أولاً: الحكم لغةً:

يعد الحكم مصدر الفعل (حَكَمَ) الذي يعني الأمر، والنهي، ووضع الشيء في موضعه المناسب، والفصل بين الحق، والباطل<sup>(٤)</sup>، ولهذا عرف العلماء الحكم لغة فقال محمد بن مكرم بن منظور الحكم: (هو الحكمة من العلم، والحكيم العالم، وصاحب الحكمة، ومنه قوله تعالى حكاية عن نبي الله موسى عليه السلام) ﴿فَفَرَرْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ فَوَهَبَ لِي رَبِّي حُكْمًا وَجَعَلَنِي مِنْ الْمُرْسَلِينَ﴾<sup>(٥)</sup>، فالحكم أصل اشتقاقه من الحكم<sup>(٦)</sup>، وبين أحمد بن فارس تعريف الحكم فقال: (هو الحكم المنع، وسُمِّي القضاء حكماً؛ لأنه يمنع النزاع، والخصومات)<sup>(٧)</sup>، وعرفه محمد بن محمد الزبيدي فقال الحكم: (هو من حَكَمَ، يَحْكُمُ، حُكْمًا، فهو حاكم، والمفعول محكوم عليه، وحَكِيمٌ، صفة مشبهة تدلّ على الثبوت من حَكَمَ، ويُقال: حَكَمَ القاضي بين المتخاصمين، أي فصل بينهما وأصدر حكماً عادلاً)<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: حاشية المكاسب، محمد كاظم اليزدي، ج ١، ص ١٢١.

(٢) ينظر: فقه الصادق (ع)، محمد صادق الروحاني، ط ٣، دار الكتاب، قم-إيران، ١٤١٤ هـ، ج ١٧، ص ٢٧٣.

(٣) ينظر: من لا يحضره الفقيه، محمد بن بابويه القمي الصدوق، ج ١، ص ١٣٣.

(٤) لسان العرب، محمد مكرم بن منظور، ج ٢، ص ٨٠.

(٥) سورة الشعراء، آية: ٢١.

(٦) لسان العرب، محمد مكرم بن منظور، ج ٢، ص ٨٠.

(٧) معجم مقاييس اللغة، أحمد ابن فارس، ج ١، ص ١١١.

(٨) تاج العروس، محمد بن محمد الزبيدي، ج ١، ص ١٥٠.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان

إذن الحكم هو القول المُفصح عن أمرٍ ما، أو إصدار رأيٍ في مسألةٍ ما، أو وصف شيءٍ ما.

### ثانياً: الحكم اصطلاحاً:

الحكم الشرعي هو الحكم الذي يصدر عن الشارع الحكيم، ويُراد به تحديد سلوك المكلف في جميع شؤون حياته، سواء كانت هذه الشؤون متعلقة بالعبادات أو المعاملات أو الأحوال الشخصية، لهذا عرف العلماء الحكم فقال محمد باقر الصدر فقال الحكم: (هو التشريع الصادر من الله لتنظيم حياة الإنسان)<sup>(١)</sup>، فإنَّ هذا التعريف يشمل جميع الأحكام الشرعية، سواء كانت عبادية، أو مدنية، أو جزائية، أو عقائدية، ويستند هذا التعريف إلى عدة أدلة، منها المعنى اللغوي للحكم، والذي يشمل الأمر، والنهي، والإلزام<sup>(٢)</sup>، وعرف محمد حسين الأنصاري الحكم فقال: (هو الأمر الصادر عن الشارع المقدس، والمتعلق بمصالح العباد في الدنيا، والآخرة، ويكون إلزامياً، أو غير إلزامي)<sup>(٣)</sup>، وهذا التعريف يشبه تعريف السيد الصدر، إلا أنه يختلف عنه في نقطتين:

النقطة الأولى: أنَّ محمد حسين الأنصاري قال أنَّ الحكم قد يكون إلزامياً، أو غير إلزامي، أما السيد الصدر فاكتفى بالإشارة إلى أنَّ الحكم إلزامي<sup>(٤)</sup>.

النقطة الثانية: إنَّ محمد حسين الأنصاري رتب على الحكم إلزامية، أو عدم الإلزام، أما السيد الصدر فلم يرتب أيَّ أثر على الحكم<sup>(٥)</sup>.

أما بالنسبة للحكم بالأفضلية بين التعريفين، فهذا يرجع إلى نظرة كل شخص إلى الحكم الشرعي، فإذا كان الشخص يعتقد أنَّ الحكم الشرعي يجب أن يكون إلزامياً، فإنَّ تعريف محمد

(١) دروس في علم الأصول الحلقة الثانية، محمد باقر الصدر، ص ١٢.

(٢) ينظر: دروس في علم الأصول الحلقة الثانية، محمد باقر الصدر، ص ١٣.

(٣) القضاء والشهادات، مرتضى محمد الأنصاري (ت ١٢٨١هـ)، ط ١، باقري، قم-إيران، ١٤١٥هـ، ص ١٩٣.

(٤) ينظر: المكاسب، مرتضى محمد الأنصاري، ج ٤، ص ٩٤.

(٥) ينظر: المصدر نفسه، ص ٩٤.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

حسين الأنصاري هو الأنسب، لأنه يتضمن هذا الشرط<sup>(١)</sup>، أما إذا كان الشخص يعتقد أنّ الحكم الشرعي قد يكون غير إلزامي، فإنّ تعريف السيد الصدر هو الأنسب؛ لأنه يتضمن هذا الشرط<sup>(٢)</sup>، والحكم (خطاب الشرع المتعلق بأفعال المتكلفين على نحو الاقتضار، أو التخيير، أو الوضع الظاهر شموله للحكم الوضعي)<sup>(٣)</sup>

وبناءً على سبق، فإنّ تعريف السيد الصدر هو تعريف عام يشمل جميع الأحكام الشرعية، بينما تعريف محمد حسين الأنصاري هو تعريف أكثر تحديداً، ويركز على الحكم الإلزامي.

ان الحكم هو نفس الانشاء، والالزام، او الارادة بالالزام، والانشاء يكون مظهر لها، ولوا اردنا ان نفرق بين الحكم والفتوى ، ان المفتي يخبر عن الله تعالى بحكم شرعي متعلق بكلي كالقول بنجاسة الملقى للمنجس، اما هذا المانع نجس ام لا فليس من وظيفة المفتي، اما مفاد الإفتاء هو الاخبار عن حكم الله، اما مفاد الحكم هو انشاء حكم بالنسبة للمخاطب.

وبناءً على ما تقدم فإنّ الحكم الشرعي له عدة خصائص، منها أنه صادر عن الشارع المقدس، أيّ عن الله تعالى، أو النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، أو الإمام المعصوم (عليه السلام) وأنه يتعلق بمصالح العباد في الدنيا، والآخرة، أيّ أنه يهدف إلى تحقيق الخير والسعادة للنّاس في الدنيا، والآخرة، وكذلك أنه إلزامي، أي يجب على النّاس الالتزام به<sup>(٤)</sup>.

### ثالثاً: أقسام الأحكام:

يمر الحكم الشرعي عند العلماء الإمامية بعدة مراحل فاختلف العلماء في هذه المراحل، فبعضهم من أثبت هذه المراحل، وبعضهم من أنكر بعضاً منها، أما أسباب تنوع تقسيم الحكم الشرعية في فقه الإمامية يعود إلى:

(١) ينظر: المكاسب، مرتضى محمد الأنصاري، ج ٤، ص ٩٤.

(٢) كشف اللثام، بهاء الدين محمد بن الحسين الفاضل الهندي، ص ١٤٨.

(٣) تمهيد القواعد، زين الدين بن علي العاملي (الشهيد الثاني)، ط ١، دار الهدى، بيروت-لبنان، ١٩٩٠، ص ٢٩.

(٤) ينظر: شرائع الإسلام، جعفر بن الحسن المحقق الحلي، ج ٢، ص ٤٩٤.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

أولاً: اختلاف المصادر الاجتهادية: فاعتمدت المدارس الفقهية الإمامية على مصادر اجتهادية متعددة، منها القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، وإجماع أهل البيت، والعقل، إذ أدى اختلاف بعض الفقهاء في تفسير النصوص، وتطبيق القواعد الاجتهادية إلى تنوع في تقسيم الأحكام<sup>(١)</sup>.

ثانياً: التطورات التاريخية فواجهت الإمامية عبر تاريخها الطويل العديد من التحديات، والظروف السياسية، والاجتماعية المختلفة، مما دفع الفقهاء إلى تطوير أساليبهم الفقهية لتلبية احتياجات المجتمع المتغيرة<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: الاختلافات المنهجية: اتبعت المدارس غير الإمامية مناهج اجتهادية مختلفة، مما أدى هذا الاختلاف المنهجي إلى تنوع في تقسيم الأحكام<sup>(٣)</sup>.

رابعاً: العوامل الشخصية: لعبت العوامل الشخصية للفقهاء دوراً هاماً في تنوع تقسيم الأحكام، إذ تأثر بعض الفقهاء بمعتقداتهم الفلسفية، وثقافتهم الشخصية.

خامساً: آثار تنوع تقسيم الحكم الشرعي في فقه الإمامية: مما أدى تنوع تقسيم الأحكام إلى إثراء الفقه الإمامي من خلال طرح وجهات نظر مختلفة حول المسائل الفقهية، مما ساهم في تنمية الفكر الاجتهادي، وفتح المجال للنقاش، والبحث العلمي<sup>(٤)</sup>.

سادساً: صعوبة الاستدلال: فقد يُشكل تنوع تقسيم الأحكام صعوبة في الاستدلال الفقهي، خاصة بالنسبة لغير المختصين، إذ يجدون صعوبة في تحديد الرأي الفقهي الصحيح في المسائل الاختلافية.

سابعاً: الاختلافات المذهبية: أدى تنوع وتقسيم الأحكام إلى ظهور اختلافات مذهبية بين المدارس الفقهية الإمامية، مما قد يُسبب بعض الخلافات بين المسلمين<sup>(٥)</sup>.

---

(١) شرائع الإسلام، جعفر بن الحسن المحقق الحلي، ج ٢، ص ٤٩٥.

(٢) ينظر: حاشية المكاسب، محمد كاظم اليزدي، ج ١، ص ١٢١.

(٣) ينظر: الوسيط في شرح القواعد الفقهية، محمد حسن الأصفهاني، ص ٩٧.

(٤) المصدر نفسه، ص ٩٧.

(٥) ينظر: حاشية المكاسب، محمد كاظم اليزدي، ج ١، ص ١٢١.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان

ثامناً: تعدد الخيارات الفقهية: فيوفر تنوع تقسيم الأحكام للمسلمين خيارات فقهية متعددة، مما يسمح لهم باختيار الرأي الفقهي الذي يناسبهم أكثر، فيُعد تنوع تقسيم الحكم الشرعي في فقه الإمامية ظاهرة طبيعية ناتجة عن اختلاف المصادر الاجتهادية، والتطورات التاريخية، والاختلافات المنهجية، والعوامل الشخصية للفقهاء، ولكن على الرغم من بعض الآثار السلبية لهذا التنوع، إلا أنه ساهم بشكل كبير في إثراء الفقه الإمامي وتنمية الفكر الاجتهادي، ووفر للمسلمين خيارات فقهية متعددة<sup>(١)</sup>.

أما ثمرات أقسام الأحكام فيُعد تقسيم الأحكام الشرعية من مبادئ علم الفقه، إذ يُساعد على تنظيم، وفهم الأحكام الكثيرة، وتسهيل الوصول إليها، وقد اهتم فقهاء الإمامية بتقسيم الأحكام بشكلٍ دقيق، مما أفرز العديد من ثمراتٍ إيجابية على فقهم، نذكر منها:

أولاً: إثراء الفقه الإمامي: فقد ساهم تنوع تقسيم الأحكام في إثراء الفقه الإمامي من خلال طرح وجهات نظر مختلفة حول المسائل الفقهية، مما أدى إلى تنمية الفكر الاجتهادي وفتح المجال للنقاش، والبحث العلمي<sup>(٢)</sup>.

فقد مكّن هذا التنوع من فهم الأحكام الشرعية بشكلٍ أعمق، وأكثر دقة، وذلك من خلال دراسة مختلف الآراء الفقهية حول كلّ مسألة.

ثانياً: تسهيل الاستدلال الفقهي: ساعد تقسيم الأحكام على تسهيل الاستدلال الفقهي، وذلك من خلال ربط الأحكام ببعضها البعض، وتصنيفها حسب موضوعها أو نوعها، فقد مكّن هذا التصنيف من الوصول إلى الأحكام المطلوبة بسهولة، وسرعة، مما وفر الوقت والجهد على الفقهاء، والباحثين<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: جامع الخلاف والوافق، علي بن محمد القمي، ص ٢٥٣.

(٢) ينظر: منتهى المطلب، الحسن بن يوسف العلامة الحلي، ج ١، ص ٧١.

(٣) ينظر: دروس في علم الأصول الحلقة الثانية، محمد باقر الصدر، ص ١٢.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

ثالثاً: تنظيم الأحكام الشرعية: فقد ساهم تقسيم الأحكام في تنظيم الأحكام الشرعية بشكلٍ دقيقٍ ومنطقي، مما جعلها أكثر سهولةً في الفهم، والتطبيق، فقد ساعد هذا التنظيم على ربط الأحكام ببعضها البعض وفهم العلاقات بينها، مما أدى إلى فهم، أعمقٍ للشرعة الإسلامية<sup>(١)</sup>.

رابعاً: تلبية احتياجات المجتمع: فقد ساعد تقسيم الأحكام على تلبية احتياجات المجتمع المتغيرة، وذلك من خلال تطوير أساليب فقهية جديدة تتناسب مع الظروف المستجدة، فقد مكّن هذا التطوير من إيجاد حلول فقهية لمختلف المشكلات التي تواجه الأفراد، والمجتمع، مما ساهم في تعزيز تطبيق الشريعة الإسلامية في مختلف جوانب الحياة<sup>(٢)</sup>.

خامساً: تعزيز الفهم الصحيح للشريعة: ساعد تقسيم الأحكام على تعزيز الفهم الصحيح للشريعة الإسلامية، وذلك من خلال عرض مختلف الآراء الفقهية حول كلّ مسألة، فقد مكّن هذا العرض من نقادي فهم الشريعة بشكلٍ خاطئ، أو متطرف، مما ساهم في نشر الإسلام الصحيح ونبذ الأفكار المتطرفة.

سادساً: تنمية مهارات البحث الفقهي: فقد ساعد تقسيم الأحكام على تنمية مهارات البحث الفقهي لدى الطلاب، والباحثين، وذلك من خلال ضرورة مقارنة مختلف الآراء الفقهية، والوصول إلى الرأي الصحيح، فقد مكّن هذا البحث من تنمية مهارات التفكير النقدي، وتحليل النصوص الشرعية، مما أدى إلى تخريج علماء أكفاء قادرين على فهم الشريعة الإسلامية، وتطبيقها بشكلٍ صحيح<sup>(٣)</sup>.

فُيعد تقسيم الأحكام الشرعية من مبادئ علم الفقه، وقد كان له دورٌ كبيرٌ في إثراء الفقه الإمامي وتسهيل الاستدلال الفقهي، وتنظيم الأحكام الشرعية، وتلبية احتياجات المجتمع، وتعزيز الفهم الصحيح للشريعة، وتنمية مهارات البحث الفقهي، ولذلك يُعد تقسيم الأحكام من ثمرات

(١) ينظر: المكاسب، مرتضى محمد الأنصاري، ج ٤، ص ٩٤.

(٢) كشف اللثام، بهاء الدين محمد بن الحسين الفاضل الهندي، ص ١٤٨.

(٣) ينظر: دروس في علم الأصول الحلقة الثانية، محمد باقر الصدر، ص ١٢.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

الاجتهاد الفقهي في مذهب الإمامية، ممّا ساهم بشكل كبير في فهم الشريعة الإسلامية، وتطبيقها بشكل صحيح<sup>(١)</sup>، وتتمثل هذه المراحل فيما يأتي:

أولاً: مراحل الحكم عند أبو القاسم الأصفهاني(ت ٥٠٢ هـ)

يُقسم السيد أبو القاسم الأصفهاني(رحمه الله)عملية الحكم الشرعي إلى ثلاث مراحل:

أولاً: مرحلة إثبات الحكم ففي هذه المرحلة يتم إثبات الحكم الشرعي من خلال الأدلة الشرعية، مثل القرآن الكريم، والسنة الشريفة، والإجماع الكاشف عن رأي المعصوم(عليه السلام)، والعقل وكذلك من خلال فهم الأدلة الشرعية، وذلك من خلال تفسير النصوص القرآنية، والأحاديث الشريفة، وفهم معانيها، وكذلك استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة، وذلك من خلال استخدام قواعد الأصول الفقهية<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: مرحلة ثبوت الحكم ففي هذه المرحلة يتم التأكد من ثبوت الحكم الشرعي من خلال النظر في دليله، وصحته، وتشتمل هذه المرحلة على النظر في دلالة الأدلة، وذلك من خلال التأكد من صحة النصوص القرآنية، والأحاديث الشريفة، وفهم معانيها، وكذلك النظر في سند الأدلة وذلك من خلال التأكد من صحة رواية النصوص القرآنية، والأحاديث الشريفة<sup>(٣)</sup>، وأيضاً النظر في حجية الأدلة وذلك من خلال التأكد من صحة قواعد الأصول الفقهية المستخدمة في استنباط الأحكام الشرعية<sup>(٤)</sup>.

ثالثاً: مرحلة جريان الحكم: في هذه المرحلة يتم تطبيق الحكم الشرعي على الواقع العملي<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: من لا يحضره الفقيه، محمد بن بابويه القمي الصدوق، ج ١، ص ١٣٣.

(٢) ينظر: حاشية المكاسب، محمد حسين الأصفهاني، ج ١، ص ١٩.

(٣) ينظر: نهاية الدراية في شرح الكفاية، محمد حسين الأصفهاني(ت ١٣٦١ هـ)، ط ١، أمير، قم-إيران، ١٣٧٤ هـ، ج ٣، ص ١٨.

(٤) ينظر: وقاية الإذهان، محمد رضا النجفي الأصفهاني(ت ١٣٦٢ هـ)، ط ١، مهر، قم-إيران، ١٤١٣ هـ، ص ٤٢٩.

(٥) ينظر: وقاية الإذهان، محمد رضا النجفي الأصفهاني، ص ٤٢٥.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

أنَّ الامتتان في علة تقسيم الحكم الشرعي عند أبي القاسم الأصفهاني، يُساعد في فهم معنى الحكم الشرعي، فمعرفة نوع الامتتان الذي يُبنى عليه الحكم الشرعي يُساعد في فهم معنى الحكم بشكل أوضح<sup>(١)</sup>، فضلاً أنَّ معرفة أنواع الامتتان تُساعد في استنباط أحكام شرعية جديدة من الأحكام الأصلية، وأيضاً أنَّ معرفة أنواع الامتتان تُساعد في حلّ التعارض بين الأحكام الشرعية، وذلك من خلال تقييم مصلحة كل حكم، ومفسدته؛ فالامتتان هو أحد مبادئ تقسيم الحكم الشرعي عند الأصفهاني، وهو وصف الله تعالى للأفعال بأنها مُباحة<sup>(٢)</sup>، أو واجبة، أو محرّمة، أو مستحبة، أو مكروهة، بناءً على ما يراه الله تعالى من مصلحة الإنسان أو مفسدته، ويُعتبر الامتتان مبدأ هام في علم أصول الفقه، إذ يُساعد في فهم معنى الحكم الشرعي، واستنباط الأحكام الشرعية، وحلّ التعارض بين الأحكام الشرعية<sup>(٣)</sup>.

ثانياً: مراحل الحكم عند الشيخ الأنصاري (ت ١٢٨١هـ):

قسّم الشيخ الأنصاري رحمه الله مراحل الحكم إلى أربع مراحل:

أولاً: مرحلة الفحص هي المرحلة الأولى من مراحل الحكم، ففي هذه المرحلة، يقوم المجتهد بفحص الأدلة الشرعية المتعلقة بالمسألة، فيبحث المجتهد عن الأدلة من القرآن الكريم، والسنة الشريفة، والإجماع الكاشف عن رأي المعصوم، فيقوم المجتهد بتقييم الأدلة من حيث الصحة والضعف<sup>(٤)</sup>.

ثانياً: مرحلة الترجيح: هي المرحلة الثانية من مراحل الحكم، ففي هذه المرحلة، يقوم المجتهد

---

(١) ينظر: حاشية المكاسب، محمد حسين الأصفهاني، ص ٢٨.

(٢) ينظر: وقاية الإذهان، أبي محمد رضا النجفي الأصفهاني، ص ٢٠٥.

(٣) ينظر: حاشية المكاسب، محمد حسين الأصفهاني، ص ٢٩.

(٤) ينظر: وقاية الإذهان، أبي محمد رضا النجفي الأصفهاني، ص ٢٠٥.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

بترجيح بعض الأدلة على البعض، فيقوم المجتهد بترجيح الأدلة بناءً على قواعد الترجيح المعروفة في علم الأصول، فمن قواعد الترجيح تقديم الكتاب على السنة، وتقديم السنة الصحيحة على السنة الضعيفة، وتقديم العام على الخاص، وتقديم المطلق على المقيد<sup>(١)</sup>.

ثالثاً: مرحلة الاستنباط: هي المرحلة الثالثة من مراحل الحكم، ففي هذه المرحلة، يقوم المجتهد باستنباط الحكم الشرعي من الأدلة الشرعية، فيقوم المجتهد باستخراج الحكم الشرعي من الأدلة الشرعية التي قام بترجيحها، فيُعبر المجتهد عن الحكم الشرعي بصيغة واضحة ومحددة<sup>(٢)</sup>.

رابعاً: مرحلة التطبيق: هي المرحلة الرابعة من مراحل الحكم، ففي هذه المرحلة، يقوم المجتهد بتطبيق الحكم الشرعي على الواقع، فيوضح كيفية تطبيق الحكم الشرعي على مختلف الوقائع، فيُساعد المجتهد الناس على فهم الحكم الشرعي، وتطبيقه على حياتهم<sup>(٣)</sup>.

إذن فإن طريقة الشيخ الأنصاري في استنباط الأحكام الشرعية من الطرق المتبعة في الفقه الإسلامي، ولها دور كبير في فهم النصوص الدينية واستنباط الأحكام الشرعية.

ونجد أن الامتتان في علة تقسيم الحكم الشرعي عند الشيخ الأنصاري يكمن في أن الله تعالى شرع الأحكام الشرعية من أجل أن يشعر العبد بنعم الله تعالى عليه<sup>(٤)</sup>، وأن يشكره على هذه النعم، فمثلاً شرع الله تعالى الصلاة من أجل وأن يشعر العبد بصلوة روحية مع ربه، وأن يشكره على نعمه، وشرع الله تعالى الزكاة من أجل وأن يشعر العبد بمسؤوليته تجاه الفقراء، والمحتاجين، وأن يشكره على نعمه الثروة<sup>(٥)</sup>، وبشكل عام، يرى الشيخ الأنصاري أن الامتتان هو أساس جميع الأحكام الشرعية، وإن جميع الأحكام تهدف في النهاية إلى غرس الشعور بالامتتان في نفوس العباد، فيرى الشيخ الأنصاري وأن الحمد هو من مظاهر الامتتان، وأن الله تعالى شرع

(١) ينظر: حاشية المكاسب، محمد حسين الأصفهاني، ص ٢٩.

(٢) ينظر: حاشية على القوانين، مرتضى محمد الأنصاري (ت ١٢٨١هـ)، ط ١، باقري، قم-إيران، ١٤١١هـ، ص ٢٣٢.

(٣) ينظر: فرائد الأصول، مرتضى محمد الأنصاري، ج ١، ص ٥٣٩.

(٤) ينظر: المكاسب، مرتضى محمد الأنصاري، ج ١، ص ١٧.

(٥) ينظر: المكاسب، مرتضى محمد الأنصاري، ج ١، ص ١٧.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

الأحكام الشرعية من أجل وأن يحمد العبد على نعمه<sup>(١)</sup>، ويرى الشيخ الأنصاري وأن الشكر هو من مظاهر الامتتان، وأن الله تعالى شرع الأحكام الشرعية من أجل أن يشكره العبد على نعمه، ويرى أن الإيمان من مظاهر الامتتان، وأن الله تعالى شرع الأحكام الشرعية من أجل أن يؤمن العبد به<sup>(٢)</sup>، وأن الطاعة هي من مظاهر الامتتان، وأن الله تعالى شرع الأحكام الشرعية من أجل إن يطيعه العبد<sup>(٣)</sup>.

ثالثاً: مراحل الحكم عند محمد حسين النائيني (ت ١٣٥٥هـ):

يقسم الشيخ النائيني (رحمه الله) عملية الحكم إلى مرحلتين:

أولاً: مرحلة الجعل: في هذه المرحلة يُحدد المشرع الأحكام الشرعية ويُقررها، وتشتمل هذه المرحلة على الأدلة الشرعية مثل القرآن الكريم، والسنة الشريفة، والإجماع الكاشف عن رأي المعصوم، والعقل<sup>(٤)</sup>.

ثانياً: مرحلة المجعول: في هذه المرحلة تُطبّق الأحكام الشرعية على الواقع العملي، وتشتمل هذه المرحلة على:

أولاً: التكليف: وهو إلزام المكلف بأداء واجباته الشرعية<sup>(٥)</sup>.

ثانياً: التخيير: وهو إعطاء المكلف الخيار بين فعل واجب، أو تركه، أو إعطاء المكلف الخيار بين فعل واجبين، أو تركهما<sup>(٦)</sup>.

---

(١) ينظر: كتاب الطهارة، مرتضى محمد الأنصاري (ت ١٢٨١هـ)، ط ١، مؤسسة الهادي، قم- إيران، ١٤١٥هـ، ج ١، ص ٧٥.

(٢) ينظر: حاشية على القوانين، مرتضى محمد الأنصاري، ص ١٨٩.

(٣) ينظر: فرائد الأصول، مرتضى محمد الأنصاري، ص ١١٩.

(٤) ينظر: منية الطالب، تقرير بحث النائيني، موسى بن محمد الخوانساري، ج ٢، ص ٦٧.

(٥) ينظر: كتاب الصلاة، تقرير بحث النائيني، محمد علي الكاظمي، ج ٢، ص ٧١.

(٦) ينظر: المكاسب والبيع، تقرير بحث النائيني، محمد تقى الأملي (ت ١٣٥٥هـ)، ط ١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم- إيران، ١٤١٢هـ، ج ١، ص ٤٦٧.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

ويمكن استخلاص بعض الأفكار حول دور الامتتان في فقه النائيين من خلال تحليله للأحكام الشرعية، وتركيزه على العدالة، والمصلحة، فيُعدّ مفهوم العدالة، ركيزة أساسية في فقه النائيين، إذ يرى أنّ جميع الأحكام الشرعية تهدف إلى تحقيق العدالة بين الناس، وفي هذا السياق<sup>(١)</sup>، يمكن ربط مفهوم الامتتان بـ العدالة من خلال القول بأنّ الله تعالى شرع الأحكام الشرعية من أجل أنّ ينعم عباده بالعدالة، وإنّ يشعروا بأنهم يعيشون في نظام عادل يضمن حقوقهم ويحفظ كرامتهم، ويُرَكِّز النائيين أيضاً على مفهوم المصلحة في تقسيمه للحكم الشرعي، إذ يرى وأنّ جميع الأحكام الشرعية تهدف إلى تحقيق مصلحة الإنسان<sup>(٢)</sup>، ويرى النائيين أنّ الله تعالى شرع بعض الأحكام بالتخيير من أجل أن ينعم العبد بالحرية، وأنّ يشعر بأنّ الله تعالى لم يُكلفه بما يشق عليه، أنّ الله تعالى شرع بعض الأحكام بالرخصة من أجل إنّ ينعم العبد بالراحة، وإنّ يشعر بأنّ الله تعالى يسهل عليه الأمور، ويرى النائيين إنّ الله تعالى شرع بعض الأحكام بالتدرج من أجل أنّ ينعم العبد بالتكيف، وإنّ يشعر بأنّ الله تعالى يُنزل الأحكام بالتدرج بما يتناسب مع قدراته<sup>(٣)</sup>.

### رابعاً: مراحل الحكم عند المحقق العراقي(ت ١٣٦١هـ):

إنّ دعوى المحقق العراقي تقوم على أساس إنكاره لمرحلة الجعل، والأعتبار، ولكي تتضح دعوى المحقق العراقي<sup>(٤)</sup>، لا بدّ إنّ نقف على المراحل التي يمر بها الحكم الشرعي، فإذا حللنا عملية الحكم الشرعي<sup>(٥)</sup>، نجد أنها تمر بمراحل:

- 
- (١) ينظر: كتاب الصلاة، تقرير بحث النائيين، محمد علي الكاظمي، ج ٢، ص ٨٩.
  - (٢) ينظر: منية الطالب، تقرير بحث النائيين، محمد تقي الخوانساري، ج ٢، ص ١٣٩.
  - (٣) ينظر: المكاسب والبيع، تقرير بحث النائيين، محمد تقي لأملي، ج ١، ص ١١٩.
  - (٤) ينظر: نهاية الأحكام في معرفة الأحكام، الحسن بن يوسف العلامة الحلي(ت ٧٢٦هـ)، ط ١، دار الغدير، بيروت-لبنان، ١٩٩٠م، ص ١٤٥.
  - (٥) ينظر: نهاية الأحكام في معرفة الأحكام، الحسن بن يوسف العلامة الحلي، ص ١٤٦.

أولاً: مرحلة المبادئ:

هي المرحلة الأولى من مراحل استنباط الحكم الشرعي، وهي المرحلة التي يتم فيها تحديد القواعد، والمبادئ العامة التي تُستخدم في استنباط الأحكام الشرعية<sup>(١)</sup>.

أما أهمية مرحلة المبادئ فتُعد هذه المرحلة من مراحل استنباط الحكم الشرعي؛ لأنها تُحدد القواعد، والمبادئ التي تُستخدم في استنباط الأحكام الشرعية، وتُساعد هذه القواعد والمبادئ الفقهاء على تحقيق الدقة، والموضوعية في الأجتهد الفقهي، وتجنب الوقوع في الأخطاء<sup>(٢)</sup>.

أما مكونات مرحلة المبادئ فتكون من مجموعة من القواعد، والمبادئ العامة<sup>(٣)</sup>، والتي يمكن تقسيمه على قسمين رئيسيين:

أولاً: القواعد الفقهية: (وهي القواعد التي تستند إلى أدلة شرعية، وتُستخدم لفهم النصوص الدينية وتطبيقها)<sup>(٤)</sup>.

ثانياً: المفاهيم الشرعية: (وهي المفاهيم التي تُستخدم في النصوص الدينية، ويتم تحديدها من خلال الصفات، والخصائص التي تتميز بها)<sup>(٥)</sup>.

أما أشهر القواعد، والمبادئ في مرحلة المبادئ فهي قاعدة الاحتياط (وهي قاعدة تقضي بوجوب اتخاذ الحيطة، والحذر في الأمور الشرعية، وعدم الاعتماد على مجرد الظن)<sup>(٦)</sup>، وقاعدة الإطلاق والتقييد (وهي قاعدة تقضي بأن إطلاق النص الشرعي يُحمل على عمومته، ما لم يدل

(١) ينظر: اللمعة الدمشقية، حمد بن مكي جمال الدين الشهيد الاول (ت ٧٨٦هـ)، ط ١، دار الفكر، قم - إيران، ١٤١١ هـ، ص ١٦٤.

(٢) ينظر: المصدر نفسه، ص ١٦٤.

(٣) ينظر: نهاية الأحكام في معرفة الأحكام، الحسن بن يوسف العلامة الحلي، ج ١، ص ١١٥.

(٤) المصدر نفسه، ج ١، ص ١١٥.

(٥) مستمسك العروة، محسن الحكيم (ت ١٣٩٠هـ)، ط ١، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم - إيران، ١٤٠٤ هـ، ج ٧، ص ٣٨٧.

(٦) تعاليف مبسوطة، محمد إسحاق الفياض (ت ١٤١١هـ)، ط ١، دار الغدير، بيروت - لبنان، ١٩٩٠ م، ج ٦، ص ٢.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

دليل على التقييد<sup>(١)</sup>، وقاعدة العرف (وهي قاعدة تقضي بوجوب الالتزام بالعرف السائد في المجتمع إذا لم يوجد نص شرعي يخالفه)<sup>(٢)</sup>، وقاعدة المصلحة المرسلّة (وهي قاعدة تقضي بوجوب العمل بما يحقق مصلحة عامة، حتى وإن لم يكن هناك نص شرعي صريح يقتضي ذلك)<sup>(٣)</sup>.

وفيما يلي بعض الأمثلة على كيفية استخدام القواعد، والمبادئ في هذه المرحلة ففي مسائل الطهارة والنجاسة، يتم استخدام قاعدة الإطلاق، والتقييد لتحديد مفهوم النجاسة، والطهارة<sup>(٤)</sup>، وفي مسائل العبادات، يتم استخدام قاعدة المصلحة المرسلّة لتحديد حكم بعض العبادات التي لم يرد نص شرعي صريح بشأنها<sup>(٥)</sup>، وفي مسائل المعاملات يتم استخدام قاعدة العرف، لتحديد حكم بعض المعاملات التي لم يرد نص شرعي صريح بشأنها<sup>(٦)</sup>.

وفي هذه المرحلة يحدّد المولى ما يشتمل عليه الفعل من مصلحة، أو مفسدة، وهما ما يسميان بالملاك، حتى إذا أدرك وجود مصلحة، أو مفسدة بدرجة معينة فيه، تولدت إرادة لذلك الفعل بدرجة تتناسب المصلحة المدركة، أو المفسدة المدركة<sup>(٧)</sup>.

### ثانياً: مرحلة الجعل والاعتبار:

تعد مرحلة الجعل، والاعتبار، من مراحل دراسة الحكم الشرعي، وهي المرحلة التي تُحدد فيها طبيعة الحكم الشرعي، وأثره<sup>(٨)</sup>، فالجعل (هو الإرادة الإلهية الثابتة للحكم الشرعي)<sup>(٩)</sup>.

(١) دروس في علم الأصول، محمد باقر الصدر، ج ٢، ص ٢٤٣.

(٢) المباحث الأصولية، محمد إسحاق الفيض، ج ٢، ص ٣١٥.

(٣) نهاية الأحكام في معرفة الأحكام، العلامة الحلي، ج ١، ص ١٦٤.

(٤) ينظر: رسائل الشهيد الثاني، زين الدين العاملي الشهيد الثاني (ت ٩٦٦هـ)، ط ١، مكتبة بصيرتي، قم-إيران، ١٩٩٣م، ص ٦٥.

(٥) ينظر: الجامع للشرائع، يحيى بن سعيد الحلي (ت ٦٨٩هـ)، ط، العلمية، قم-إيران، ١٤٠٥هـ، ص ٢.

(٦) ينظر: المصدر نفسه، ص ٣.

(٧) ينظر: دراسات في المكاسب المحرمة، حسين علي المنتظري ط ١، مكتب آية الله العظمى المنتظري، قم-إيران، ١٤١٧هـ، ج ٢، ص ٦٣.

(٨) ينظر: المبسوط، محمد بن حسن الطوسي، ج ٢، ص ٧.

(٩) نهاية الأحكام في معرفة الأحكام، الحسن بن يوسف العلامة الحلي، ج ٢، ص ١١٨.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

أما الاعتبار (هو الحكم الشرعي الذي تعلق به الإرادة الإلهية)<sup>(١)</sup>.

فأهمية هذه المرحلة تُعد من المراحل المهمة في الفقه الإمامي، وذلك للأسباب التالية:

أولاً: هي المرحلة التي تُحدد طبيعة الحكم الشرعي، وهل هو تكليفي أم وضعي؟

ثانياً: هي المرحلة التي تُحدد فيها أثر الحكم الشرعي، وهل هو أثر تكويني أم اعتباري؟

ثالثاً: هي المرحلة التي تُحدد فيها كيفية تحقق الحكم الشرعي في الخارج، وهل يتحقق بفعل المكلف أم بفعل الشارع المقدس؟<sup>(٢)</sup>.

فمرحلة الجعل، والاعتبار مرحلة في عملية استنباط الحكم الشرعي، لأنها تحدد ما يشتمل عليه الفعل من حكم شرعي، ولذلك فإن هذه المرحلة تتطلب من الفقيه إنَّ يكون على دراية واسعة بالأحكام الشرعية، وإنَّ يكون قادراً على فهم مقاصد الشريعة الإسلامية<sup>(٣)</sup>.

أما أنواع الجعل، والاعتبار فيقسم إلى قسمين رئيسيين هما:

أولاً: الجعل التكليفي: (وهو الجعل الذي يُلزم المكلف بفعل، أو ترك شيء)<sup>(٤)</sup>، فمثلاً جعل الله تعالى الصلاة واجبه على عباده، فأصبحوا ملزمين بها.

وبناءً على ذلك فإن الحكم التكليفي هو الحكم الذي تعلق به الإرادة الإلهية بالزام المكلف بفعل أو ترك شيء.

ثانياً: الجعل الوضعي (وهو الجعل الذي يُرتب أثراً معيناً على فعل أو ترك شيء)<sup>(٥)</sup>، فمثلاً جعل الله تعالى الزواج سبباً لثبوت النسب.

(١) نهاية الأحكام في معرفة الأحكام، الحسن بن يوسف العلامة الحلي، ج ٢، ص ١١٨.

(٢) ينظر: مقالات الأصول، آقا ضياء العراقي، ج ٢، ص ٣٧١.

(٣) ينظر: المباني الأصولية عند المحقق العراقي، هادي حسين الكرعوي، ط ١، دار الغدير، بيروت-لبنان، ١٩٩٠م، ص ٣٤.

(٤) مباحث الأصول، محمد تقي بهجت، ط ١، انتشارات شفق، قم- إيران، ١٤١٣هـ، ج ١، ص ٣٥.

(٥) مباحث الأصول، محمد تقي بهجت، ج ١، ص ٣٦.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

وبناءً على ذلك فإن الحكم الوضعي هو الحكم الذي تعلقت به الإرادة الإلهية بترتيب أثر معين على فعل، أو ترك شيء<sup>(١)</sup>.

فنتقسم عملية استنباط الحكم الشرعي إلى ثلاث مراحل، مرحلة الوجود، ومرحلة الثبوت، ومرحلة الأداء، وتعتبر مرحلة الجعل، والأعتبار من مراحل الثبوت<sup>(٢)</sup> (وهي المرحلة التي يحدد فيها المشرع ما يشتمل عليه الفعل من حكم شرعي)<sup>(٣)</sup>.

فالجعل هو جعل الشيء سبباً لشيء آخر، أو هو جعل الشيء موجباً لشيء آخر، ومعنى ذلك أن المشرع يجعل الفعل سبباً أو موجباً لحكم شرعي معين<sup>(٤)</sup>، أما الأعتبار (هو إعتبار المشرع لأمر ما في الحكم الشرعي)<sup>(٥)</sup>، أو (هو إعتبار المشرع لصفة ما في الفعل)<sup>(٦)</sup>.

ومعنى ذلك إنَّ المشرع يعتبر أمراً ما أو صفة ما في الحكم الشرعي، ويجعلها مؤثرة في ثبوت الحكم أو عدم ثبوته، وإنَّ من أمثلة الجعل، والأعتبار هو جعل الله تعالى الصوم سبباً للتكفير عن الذنوب للإنسان<sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) ينظر: منتقى الأصول، تقرير بحث الروحاني، عبد الصاحب الحكيم، ج ١، ص ٤٦.
- (٢) ينظر: محصل المطالب في تعليقات المكاسب، صادق الطهوري، ط ١، انتشارات أنوار الهدى، قم-إيران، ١٤١٩ هـ، ج ١، ص ٢٨٨.
- (٣) مجمع المسائل، محمد رضا الكلبيكاني (ت ١٤١٤ هـ)، ط ٤، دار القرآن الكريم، قم - إيران، ١٤١٣ هـ، ج ١، ص ٢٦٣.
- (٤) ينظر: مستند تحرير الوسيلة، مصطفى الخميني (ت ١٣٩٨ هـ)، ط ١، مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، قم-إيران، ١٤١٨ هـ، ج ١، ص ١٧٦.
- (٥) حاشية المكاسب، محمد حسين الأصفهاني، ج ٣، ص ٢٣٥.
- (٦) محاضرات في أصول الفقه، تقرير بحث الخوئي، محمد اسحاق الفياض (ت ١٤١١ هـ)، ط ١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم - إيران، ١٤١٩ هـ، ج ٥، ص ١١٤.
- (٧) ينظر: منتقى الأصول، تقرير بحث الروحاني، عبد الصاحب عبد الحكيم، ج ٣، ص ٢٠٤.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

و الفرق بين الجعل، والأعتبار أنّ الجعل يكون دائماً سبباً، بينما الأعتبار قد يكون سبباً أو موجباً<sup>(١)</sup>.

وقد أنكر المحقق العراقي هذه المرحلة لأسباب عدة سوف ابينها كما آت:

أولاً: أستند المحقق العراقي في إنكاره لهذه المرحلة إلى عدم وجود دليل شرعي على هذه المرحلة فلم يرد في النصوص الشرعية أي دليل صريح على وجود مرحلة الجعل، والاعتبار<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: مخالفة هذه المرحلة لطبيعة الأحكام الشرعية، فقد أعتبر المحقق العراقي إنّ هذه المرحلة تُخالف طبيعة الأحكام الشرعية، و يرى أنّ الأحكام الشرعية ثابتة، وموضوعية<sup>(٣)</sup>، ولا تُخضع لاعتبارات المجتهد<sup>(٤)</sup>.

ثالثاً: إمكانية استيعاب هذه المرحلة في المراحل الأخرى فقد أعتبر المحقق العراقي إنّ جميع ما يُمكن تضمينه في مرحلة الجعل، والاعتبار يمكن استيعابه في المراحل الأخرى من عملية الحكم الشرعي<sup>(٥)</sup>.

ويرى المحقق العراقي أنّ مرحلة الفهم، ومرحلة الاستنباط تكفيان لاستيعاب جميع ما يُمكن تضمينه في مرحلة الجعل، والاعتبار.

رابعاً: اعتبر المحقق العراقي إنّ هذه المرحلة تُعقد عملية الحكم الشرعي، و يرى أنّ هذه المرحلة تُضيف عبئاً إضافياً على المجتهد دون أيّ داعٍ، وعدم فائدتها العملية فعتبر المحقق العراقي إنّ هذه المرحلة لافائدة عملية لها، وإنّ هذه المرحلة لا تُقدم أيّ جديد في عملية الحكم الشرعي<sup>(٦)</sup>.

---

(١) ينظر: تحريرات في الأصول، مصطفى الخميني (ت ١٣٩٨هـ)، ط ١، مؤسسة العروج، قم-إيران، ١٤١٨هـ، ج ٦، ص ٢٨٧.

(٢) ينظر: جواهر الأصول، تقرير بحث السيد الخميني، محمد حسن النغرودي (ت ١٤٢٦هـ)، ط ١، مؤسسة العروج، قم-إيران، ١٤٢١هـ، ج ٢، ص ١٨٣.

(٣) ينظر: محاضرات في أصول الفقه، تقرير بحث الخوئي، محمد اسحاق الفياض، ج ٣، ص ١٤١٩.

(٤) ينظر: رسائل المرتضى، علي بن الحسين الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٢٥.

(٥) ينظر: محصل المطالب في تعليقات المكاسب، صادق الطهيري، ج ١، ص ١٦١.

(٦) ينظر: مقالات الأصول، آقا ضياء العراقي، ج ١، ص ٤٣٤.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان

إنَّ المحقق العراقي أنكر مرحلة الجعل، والأعتبار إذ قال: (إنَّ منَّ المعلوم عدم تصوّر الجعلية بالمعنى المزبور في الأحكام التكليفية في شيء من مراتبها، وأما بالنسبة إلى مرحلة المصلحة والعلم بها فظاهر، وأما بالنسبة إلى لبّ الإرادة التي هي روح التكليف، فلأنَّها منَّ الكيفيات النفسانية التابعة للعلم بالمصلحة في الشيء بلا مزاحم لمفسدة أخرى فيه أو في لازمه فلا ترتبط بالإنشائيات، وهكذا الأمر بالإضافة إلى الإنشاء المبرز للإرادة<sup>(١)</sup>، فاتَّه أيضاً أمر واقعي ولكن منَّ مقولة الفعل الخارج عن الأعتبارات الجعلية، فلا يبقى حينئذٍ إلا مرحلة الإيجاب<sup>(٢)</sup>، واللزوم<sup>(٣)</sup>، ونحوهما منَّ العناوين المنتزعة منَّ إبراز الإرادة بالإنشاء القولي، أو الفعلي وهذه أيضاً غير مرتبطة بالجعليات التي تقوم بالإنشاء، والقصد؛ لأنَّها اعتبارات انتزاعية منَّ مرحلة إبراز الإرادة الخارجية، إذ ينتزع العقل كل واحدة منها منَّ الإنشاء المظهر للإرادة بعنايات خاصة، ولذا يكتفي في انتزاع تلك الأمور، وكذا في حكم العقل بلزوم الاتباع بصرف إنشاء الأمر بداعي الإعلام بإرادته ولو لم يقصد به مفهوم الطلب، ولا خطر بباله عنوان البعث، والإيجاب وعليه فلا أصل لما اشتهر وتداول في الألسنة منَّ جعلية الأحكام التكليفية<sup>(٤)</sup>.

ويظهر أنَّ الأحكام التكليفية فإنَّ المصلحة منَّ لوازم الواجب وذاتياته أما بعنوانه الأولي، أو الثانوي<sup>(٥)</sup>، وأما العلم بهذه المصلحة، وسائر مبادئ الإرادة، وإظهارها بمادة الطلب أو الإرادة، أو بهيئة صيغة الأمر فليس شيء منها منَّ الجعليات، وكذلك الأعتباريات التي تنتزع عن الإنشاء بداهة أنها أمور تكوينية، وموجودات خارجية عينية لآعلاقه لها بالإنشاء، نعم تحقيق مفهوم الطلب الإنشائي حاصل بالقصد إليه وإلى حصوله بالتلفظ بمثل (أطلب) و (أريد) لكنه ليس متحداً

(١) تنقيح الأصول، تقرير بحث آقا ضياء، محمد رضا الطباطبائي (ت ١٣٦١هـ)، ط ١، الحيدريه، النجف-العراق، ١٣٧١هـ، ص ٢٢.

(٢) مرحلة الإيجاز: هي المرحلة الثالثة من مراحل استنباط الأحكام الشرعية عند الأصوليين، وتأتي بعد مرحلة التخيير ومرحلة الترجيح، تنقيح الأصول، تقرير بحث آقا ضياء، محمد رضا الطباطبائي، ص ٥٥.

(٣) مرحلة اللزوم هي تعني وجوب الشيء أو ضرورته، ينظر: مقالات الأصول، آقا ضياء العراقي، ج ١، ص ١٥٩.

(٤) ينظر: نهاية الأفكار، ضياء الدين العراقي (ت ١٣٦١هـ)، ط ١، دار الغدير، بيروت-لبنان، ١٩٩٠م، ج ٤، ص ٨٩.

(٥) ينظر: مفتاح الكرامة، محمد جواد العاملي (ت ١٣٢٦هـ)، ط ١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم-إيران، ١٤٢٠هـ، ص ٣٨٦.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

مع الوجوب أو ملازماً فإنَّ الإنشاء منُّ الهازل<sup>(١)</sup>، وغير الملتفت لا يدعو الملتفت إلى الامتنال ولا يقتضي الجري والتحرك على طبعه<sup>(٢)</sup>، نعم إبراز الطلب، والإرادة الكامنة موضع لحكم العقل بحسن إتيان المراد، وجواز العقاب على تركه بعد الإبراز، فيرى العقل إنَّ إبراز المولى للإرادة مقتضي بحصول المراد، وبعد المانع من وقوعه منه، وهي الشهوة، والدواعي النفسانية، فيلحظ المراد واجباً ولازماً بالنظر إلى وجود المقتضي المجرد عن المانع ادعاء، فينتزع الوجوب، واللزوم، والإيجاب، والبعث، والانبعث، والتحرك، فهذه الأمور انتزاعية عن منشأ واحد وهو إبراز المولى إرادته، وقد تقدّم أنَّ نفس الإبراز أمر واقعي اعتباري، وكذا سائر الأحكام الخمسة من التكليفية من الأحكام الشرعية الجعلية أنَّها منتزعة عن منشأ لا استناد له إلى الجعل، فتحصل إنَّ الأحكام التكليفية ليست جعلية، على ما اشتهر وسلّم<sup>(٣)</sup>.

وقد أدعى المحقق العراقي أنَّ الجعل، والاعتبار لغو وليس له فائده، فقد أشار إليه الشهيد الصدر أنَّ حقيقة العنصر الثالث الذي يقوم الاعتبار بدور التعبير عنه غالباً، فإنَّ المولى كما أنَّ له حق الطاعة على المكلف في ما يريده منه، كذلك له حق تحديد مركز حق الطاعة في حاله إرادت شيئاً من المكلف، فليس ضرورياً إذا تمَّ الملاك في شيء، وأرادة المولى أن يجعل نفس ذلك الشيء في عهدة المكلف مُنصباً لحق الطاعة، بل يمكنه أن يجعل مقدّمة ذلك الشيء التي يعلم المولى بأنها مؤدّية إليه في عهدة المكلف دون نفس الشيء<sup>(٤)</sup>، فيكون حق الطاعة مُنصباً على المقدّمة ابتداءً، وإنَّ كان الشوق المولوي غير متعلّق بها إلا تبعاً، وهذا يعني أن حق الطاعة ينصب على ما يحدده المولى، عند إرادته للشيء، مُنصباً له، ويدخله في عهدة المكلف<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: تنقيح الأصول، تقرير بحث آقا ضياء، محمد حسين الطباطبائي، ص ٢٢٨.

(٢) ينظر: الفوائد العلية، علي محمد البهبهائي (ت ١٣٨٠هـ)، ط ١، أمير كبير، طهران - إيران، ١٩٩٠م، ج ١، ص ١٤٩.

(٣) ينظر: تنقيح الأصول، تقرير بحث آقا ضياء، محمد رضا الطباطبائي، ص ٢٢٨.

(٤) ينظر: حاشية مجمع الفائدة والبرهان، محمد باقر الوحيد البهبهائي (ت ١٢٠٥هـ)، ط ١، الامير، قم - إيران، ١٤١٧هـ، ص ١٢.

(٥) ينظر: حاشية مجمع الفائدة والبرهان، محمد باقر الوحيد البهبهائي، ص ١٣.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

فالإعتبار (هو الذي يستخدم عادة للكشف عن المصّب الذي عينه المولى لحق الطاعة، فقد يتحد مع مصّب إرادته، وقد يتغايّر)<sup>(١)</sup>.

فالمهمة الأساسية، والرئيسية التي يقوم عليها الإعتبار بدوره التعبير عنها هي تحديد، وتشخيص المصّب، الذي عينه المولى لحق الطاعة، وبه يتحدّد ما يجب على المكلف الإتيان به من أفعال وما يجب عليه تركه منها، وما يدخل في عهده، وما يهتم به إفراغ تلك العهدة، لا مجرد الكشف عما تعلّقت به إرادة المولى من أفعال، وبهذا يندفع ما أفاده المحقق العراقي من لغوية الجعل<sup>(٢)</sup>.

### الثالثة: مرحلة إبراز الحكم الشرعي:

إنّ مرحلة إبراز الحكم هو بيان الحكم الشرعي للفعل (وهي المرحلة التي يتم فيها تحديد ما إذا كان الفعل واجباً، أو مندوباً، أو مباحاً، أو حراماً)<sup>(٣)</sup>.

فأهمية مرحلة إبراز الحكم هي مرحلة مهمة في عملية استنباط الحكم الشرعي، لأنها تحدد ما يجب على الإنسان فعله أو تركه<sup>(٤)</sup>، و من أهم الأمثلة على هذه المرحلة:

أولاً: إبراز الحكم الواجب مثل: الصلاة واجبة على كل مسلم، عاقل، بالغ، قادر<sup>(٥)</sup>.

ثانياً: إبراز الحكم المندوب مثل: زيارة الإمام الحسين (عليه السلام) مندوبة.

ثالثاً: إبراز الحكم المباح مثل: الأكل، والشرب، مباحان<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: الفوائد العلية، علي البهبهائي، ص ٥٧.

(٢) مستمسك العروة، محسن الحكيم، ج ٥، ص ٣٣٧.

(٣) القضاء في الفقه الإسلامي، كاظم الحائري، ط ١، باقري، قم-إيران، ١٤١٥ هـ، ص ٥٢٣.

(٤) ينظر: هداية المسترشدين، محمد تقي الرازي، ص ٥٥٢.

(٥) ينظر: تحريرات في الأصول، مصطفى الخميني، ج ٧، ص ١٦٦.

(٦) ينظر: الرافد في علم الأصول، تقرير بحث السيستاني، منير الخباز، ط ١، مهر، قم-إيران، ١٤١٤ هـ،

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

رابعاً: إبراز الحكم الحرام مثل الزنا حرام<sup>(١)</sup>.

أما أقسام إبراز الحكم، فقد قسم الفقهاء إبراز الحكم الشرعي على قسمين:

أولاً: إبراز الحكم الصريح (وهو إبراز الحكم الذي صرح به الشارع، مثل وجوب الصلاة)<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: إبراز الحكم الضمني (وهو إبراز الحكم الذي لم يصرح به الشارع، ولكن يمكن أستنتاجه من النصوص الشرعية، مثل جواز الأكل، والشرب)<sup>(٣)</sup>.

أما الفرق بين إبراز الحكم، والجعل، والأعتبار، فالفرق بينهم هو إنَّ إبراز الحكم هو المرحلة التي يتم فيها تحديد الحكم الشرعي للفعل بعد أن تم تحديد وجوده، وثبوته، بينما الجعل والأعتبار هما مرحلتان سابقتان تهدفان إلى تحديد ما يشتمل عليه الفعل من حكم شرعي<sup>(٤)</sup>، أما الخطوات اللازمة لإبراز الحكم فهناك عدة خطوات لازمة منها:

أولاً: تحديد وجود الفعل هل الفعل موجود أم لا؟ ومن أمثلتها هل الصلاة موجودة أم لا،

ثانياً: تحديد ثبوت الحكم الشرعي للفعل، هل الفعل سبب أو موجب لحكم شرعي معين<sup>(٥)</sup>؟ ومثال ذلك فقد جعل الله تعالى الصلاة سبباً للتكفير عن الذنوب<sup>(٦)</sup>.

ثالثاً: تطبيق القواعد الفقهية على الفعل لتحديد الحكم الشرعي له، ومثال ذلك إنَّ فعل الصلاة واجبة على كل مسلم، بالغ، عاقل، قادر، وذلك تطبيقاً لقاعدة الواجب ما ثبتت

(١) ينظر: ربع قرن مع العلامة الأميني، حسين محمد الشاكري، ط ١، ستاره، قم-ايران، ١٤١٧هـ، ص ١٣٤.

(٢) ينظر: مصباح الفقاهة، ابو القاسم الموسوي الخوئي (ت ١٤١١هـ)، ط ١، العلمية، قم-ايران، بلانشر، ج ٤، ص ١٤٠.

(٣) ينظر: القواعد والفوائد، محمد بن مكي جمال الدين الشهيد الأول، ج ١، ص ٤٢٦.

(٤) ينظر: الإيجاز، محمد بن محمد نعمان المفيد (ت ١٤١٣هـ)، ط ٢، دار المفيد، بيروت-لبنان، ١٤١٤هـ، ص ٣٠.

(٥) ينظر: المعبر، جعفر بن الحسن المحقق الحلي، ج ٢، ص ٥١٦.

(٦) ينظر: كشف الرموز، زين الدين الفاضل الآبي (ت ٩٦٠هـ)، ط ١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم-ايران، ١٤٠٨هـ، ج ١، ص ٥٤١.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

وجوبه بالنص، أو بالإجماع<sup>(١)</sup>.

إذن فإنّ هذه المرحلة تتطلب من الفقيه أن يكون على دراية واسعة بالأحكام الشرعية، وأن يكون قادراً على تطبيق القواعد الفقهية على الوقائع المعروضة عليه.

### الرابعة: المرحلة الفعلية للحكم:

هي من مراحل استنباط الحكم الشرعي، وهي المرحلة التي يتم فيها تطبيق القواعد، والمبادئ العامة التي يتم تحديدها في مرحلة المبادئ على النص الشرعي<sup>(٢)</sup>.

أما مكونات المرحلة الفعلية فتتكون هذه المرحلة من مجموعة من العمليات العقلية<sup>(٣)</sup>، والتي يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين:

أولاً: عملية استنباط الحكم الشرعي من النص (وهي العملية التي يتم فيها تحديد الحكم الشرعي من خلال تطبيق القواعد والمبادئ العامة على النص الشرعي)<sup>(٤)</sup>.

ثانياً: عملية تكييف الحكم الشرعي (وهي العملية التي يتم فيها تحديد نوع الحكم الشرعي من خلال تحديد موضوعه، وحكمه)<sup>(٥)</sup>.

ومن أشهر أنواع العمليات العقلية في هذه المرحلة:

---

(١) ينظر: مصباح الفقيه، آقا رضا الهمداني (ت ١٣٢٢هـ)، ط ١، انتشارات مكتبة النجاح، طهران-إيران، ١٤١١هـ، ج ٢، ص ٤٧٥.

(٢) ينظر: كفاية الأصول دروس في مسائل علم الأصول، الميرزا جواد التبريزي (ت ١٤٢٧هـ)، ط ٢، دار الصديقة الشهيدة، قم، إيران، ١٤٢٩هـ، ج ٣، ص ٣١٧.

(٣) ينظر: كتاب الطهارة، ابو القاسم الموسوي الخوئي (ت ١٤١١هـ)، ط ٢، العلمية، قم-إيران، ١٤١٠هـ، ج ٦، ص ١٦٢.

(٤) ينظر: بداية الوصول في شرح كفاية الأصول، محمد طاهر آل الشيخ راضي، ج ٢، ص ٢٥٧.

(٥) ينظر: تقارير آية الله المجدد الشيرازي، المولى علي الروزدي (ت ١٣١٢هـ)، ط ١، دار الهدى، بيروت-لبنان، ١٩٩٠م، ج ٢، ص ٢٢٠.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

أولاً: عملية الاستنباط (وهي عملية عقلية تُستخدم لتحديد الحكم الشرعي من خلال القواعد، والمبادئ العامة)<sup>(١)</sup>، وتستخدم هذه العملية في مسائل العبادات لتحديد حكم الصلاة في حالة وجود عذر شرعي<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: عملية التقسيم (وهي عملية عقلية تُستخدم لتقسيم الحكم الشرعي إلى أنواع مختلفة)<sup>(٣)</sup>، وتستخدم هذه العملية في مسائل المعاملات، لتحديد أنواع العقود<sup>(٤)</sup>.

أما الفرق بين مرحلة المبادئ، والمرحلة الفعلية فتختلف في عدة نقاط من أهمها:

أولاً: إنّ مرحلة المبادئ تُحدد القواعد، والمبادئ للحكم الشرعي، بينما تُحدد المرحلة الفعلية الحكم الشرعي الفعلي<sup>(٥)</sup>.

ثانياً: مرحلة المبادئ تُستخدم فيها القواعد، والمبادئ العامة، بينما تُستخدم فيها العمليات العقلية في المرحلة الفعلية<sup>(٦)</sup>.

ثالثاً: مرحلة المبادئ تُسبق مرحلة الفعلية<sup>(٧)</sup>.

إنّ المرحلة الفعلية للحكم هي المرحلة التي يُمكن فيها للمجتهد معرفة الحكم الشرعي للأمر المعين بشكلٍ دقيقٍ وواضحٍ في الزمن الحاضر، فتُساعد هذه المرحلة على فهم الأحكام الشرعية بشكلٍ صحيح، وتطبيقها بشكلٍ دقيقٍ في الزمن الحاضر.

---

(١) رسائل المرتضى، علي بن الحسين الشريف المرتضى، ج ١، ص ١١.

(٢) ينظر: حاشية مجمع الفائدة والبرهان، محمد باقر الوحيد البهبهاني، ص ١٢.

(٣) غنائم الأيام، ابو القاسم بن محمد الميرزا القمي، ج ١، ص ٢٧.

(٤) ينظر: تعاليق مبسوطه، محمد إسحاق الفياض، ج ٥، ص ٩٥.

(٥) ينظر: المباحث الأصولية، محمد إسحاق الفياض، ج ٣، ص ٢٣.

(٦) ينظر: تعاليق مبسوطه، محمد إسحاق الفياض، ج ٥، ص ٩٦.

(٧) ينظر: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٨٨.

الخامسة: مرحلة التنجيز:

إنَّ التنجيز هو بيان الواجبات، والحقوق الشرعية للأطراف المعنية، وهو المرحلة التي يتم فيها تحديد ما يجب على كل طرف فعله، أو تركه، وما له من حق على الطرف الآخر<sup>(١)</sup>، أما أهمية مرحلة التنجيز فهي مرحلة تحدد حقوق، وواجبات النَّاس بعضهم تجاه بعض، ولذلك فإنَّ هذه المرحلة تتطلب من الفقيه أن يكون على دراية، واسعة بالأحكام، الشرعية، وأنَّ يكون قادراً على فهم مقاصد الشريعة الإسلامية، فمن الأمثلة على التنجيز عقد الزواج على الزوج أنَّ ينفق على زوجته، وعلى الزوجة أنَّ تطيع زوجها في غير معصية الله<sup>(٢)</sup>.

أما أقسام التنجيز فقد قسم الفقهاء التنجيز إلى قسمين:

أولاً: التنجيز الصريح (وهو التنجيز الذي صرح به الشارع، مثل وجوب نفقة الزوج على الزوجة)<sup>(٣)</sup>. ثانياً: التنجيز الضمني (وهو التنجيز الذي لم يصرح به الشارع، ولكن يمكن استنتاجه من النصوص الشرعية، مثل وجوب تسليم المبيع للمشتري في عقد البيع)<sup>(٤)</sup>.

أما الفرق بين التنجيز وإبراز الحكم فإنَّ التنجيز هو المرحلة التي يتم فيها تحديد الواجبات والحقوق الشرعية للأطراف المعنية<sup>(٥)</sup>، بينما إبراز الحكم هو المرحلة التي يتم فيها تحديد الحكم الشرعي للفعل<sup>(٦)</sup>.

لذا التنجيز لا يقتصر على تحديد الواجبات، والحقوق الشرعية للأفراد، بل تمتد أيضاً إلى تحديد الواجبات، والحقوق الشرعية للدولة، والأفراد بعضهم تجاه بعض<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: الفوائد العلية، محمد باقر علي البهبهاني، ج ٢، ص ٣١٣.

(٢) ينظر: نهاية الأفكار، آقا ضياء العراقي، ج ٣، ص ٣٦.

(٣) فوائد الأصول، محمد علي الكاظمي الخراساني (ت ١٣٦٥ هـ). ط ١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم-إيران، ١٤٠٩ هـ، ج ٤، ص ١٩٢.

(٤) أصول الفقه، محمد رضا المظفر ص ١٧٨.

(٥) ينظر: نهاية الأصول، تقرير بحث البروجردي، حسين علي المنتظري، ص ٢٠٤.

(٦) ينظر: المصدر نفسه، ص ٢٠٥.

(٧) ينظر: دروس في علم الأصول، محمد باقر الصدر، ج ٣، ص ١٦١.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان

وخلاصة القول إنّ مرحلة التجيز هي مرحلة أساسية في عملية استنباط الأحكام الشرعية، وهي المرحلة التي يُمكن فيها للمكلف معرفة الحكم الشرعي للأمر المعين بشكلٍ دقيق، وواضح.

### السادسة: مرحلة إمتثال الحكم أو مخالفته:

هي المرحلة التي يتصرف فيها المكلف تجاه الحكم الشرعي بعد ثبوته، وتنقسم هذه المرحلة إلى ثلاث مراحل<sup>(١)</sup>:

أولاً: مرحلة الإثبات: تبدأ هذه المرحلة بعد ثبوت الحكم الشرعي من خلال الأدلة الشرعية، فيُصبح من واجب المكلف اتباع الحكم الشرعي، ولا يُعذر المكلف في مخالفة الحكم الشرعي في هذه المرحلة، ومن الأمثلة على هذه المرحلة هو ثبوت وجوب الصلاة من خلال الأدلة الشرعية، أما الأحكام الشرعية في هذه المراحل، فيكون الحكم شرعياً واجباً، ولا يُعذر المكلف في مخالفته<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: مرحلة الظن: تبدأ هذه المرحلة عندما يكون هناك احتمال قوي لصحة الحكم الشرعي، لكن لا يوجد يقين، فيباح للمكلف اتباع الحكم الشرعي أو مخالفته، ويُستحب للمكلف الاحتياط، واتباع الحكم الشرعي، ومن الأمثلة على هذه المرحلة وجود احتمال قوي لصحة وجوب صلاة الاستسقاء<sup>(٣)</sup>، لكن لا يوجد يقين، أما الأحكام الشرعية في هذه المراحل فيكون الحكم شرعياً مستحباً، ويباح للمكلف اتباعه، أو مخالفته<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: منية الطالب، تقرير بحث النائيني، موسى بن محمد الخوانساري، ج٣، ص١٦٤.

(٢) ينظر: العروة الوثقى، محمد كاظم اليزدي، ج٣، ص٢١٠.

(٣) ينظر: الفوائد العلية، علي البهبهاني، ج١، ص٢٥.

(٤) ينظر: نهاية الدراية في شرح الكفاية، محمد حسين الأصفهاني (ت١٣٦٢هـ)، ط١، أمير، قم - إيران،

١٣٧٤هـ، ج٢، ص٦١.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

ثالثاً: مرحلة الشك: تبدأ هذه المرحلة عندما يكون هناك شك في صحة الحكم الشرعي، فيُباح للمكلف اتباع الحكم الشرعي أو مخالفته، فلا يُستحب للمكلف الاحتياط في هذه المرحلة، ولا يُستحب للمكلف الاحتياط<sup>(١)</sup>.

فلم يناقش محمد حسن شمس الدين المعروف بـ (المحقق العراقي) صراحةً مفهوم الامتتان في تقسيمه للحكم الشرعي بنفس الطريقة التي ناقشها الشيخ مرتضى الأنصاري، أو آية الله محمد حسين النائيني، ولكن يمكن استخلاص بعض الأفكار حول دور الامتتان في فقه المحقق العراقي من خلال تحليله للأحكام الشرعية، وتركيزه على الحكمة، والمصلحة<sup>(٢)</sup>، فيُعدّ مفهوم الحكمة ركيزة أساسية في فقه المحقق العراقي، إذ يرى أنّ جميع الأحكام الشرعية تهدف إلى تحقيق الحكمة، أي أنها تهدف إلى تحقيق منفعة معنوية، أو مادية للإنسان، وفي هذا السياق، يمكن ربط مفهوم الامتتان بالحكمة، من خلال القول بأن الله تعالى شرع الأحكام الشرعية من أجل أن ينعم عباده بالحكمة، وأنّ يشعروا بأنهم يعيشون حياة هادفة، ومعنوية<sup>(٣)</sup>، فيركّز المحقق العراقي أيضاً على مفهوم المصلحة في تقسيمه للحكم الشرعي، لكنه لا يرى أنّ المصلحة هي العلة الوحيدة للأحكام الشرعية، بل يرى أنها إحدى العلل، وفي هذا السياق، يمكن ربط مفهوم الامتتان بالمصلحة من خلال القول بأنّ الله تعالى شرع بعض الأحكام الشرعية من أجل تحقيق مصلحة العبد الدنيوية، وأنّ يشعروا بأنّ الله تعالى يمنحهم ما فيه خيرهم في الدنيا، والآخرة، فإنّ الله تعالى شرع بعض الأحكام بالتخيير من أجل أن ينعم العبد بالحرية، وأنّ يشعر بأنّ الله تعالى لم يُكلفه بما يشق عليه<sup>(٤)</sup>، ويرى المحقق العراقي أنّ الله تعالى شرع بعض الأحكام بالرخصة من أجل أن ينعم العبد بالراحة، وأنّ يشعر بأنّ الله تعالى يسهل عليه الأمور، ويرى المحقق العراقي

(١) ينظر: فرائد الأصول، مرتضى محمد الأنصاري، ج ١، ص ١١.

(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٢.

(٣) ينظر: تنقيح الأصول، تقرير بحث آقا ضياء، محمد رضا الطباطبائي، ص ٥٦.

(٤) ينظر: روائع الأمالي في فروع العلم الإجمالي، ضياء الدين العراقي (ت ١٣٦١هـ)، مؤسسة النشر الاسلامي،

قم- ايران، ١٤١٤هـ، ص ١٧٠

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

أن الله تعالى شرع بعض الأحكام بالتدرج من أجل أن ينعم العبد بالتكليف، وأن يشعر بأن الله تعالى يُنزل الأحكام بالتدرج بما يتناسب مع قدراته<sup>(١)</sup>.

### سادساً: مراحل الحكم عند السيد الخوئي (ت ١٤١٣ هـ):

إنَّ الحكم الشرعي عند السيد الخوئي يتمثل في مرحلتين:

المرحلة الأولى مرحلة الملاك (وهي مرحلة تعلق الإرادة الإلهية بالأمر أو النهي، دون أن يُصاحبها أي أثر خارجي)<sup>(٢)</sup>، فمثلاً إذا أراد الله تعالى أن يأمر عباده بالصلاة، فإن الإرادة الإلهية تتعلق بهذا الأمر، ولكن لا يحدث أي أثر خارجي في هذه المرحلة، إذ لا يُؤمر العباد بالصلاة بعد<sup>(٣)</sup>.

المرحلة الثانية: مرحلة الأرادة (وهي مرحلة تحقق الحكم الشرعي في الخارج، أي امتثال المكلف للحكم، أو مخالفته له)<sup>(٤)</sup>، فمثلاً عندما يُؤمر العباد بالصلاة، فإنَّ هذه المرحلة تبدأ، حيث يمتثل بعض العباد للأمر، ويُخالفه بعض<sup>(٥)</sup>.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إنَّ مراحل الحكم الشرعي عند السيد الخوئي هي مراحل متتابعة، تنتقل من مرحلة إلى أخرى.

ويختلف السيد الخوئي عن السيد الصدر في أنه يذهب إلى عدم وجود مرحلة الاعتبار للحكم، إذ يعترف السيد الصدر بهذه المرحلة، ويعتقد أن الحكم الشرعي يتحقق في الخارج أما

(١) ينظر: روائع الأمالي في فروع العلم الإجمالي، ضياء الدين العراقي، ص ١١٢.

(٢) الفوائد الرجالية، ابو القاسم الخوئي (ت ١٤١٣ هـ)، ط ١، دار الهدى، بيروت- لبنان، ١٩٩٠ م، ص ١١٠.

(٣) ينظر: البيان في تحرير المسائل الفقهية، ابو القاسم الخوئي (ت ١٤١٣ هـ)، ط ١، دار الغدير، بيروت- لبنان، ١٩٩٠ م، ص ١٣٨.

(٤) دورة الاصول، ابو القاسم الخوئي (ت ١٤١٣ هـ)، ط ١، دار المعارف، بيروت- لبنان، ١٩٩٠ م، ص ١٢٣.

(٥) ينظر: الفوائد الرجالية، ابو القاسم الخوئي، ص ١٠٢.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان

بفعل المكلف، أو بفعل، الشارع المقدس<sup>(١)</sup>.

أما أقسام الحكم الشرعي فإنها تقسم إلى قسمين الأول منها الحكم التكليفي (وهو الحكم الذي يتعلق بأفعال الإنسان وله توجه عملي مباشر)<sup>(٢)</sup>، ويقسم إلى خمسة أقسام:

أولاً: الوجوب: (وهو الحكم الشرعي الذي يبعث نحو الشيء الذي تعلق به بدرجة الإلزام، بشكل لا يسمح الشارع بالمخالفة، نحو وجوب الصلاة، ووجوب الحج، ووجوب الصوم)<sup>(٣)</sup>.

ثانياً: الاستحباب: (وهو الحكم الشرعي الذي يبعث نحو الشيء الذي تعلق به بدرجة دون الإلزام، لذلك توجد إلى جانبه دائماً رخصة وإجازة من الشارع في مخالفته، نحو استحباب صلاة الليل، وأستحباب الصدقة، واستحباب الدعاء في ليالي القدر)<sup>(٤)</sup>.

ثالثاً: الحرمة (وهي الحكم الشرعي الناهي، والزاجر، عن الشيء الذي تعلق به بدرجة الإلزام، بشكل لا يسمح الشارع بالمخالفة، نحو حرمة الربا، وحرمة الزنى، وحرمة بيع الأسلحة على أعداء الإسلام)<sup>(٥)</sup>.

رابعاً: الكراهة (وهي الحكم الشرعي الناهي، والزاجر عن الشيء الذي تعلق به بدرجة دون الإلزام، لذلك توجد إلى جانبه دائماً رخصة وإجازة من الشارع في مخالفته، فالكراهة في مجال الزجر كالأستحباب في مجال البعث، كما أنّ الحرمة في مجال الزجر كالوجوب في مجال البعث، ومثاله كراهة النوم بين الطلوعين، وكراهة خلف الوعد)<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: الفوائد الرجالية، ابو القاسم الخوئي، ص ١٠٢.

(٢) دورة الاصول، ابو القاسم الخوئي، ص ١٢٣

(٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٩٥.

(٤) خلاصة الإيجاز، محمد بن محمد نعمان المفيد، ص ٤٦.

(٥) شرح اللمعة، زين الدين العاملي الشهيد الثاني (ت ٩٦٦هـ)، ط ١، أمير، قم-إيران، ١٤١٠هـ، ج ٩، ص ١٩٩،

(٦) كشف اللثام، بهاء الدين محمد بن الحسين الفاضل الهندي، ج ١، ص ٢٠٠.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

خامساً: الإباحة(الحكم الشرعي الذي لا يوجب على المكلف فعله، ولا تركه)<sup>(١)</sup>.

والثاني من أقسام الحكم الشرعي هو الحكم الوضعي(وهو الحكم الذي ليس له توجيه عملي

مباشر، وكثيراً ما تقع موضوعاً لحكم تكليفي، كالزوجية تقع موضوعاً لوجوب النفقة)<sup>(٢)</sup>.

فإنَّ للفظه الحكم الشرعي إطلاقين هما: أحدهما: ما يقابل الوظيفة العملية، فيكون شاملاً للأحكام التكليفية، مثل:الوجوب، والحرمة وغيرها<sup>(٣)</sup>، والأحكام الوضعية كالسببية، والشرطية، وكذلك المانعية وغيرها، أما ما يؤدِّي إليه الأصل العملي كالبراءة، وكذلك الاستصحاب من الوظائف العملية، مثال كالحكم بفراغ الذمة مما لم يحم على التكليف به دليل، أو كذلك الحكم بطهارة من يستيقن الطهارة وشك في الحدث، فلا يسمى حكماً شرعياً بحسب هذا الاصطلاح، بل يسمّى وظيفة عملية ريثما يقوم الدليل على بيان الحكم الشرعي للواقعة<sup>(٤)</sup>.

والآخر مايعمهما معاً، وهو المبحوث عنه في المقام، فإنَّ الحكم الشرعي هو محطّ نظر الأصولي، والفقهي معاً؛ فالفقيه يتكفّل في دراسة العناصر الخاصة بحكم شرعيّ معين<sup>(٥)</sup>، بينما الأصولي يدرس العناصر المشتركة في عملية استنباط الحكم الشرعي؛ لأجل ذلك يجب أن نكوّن فكرة عامة منذ البدء عن الحكم الشرعي الذي يقوم علماً الفقه والأصول بتحديد العناصر الخاصة والمشاركة في عملية استنباطه<sup>(٦)</sup>.

إنّ يمكن استخلاص دور الامتتان في فقه السيد الخوئي من خلال تحليله للأحكام الشرعية، وتركيزه على المصلحة، والعدالة، فيعدّ مفهوم المصلحة ركيزة أساسية في فقه السيد الخوئي؛ إذ يرى أنّ جميع الأحكام الشرعية تهدف إلى تحقيق مصلحة الإنسان، ويمكن ربط مفهوم الامتتان بالمصلحة من خلال القول بأنّ الله تعالى شرع الأحكام الشرعية من أجل أن ينعم عباده بالخير، والرفاهية<sup>(٧)</sup>، وأنّ يشعروا بأنهم يعيشون حياة سعيدة ومثمرة، يُركز السيد الخوئي

(١)منية الطالب، تقرير بحث النائيني، موسى بن محمد الخوانساري، ج ٢، ص ٥١.

(٢)دروس في علم الأصول الحلقة الثانية، محمد باقر الصدر، ص ١٢.

(٣)ينظر: شرائع الإسلام، جعفر بن الحسن المحقق الحلي، ج ٢، ص ٤٩٤.

(٤)المصدر نفسه، ص ٤٩٥.

(٥)ينظر: جامع الخلاف والوافق، علي بن محمد القمي، ص ٥.

(٦)ينظر: تذكرة الفقهاء، الحسن بن يوسف العلامة الحلي، ج ١، ص ١٧.

(٧)ينظر: مباني تكملة المنهاج، ابو القاسم الموسوي الخوئي(ت ١٤١١هـ)، ط ٢، العلمي، قم-إيران، ١٣٩٦هـ،

ج ٢، ص ٢٨٤.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان

أيضاً على مفهوم العدالة في تقسيمه للحكم الشرعي، إذ يرى أنّ جميع الأحكام الشرعية تهدف إلى تحقيق العدالة بين النَّاس، ويمكن ربط مفهوم الامتتان بالعدالة من خلال القول بأن الله تعالى شرع الأحكام الشرعية من أجل أن ينعم عباده بالعدالة، وأنّ يشعروا بأنهم يعيشون في نظام عادل يضمن حقوقهم ويحفظ كرامتهم<sup>(١)</sup>، ويرى السيد الخوئي أنّ الله تعالى شرع بعض الأحكام بالتخيير من أجل أن ينعم العبد بالحرية، وأنّ يشعر بأنّ الله تعالى لم يكلفه بما يشق عليه، ويرى السيد الخوئي أنّ الله تعالى شرع بعض الأحكام بالرخصة من أجل أن ينعم العبد بالراحة، وأنّ يشعر بأنّ الله تعالى يسهل عليه الأمور، ويرى السيد الخوئي أنّ الله تعالى شرع بعض الأحكام بالتدرج من أجل أن ينعم العبد بالتكيف، وأنّ يشعر بأنّ الله تعالى يُنزل الأحكام بالتدرج بما يتناسب مع قدراته<sup>(٢)</sup>.

خامساً: مراحل الحكم عند السيد الصدر (ت ١٤٠٠هـ):

إنّ للحكم الشرعي عند السيد محمد باقر الصدر، ثلاث مراحل وهي:

المرحلة الأولى مرحلة الملاك (وهي مرحلة تعلق الإرادة الإلهية بالأمر أو النهي، مع إرادة تحقيقه في الخارج)<sup>(٣)</sup>، فمثلاً إذا أراد الله تعالى أن يأمر عباده بالصلاة، فإنّ الإرادة الإلهية تتعلق بهذا الأمر، وتريد تحقيقه في الخارج، أي أن يأمر الله تعالى عباده بالصلاة، وأن يتحقق هذا الأمر في الخارج<sup>(٤)</sup>.

المرحلة الثانية مرحلة الإرادة (وهي مرحلة صدور الحكم الشرعي عن الشارع المقدس، مع إرادة تحقيقه في الخارج)<sup>(٥)</sup>، فمثلاً عندما ينزل الوحي على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) يأمر الله تعالى بالصلاة، فإن هذه المرحلة تبدأ، حيث يصدر الله تعالى أمره بالصلاة، ويريد تحقق هذا الأمر في الخارج<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: مصباح الفقاهة، ابو القاسم الموسوي الخوئي، ج ١، ص ٣٥٩.

(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٦٠.

(٣) دروس في علم الأصول، محمد باقر الصدر، ج ٢، ص ١٩٦.

(٤) ينظر: منهج الأصول، محمد باقر الصدر، ص ٤٥.

(٥) الحكومة الإسلامية، محمد باقر الصدر (ت ١٤٠٠هـ)، ط ١، دار المعارف، بيروت-لبنان، ١٩٩١م، ص ١٣٨.

(٦) ينظر: دروس في علم الأصول، محمد باقر الصدر، ج ٢، ص ٢٢.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان

المرحلة الثالثة: مرحلة الاعتبار: وهي المرحلة الأخيرة من عملية استنباط الحكم الشرعي، وتُشمل تحديد ما إذا كان الملاك مُعتبراً في هذه الموضوع الفقهي أم لا، ويعتمد السيد الصدر في تحديد اعتبار الملاك على عددٍ من المعايير، منها عدم وجود مانع شرعي من اعتبار الملاك، فيجب ألا يوجد أي نص شرعي، أو إجماع يُخالف اعتبار الملاك، وكذلك يجب أن يكون الملاك مُتناسباً مع الحكمة من القاعدة الشرعية التي يُستخرج منها الحكم، ويجب أن يكون الملاك عاماً وقوياً، وله تأثير كبير على الموضوع الفقهي، فتعدّ مرحلة الاعتبار مرحلة من مراحل عملية استنباط الحكم الشرعي، لأنها تُساعد على ضمان صحة الحكم الشرعي، وانسجامه مع مقاصد الشريعة الإسلامية، وتحديد نطاق تطبيق الحكم الشرعي، واستثناءاته<sup>(١)</sup>.

فيمكن القول إنّ مراحل الحكم الشرعي عند السيد الصدر هي مراحل متتالية، إذ تنتقل المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية، ثم إلى المرحلة الثالثة.

فيمكن استخلاص بعض الأفكار حول دور الامتتان في فقهه من خلال تركيزه على الغاية، والوظيفة للأحكام الشرعية، فيركز السيد الصدر على مفهوم الغاية في تقسيمه للحكم الشرعي، إذ يرى أنّ جميع الأحكام الشرعية تهدف إلى غاية محددة، وهي تحقيق السعادة الإنسانية في الدنيا والآخرة، وفي هذا السياق<sup>(٢)</sup>، فيمكن ربط مفهوم الامتتان بالغاية من خلال القول بأنّ الله تعالى شرع الأحكام الشرعية من أجل أن ينعم عباده بالسعادة، وأنّ يشعروا بأنهم يعيشون حياة ذات معنى وقيمة، وكذلك يُركز السيد الصدر أيضاً على مفهوم الوظيفة في تقسيمه للحكم الشرعي، إذ يرى أنّ كل حكم شرعي له وظيفة محددة تساهم في تحقيق الغاية النهائية للأحكام<sup>(٣)</sup>، وفي هذا السياق، يمكن ربط مفهوم الامتتان بالوظيفة من خلال القول بأنّ الله تعالى شرع الأحكام الشرعية من أجل أن ينعم عباده بالوظائف المختلفة للحياة، وأنّ يشعروا بأنهم يلعبون دوراً هاماً في الكون، ويرى السيد الصدر أنّ الله تعالى شرع الأحكام التكليفية من أجل أن ينعم العبد بالتكليف، وأن يشعر بأنه مسؤول أمام الله تعالى عن أفعاله، ويرى السيد الصدر أنّ الله تعالى شرع الأحكام الوضعية من أجل أن ينعم العبد بالنظام، وأن يشعر بأنه يعيش في حياة

(١) ينظر: دروس في علم الأصول، محمد باقر الصدر، ج ٢، ص ٢٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٣.

(٣) ينظر: الحكومة الإسلامية، محمد باقر الصدر، ص ١٣٩.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

منظمة، ومستقرة، ويرى السيد الصدر أنّ الله تعالى شرع الأحكام الوظيفية من أجل أن ينعم العبد بالوظائف المختلفة للحياة، وأنّ يشعر بأنه يلعب دوراً هاماً في الكون<sup>(١)</sup>.

### المطلب الثالث: تعريف الامتنان وأقسامه:

#### أولاً: الامتنان لغةً:

إنّ الامتنان مصدر الفعل (امتَنَ)، ومعناه الاعتراف بالجميل، وشكر النعمة، والتقدير لها، وهو صفة أخلاقية تعني شكر المنعم، لهذا قال محمد بن مكرم بن منظور الامتنان: (مَنُّ مَنْ عَلَيْهِ يَمُنُّ، أَيَّ أَنْعَمَ فَالْمَنْ الْإِنْعَامُ مطلقاً؛ وقيل هو الإحسان إلى مَنْ لا يستثنيه ولا يطلب الجزاء عليه)<sup>(٢)</sup>، وبين تعريف الامتنان محمد بن محمد الزبيدي فقال الامتنان: (أصل كلمة الامتنان هو الفعل الثلاثي امتن، ومنه اشتق الفعل الخماسي إمتنان)<sup>(٣)</sup>.

إذن يلعب الامتنان دوراً هاماً في اللغة العربية؛ إذ يُساعد على تعزيز العلاقات بين الناس وخلق جوٍّ من الإيجابية والتعاون، ويُساعد على التعبير عن مشاعر الحب والتقدير تجاه الآخرين، ويُشجّع الامتنان الناس على القيام بأعمال الخير وإسداء المعروف.

#### ثانياً: الامتنان اصطلاحاً:

إنّ المتأمل في كلام الله تعالى ورسوله (صل الله عليه وآله وسلم) يجد أنّ كليهما يزخر بالعديد من النعم، والمنن التي إمتن الله بها على عباده، وبعضها امتنّ بها على أنبيائه، وعلى بعض الأقسام الأخرى، حتى سميت سورة من سور القرآن بسورة (النعم) وهي سورة النحل<sup>(٤)</sup>؛ بسبب ما عدد الله فيها من نعمه على عباده، إذ إنّ الأصوليون حينما بحثوا في الأحكام الشرعية استفادوا مجملها من خطابات الشارع المتعلقة بأفعال المكلفين، والتي في أغلبها طلب فعل، أو طلب ترك، أو تخيير بين الفعل، والترك<sup>(٥)</sup>، لهذا أهتم العلماء في بيان تعريف الامتنان اصطلاحاً

(١) ينظر: دروس في علم الأصول، محمد باقر الصدر، ج ٢، ص ٢٢.

(٢) لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، ج ١٣، ص ٤١٥.

(٣) تاج العروس، محمد بن محمد الزبيدي، ص ٢٣.

(٤) ينظر: مصباح الهدى في شرح عروة الوثقى، محمد تقي الأملي، ص ١٣٤.

(٥) ينظر: المصدر نفسه، ص ١٣٤.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

فجاء في تقرير بحث الأصفهاني للسيزواري تعريف الامتتان فقال: (تعظيم النعمة، واعتراف العبد بفضل المنعم، وبذل ما يناسبها من الشكر والعرفان)<sup>(١)</sup>.

إذن الامتتان يسعى إلى بيان تعظيم النعمة، و بيان فضله، وكذلك الاعتراف بفضله.

وقد تبين لي أنّ تعريف القاعدة الامتتانية فهي قاعدة فقهية تُلزم المكلف بشكر الله تعالى على النعم التي أنعم بها عليه، وهي حكم شرعي يُلزم المكلف بفعل ما يُعبّر عن شكره لله تعالى على نعمه، وهذه القاعدة مستندة إلى آيات قرآنية كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾<sup>(٢)</sup>، وأحاديث نبوية شريفة فعن الإمام الباقر (عليه السلام) قال (قال الله عز وجل لموسى بن عمران (عليه السلام): يا موسى، أشكرني حق شكري، قال: يارب كيف أشكرك حق شكرك، والنعمة منك، والشكر عليها نعمة منك؟ فقال الله تبارك، وتعالى إذا عرفت أنّ ذلك مني فقد شكرتني حق شكري)<sup>(٣)</sup>.

وكذلك أتضح لي أنّ تعريف الحكم الامتتاني فهو مصطلح فقهي يُشير إلى الأحكام الشرعية التي تُشرع امتتاناً من الله تعالى لعباده، وهي أحكام شرعية تُشرع من أجل تسهيل حياة العباد، وتخفيف الأعباء عنهم، ومن الأمثلة على الحكم الامتتاني هو إباحة بعض الأطعمة، والمشروبات التي كانت محرمة في الشرائع السابقة، وإباحة بعض المعاملات المالية التي كانت محرمة في الشرائع السابقة، فمن خصائص الحكم الامتتانية أنها تُشرع من أجل تسهيل حياة العباد، وأنها تُشرع من أجل تخفيف الأعباء عن العباد، وأنها تُشرع من باب الفضل، والكرم من الله تعالى؛ فالأحكام الامتتانية هي أحكام شرعية تُشرع امتتاناً من الله تعالى لعباده.

---

(١) تقرير بحث الأصفهاني وسيلة الوصول إلى حقائق الأصول، عبد الأعلى السيزواري (ت ١٣٦١هـ)، ط ١، دار المعارف، بيروت-لبنان، ١٩٩١م، ص ٧٠٢.

(٢) سورة إبراهيم، آية: ٧.

(٣) الكافي، محمد بن يعقوب الكليني (ت ٣٢٩هـ)، ط ٤، دار الكتب الإسلامية، طهران-إيران، ١٣٦٥هـ، ج ٢، ص ٩٨.

### ثالثاً: أقسام الامتحان:

عندما نتتبع موضوع الامتحان نجد أنّ المنّة في نصوص الكتاب، والسنة الشريفة كثيرة، وما تتأوله العلماء على نوعين منّة من قبل الخالق جل في علاه، ومنّة من البشر، أي المخلوق، وسوف نبينهما كما يلي:

#### المقصد الأول: المنّة من الله تعالى على الأنبياء(عليهم السلام):

المن هو العطاء، والإحسان بلا مقابل، ومنّة الله تعالى على عباده أنواع كثيرة، منها المنّة على الأنبياء(عليهم السلام)، إذ أصطفاهم لحمل رسالته، وهداية الناس إلى دينه، ونصرهم على أعدائه<sup>(١)</sup>، إذ تتنوع المنّة من الله تعالى على الأنبياء(عليهم السلام)، ومن أهمها أصطفاؤهم لحمل رسالته فقد نصبهم الله تعالى من بين خلقه، وجعلهم حجته على الناس، ورثة كتابه، وأئمة المسلمين<sup>(٢)</sup>، فقد بعثهم الله تعالى لهداية الناس إلى دينه، وإخراجهم من الظلمات إلى النور، وجعلهم شهوداً على الناس، وهم بشارة للمؤمنين، ونذارة للكافرين، فقد نصرهم الله تعالى على أعدائه، وجعل لهم الغلبة عليهم، إذ جعلهم مفلحين في الدنيا والآخرة<sup>(٣)</sup>.

أما آثار المنّة من الله تعالى على الأنبياء(عليهم السلام) عظيمة من أهمها الخير والسعادة للناس، وكذلك أخرجهم من الظلمات إلى النور، وهداية الناس إلى دين الله، وجعلهم سبباً في سعادة الناس في الدنيا والآخرة، فهم البركة إلى الأرض إذ جعلهم(عليهم السلام) سبباً في زيادة بركات الأرض، وكثرة الخير فيها، ودفع البأساء، والضراء عنها، وأيضاً العدل، والعدالة، في المجتمع إذ جعلهم حُكماً عادلين بين الناس، وصانوا حقوقهم، وحفظوا أماناتهم<sup>(٤)</sup>.

فالمن من الله تعالى على الأنبياء(عليهم السلام) منّة عظيمة، لا يمكن حصرها في كلمات أو جمل، ويمكن أن نبين ذلك من خلال الانطلاق من الآيات القرآنية التي جاء فيها بيان منن

(١) ينظر: تحرير الوسيلة، روح الله بن مصطفى الخميني(١٤٠٩هـ)، ط ١، أمير كبير، طهران- إيران، ١٣٩٠هـ، ج ١، ص ١١٥.

(٢) ينظر: بحار الأنوار، محمد باقر المجلسي، ج ١، ص ١٣٤.

(٣) ينظر: القواعد والفوائد، محمد بن حسن بن علي العلامة الحلي، ص ٨٥.

(٤) ينظر: الأمالي، محمد بن بابويه القمي الصدوق(ت ٣٨١هـ)، ط ١، مؤسسة البعثة، قم- إيران، ١٤١٧هـ، ص ٢٥٣.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

الله على أنبيائه وهي كثيرة، فقد أعطاهم مزايا عديدة<sup>(١)</sup>، منها اختارهم لحمل الرسالة، وأمرهم بتبليغها للناس، فاصطفاهم على الناس، وجعلهم أنبياء ورسلاً إذ قال تعالى: ﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَمَا كَانَ لَنَا أَنْ نَأْتِيَكُمْ بِسُلْطَانٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَعَلَىٰ اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، فقد أختصهم الله تعالى بالرسالة بفضلٍ منه وإمتاناً عليهم، فإنَّ الله تعالى يَمُنُّ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ بِالْفَضَائِلِ، وَالْكَمَالَاتِ، وَالِاسْتِعْدَادَاتِ الَّتِي يَدُورُونَ عَلَيْهَا، فَهِيَ الْإِصْطِفَاءُ لِلرَّسَالَةِ<sup>(٣)</sup>، فقد منَّ الله سبحانه وتعالى على نبيه آدم فقال تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾<sup>(٤)</sup>، يُمكن تفسير الآية المباركة كدلالة على امتنان الله تعالى لنبيه لآدم (عليه السلام) بوصفه خليفة الله في الأرض، ومنحه العلم، والقدرة على تمييز الأشياء وتسميتها<sup>(٥)</sup>، ففي هذه الآية يُظهر الله تعالى فضله على آدم (عليه السلام) من خلال تعليمه أسماء كل شيء، مما يُعدُّ من أعظم النعم التي أنعمها الله تعالى على الإنسان<sup>(٦)</sup>، ويُمكن تفسير الآية المباركة كدلالة على امتنان آدم (عليه السلام) لله تعالى على نعمه الكثيرة، خاصة نعمة العلم، ففي هذه الآية، يُظهر آدم (عليه السلام) شعوره بالامتنان لله تعالى من خلال قدرته على معرفة أسماء كل شيء والإجابة على سؤال الملائكة<sup>(٧)</sup>، وكذلك يُمكن تفسير الآية المباركة كدلالة على امتنان الملائكة لله تعالى على علمه العظيم، وقدرته على تعليم آدم عليه السلام أسماء كل شيء؛ ففي هذه الآية، يُظهر الملائكة شعورهم بالامتنان لله تعالى من خلال عجزهم عن معرفة أسماء كل شيء، مما يُؤكِّد عظمة الله تعالى وقدرته<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: الأمالي، محمد بن بابويه القمي الصدوق ص ١٩٩.

(٢) سورة إبراهيم، آية: ١١ .

(٣) ينظر: المقنع، محمد بن بابويه القمي الصدوق (ت ٣٨١هـ)، ط ١، اعتماد، قم-إيران، ١٤١٥هـ، ص ٤.

(٤) سورة البقرة، آية: ٣١.

(٥) ينظر: نور البراهين، نعمة الله الجزائري (ت ١١١٢هـ)، ط ١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم-إيران، ١٤١٧هـ،

ج ١، ص ١٣٧.

(٦) ينظر: رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين (ع)، السدي علي خان المدني الشيرازي

(ت ١١٢٠هـ)، ط ٤، مؤسسة النشر الإسلامي، قم-إيران، ١٤١٥هـ، ج ٤، ص ٢٢٥.

(٧) ينظر: مستدرك سفينة البحار، علي النمازي الشاهرودي (ت ١٤٠٤هـ)، ط ١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم

- إيران، ١٤١٩هـ، ج ٥، ص ١٦٤.

(٨) ينظر: ميزان الحكمة، محمد الريشهري، ط ١، دار الحديث، قم-إيران، ١٩٩٠م، ج ٤، ص ٣٢٦.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

وكما أنعم الله على أنبيائه بجلبِ المصالح، ودفع المضار عنهم، كما هو واضح في خبر نبي الله موسى، وهارون (عليهما السلام)، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَنَّا عَلَىٰ مُوسَىٰ وَهَارُونَ﴾<sup>(١)</sup>، فقد من الله على أنبيائه موسى، وهارون (عليهم السلام)، فأعظم منة أنه جعلهما من الأنبياء (عليهم السلام)، وجعلهم سبباً في نجاة قومهما من الغم؛ والكرب العظيم؛ الذي كانوا فيه من عبودية آل فرعون، ومما أهلك به فرعون، وقومه من الغرق، فإنَّ وجوه الإنعام وإنَّ كانت كثيرة إلا أنها محصورة في نوعين هما: إيصال المنافع، و دفع المضار<sup>(٢)</sup>.

فقد من الله تعالى، بالخلاص من البلاء، والاجتماع بعد الفرقة، والعزة بعد الذلة،

والأنس بعد الوحشة<sup>(٣)</sup>، وهذا ما جاء على لسان نبي الله يوسف (عليه السلام) فقال تعالى: ﴿قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا إِنَّهُ مِنْ يَتَّىٰ وَيَصْبِرُ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾<sup>(٤)</sup>، فقد منَّ الله تعالى على نبيه يوسف (عليه السلام) بعد جمعه مع أخيه بعد فراق طويل من نعم الله تعالى على يوسف وأخيه، إذ أنه نجَّاهما من المحنة وأكرمهما بقاءً قد طال كثيراً، ففي هذه الحالة، يُظهر الله تعالى شعوره بالامتنان ليوسف (عليه السلام) وأخيه على صبرهما وإيمانهما من خلال جمعهما بعد فراق طويل<sup>(٥)</sup>.

وهكذا نجد القرآن الكريم قد تعددت فيه الآيات المبينة لنعم الله تعالى على أنبيائه ورسله، من خلقهم، واختيارهم، وتقضيلهم على البشر<sup>(٦)</sup>، وإيصال الرسالة إليهم، والأمر بتبليغها للناس، والآيات في ذلك متعددة، والمنن كثيرة، لا يمكن احصائها كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا

(١) سورة الصافات، آية: ١١٤ .

(٢) ينظر: تفسير مجمع البيان، الفضل بن الحسن الطبرسي (ت ٥٤٨هـ)، ط ١، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت-لبنان، ١٤١٥هـ، ج ٨، ص ٣٢٧.

(٣) ينظر: التفسير الأقصى، محمد محسن الفيض الكاشاني (ت ١٠٩١هـ)، ط ١، مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي، ١٤٢٠هـ، ج ٢، ص ١٠٥٥.

(٤) سورة يوسف، آية: ٩٠.

(٥) ينظر: الأمالي، محمد بن بابويه القمي الصدوق، ص ٣٢٣.

(٦) ينظر: الاقتصاد، محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، مطبعة الخيام، قم-إيران، ١٤٠٠هـ، ص ١٢.

نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ<sup>(١)</sup>، وقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾<sup>(٢)</sup>، يُنظر إلى موضع الامتتان في الآية المباركة من عدة جوانب منها شرف الكلام المباشر فأن مخاطبة الله تعالى لنبيه موسى (عليه السلام) تكليماً مباشراً دون واسطة شرف عظيم لا يُنال إلا أولياء الله المخلصين، فيُعبّر هذا عن مكانة نبي الله موسى (عليه السلام)، عند الله تعالى<sup>(٣)</sup>، وكذلك إثبات قدرة الله تعالى فتؤكد على قدرة الله تعالى على فعل ما يشاء، بما في ذلك مخاطبة عباده دون واسطة، ويُشير هذا إلى عظمة الله تعالى، وسيطرته على الكون، وكذلك حجة على نبوته (عليه السلام) فيعتبر مخاطبة الله تعالى لموسى (عليه السلام) تكليماً مباشراً حجة قاطعة على نبوته، ويؤكد هذا على صحة رسالة موسى (عليه السلام)، وصدق دعوته<sup>(٤)</sup>، وكذلك دليل على فضل نبي الله موسى (عليه السلام)، فإن الله تعالى خصّ النبي موسى (عليه السلام) بتكليمه دون غيره من الأنبياء (عليهم السلام)، مما يدل على فضلِهِ، ومكانته العالية عند الله تعالى<sup>(٥)</sup>، فهو رمزية للتواصل الإلهي فيُنظر إلى مخاطبة الله تعالى لموسى (عليه السلام) تكليماً مباشراً كرمز للتواصل الإلهي مع البشر، فيؤكد هذا على قدرة الله تعالى على التواصل مع عباده، وهدايتهم إلى الصراط المستقيم، وكذلك دلالة على رحمة الله تعالى، فإن مخاطبة الله تعالى لنبيه موسى (عليه السلام) تكليماً مباشراً دليل على رحمة الله تعالى بعباده، ويؤكد هذا على رغبة الله تعالى في هداية عباده، ونجاتهم من الضلال، فهناك حكمة إلهية وراء مخاطبة الله تعالى لنبيه موسى (عليه السلام)، قد تكون هذه الحكمة هي اختبار إيمان النبي موسى (عليه السلام)، أو تعليمه بعض الدروس، أو إظهار قدرة الله تعالى، وعظمته<sup>(٦)</sup>.

(١) سورة النحل، آية: ١٨.

(٢) سورة النساء، آية: ١٦٤.

(٣) ينظر: رسائل الكركي، علي بن الحسين المحقق الكركي (ت ٩٤٠هـ)، ط ١، الخيام، قم - إيران، ١٤٠٩هـ، ج ١، ص ٦٠.

(٤) ينظر: تقريرات آية الله المجدد الشيرازي، المولى علي الروزدي، ج ١، ص ٢٥٦.

(٥) ينظر: الينابيع الفقهية، علي أصغر مرواريد، ج ٢١، ص ١٢٣.

(٦) ينظر: الاعتقادات في دين الإمامية، محمد بن بابويه القمي الصدوق (ت ٣٨١هـ)، ط ٢، دار المفيد، بيروت

- لبنان، ١٤١٤هـ، ج ١، ص ١٢٤.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

إذن من خلال ما تقدم اتضح لنا أنّ من الله تعالى على أنبيائه كثيرة لا يمكن أن نحصيها ونقف عند جميعها فذكرنا بعض من هذه المنن كما تقدم.

### المقصد الثاني: المنّة من الله تعالى على خلقه:

بين القرآن الكريم آيات كثيرة فيها إمتنان الله تعالى على خلقه منها ذكر الله جل وعلا فمن أهم النعم التي أنعمها على المسلمين هي هدايتهم للإسلام ومما جاء في القرآن من من الله تعالى على عباده إرسال وبعث اليهم النبي محمد(صلى الله عليه وآله وسلم) إذ قال تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾<sup>(١)</sup>، فلقد من الله تعالى أي أنعم، وتفضل وأصل المن القطع، وسميت النعمة منّة؛ لأنّه يقطع بها عن البلية؛ فالجملة جواب قسم محذوف، أي والله لقد من الله على المؤمنين؛ أي من قومه، أو من العرب مطلقاً، أو من الإنس، إذ بعث فيهم رسولاً عظيم القدر، جليل الشأن، من أنفسهم، أي من نسبهم، أو من جنسهم، عربياً مثلهم، أو من بني آدم لا ملكاً ولا من الجن<sup>(٢)</sup>، والامتنان بذلك يكون:

أولاً: أما لكونه من الإنس، فيسهل التلقي منه، وتزول الوحشة، والنفرة الطبيعية التي بين الجنسين المختلفين<sup>(٣)</sup>.

ثانياً: أما ليفهموا كلامه بسهولة، ويفتخروا على سائر أصناف بني آدم<sup>(٤)</sup>.

ثالثاً: أما ليفهموا ويفتخروا ويكونوا واقفين على أحواله في الصدق، والأمانة، فيكون بذلك أقرب

إلى تصديقه والثوق به<sup>(٥)</sup>.

رابعاً: تخصيص المؤمنين بالامتنان مع عموم نعمة البعثة كما يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾<sup>(٦)</sup>.

(١) سورة آل عمران، آية: ١٦٤.

(٢) ينظر: الخصال، محمد بن بابويه القمي الصدوق(ت٤١٣هـ)، ط١، أمير كبير، طهران- إيران، ١٩٩٠م، ص١٩٩.

(٣) ينظر: مستدرک الوسائل، حسين النوري(ت١٣٢٠هـ)، ط١، دار الغدير، بيروت- لبنان، ١٩٩٠م، ص١٥٥.

(٤) ينظر: المصدر نفسه، ص١٢٢.

(٥) ينظر: الوافي، محمد محسن الفيض الكاشاني، ص١١٩.

(٦) سورة الأنبياء، آية: ١٠٧.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

ومن النعم التي أنعم الله تعالى بها على عباده، وامتن بما عليهم اللغة التي علمها اليهم<sup>(١)</sup> كما قال تعالى: ﴿عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾<sup>(٢)</sup> فالامتنان يكمن في البيان وهو النطق، والفهم، والإبانة عن ذلك<sup>(٣)</sup> أي الكلام الذي يبين به ما في قلبه، وما يحتاج إليه من أمور دنياه، ومنفصل به عن سائر الحيوانات، ويدخل في البيان الكتابة، والإشارة، وما يقع به الدلالة، وهذا امتنان منه على العباد بتعليمهم اللغات المختلفة<sup>(٤)</sup>.

وقد من الله تعالى على بقية خلقه بنعم عديدة؛ إذ جاءت الآيات القرآنية لتبين من الله تعالى على عباده، وتفضل الله تعالى وكرمه وإحسانه على الناس، وهي في أشكال عديدة<sup>(٥)</sup> منها: أولاً: منها ما هو صريح، وواضح فيه المنة كما تقدم في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾<sup>(٦)</sup>.

ثانياً: منها ما يفهم من الآيات معنى المنة كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حَبْلًا حَلِيَّةً تُلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَآخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلِعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾<sup>(٧)</sup>، فوردت هذه الآية الكريمة في سورة النحل، وهي من الآيات التي تبين الامتنان بنعم الله تعالى، إذ إن الامتنان هو الاعتراف بالنعم، وإظهار السرور بها، وبذل ما يناسبها من الشكر والعرفان<sup>(٨)</sup>، ومضمون الامتنان في الآية هو بيان جميع النعم التي يستخرجها الإنسان من البحر، سواء كانت من اللؤلؤ، والمرجان، أو من الصيد، أو من التجارة، أو من غيرها، والامتنان على هذه النعم من الأعمال التي تقرب العبد إلى الله تعالى<sup>(٩)</sup>، فكما يخرج اللؤلؤ، والمرجان من صدف البحر، كذلك يجب أن يخرج الشكر والامتنان من قلوب عباد الله تعالى على نعمه، لذا فيوجد عدة أوجه للإمتنان على نعم الله تعالى، منها الاعتراف بالفضل وهو أن

(١) ينظر: الدعوات، قطب الدين الراوندي (ت ٥٧٣هـ)، ط ١، ال: أمير، قم-يران، ١٤٠٧هـ، ص ١٤٤،

(٢) سورة الرحمن، آية: ٤.

(٣) ينظر: إكمال الدين وإتمام النعمة، محمد بن بابويه القمي الصدوق، مؤسسة النشر الإسلامي، قم-

ايران، ١٤٠٥هـ، ص ٦٤٥.

(٤) ينظر: عيون أخبار الرضا (عليه السلام)، محمد بن بابويه القمي الصدوق، ١٩٨٤م، ج ١، ص ٢٣٧.

(٥) ينظر: البرهان، هاشم البحراني، ط ١، دار الغدير، بيروت-لبنان، ١٩٩٠م، ص ١١٤.

(٦) سورة الأنبياء، آية: ١٠٧.

(٧) سورة النحل، آية: ١٤.

(٨) ينظر: البرهان، هاشم سليمان البحراني، ص ١١٨.

(٩) ينظر: تفسير الميزان، محمد حسين الطباطبائي، ج ١٢، ص ٢٠٢.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

يشعر الإنسان بالفضلِ على الله تعالى، ويدرك أنه المنعم عليه، وأن ما عنده من نعمٍ هي من فضل الله عليه<sup>(١)</sup>، والثناء على المنعم وهو أن يثني الإنسان على الله تعالى على نعمه، ويشكر له ما أنعم به عليه، وأيضاً الانتفاع بالنعم في طاعة الله تعالى وهو أن يستفيد الإنسان من نعم الله تعالى في طاعة الله تعالى، وفعل الخير، وترك الشر، فإنَّ الامتتان على نعم الله تعالى من الأعمال التي تقرب العبد إلى الله تعالى، وتزيد من شكره له<sup>(٢)</sup>، فختم الله تعالى الامتتان في الآية المباركة قوله تعالى: ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾<sup>(٣)</sup> أي لأجل أن تشكروا الله تعالى على هذه النعم، التي سخر لكم البحر، وجعل فيه ما فيه من الخيرات<sup>(٤)</sup>، من إمتانِ الله تعالى على عباده هو الأبتغاء من فضله بأرباح التجارات بواسطة الحمل على السفن كما في قوله تعالى: ﴿وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾<sup>(٥)</sup> أي كأرباح التجارات، وكررفي القرآن الكريم الامتتان بهذه النعم قوله تعالى في سورة البقرة ﴿وَالْفُلْكَ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ﴾<sup>(٦)</sup>، وموضوع الامتتان في هذه الآية كثير من النعم منها نقل النَّاسِ، والبضائع بواسطة السفن، وصيد الأسماك، وكذلك اكتشاف بلدان جديدة، وغير ذلك من النعم<sup>(٧)</sup>، فالله تعالى خلق البحار بما فيها من نعم لنفع النَّاسِ، وعلى النَّاسِ أَنْ يشكروا الله تعالى على هذه النعمة العظيمة، وأن يحافظوا على السفن، وأن يستخدموها في الخير بما ينفع النَّاسَ<sup>(٨)</sup>، فبين محمد بن حسن الطوسي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالْفُلْكَ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ﴾<sup>(٩)</sup> (إشارة إلى السفن التي خلقها الله تعالى لنفع النَّاسِ، وجعلها تجري في البحر بأمره، فصار بذلك نافعاً للناس في نقلهم، ونقل أموالهم، وتجاراتهم، وفي صيد الأسماك، وفي اكتشاف بلدان جديدة، وغير ذلك من المنافع)<sup>(١٠)</sup>.

(١) ينظر: الأمتل في تفسير كتاب الله المنزل، ناصر مكارم الشيرازي، دار الهدى، بيروت-لبنان، ١٩٩٠م، ج ٨، ص ١٤٩.

(٢) ينظر: التبيان، محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، ط ١، مكتب الإعلام الإسلامي، قم-إيران، ١٤٠٩هـ، ج ٤، ص ٣٥٥.

(٣) سورة النحل، آية: ١٤.

(٤) التبيان، محمد بن الحسن الطوسي، ج ١، ص ٦٧.

(٥) سورة النحل، آية: ١٤.

(٦) سورة البقرة، الآية: ١٦٤.

(٧) ينظر: تفسير مجمع البيان، الفضل بن الحسن الطبرسي، ج ١، ص ٤٥٧.

(٨) ينظر: المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٥٧.

(٩) سورة البقرة، الآية: ١٦٤.

(١٠) التبيان في تفسير القرآن، محمد بن الحسن الطوسي، ص ٢٣.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

وبين الله تعالى عقاب من كفر بنعمه فقال تعالى: ﴿وَمَنْ كَفَرَ بِرَبِّهِ فَمَاوَاهُ جَهَنَّمَ وَلَا يَجِدُ لَهُ مِنْ دُونِهَا وَلِيًّا﴾<sup>(١)</sup>، فيفسر موضع الامتتان في الآية على عدة أوجه منها الامتتان بنعمة الهداية، فتشير الآية إلى أن الكفر برب العالمين يؤدي إلى مصير أليم في جهنم، إذ لا يجد الكافر ولياً يُؤازره أو يُخلصه من عذابها، فان الامتتان بنعمة العدل يبين عدل الله تعالى في عقابه للكافرين، إذ يُعاقبهم على كفرهم بما يستحقون من عذاب أليم في جهنم؛ فالامتتان بنعمة الإسلام يُخلص الله تعالى المسلمين من عذاب جهنم، ويدخلهم جنات النعيم، وكذلك الامتتان بنعمة الولاية إذ يؤكد أن الله تعالى هو الولي الوحيد للمؤمنين، وأنه لا يوجد ولي آخر يُمكنه أن يُخلصهم من عذاب جهنم<sup>(٢)</sup>.

فمن منن الله تعالى على خلقه هو خلق لهم ما هو صالح لركوبهم كما في قوله تعالى: ﴿وَخَلَقْنَا لَهُمْ مِنْ مِثْلِهِ مَا يَرْكَبُونَ \* وَإِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيحَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنقذُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، فإن الامتتان في الآية المباركة له عدة جوانب، منها الامتتان على نعمة الخلق<sup>(٤)</sup> إذ خلق الله تعالى البشر من الماء، وخلق لهم ما يركبون من السفن كسفينة نوح (عليه السلام)، وهذه نعم عظيمة امتن الله تعالى بها على الناس جميعاً، وكذلك بينت الآية المباركة الامتتان على نعمة النجاة من الغرق، فان الله تعالى قادر على أن يغرقهم جميعاً، ولكن تفضل عليهم ونجاهم من الغرق، وهذا يدل على رحمته ولطفه بهم<sup>(٥)</sup>، وكذلك بينت الامتتان على نعمة الإرادة الحرة إذ إن الله تعالى أعطى الإنسان الإرادة الحرة، فأما أن يشكر الله تعالى على نعمه، وأما أن يكفر بها، وهذا يدل على عدل الله تعالى، فبين كثير من المفسرين الإمامية الامتتان، فقال محمد بن حسن الطوسي في تفسير التبيان في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَخَلَقْنَا لَهُمْ مِنْ مِثْلِهِ مَا يَرْكَبُونَ﴾<sup>(٦)</sup> (أي السفن التي تهوي بهم في البحار، والمحيطات، فيسافرون فيها إلى البلاد البعيدة، ولو لم تكن السفن لكانوا لا يستطيعون السفر ولا النجاة من الغرق)<sup>(٧)</sup>، وبين محمد حسين الطباطبائي في تفسير الميزان في

(١) سورة الكهف، آية: ٥٦.

(٢) ينظر: زبدة البيان، أحمد بن محمد المحقق الأردبيلي (ت ٩٩٣ هـ)، ط ١، المكتبة المرتضوية، طهران - إيران، ١٩٩٠ م، ج ١، ص ٢٧٠.

(٣) سورة يس، آية: ٤٢ - ٤٣ .

(٤) ينظر: تفسير الصافي، محسن الفيض الكاشاني، ط ١، أمير كبير، طهران - إيران، ١٩٩٠ م، ص ١٧٨.

(٥) ينظر: تفسير مجمع البيان، الفضل بن الحسن الطبرسي، ص ١٨٩.

(٦) سورة يس، آية: ٤٢.

(٧) تفسير التبيان، محمد بن حسن الطوسي، ص ١٣٤.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيحَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنْقَدُونَ﴾<sup>(١)</sup> أي وَإِنْ شِئْنَا أَنْ نَغْرِقَهُمْ فِي الْبَحَارِ، فلا يستطيعون الصراخ طلباً للنجاة، ولا يستطيعون الخلاص من الغرق، وذلك بسبب قوة الموج، وسرعة الغرق، ولأن النجاة من الغرق إنما تتم بقدره الله تعالى، فإذا لم يشاء الله أن ينجيهم، فلا قدرة لأحد على نجاتهم<sup>(٢)</sup>.

وإنَّ من أمتنان الله تعالى على خلقه النعم الكثيرة التي لا تعد، ولا تحصى كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾<sup>(٣)</sup>، ويحتمل المقصود بهذا الكلام أمرين:

الأول: أن يكون خارجاً مخرج الامتنان، تكثيراً لنعمته أن تُحصى<sup>(٤)</sup>.

الثاني: أنه تكثير لشكره أن يودي، فالأول خارجاً مخرج الامتنان، والثاني خارجاً مخرج الغفران، فإنَّ المقصود هو جميع النعم التي أنعمها الله تعالى على عباده بشكل عام، أو هي النعم التي أنعمها الله تعالى على الإنسان بشكل خاص<sup>(٥)</sup>.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إنَّ المنَّة من الله تعالى على خلقه هي من المنن التي لا يمكن احصائها وذلك بإعطائهم النعم الكثيره وإهمها هدايتهم الى الدين الإسلامي، وأرسل إليهم من يعلمهم تعاليم هذا الدين الحنيف وغيرها الكثير من النعم.

### المقصد الثالث: المنَّة من المعصوم (عليه السلام) على العباد:

تعتبر المنَّة من المعصوم (عليه السلام) على العباد منَّة تُبنى عليها منظومة الأخلاق، والسلوك الإسلامي، فقال الإمام جعفر الصادق (عليه السلام) (المنَّة الفضل الذي يُقدِّمه المعصوم (عليه السلام) على العباد، سواء أكان هذا الفضل مادياً أو معنوياً)<sup>(٦)</sup>.

(١) سورة يس، آية: ٤٣.

(٢) ينظر: تفسير الميزان، محمد حسين الطباطبائي، ص ١٩٨.

(٣) سورة النحل، آية: ١٨.

(٤) ينظر: اقتصادنا، السيد محمد صادق الصدر (ت ١٤١٩هـ)، ط ٢، مكتب الإعلام الإسلامي، قم-إيران،

١٤٢٥هـ، ص ٣٣٢.

(٥) ينظر: دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية، حسين علي المنتظري، ط ٢، مكتب الإعلام الإسلامي

، قم-إيران، ١٤٠٩هـ، ج ٢، ص ١٤.

(٦) بحار الانوار، محمد باقر المجلسي، ص ١٣٤.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

وتتمثل المنّة من المعصوم على العباد في العديد من الأمور، منها:  
أولاً: تبليغ الرسالة الإلهية؛ فالمعصوم (عليه السلام) هو الذي يُبلِّغ الرسالة الإلهية إلى النَّاس، ويرشدهم إلى طريق السعادة في الدنيا، والآخرة<sup>(١)</sup>.  
ثانياً: هداية العباد إلى دين الحق؛ فالمعصوم (عليه السلام) هو الذي يهديهم إلى طريق الحق، وهو الذي يُعرِّفهم بدين الحق، وأحكامه<sup>(٢)</sup>.  
ثالثاً: رعاية شؤون العباد فالمعصوم (عليه السلام) هو الذي يُعنى بشؤون العباد، ويدافع عن حقوقهم ويحميهم من الظلم<sup>(٣)</sup>.  
رابعاً: العفو عن الذنوب فالمعصوم (عليه السلام) هو الذي يشفع لهم عند الله في غفران الذنوب، ويُدخلهم الجنة إذا تابوا وأنابوا، بإذن الله تعالى<sup>(٤)</sup>.

ويعتبر الاعتراف بالمنّة من المعصوم (عليه السلام) على العباد من واجبات العباد تجاهه، ويُعبّر عن الاعتراف بالمنّة بالشكر، والتقدير، والطاعة، والامتثال لأوامره،  
فبيان فضل الإمامة يدل على أنّ الإمامة منصب عظيم ورفيع، فهو منصب نبوي يُستخلف فيه الإمام (عليه السلام) على الأمة بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، إذ انه يحكمها بالعدل، والرأفة، والرحمة، ومن وجوه الامتتان في الحديث الشريف هو بيان حكمة الله تعالى في إرسال الأئمة (عليهم السلام)، فإن الله تعالى أرسل الأئمة (عليهم السلام) لحكمة بالغة، فهو يعلم أن الأمة بحاجة إلى من يهديها ويبين لها أحكام الدين<sup>(٥)</sup>، فإن الله تعالى لا يترك عباده ضالين، بل يرسل إليهم من يهديهم إلى طريق الحق، وإنّ اتباع الأمة للأمام (عليه السلام) واجب على جميع المسلمين، فهو الذي يهديهم إلى طريق الحق، ويبين لهم أحكام الدين<sup>(٦)</sup>، وبين الإمام الباقر (عليه السلام) صفات الإمام فقال: (الإمام هو من يُعرف الله به، ويُطاع به، ويُعبد به)<sup>(٧)</sup>، فالامتتان من خلال الحديث الشريف يكمن في بيان عدّة نقاط أساسية منها أهمية الإمامة فيدلّ

(١) ينظر: جواهر الكلام، حسن بن محمد الجواهري، ج ١١، ص ١١.

(٢) ينظر: مناقب آل أبي طالب، لابن شهر آشوب، ط ١، دار الهدى، ط ١، بيروت- لبنان، ١٩٩٠م،

ص ١٣٧.

(٣) ينظر: مستمسك العروة، ا محسن الحكيم، ج ٥، ص ٤٦٤.

(٤) ينظر: كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد (تحقيق الأملي)، الحسن بن يوسف العلامة الحلي (ت ٧٢٦هـ)،

ط ٧، مؤسسة نشر الإسلامي، قم- ايران، ١٤١٧هـ، ص ٥٠٣.

(٥) ينظر: وسائل الشيعة، الحر العاملي، ط ١، الغدير، بيروت- لبنان، ١٩٩٠م، ص ٥٢٦.

(٦) ينظر: الحقائق الناضرة، يوسف بن أحمد المحقق البحراني، ج ٥، ص ٥٣٧.

(٧) مناقب آل أبي طالب، لابن شهر آشوب، ص ١٣٩.

الحديث على أنّ الإمامة تُمثّل استمراراً لرسالة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، فإنّ الإمامة ضرورية لضمان وحدة المسلمين، بعد الرسول، وحفظ الدين من التحريف، فإنّ الإمام (عليه السلام) هو من يُعرف الله تعالى به، ويُطاع الله تعالى به، أي أنّه يُصدر الأوامر، والنواهي التي يجب على المسلمين اتّباعها، وأنّ الإمام هو من يُعبد به، وهو الذي يُبين للمسلمين العبادات ويُعلّمهم أحكام الدين، فمن صفاته يجب أن يكون عالماً بالدين، فقيهاً، عادلاً، شجاعاً، وأنّه يجب أن يكون معصوماً من الذنوب والمعاصي، لأنّه يُمثّل رسالة الله تعالى على الأرض<sup>(١)</sup>، وبدل على أنّ من واجبات المسلمين هو معرفة الإمام (عليه السلام) وطاعته، واتّباعه<sup>(٢)</sup>.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إنّ المنّة من المعصوم (عليه السلام) هي تُوجب العباد بالاعتراف بالفضل، والتقدير، والطاعة للمعصوم، وإنّ منّة الأئمة (عليهم السلام) على شيعتهم و مواليهم كثيرة جداً سوف نبين بعض منها كما يلي:

### أولاً: المنّة في ولاية آل محمد (عليهم السلام):

بينت روايات أهل البيت (عليهم السلام) أنّ آل محمد (صلوات الله عليهم جميعاً) لهم منّة على محبيهم، فهم الذين بينوا إليهم طريق الهداية، والمعرفة<sup>(٣)</sup>، وهذا ما أكدته كثير من مصادر الإمامية، فإنّ المنّة بالتوفيق إلى إحياء أمرهم، وذكرهم فجاء عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قال لفضيل (تجلسون وتحدّثون قال نعم، جعلت فداك قال إنّ تلك المجالس أحبّها فأحيوا أمرنا، يا فضيل فرحم الله من أحيا أمرنا، يافضيل من ذكرنا، أو دُكرنا عنده، فخرج من عينه مثل جناح الذباب غفر الله له ذنوبه ولو كانت أكثر من زبد البحر)<sup>(٤)</sup>، يُعدّ إحياء أمر أهل البيت من نعم الله تعالى على من يُحييه، إذ إنّهُ يُؤكّد أنّ الله تعالى سيُكافئه على ذلك أجراً عظيماً، فيُظهر الله تعالى شعوره بالامتنان لمن يُحيي أمر أهل البيت من خلال وعده بالمغفرة، والأجر العظيم<sup>(٥)</sup>.

ومنّها ما جاء في كتاب الخصال لمحمد بابويه القمي الصدوق (رحمه الله) في حديث، الأربعمئة خصلة التي علّمها أمير المؤمنين (عليه السلام) لأصحابه، بسنده عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وهو حديث طويل جاء فيه (إنّ الله تبارك وتعالى أطلّع إلى الأرض فاختارنا، واختار لنا شيعة،

(١) كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد (تحقيق الآملي)، الحسن بن يوسف العلامة الحلي، ص ٥٠٩.

(٢) مستمسك العروة، محسن الحكيم، ج ٥، ص ٤٦٤.

(٣) ينظر: فقه الرضا، علي بن بابويه، ص ٣٣.

(٤) قرب الاسناد، عبد الله جعفر الحميري القمي (ت ٣٠٠هـ)، ط ١، ١٤٠١٣هـ، مهر، قم-إيران، ص ٣٦.

(٥) ينظر: حقوق آل البيت (ع) في الكتاب والسنة باتفاق الأمة، محمد حسين الحاج، ط ١، مهر، قم-

إيران، ١٤١٥هـ، ص ١٨٩.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

ينصروننا، ويفرحون لفرحنا<sup>(١)</sup>، ويحزنون لحزننا، ويبدلون أموالهم وأنفسهم فينا، أولئك منا (والينا)<sup>(٢)</sup>، فالامتان هو اختيار الله تعالى لأهل البيت (عليهم السلام)، وشيعتهم من نعم الله تعالى على أهل البيت (عليهم السلام) وشيعتهم، إذ أنه فضلهم على سائر الخلق وجعلهم من أتباعه، يُعدّ اختيار الله تعالى لأهل البيت (عليهم السلام)، وشيعتهم من نعم الله تعالى على أهل البيت (عليهم السلام) وشيعتهم، إذ أنه شرفهم وفضلهم على سائر الخلق، فُيعدّ شرف الانتساب إلى أهل البيت (عليهم السلام) من نعم الله تعالى على شيعية أهل البيت (عليهم السلام)، إذ أنه يُؤكّد أنهم على طريق الحق والصواب<sup>(٣)</sup>.

فمن خلال هذه الرواية يتضح لنا أنّ الله تعالى قد منّ على شيعة أهل البيت (عليهم السلام) بأهل البيت (عليهم السلام) بأن جعلهم من أتباع هذه البيت المشرف، وهم يعدون من شفعايم في الآخرة.

وعن الإمام الصادق (عليه السلام) قال: (إنّ الله تبارك وتعالى جعلنا حججه على خلقه وأمناء علمه، فمن جحدنا كان بمنزلة إبليس في تعنته على الله حين أمره بالسجود لآدم، ومن عرفنا وتبعنا كان بمنزلة الملائكة الذين أمرهم الله بالسجود لآدم فأطاعوه)<sup>(٤)</sup>، فالامتان في حديث الإمام (عليه السلام) يكمن في إنّ الله تبارك وتعالى جعل أهل البيت (عليهم السلام) هم حججه على خلقه، وأمناء علمه، فمن جحدهم كان بمنزلة إبليس (لعنه الله) في تعنته على الله حين أمره بالسجود لآدم، ومن عرفهم، واتبعهم كان بمنزلة الملائكة (عليهم السلام) الذين أمرهم الله بالسجود لآدم (عليهم السلام) فأطاعوه، فيدلّ الحديث على أنّ الله تعالى جعل الأئمة (عليهم السلام) حججاً على خلقه، أي أنهم ممثلوه على الأرض، ووكلاؤه في تبليغ الدين، فإنّ الأئمة أمناء علم الله تعالى، أي أنهم حاملو علم الدين، ومسؤولون عن نقله للناس، فمن جحد الأئمة (عليهم السلام)، وكذبهم كان بمنزلة إبليس في تعنته على الله تعالى، فإنّ جحد الأئمة (عليهم السلام)، وكذبهم هو ذنب عظيم يُعادل ذنب إبليس في تعنته على الله تعالى<sup>(٥)</sup>، وعن أبي عبد الله جعفر بن محمد (عليه السلام)، قال (نفس المهموم لظلمنا تسبيح، وهمه لنا

(١) ينظر: بحار الأنوار، محمد باقر العلامة المجلسي، ج ١٠، ص ١١٤.

(٢) الخصال: محمد بن بابويه القمي الشيخ الصدوق، ص ٦٣٥.

(٣) ينظر: شجرة طوبى، محمد مهدي الحائري، منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها، النجف الأشرف - العراق، ١٣٨٥ هـ، ج ١، ص ٣.

(٤) ينظر: الاختصاص، محمد بن نعمان المفيد (ت ٤١٣ هـ)، ط ١، دار الهدى، بيروت - لبنان، ١٩٩٠ م، ص ٣٣٤.

(٥) ينظر: مستدرک الوسائل، الميرزا النوري، ج ١٨، ص ١٧٧.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

عبادة، وكتمان سرّنا جهاد في سبيل الله فقال أبو عبد الله جعفر بن محمد (عليه السلام) يجب أن يكتب هذا الحديث بالذهب<sup>(١)</sup>، فإنّ حديث الإمام (عليه السلام) يؤكّد أنّ الله تعالى يعلم ما في قلوب عباده المؤمنين، فيُظهر الله تعالى شعوره بالامتثال لعباده على صبرهم، وإيمانهم، وثباتهم على الحق، فالامتثال في الرواية يكمن من خلال مقارنة الإمام المعصوم (عليه السلام) بين أنفاس الإنسان، والتسبيح لله تعالى، فقد جعل الله تعالى فضل كبير لأتباع عترته أهل البيت (عليه السلام)، من الأجر، والثواب العظيم الذي لا يحصيره إلا الله سبحانه وتعالى، وهذا هو باب من أبواب المنّة الإلهية على العباد<sup>(٢)</sup>، وعن أبي سلمة، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال سمعته يقول: (نحن الذين فرض الله طاعتنا لا يسع الناس إلا معرفتنا، ولا يعذر الناس بجهالتنا، من عرفنا كان مؤمناً، ومن أنكرنا كان كافراً، ومن لم يعرفنا، ولم ينكرنا كان ضالاً حتى يرجع إلى الهدى الذي أفترض الله عليه من طاعتنا الواجبة، فإن يمت على ضلالتة يفعل الله به ما يشاء)<sup>(٣)</sup>.

أنّ معرفة الأئمة (عليهم السلام) وطاعتهم تُشعر المؤمن بإيمان عميق تجاه الله تعالى على نعمته العظيمة بوجود من يُرشده ويُنيره على طريق الحق، ويُساعده على النجاة من ظلمات الجهل، والضلال<sup>(٤)</sup>، فمعرفة الأئمة (عليهم السلام) وطاعتهم تُثبت للإيمان في قلب المؤمن، وتُرسخ اليقين في نفسه، وتُشعر المؤمن بالأمان، والاطمئنان لوجود من يُرشده ويُنيره على طريق الحق، فالامتثال يكمن بان معرفة الأئمة (عليهم السلام)، وطاعتهم هي السبيل الوحيد لفهم الدين بشكل صحيح والالتزام بأحكامه بدقة، فيُحذّر الإمام (عليه السلام) من العواقب الوخيمة لجهل الأئمة (عليهم السلام) أو إنكارهم، فمن جهلهم كان ضالاً حتى يرجع إلى الهدى، ومن أنكرهم كان كافراً<sup>(٥)</sup>.

إذن إنّ حب أهل البيت (عليهم السلام) وإحياء أمرهم (عليهم السلام) هو بمنّة وتوفيق من الله تعالى.

### ثانياً: المنّة في طاعتهم واتباعهم (عليهم السلام):

من أهل البيت (عليهم السلام) على شيعتهم بالعديد من النعم منها الهداية إلى معرفة

(١) ينظر: مستدرك الوسائل، الميرزا النوري، ج ١٨، ص ١٧٧

(٢) وسائل الشيعة، محمد بن الحسن الحر العاملي، ج ١٦، ص ٢٤٩.

(٣) الكافي، محمد بن يعقوب الكليني، ج ١، ص ١٨٧.

(٤) ينظر: الكافي، ج ١، ص ١٨٧.

(٥) ينظر: كتاب الشهادات، الأول، محمد رضا الكلبيكاني، ص ٣٦.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

الله تعالى، وسنن نبيه الخاتم محمد(صلى الله عليه وآله وسلم)، وكذلك الاتباع الذي يكون لازم للمحبة لأهل البيت(عليهم السلام)، وهذا ما اكده قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(١)</sup> فأورد محمد بن يعقوب الكليني في باب فرض طاعة الأئمة(عليهم السلام) من كتاب الحجّة في الكافي سبعة عشر رواية في هذا المضمون، منها التبرؤ من أعدائهم(عليهم السلام) وهو لازم لحبهم، فلا يجتمع حبهم مع حبّ عدوّهم، وهذا ما اكده الله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ﴾<sup>(٢)</sup>، ففي تفسير القمي عن أبي الجارود، عن أبي جعفر(عليه السلام) في قوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ﴾<sup>(٣)</sup> قال: علي بن أبي طالب(عليه السلام): (لا يجتمع حبنا وحبّ عدونا في جوف إنسان، إنّ الله لم يجعل لرجل من قلوبين في جوفه فيحبّ هذا، ويبغض هذا، فأما محبنا فيخلص الحب لنا كما يخلص الذهب بالنار، لا كدر فيه، فمن أراد أن يعلم حبنا فليمتحن قلبه فإن شاركه في حبنا حبّ عدونا فليس منا، ولسنا منه، والله عدوهم وجبرئيل، وميكائيل، والله عدو للكافرين)<sup>(٤)</sup>، ويمكننا إنّ نبين الامتتان في هذا الحديث كصفة يدلّ على أنّ محب آل البيت(عليهم السلام) يشعر بالايمان العميق تجاههم لما يمتثلونه من قيم عليا ومبادئ سامية، وما قدموه من توضيحات جسيمة في سبيل إعلاء كلمة الحقّ، ونشر الإسلام، فان محب أهل البيت(عليهم السلام) يمتنّ الله تعالى عليه بتطهير قلبه من الشك، والريبة، والنفاق، فانّ حبّ آل البيت(عليهم السلام) هو طريق لنيل الثواب الإلهي والرضوان من الله تعالى، وذلك لما يمتثلونه من خير، وبركة للمؤمنين<sup>(٥)</sup>.

فصرح القرآن الكريم أنّ المنّة التي أرادها الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) تتمثل بأنه لا يطلب أجراً على الرسالة التي أداها سيّد الكونين شيئاً إلاّ المودّة في القربي وأنّ الأجر عائد على الناس، فليس المنتفع هم أهل البيت(عليهم السلام)، بل المنتفع هم الناس أنفسهم بهذه المنّة<sup>(٦)</sup>، فنجد في عيون الحكم والمواعظ عن أمير المؤمنين(عليه السلام) قال: (عليكم بحبّ آل نبيكم فإنّه حقّ الله عليكم، والموجب على الله حقكم ألا ترون إلى قول الله: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ

(١) سورة آل عمران، آية: ٥.

(٢) سورة الأحزاب، آية: ٤.

(٣) سورة الأحزاب، آية: ٤.

(٤) تفسير القمي، علي بن ابراهيم القمي، ج ٢، ص ١٧١.

(٥) ينظر: الحدائق الناضرة، يوسف بن أحمد المحقق البحراني، ج ٢٤، ص ٦٠.

(٦) ينظر: التفسير الصافي، محمد بن محسن الفيض الكاشاني ج ٤، صص ٢٢٥.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى ﴿١﴾، فروي الكليني عن أبي جعفر (عليه السلام) في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾، قال هم الأئمة (عليهم السلام) (٢)؛ فالامتنان يدل على أن النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) يطلب من قريش أن يبادلوه المودة، والمحبة في مقابل ما قدمه لهم من رسالة الإسلام، وذلك تعبيراً عن شكره، وتقديره لما بذله في سبيل، هدايتهم وإرشادهم، أن النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) يطلب من قريش أن يظهروا إيمانهم، ويقينهم برسالتهم من خلال محبتهم لأهل بيته (عليهم السلام)، وذلك تعبيراً عن إيمانهم الراسخ بما جاء به من تعاليم الإسلام (٣)، وروى الصدوق عن الرضا (عليه السلام) عن آبائه (عليهم السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) (ما خلق الله خلقاً أفضل مني ولا أكرم عليه مني قال علي (عليه السلام): فقلت: يا رسول الله فأنت أفضل أم جبرئيل؟ فقال: يا علي إن الله تبارك وتعالى فضل أنبياء المرسلين على ملائكته المقربين، وفضلني على جميع النبيين، والمرسلين، والفضل، بعدي لك يا علي وللائمة من بعدك، وإن الملائكة لخدماء، وخدام محبين (٤)، فيؤكد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) من خلال هذه الرواية على الامتنان من خلال فضله، وكرامته، عند الله تعالى، والمقام الرفيع عند الله تعالى، والمنزلة العظيمة في الإسلام، والحب الخاص من الله تعالى، والمقصود بقوله (صلى الله عليه وآله) (ما خلق الله خلقاً أفضل مني ولا أكرم عليه مني هو أن النبي (صلى الله عليه وآله) أفضل من جميع المخلوقات، بما في ذلك الملائكة، وأن النبي (صلى الله عليه وآله) أكرم على الله تعالى من جميع المخلوقات، وجواب الإمام علي (عليه السلام) على سؤاله يدل على إيمانه بفضل رسول الله (صلى الله عليه وآله) وكرامته، ورغبته في معرفة المزيد عن فضل رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وجواب رسول الله (صلى الله عليه وآله) على سؤال الإمام علي (عليه السلام) يدل على فضل الأنبياء على الملائكة (عليهم السلام جميعاً) (٥)؛ وعن أبي عبد الله (عليه السلام)، عن آبائه، عن أمير المؤمنين (عليه السلام) قال (المنتظر لأمرنا لأمرنا كالمشحط بدمه في سبيل الله) (٦)؛ فالامتنان في الحديث الشريف يكمن في انتظار أمر أهل البيت (عليهم السلام)، فإن الله تعالى سيكافئه المنتظرين على صبرهم، وإيمانهم، وثباتهم

(١) سورة الشورى، آية: ٢٣.

(٢) الكافي، محمد بن يعقوب الكليني، ج ١، ص ٤١٣.

(٣) ينظر: تفسير القمي، علي بن إبراهيم القمي، ج ٢، ص ١٧١.

(٤) عيون أخبار الرضا (عليه السلام) محمد بن بابويه القمي الصدوق، ج ١، ص ٢٣٧.

(٥) ينظر: بحار الأنوار، محمد باقر العلامة المجلسي، ج ١٨، ص ٣٤٥.

(٦) إكمال الدين وإتمام النعمة، محمد بن بابويه القمي، ص ٦٤٥.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

على الحق، اجراً عظيماً جزائراً لهم على صبرهم لأمر الله سبحانه وتعالى<sup>(١)</sup>، وعن أبي عبد الله (عليه السلام) قال (يا أبا حمزة! من آمن بنا وصدق حديثنا، وانتظر أمرنا كان كمن قتل تحت راية القائم، بل والله تحت راية رسول الله "صلى الله عليه وآله")<sup>(٢)</sup>، يُؤكّد الإمام (عليه السلام) على أهمية الامتتان لله تعالى من خلال الإيمان بالله ورسوله (صلى الله عليه وآله)، والتصديق بحديثيهما، وانتظار أمرهما، فالمقصود من انتظار أمرهما هو الاستعداد لظهور الإمام المهدي (عجل الله فرجه الشريف) من خلال العمل الصالح والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتصديق بجميع ما ورد في أحاديث أهل البيت (عليهم السلام)، والصبر على انتظار الفرج وعدم اليأس من رحمة الله تعالى، والمكافأة على الامتتان لله تعالى هي الشفاعة من الله تعالى يوم القيامة، ودخول الجنة مع رسول الله (صلى الله عليه وآله)، والشهادة تحت راية الإمام المهدي (عجل الله فرجه الشريف)، فالشعور بالامتتان لله تعالى هو واجب على كل مسلم، ويجب أن يُعبّر عن هذا الامتتان من خلال الأعمال الصالحة، والطاعة لله تعالى<sup>(٣)</sup>.

إذن إن الله تعالى، وأهل البيت (عليهم السلام) قد منوا على العباد من خلال تطهير قلوبهم، من خلال اتباعهم، والانقياد لحبهم، وطاعتهم، وهذه النعمة لم يوفق لها أي إنسان بل يوفق لها فقط من امتحن الله قلبه في حب العترة الطاهرة (عليهم السلام).

### المقصد الرابع: المنّة من العباد على العباد:

المن هو الفضل، والجود، وهو الاعتراف بالجميل، وشكر من أحسن إليه، والمن من العباد على العباد هو اعتراف الإنسان بفضل غيره عليه، وشكر ما أسداه إليه من معروف<sup>(٤)</sup>، فالمن من العباد على العباد له من آثار إيجابية على الفرد والمجتمع، ومن هذه الآثار نشر المحبة والود بين الناس، وكذلك تقوية العلاقات الاجتماعية، وأيضاً تعزيز روح التعاون والتضامن بين الناس، وكذلك ترسيخ القيم الأخلاقية والإنسانية<sup>(٥)</sup>.

أما الأحكام الفقهية فالمن من العباد على العباد جائز شرعاً، ولا حرج فيه، بل هو أمر محمود، إلا أن هناك بعض الحالات التي يُكره فيها المن، وهي إذا كان المن على سبيل الكبر،

(١) إكمال الدين وإتمام النعمة، محمد بن بابويه القمي، ص ٦٤٥.

(٢) تأويل الآيات الظاهرة، محمد أمين الأسترابادي (ت ٩٦٥ هـ)، ط ١، أمير قم-إيران، ١٤٠٧ هـ، ص ٦٦٦.

(٣) ينظر: تهذيب الاحكام، محمد بن الحسن الطوسي، ص ١٧٨.

(٤) ينظر: من لا يحضره الفقيه، محمد بن بابويه القمي الصدوق، ص ١٢٧.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٢٧.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان

والتعالى، مثل أن يُمنَّ على شخص على سبيل التقليل من شأنه<sup>(١)</sup>، وكذلك إذا كان المنُّ على سبيل الإيذاء، مثل أن يُمنَّ على شخص على سبيل إحراجه أو إهانتته<sup>(٢)</sup>.

فيشترط لصحة المنِّ من العبادِ على العبادِ ما يلي:

أولاً: أن يكون المنُّ على وجه الإخلاصِ لله تعالى، لا على وجه الكبر، والتعالى.

ثانياً: أن يكون المنُّ على وجه اللطف، والأدب، لاعلى وجه الإيذاء، أو الإهانة<sup>(٣)</sup>، ومن الأمثلة في المنِّ من العبادِ على العبادِ ما يأتي:

أولاً: أن يثني الإنسان على من علمه علماً، أو نفعه بمشورة، أو نصيحة.

ثانياً: أن يشكر الإنسان من قدم له هدية، أو مساعدة.

ثالثاً: أن يقدر الإنسان من أحسن إليه بكلمة، أو فعل<sup>(٤)</sup>.

لا بدّ من القول إنّ المنّة الصادرة من العبادِ على العبادِ مذمومة، ومستقبحة فيما بين النَّاسِ<sup>(٥)</sup>، وقد نهى عن المنّة التي بين البشر في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْطُلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْإِدْوِ كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾<sup>(٦)</sup>؛ فالمنّة الصادرة من العبادِ على العبادِ، ونهى عنها الدين الإسلامي هو التفضل على الفقير، وإظهار ذلك له، وذلك من خلال التذكير بالإحسانِ مثل أن يقول له أعطيتك هذه الأموال كصدقة، وكذلك إظهار الشعور بالفضلِ مثل أن يقول له أنا من أغنيتك، وكذلك إهانتته أو تحقيره مثل أن يقول له لو لم أعطيك هذه الأموال، لكنت لاتزال فقيراً<sup>(٧)</sup>.

فالمنّة من الصفاتِ المذمومة التي تُبطل أجر الصدقة، ويجب على المسلم أن يتجنبها، وأن يُخلص نيته في الصدقة لله تعالى، ولا يبتغي بها جزاءً ولا شكوراً من النَّاسِ.

(١) ينظر: المرتقى إلى الفقه الأرقى، محمد الروحاني (ت ١٤١٨هـ)، ط ١، : ستارة، قم- إيران، ١٤٢٠هـ،

ج ١، ص ٢٩١.

(٢) ينظر: إقبال الأعمال، علي بن موسى ابن طاووس (ت ٦٦٤هـ)، ط ١، مكتب الإعلام الإسلامي، قم- إيران،

١٤١٥هـ، ج ٢، ص ١٠.

(٣) ينظر: الوسائل الشيعية، محمد بن الحسن الحر العاملي، ص ١٥٦.

(٤) ينظر: مننقى الأصول، تقرير بحث الروحاني، محسن الحسيني عبد الصاحب الحكيم، ج ٤، ص ٣٧٣.

(٥) ينظر: السرائر، ابن إدريس الحلبي (ت ٥٩٨هـ)، ط ١، أمير كبير، طهران- إيران، ١٩٩٠م، ص ١٥٦.

(٦) سورة البقرة، آية: ٢٦٤.

(٧) ينظر: زبدة البيان، أحمد بن محمد المحقق الأردبيلي، ص ٢٠٢.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

وكذلك أكدت السنة بدم المنة من العباد على العباد، والوعيد عليها، فيما رواه أبو ذر عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال (ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة، ولا ينظر إليهم، ولا يزكّيهم، ولهم عذاب أليم قال: فقرأها رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ثلاث مرات، قال أبو ذر خابوا وخسروا من هم يا رسول الله؟ قال المسبل<sup>(١)</sup>، والمثان<sup>(٢)</sup>، والمثفق سلعته بالحلف الكاذب<sup>(٣)</sup>، وكذلك من المن المذموم في الشريعة الإسلامية هو المن بالدخول إلى الدين الإسلامي كما قال تعالى: ﴿قُلْ لَا تَمْنُوا عَلَيَّ إِسْلَمَكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، أي هداكم للإيمان بالله لا يمن عليكم أيها القوم أن وفقكم للإيمان به، وبرسوله إن كنتم صادقين في قولكم، فإن الله تعالى من عليكم بأن هداكم له<sup>(٥)</sup>، فذكر فيها المن مرتين (الأولى مئة صادرة ممن أسلم، وهو موضع ذم؛ لأن المراد منها ذكر النعمة والإحسان ليراعيه المحسن إليه للذاكر، والثانية في موضع بيان فضل الله على عباده أن هداكم للإيمان<sup>(٦)</sup>).

لذا يتضح لنا من خلال ما تقدم فإن المن مذموم لوجوه عدة هي:

أولاً: أن الفقير الآخذ للصدقة منكر القلب لأجل حاجته إلى الصدقة، معترف باليد العليا للمعطي، فإذا أضاف المعطي إلى ذلك إظهار ذلك الإنعام، زاد ذلك في انكسار قلبه<sup>(٧)</sup>.

ثانياً: إظهار المن يبعد أهل الحاجة عن الرغبة في صدقته إذا اشتهر من طريقته ذلك<sup>(٨)</sup>.

ثالثاً: إن المعطي يجب أن يعتقد أن هذه النعم لله تعالى أنعم بها عليه، وأن يعتقد من أن الله تعالى أنعم عليه نعماً عظيمة، إذ وفقه لهذا العمل، وأن يخاف أنه قرن بهذا الإنعام ما يخرج عن قبول الله إياه، ومتى كان الأمر كذلك امتنع أن يجعله مئة على غيره<sup>(٩)</sup>.

---

(١) المسبل هو الذي يرخى ملابسه عن الكعبين خيلاً وتكبراً، ينظر: الكافي، محمد بن يعقوب الكليني، ص ١٣٣.

(٢) المنان هو الذي يعطي عطاءً ثم يذكره لمن أعطاه، وقد ورد النهي عن ذلك في العديد من الأحاديث الشريفة، ينظر: السرائر، ابن إدريس الحلبي، ص ١٢٢.

(٣) من لا يحضره الفقيه، محمد بن بابويه الصدوق، ص ١٨٦.

(٤) سورة الحجرات، آية: ١٧.

(٥) ينظر: إكمال الدين وإتمام النعمة، محمد بن بابويه القمي، ص ٦٤٥.

(٦) الوافي، محمد محسن الفيض الكاشاني، ص ١١٣.

(٧) ينظر: المصدر نفسه، ص ١٨٧.

(٨) ينظر: من لا يحضره الفقيه، محمد بن بابويه الصدوق، ص ١٩٣.

(٩) ينظر: الوسائل الشيعية، محمد بن الحسن الحر العاملي، ص ١٥٤.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

الرابع: إنّ العبد إذا انفقه في سبيلِ الله إنّما ذلك هو تيسر من الله تعالى؛ لأنه تعالى هياً له أسباب الإعطاء، وأزال عنه أسباب المنع، ومتى كان الأمر كذلك كان الله في الحقيقة لا العبد، فالعبد إذا كان في هذه الدرجة كان قلبه مستنيراً بنور المعطي وهو الله تعالى<sup>(١)</sup>.

إذن المنّة من العباد على العباد صفة مذمومة تُؤدّي إلى نتائج سلبية، فمن الواجب على كلّ مسلم أن يتخلّص من هذه الصفة وأن يُقدّم المساعدة للآخرين دون توقع أيّ مقابل.

### المطلب الرابع: تعريف الفقه لغةً واصطلاحاً:

#### أولاً: الفقه لغة:

كلمة الفقه مشتقة من الفعل (فَقَّه) والذي يعني فهم الشيء، وتمييز حقيقته، وبناءً على هذا المعنى، فإنّ الفقه علم يبحث في مبادئ الشريعة الإسلامية<sup>(٢)</sup>، لهذا عرّف أهل اللغة الفقه لغةً فقال محمد بن مكرم بن منظور الفقه: (هو من أبسط معاني الفقه وهو الفهم، فيقال فقه فلان أي فهم، وأفقه فلاناً أي أفهمه، ويُقال فقه الشيخ المسألة أي عقلها، وفهمها، وعرّف المراد منها، وقد وصف الله سبحانه وتعالى تسبيح كلّ شيء له، وبأننا لا نفهم هذا التسبيح بقوله: ﴿وَلَكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> أي لا نفهم هذا التسبيح<sup>(٤)</sup>، وبين تعريف الفقه محمد بن محمد الزبيدي فقال الفقه: (عندما يلفظ الفقه بالكسرة يعني منه هو العلم بالشيء الذي يكون مخفي، وكذلك يكون الفهم له، وأيضاً الفطنة له)<sup>(٥)</sup>.

إذن الفقه هو عبارة عن التفكير، والفهم لشيء ومعرفته، بعد غموضه.

#### ثانياً: الفقه اصطلاحاً:

الفقه هو الضامن لسعادة حياة الإنسان الدنيوية، والأخرية، لأنّه الباحث عن جزئيات أمور لها المساس بحياته الخاصة، والاجتماعية من العبادات، والمعاملات، وكذلك الأحكام، وكذلك، والسياسات<sup>(٦)</sup>، لهذا أهتم العلماء في بيان تعريف الفقه اصطلاحاً فقال محمد بن الحسن بن

(١) ينظر: نهاية الأصول، حسين علي المنتظري، ص ٥٨٧.

(٢) ينظر: الصحاح، إسماعيل بن حماد الجوهري، ط ١، دار الغدير، بيروت- لبنان، ١٩٩٠م، ج ٦، ص ٢٢٤.

(٣) سورة الاسراء، آية: ٤٤.

(٤) لسان العرب، محمد بن مكرم ابن منظور، ج ٢، ص ٨٠.

(٥) تاج العروس، محمد بن محمد الزبيدي، ج ١، ص ١٠٠.

(٦) ينظر: الهداية، محمد بن بابويه القمي الصدوق (ت ٣٨١هـ)، ط ١، اعتماد، قم- إيران، ١٤١٨هـ، ص ٧.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

يوسف: (هو العلم بالأحكام الشرعية المقصدية المكتسبة عن أدلتها التفصيلية بالاستدلال)<sup>(١)</sup>، وبين محمد صادق الصدر تعريف الفقه فقال: (هو من أشرف العلوم التي حثَّ عليها الشارع الحكيم، ففيه يعرف الحلال من الحرام، والمكروه من المستحبِّ، وبه يميّز المسلم العمل الصحيح من السقيم)<sup>(٢)</sup>، واطاف محمد بن علي الحر العاملي فقال الفقه: (هو العلم بالأحكام الشرعية لا الظن فلهاذا أحتاجوا إلى الجواب المشهور من إنَّ ظنية الطريق لا تنافي علمية الحكم)<sup>(٣)</sup>، وقال محمد باقر الوحيد البهبهاني الفقه: (هو عبارة عن مجموعة معينة من القوانين التي تنظّم الأعمال الفرديّة، والأحوال الشخصيّة، والروابط الاجتماعيّة للفرد، مع ربّه، ومع مجتمعه)<sup>(٤)</sup>.

إنَّ التعريف الأدق مما تقدم هو تعريف محمد صادق الصدر؛ لأنَّ بواسطته يتم التمييز بين الحلال و الحرام، والمكروه، والمباح، وغيرها من الأحكام الشرعية الأخرى .

ويبدو لي مما تقدم أنَّ تعريف الفقه هو العلم بالأحكام الشرعية عن أدلتها التفصيلية، باعتبار قضائه لرفع المنازعات يسمى قاضياً، وحاكماً لأنَّ القضاء هو الفصل بين الخصومات، باعتبار إخباره التي تكمنُ البيان عن حكم الواقع .

---

(١) إيضاح الفوائد، محمد بن الحسن بن يوسف (ت ٧٧٠هـ)، ط ١، دار المعارف، بيروت- لبنان، ١٩٩١، ج ٢، ص ٢٦٤.

(٢) الفوائد المليّة لشرح الرسالة النقليّة، محمد صادق الصدر الشهيد الثاني (١٤١٩هـ)، ط ١، دار الهدى، بيروت- لبنان، ١٩٩٠م، ص ١١.

(٣) الفوائد الطوسية، محمد بن علي الحر العاملي (ت ١١٠٤هـ)، ط ١، دارالهدى، بيروت- لبنان، ١٩٩٠م، ص ٤٥٠.

(٤) مصابيح الظلام في شرح مفاتيح الشرائع، محمد باقر الوحيد البهبهاني (ت ١٢٠٦هـ)، دارالمعارف، بيروت- لبنان، ١٩٩١م، ج ١، ص ٥.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان

### المبحث الثاني: المائز بين القاعدة الفقهية والقاعدة الأصولية وحكمها وضوابطهما: توطئة:

تُعدّ القواعد الفقهية والأصولية من مصادر الاستنباط الفقهي، إذ تُساعد الفقهاء على استخراج الأحكام الشرعية من مصادرها وتطبيقها على مختلف الوقائع، إذ إنّها تحمل كثيراً من الخواص، منها الشمول فتتميز القواعد الفقهية والأصولية بشمولها، إذ تُطبّق على نطاقٍ واسعٍ من المسائل الفقهية المختلفة، وكذلك الدقة فتتميز بدقتها، إذ تُستند إلى أدلةٍ شرعيةٍ قويةٍ ومُنطقٍ عليها بين الفقهاء، والوضوح فتتميز بوضوحها، إذ تُعبّر عن أحكامٍ كليةٍ سهلة الفهم، والتطبيق، وأيضاً الارتباط بالأصول فتتميز القواعد الفقهية في ارتباطها الوثيق بأصول الفقه، إذ تُستمدّ منها مبادئها وأحكامها، أما الأحكام الفقهية فإنها تساعد على بيان الموقف العملي للمكلف، وهذه الأحكام قد وضع الشارع المقدس لها كثيراً من الضوابط الفقهية، لذا أنطلقنا في المبحث الثاني المائز بين القواعد الأصولية، والفقهية وضوابطهما وحكمهما، وسوف نبين في هذا المبحث خمسة مطالب فالمطلب الأول، الفرق بين القاعدة الفقهية والقاعدة الأصولية، وبعدها ننتقل إلى بيان المطلب الثاني الفرق بين القاعدة الأصولية، والمسائل الأصولية، وننتقل بعد ذلك إلى بيان المطلب الثالث الفرق بين القاعدة الفقهية، والمسائل الأصولية، لياخذ بنا المقام بعد ذلك إلى الوقوف على المطلب الرابع لنبين فيه الفرق بين الضابط الفقهي والقاعدة الفقهية، ونختم هذا المبحث في المطلب الخامس الفرق بين القاعدة الامتثالية والحكم الامتثالية.

**المطلب الأول: الفرق بين القاعدة الفقهية والقاعدة الأصولية:**

القاعدة الفقهية عبارة عن حكم عام يُستخدم لضبط مجموعة من المسائل الفقهية، وتكون عادةً أطول من الضابطة الفقهية<sup>(١)</sup>، وتُستقل بذاتها، ولا تحتاج إلى قاعدة فقهية أخرى، أما القاعدة الأصولية هي عبارة عن حكم عام يُستخدم لضبط مجموعة من الأدلة التفصيلية، وتكون عادةً أقصر من القاعدة الفقهية، وتعتمد على أدلة شرعية، مثل القرآن الكريم، والسنة الشريفة، والعقل<sup>(٢)</sup>، وغيرهما.

وإنّ من النماذج التطبيقية على القاعدة الفقهية قاعدة الضرورة تُقدر بقدرها<sup>(٣)</sup>، أما النماذج التطبيقية على القاعدة الأصولية هي قاعدة الاستصحاب فالاستصحاب هو قاعدة أصولية تقضي ببقاء الحال على ما هو عليه حتى يثبت خلافه<sup>(٤)</sup>، بمعنى إذا ثبت وجود شيء أو عدم وجوده في زمن ما، واستمر الزمن دون وجود دليل قطعي على تغييره، يبقى ذلك الشيء أو عدمه حكماً شرعياً، ومثال ذلك طهارة الماء فإذا علمنا بطهارة الماء في إناء، ثم غمسنا فيه شيئاً نجساً، ثم أخرجنا الشيء دون التأكد من زوال النجاسة، تبقى طهارة الماء حكماً شرعياً بناءً على قاعدة الاستصحاب<sup>(٥)</sup>.

لذا يمكن توضيح الفرق بين القاعدة الفقهية، والقاعدة الأصولية من خلال التطبيقات العملية للقاعدة الفقهية الضرورة تُقدر بقدرها فتُستخدم لضبط مجموعة من المسائل الفقهية، مثل حكم أكل الميتة في حالة الضرورة، وحكم القتل في حالة الدفاع عن النفس<sup>(٦)</sup>، ومن الأمثلة التطبيقية على القاعدة الأصولية الحكم يدور مع علته وجوداً، وعدمه هو الحكم إذا كان تشريعه لحكمة، أو أمر وزال هذا الأمر فإنّ الحكم يزول بزواله ومثال ذلك في باب الطهارة بأن

(١) ينظر: معارج الأصول، جعفر بن الحسن المحقق الحلي، ص ١٦٣.

(٢) ينظر: شرح اللمعة، زين الدين العاملي الشهيد الثاني، ج ١، ص ٤٢.

(٣) ينظر: قاعدة الضرورة تُقدر بقدرها وهي قاعدة فقهية في فقه الإمامية تُبيح الحرام عند الضرورة، بقدر ما تدعو إليه الضرورة فقط، مفتاح الكرامة، محمد جواد العاملي، ج ٢، ص ٣٠٣.

(٤) ينظر: طرائف المقال، علي البروجردي (ت ١٣١٣هـ)، ط ١، بهمن، قم - إيران، ١٤١٠هـ، ج ١، ص ٢٠.

(٥) ينظر: الذريعة، آقا بزرگ الطهراني (ت ١٣٨٩هـ)، ط ٢، دار الأضواء، بيروت - لبنان، ١٤٠٣هـ، ج ١٦، ص ١٦.

(٦) ينظر: معارج الأصول، جعفر بن الحسن المحقق الحلي، ص ١٦٣.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

الماء المتنجس الكثير إذا زالت عنه النجاسة التي كانت تغير لونه، أو طعمه، أو رائحته، فيصبح طاهراً، وإن لم يصف إليه غيره<sup>(١)</sup>، فقال حسن بن زين الدين الشهيد الثاني في كتابه معالم الأصول: (القاعدة الفقهية هي الحكم الكلي الذي يشمل مسائل فقهية كثيرة، أما القاعدة الأصولية هي الحكم الكلي الذي يشمل أدلة شرعية كثيرة)<sup>(٢)</sup>، وقال مرتضى الأنصاري في كتابه فرائد الأصول: (إنَّ الفرق بين القاعدة الفقهية، والقاعدة الأصولية هو أنَّ القاعدة الفقهية تُستقل بذاتها، ولا تحتاج إلى قاعدة أخرى، بينما القاعدة الأصولية لا تُستقل بذاتها، بل تحتاج إلى قاعدة أخرى)<sup>(٣)</sup>، إنَّ الفرق بين القاعدة الفقهية، والقاعدة الأصولية هو إنَّ القاعدة الفقهية تُستخدم في استنباط الأحكام الشرعية، بينما القاعدة الأصولية تُستخدم في ضبط الأدلة الشرعية<sup>(٤)</sup>.

إنَّ القاعدة الفقهية هي عبارة عن حكم عام يُستخدم لضبط مجموعة من المسائل الفقهية، بينما القاعدة الأصولية هي عبارة عن حكم عام يُستخدم لضبط مجموعة من الأدلة التفصيلية.

### المطلب الثاني: الفرق بين القاعدة الأصولية والمسائل الأصولية:

القاعدة الأصولية هي عبارة عن قضية عامة كلية، وتكون دلالة الأدلة التفصيلية، وحكمها حكم عام ينطبق على جميع الوقائع<sup>(٥)</sup>، ومن أمثلتها:

#### أولاً: قاعدة ما من عام إلا وقد خصص:

هي قاعدة أصولية تقضي بأن كل حكم عام في الشريعة الإسلامية قد يُخصص بدليل خاص، ومعنى هذه القاعدة أن الحكم العام لا يشمل جميع الحالات، بل قد يُخصص بدليل خاص يُخرجه عن عمومته<sup>(٦)</sup>، فهذه القاعدة تُسهم في تحقيق العدل، والإنصاف، وتُجنب التوسع

(١) ينظر: معارج الأصول، جعفر بن الحسن المحقق الحلي، ص ١٦٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٦٣.

(٣) فرائد الأصول، مرتضى محمد الأنصاري، ص ١٣٧.

(٤) ينظر: أصول الفقه، محمد حسين الأصفهاني، ص ١٩٨.

(٥) ينظر: مسالك الأفهام، زين الدين العاملي الشهيد الثاني، ج ١١، ص ٢٢٢.

(٦) ينظر: روض الجنان، زين الدين العاملي الشهيد الثاني (ت ٩٦٦هـ)، ط ١، مؤسسة آل البيت عليهم السلام،

قم - إيران، ١٩٩٠م، ص ١٥١.

في إطلاق الأحكام الشرعية<sup>(١)</sup>، ومن أدلة هذه القاعدة هو قول الله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالِدًا وَالْحَمُّ وَالْحُنْزِيرُ وَمَا أَهْلُ لِعَیْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذُكِّنْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصَبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكُمْ فِسْقٌ﴾<sup>(٢)</sup>، فهذه الآية تُخصص قاعدة الأصل في الأشياء الإباحة، إذ تكون الأشياء المحرمة هي ما ورد في الآية الكريمة، وما لم يرد فيها ليس محرماً<sup>(٣)</sup>؛ فالامتتان يكمن في أنّ الله تعالى سبحانه وتعالى انعم على عباده بنعم عظيمة، ومنها نعمة تحريم هذه الأشياء الضارة على صحتهم، وسلامتهم، فإنّ تحريم هذه الأشياء هو حماية لصحة الإنسان، ووقايته من الأمراض والأوبئة، ممّا يدلّ على رحمة الله تعالى بعباده، فمن يُطيع الله ويجتنب محارمه يضمن لنفسه السلامة والسعادة في الدنيا والآخرة<sup>(٤)</sup>.

ومن الأمثلة على هذه القاعدة قوله تعالى: ﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾<sup>(٥)</sup>؛ فمعنى الآية الكريمة أنّ الناس لا يؤمنون بالآيات القرآنية إلا إذا وجدوا فيها ما يوافق أهواءهم، فإذا وجدوا حكماً عاماً، حاولوا تخصيصه بما يوافق أهواءهم<sup>(٦)</sup>، ومن الأمثلة على قاعدة ما من عام إلا وقد خصص أنّ الأصل في الأشياء الإباحة وهي قاعدة تقضي بأن الأصل في الأشياء الإباحة، إلا إذا ورد دليل يُثبت خلاف ذلك، وهذه القاعدة عامة، أي أنها تُطبق على جميع الأشياء، ولكن هذه القاعدة قد تُخصص بدليل خاص<sup>(٧)</sup>.

وكذلك من الأمثلة على هذه القاعدة البيع جائز وهي قاعدة تقضي بأن البيع جائز، أي أنه لا حرج في تبادل أموال أو أشياء بين طرفين، إلا إذا كان البيع محرماً شرعاً وهذه القاعدة عامة، أي أنها تُطبق على جميع المبيعات، ولكن هذه القاعدة قد تُخصص بدليل خاص، مثل

(١) ينظر: شرح اللمعة، زين الدين العاملي الشهيد الثاني، ج ٦، ص ١٥٦.

(٢) سورة المائدة، آية: ٣.

(٣) ينظر: الكافي، محمد بن يعقوب الكليني، ص ١١١.

(٤) ينظر: تفسير القمي، علي بن ابراهيم القمي، ج ١، ص ١٣٩.

(٥) سورة الأعراف، آية: ١٠١.

(٦) ينظر: الكافي، محمد بن يعقوب الكليني، ص ١١١.

(٧) ينظر: الرسائل التسع، جعفر بن الحسن المحقق الحلبي (ت ٦٧٦هـ)، ط ١، مكتبة آية الله العظمى المرعشي،

قم- ايران، ١٤١٣هـ، ص ١٣٦.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾<sup>(١)</sup>، ومعنى الآية الكريمة أن الله تعالى أحل البيع، وحرّم الربا، وهذه الآية تُخصّص قاعدة البيع جائز، إذ يكون البيع جائزاً إلا إذا كان ربا<sup>(٢)</sup>.  
إذن لا يوجد نصّ عامّ في الشريعة الإسلامية إلاّ وقد ورد دليلٌ آخرٌ يُخرِجُ بعضَ أفرادِهِ عن حكمِهِ العام.

### ثانياً: قاعدة الأمر للوجوب:

قاعدة الأمر للوجوب هي قاعدة أصولية تقضي بأن كل أمر من الشارع يُفيد الوجوب، إلا إذا دل دليل على خلاف ذلك، فهذه القاعدة تبين أنّ الأمر من الشارع يُلزم المكلف بالقيام بالفعل المأمور به، إلا إذا كان هناك دليل يُبين أنّ الأمر ليس للوجوب، بل للندب أو الإباحة<sup>(٣)</sup>، وقاعدة الأمر للوجوب لها أهمية كبيرة في الفقه الإسلامي، ودليل هذه القاعدة قوله الله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾<sup>(٤)</sup>، ومعنى الآية الكريمة أنّ الله تعالى أمر المسلمين بأخذ ما أمرهم به الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وترك ما نهاهم عنه، وإذا كان الأمر للوجوب، فإنّ تركه يكون حراماً؛ لأن الله تعالى أمر به<sup>(٥)</sup>، أنّ الله تعالى أنعم وامتن على عباده بنعم عظيمة، ومنها نعمة إرسال نبيّه محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) لهداية الناس، وإرشادهم إلى طريق الصواب هذا من جانب الأخذ من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، أما الابتعاد عن نواهي النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) هو واجبٌ على كلّ مسلم، ومسلمه، فمن يجتنبها يُثبتته الله تعالى، ويرسخ الله تعالى إيمانه ويقوي عقيدته، أما الابتعاد عن نواهي الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، هو حمايةٌ للعقيدة من الضلال والانحراف، ممّا يدلّ على رحمة الله تعالى بعباده<sup>(٦)</sup>.

(١) سورة البقرة، آية: ٢٧٥.

(٢) ينظر: الأصول العامة للفقه المقارن، محمد تقي الحكيم، ص ١٧٠.

(٣) ينظر: معارج الأصول في علم الأصول، جعفر بن الحسن المحقق الحلبي، ص ١٢٨.

(٤) سورة الحشر، آية: ٧.

(٥) ينظر: المقنعة، محمد بن محمد نعمان المفيد (ت ٤١٣ هـ)، ط ٢، مؤسسة النشر الإسلامي، قم - إيران،

١٤١٠ هـ، ص ٣٦٤.

(٦) ينظر: تقريرات آية الله المجدد الشيرازي، المولى علي الروزدي، ج ٤، ص ٨١.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

ومن الأمثلة على قاعدة الأمر للوجوب قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾<sup>(١)</sup>، فهذه الآية الكريمة تبين أن الله تعالى أمر المسلمين بإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، وإذا كان الأمر للوجوب، فإن ترك الصلاة أو الزكاة يكون حراماً<sup>(٢)</sup>.

أن الصلاة والزكاة هما من وسائل حماية النفس من المعاصي والذنوب، مما يدل على رحمة الله تعالى بعباده، فإن أداء الصلاة والزكاة هو تعبير عن إخلاص العبد لله تعالى وطاعته<sup>(٣)</sup>، مما يدل على صدق إيمانه وسلامة عقيدته، فحكمة وجوب الصلاة من الله تعالى على عباده هو من أجل الصلة بين الخالق والمخلوق، أما الحكمة من وجوب الزكاة هو من أجل مساعد الفقراء، والمحتاجين، مما يساهم في تحقيق التكافل الاجتماعي، وإن إمتنان الله سبحانه، وتعالى في هذه الآية المباركة هو الصلة، والتواصل بين الخالق، والمخلوق<sup>(٤)</sup>.

إن قاعدة الأمر للوجوب قاعدة تُقرر أن الأمر بالشيء يدل على وجوبه، بمعنى أن كل ما أمرنا الله تعالى به في القرآن الكريم، أو السنة الشريفة فهو واجب على المكلف أداءه.

### ثالثاً: قاعدة النفي للعدم:

قاعدة النفي للعدم هي قاعدة أصولية تقضي بأن النفي للعدم يُفيد الإثبات، أي أن إذا نفى الشارع شيئاً، فإنه يُثبت شيئاً آخر، فإن النفي للعدم يُنفي الشيء الموجود في الأصل، ويثبت الشيء الذي يكون ضده<sup>(٥)</sup>، ودليل هذه القاعدة هو قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانِيَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾<sup>(٦)</sup>، فإن الله تعالى نهى المسلمين عن الزنا، لأن الزنا فعل فاحش وطريق سيئ، وإذا نهى الله تعالى عن الزنا، فإنه يُريد بيان أن الزنا أمر غير موجود، وأنه لا يجوز أن يكون موجوداً<sup>(٧)</sup>؛ فالامتنان في الآية المباركة يكمن في أن الله تعالى أنعم على عباده بنعم عظيمة، ومنها تحريم الزنى، وذلك تعبيراً عن شكره وتقديره على نعمه، فإن تحريم الله تعالى الزنى ليس عبثاً أو صدفةً، بل هو نابع من علمه وحكمته ورعايته لعباده، فإن تحريم الزنى هو حماية للعائلة من التفكك، والضياع، وهو مما يدل على رحمة الله تعالى بعباده، فمن يُطيع الله

(١) سورة البقرة، آية: ٤٣.

(٢) ينظر: مصباح المتهجد، محمد بن الحسن الطوسي، ص ٦٦٤.

(٣) ينظر: منتهى المطلب، الحسن بن يوسف العلامة الحلي، ج ٤، ص ١٠٧.

(٤) ينظر: السرائر، ابن إدريس الحلي، ج ١، ص ٣٥٤.

(٥) ينظر: مستمسك العروة، محسن الحكيم، ج ٣، ص ٢٠٩.

(٦) سورة الإسراء، آية: ٣

(٧) ينظر: تفسير الميزان، محمد حسين الطباطبائي، ج ١٣، ص ٨٥.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

ويجتنب الزنى يُساهم في بناء مجتمعٍ سليمٍ وخالٍ من الجرائم<sup>(١)</sup>، ومن الآيات القرآنية الدالة على النفي للعدم قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾<sup>(٢)</sup>، فإنَّ الله تعالى حرم قتل النفس التي حرمها، أي قتل النفس البشرية بالباطل، وتحريم القتل هو حمايةً للمجتمع من الجريمة والعنف، ممَّا يدلُّ على رحمةٍ وامتنانٍ الله تعالى بعباده المؤمنين<sup>(٣)</sup>.

أما المسألة الأصولية فهي قضية خاصة تكون دلالتها دليلاً شرعياً معيناً، وحكمها حكم خاص ينطبق على الواقعة التي تُبحث فيها المسألة<sup>(٤)</sup>؛ فالمسائل الأصولية مجموعة من القواعد، والضوابط التي تُستخدم في استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة الشرعية<sup>(٥)</sup>، فتتقسم المسائل الأصولية إلى قسمين رئيسيين هما:

أولاً: المسائل الأصولية النظرية: وهي المسائل التي لا تتعلق بحكم شرعي معين، وإنما تتعلق بقواعد عامة في استنباط الأحكام الشرعية، كما في مسألة الأمر بالشيء نهي عن ضده<sup>(٦)</sup>.  
ثانياً: المسائل الأصولية العملية: وهي المسائل التي تتعلق بحكم شرعي معين، وتُستخدم في استنباط ذلك الحكم، كما في مسألة حكم البراءة الأصلية<sup>(٧)</sup>.

إذن القاعدة الأصولية هي قضية عامة كلية، تُستفاد من الأدلة التفصيلية، وتُطبق على جميع الوقائع التي تندرج تحتها، أما المسألة الأصولية فهي قضية خاصة، تُبحث فيها دلالة دليل شرعي معين على حكم شرعي معين.

### المطلب الثالث: الفرق بين القاعدة الفقهية والمسائل الأصولية:

إنَّ القاعدة الفقهية هي قضية عامة كلية، أي أنها تُطبق على جميع الوقائع التي تندرج تحتها، أما المسألة الأصولية فهي قضية جزئية، أي أنها تُبحث في دلالة دليل شرعي معين على

(١) ينظر: كتاب النكاح، مرتضى محمد الأنصاري (ت ١٢٨١هـ)، ط ١، باقري، قم - إيران، ١٤١٥هـ، ص ٤١٩.

(٢) سورة الأسراء، آية: ٣٣.

(٣) ينظر: المبسوط، محمد بن الحسن الطوسي، ج ٧، ص ٣.

(٤) ينظر: معارج الأصول، جعفر بن الحسن المحقق الحلي، ص ١٦٣.

(٥) ينظر: تحريرات في الأصول، مصطفى الخميني، ج ١، ص ٤.

(٦) ينظر: الأصول العامة للفقه المقارن، محمد تقي الحكيم، ص ١٣٥.

(٧) ينظر: فرائد الأصول، جابر بن عبد الله الأنصاري، ج ١، ص ٥٤١.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

حكم شرعي معين<sup>(١)</sup>، وهذا يعني أنّ القاعدة الفقهية هي قضية شاملة، وعامة، بينما المسألة الأصولية هي قضية محدودة، وجزئية، لذا يمكننا ان نبين الفرق بين القاعدة الفقهية، والمسائل الأصولية في ثلاثة محاور وهي في الموضوع، وفي الحكم، وكذلك في التطبيق:

أولاً: الفرق في الموضوع: إنّ موضوع القاعدة الفقهية هو الوقائع الشرعية العملية، أيّ الوقائع التي يُرتب عليها الشرع حكماً، أما موضوع المسألة الأصولية فهو الأدلة الشرعية التفصيلية، أي النصوص القرآنية، والأحاديث الشريفة، والآثار، وهذا يعني أنّ القاعدة الفقهية تبحث في الأحكام الشرعية العملية، بينما المسألة الأصولية تبحث في دلالة الأدلة الشرعية التفصيلية على الأحكام الشرعية<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: الفرق في الحكم: فان حكم القاعدة الفقهية هو حكم عام، أي أنه ينطبق على جميع الوقائع التي تندرج تحتها<sup>(٣)</sup>، أما حكم المسألة الأصولية فهو حكم معين، أي أنه يُبحث فيه دلالاته على الحكم الشرعي، وهذا يعني أن القاعدة الفقهية تُرتب حكماً عاماً على جميع الوقائع التي تندرج تحتها، بينما المسألة الأصولية تبحث في دلالة دليل شرعي معين على حكم شرعي معين<sup>(٤)</sup>. ثالثاً: الفرق في التطبيق: فان لكل منهما تطبيق، فنُطبق القاعدة الفقهية على جميع الوقائع التي تندرج تحتها، دون الحاجة إلى بحث دلالة دليل شرعي معين<sup>(٥)</sup>، أما المسألة الأصولية فهي تُبحث فيها دلالة دليل شرعي معين على الحكم الشرعي، ثم يُطبق الحكم الشرعي الناتج عن هذه المسألة على الواقعة المراد الحكم عليها، وهذا يعني أن القاعدة الفقهية تُطبق مباشرة على الواقعة المراد الحكم عليها<sup>(٦)</sup>.

أما في مجال التفرقة بين القاعدة الفقهية، والمسألة الأصولية فيمكن أن نذكر ما أفاده محمد حسين النائيني، من أنّ القاعدة الفقهية تقدم لنا من خلال تطبيقها أحكاماً جزئية، بخلاف المسألة الأصولية فإنها تقدم لنا أحكاماً كلية ومثال ذلك قاعدة الطهارة، فإنه بتطبيقها على

(١) ينظر: الاجتهاد والتقليد، ابو القاسم الموسوي الخوئي (ت ١٤١١هـ)، ط ٣، صدر، قم-ايران، ١٤١٠هـ، ص ٤١٥.

(٢) ينظر: القواعد والفوائد، زين الدين العاملي الشهيد الثاني، ص ١٢٦.

(٣) ينظر: المصدر نفسه، ص ١٣٣.

(٤) ينظر: الصلاة، عبد الكريم الحائري، ص ٢٢٩.

(٥) ينظر: بحوث في علم الأصول الشاهرودي، تقرير بحث السيد محمد باقر الصدر، للسيد محمود، دار الهدى، بيروت- لبنان، ١٩٩٧م، ج ٣، ص ٥٢.

(٦) ينظر: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٥٢.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

مواردها نستفيد أن هذا الماء طاهر، وذاك الثوب طاهر، وما شاكل ذلك، وهذه أحكام جزئية خاصة بموارد معينة، بينما نستفيد من خلال تطبيق مسألة حجية خبر الثقة (أن العصير العنبي إذا غلى حرم إلا أن هذا العصير، أو ذاك العصير الخاص يحرم إذا غلى)<sup>(١)</sup>، ومع هذا يبقى المائز بين القاعدة الفقهية، والمسألة الأصولية محفوظة، وذلك بأن نقول إن القاعدة الفقهية قد تعطينا حكماً جزئياً وهو الغالب، وقد تعطينا حكماً كلياً وهو نادر، وهذا بخلافه في المسألة الأصولية فإنها لا تعطينا إلا حكماً كلياً<sup>(٢)</sup>.

وما أفاده محمد حسين النائيني من أن القاعدة الفقهية يتعهد تطبيقها المكلف العامي دون المجتهد؛ فالمجتهد يقدم إلى العامي كبرى قاعدة الطهارة، ويقول له إن كل شيء مشكوك النجاسة هو طاهر، أما أن هذا، أو ذاك هو مشكوك النجاسة فوظيفته راجعة إلى العامي، فهو الذي يقول هذا الطعام الذي في بيتي مشكوك النجاسة هو طاهر، ولا يبقى منتظراً الرجوع إلى المجتهد ليتصدى للدور المذكور هذا في مثل قاعدة الطهارة<sup>(٣)</sup>.

أما مثل كبرى حجية خبر الثقة فتضيقها على مواردما وظيفة المجتهد، فهو الذي يبحث عن الخبر الدال على حرمة العصير، ويبحث عن وثاقة الراوي، ويطبق كبرى حجية خبر الثقة عليه، بعد ثبوت كونه ثقة<sup>(٤)</sup>.

أن المسألة الأصولية هي المشترك في الاستدلال الفقهي والتي يستعملها الفقيه كدليل على الجعل الشرعي الكلي، كمسألة حجية خبر الثقة<sup>(٥)</sup>، فإن الفقيه يستفيد منها في مقام الاستدلال في مختلف أبواب الفقه، ولا تختص الاستفادة منها بباب دون آخر، كما أن الاستفادة منها هو الحكم الشرعي الكلي دون الحكم الجزئي<sup>(٦)</sup>.

وأما القاعدة الفقهية فهي أما أن يستفاد منها حكم جزئي لا كلي، أو أنها عنصر خاص ببعض أبواب الفقه وليس مشتركاً ومثال القاعدة الفقهية التي يستفاد منها حكم جزئي لا

(١) الدروس، محمد بن مكي جمال الدين الشهيد الأول، ج ٣، ص ١٦.

(٢) ينظر: بحوث في علم الأصول الشاهرودي، تقرير بحث السيد محمد باقر الصدر للسيد محمود، ج ٣، ص ٥٢.

(٣) ينظر: تأويل الآيات الظاهرة، محمد أمين للأستريادي، ص ٦٦٦.

(٤) ينظر: عيون أخبار الرضا (عليه السلام)، محمد بن علي الصدوق، ج ١، ص ٢٣٧.

(٥) ينظر: تأويل الآيات الظاهرة، محمد أمين للأستريادي، ص ١٢٥.

(٦) ينظر: إكمال الدين وإتمام النعمة، محمد بن بابويه القمي الصدوق، ١٧٧.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

كَلِّي (كقاعدة الفراغ)؛ فان المستفاد من خلال تطبيقها صحة هذه الصلاة التي يشك في صحتها بعد الفراغ منها، ولا يستفاد منها حكم كَلِّي وإذا قلت إن بالإمكان استفادة حكم كَلِّي منها بأن نقول كل صلاة أو عمل شك في صحته بعد الفراغ منه فهو محكوم بالصحة<sup>(١)</sup>، فإن هذا الحكم الكَلِّي هو بنفسه مضمون قاعدة الفراغ وليس وراءه شيئاً مستتباً منه<sup>(٢)</sup>.

وعليه فالمسألة الأصولية هي ما كانت عنصراً مشتركاً بين أبواب الفقه، ويستفاد منها في مجال الحكم الكَلِّي الشرعي، وهذا بخلاف القاعدة الفقهية فإنها أما أن تكون عنصراً خاصاً لا مشتركاً، أو أن الحكم المستفاد من خلالها حكم جزئي لا كلي<sup>(٣)</sup>.

أما ما ذكره السيد أبو القاسم الخوئي في الفرق بين القاعدة الفقهية، والمسائل الأصولية، فإن القاعدة الفقهية تشتمل على حكم شرعي عام يستفاد من تطبيقها الحصول على أحكام شرعية جزئية هي مصاديق لذلك الحكم العام<sup>(٤)</sup>، بينما المسألة الأصولية قاعدة تستبطن حكماً عاماً يستفاد منها استنباط أحكام شرعية كلية مغايرة لذلك الحكم العام، مثال قاعدة الطهارة، وهي قاعدة فقهية تنص على أن كل شيء يشك في نجاسته فهو محكوم بالطهارة، فهذه القاعدة تتضمن حكماً شرعياً عاماً، وإذا طبقناها على مواردنا لم نحصل على أحكام أخرى تتغير مع مضمونها، بل نحصل على أحكام تتفق مع مضمونها بيد أنها أضيق، فإذا كانت لدينا ملابس نشك في نجاستها فمن خلال تطبيقها عليها نحكم بأنها طاهرة، والحكم بالطهارة على الملابس التي يشك في نجاستها هو بنفسه مضمون قاعدة الطهارة، وليس شيئاً غيره، غاية أنه أضيق، وخاص بالملابس<sup>(٥)</sup>.

وهذا بخلاف مسألة حجية خبر الثقة التي هي مسألة أصولية، فانه من خلال تطبيقها نستفيد حرمة العصير العنبي إذا غلى، فيما إذا دل خبر ثقة على ذلك<sup>(٦)</sup>، والحرمة المذكورة ليست مصداقاً لمضمون حجية خبر الثقة، بل هما شيئان متغايران تمام التغاير، إلا أن أحدهما يستبطن منه الثاني، ويستحصل عليه من خلاله<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: زبدة الأصول، محمد صادق الروحاني، ج ٤، ص ١٠.

(٢) ينظر: القواعد الفقهية، محمد فداء بهجت، ص ١١٣.

(٣) ينظر: بحوث في علم الأصول، محمود الهاشمي الشاهرودي، ج ١، ص ٢٤ - ٢٦.

(٤) ينظر: مصباح الفقهاء، أبو القاسم الخوئي، ص ١٩٠.

(٥) ينظر: تأويل الآيات الظاهرة، محمد أمين الأستريادي، ص ١٣٤.

(٦) ينظر: مهذب الأحكام في بيان الحلال والحرام، عبد الأعلى السبزواري، ج ٢٦، ص ٤١.

(٧) ينظر: تأويل الآيات الظاهرة، محمد أمين للأستريادي، ص ١٨٧.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

إذن القاعدة الفقهية حكم شرعي عام تستفاد من خلال تطبيقها أحكام شرعية جزئية هي مصاديق لذلك الحكم العام، بخلافه في المسألة الأصولية، فإن ما يستحصل عليه منها هي أحكام شرعية مغايرة لذلك الحكم العام<sup>(١)</sup>.

إذن القاعدة الفقهية يستفاد منها في مجال التطبيق على مصاديقها، بينما المسألة الأصولية يستفاد منها في مجال الاستنباط<sup>(٢)</sup>.

### المطلب الرابع: الفرق بين الضابطة الفقهية والقاعدة الفقهية:

لأجل معرفة العلاقة بين القاعدة الفقهية، والضابط الفقهي لا بد من معرفة المقصود من الضابط الفقهي بعد أن عرفنا معنى القاعدة فيما تقدم من مطالب، نجد أن معنى الضابط (مأخوذ من ضبط الشيء ضبطاً أي حفظه بالحزم حفظاً بليغاً، وضبطت الأمر أحكامه وأتقنته، وضبط البلاد قام بأمرها قياً ما ليس فيه نقص، والضبط لزوم الشيء وحبسه، وحصره)<sup>(٣)</sup>، أما الضابطة الفقهية (هي أداة منهجية يستخدمها الفقهاء لتحديد الحكم الشرعي في المسائل الفقهية، وهي بمثابة أداة قياس وميزان يوضع عليه الأمر موضوع البحث ليظهر حكمه)<sup>(٤)</sup>، وتعرف الضابطة الفقهية أيضاً (بأنها القاعدة الكلية المستنبطة من أدلة التفصيل، والتي تُستخدم في استنباط الأحكام الفرعية، وتُعتبر بمثابة وسيلة لربط الأدلة التفصيلية ببعضها، واستنباط الأحكام الكلية منها)<sup>(٥)</sup>، واختلف فقهاء الإمامية في معنى الضابطة، والقاعدة على قولين:

القول الأول: لافرق بين القاعدة، والضابط (فالقاعدة بمعنى الضابط وهي الأمر الكلي المنطبق على جميع جزئياته كما اعتبر أن الضابط مرادف للقاعدة)<sup>(٦)</sup>، فالقاعدة في اصطلاح الفقهاء مرادفة للأصل، والقانون، والمسألة، أما الضابط فهو أمر كلي منطبق على جميع جزئياته وهذا ما أكده الشيخ مرتضى الأنصاري في كتابه فرائد الأصول<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: تأويل الآيات الظاهرة، محمد امين للأستربادي، ص ١٨٤.

(٢) ينظر: مهذب الأحكام في بيان الحلال والحرام، عبد الأعلى السبزواري، ج ٢٦، ص ٤١.

(٣) لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، ص ١٦٧.

(٤) مباحث الأصول، السيد كاظم الحائري، دار الغدير، بيروت- لبنان، ١٩٩٠، ص ١٣٤.

(٥) ينظر: مصباح الفقهاء، ابو القاسم الخوئي، ص ١٩٨.

(٦) إكمال الدين وإتمام النعمة، محمد بن علي بن بابويه القمي، ص ٦٤٥.

(٧) ينظر: فرائد الأصول، مرتضى الأنصاري، ص ١١٩.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

القول الثاني: إنَّ هناك فرقا بين القاعدة الفقهية، والضابط الفقهي؛ (فالقاعدة الفقهية تجمع فروعاً من أبواب شتى، أما الضابط الفقهي فيجمعها من باب واحد)<sup>(١)</sup>، وهذا ما أكدّه السيد محمد كاظم اليزدي في كتابه العروة الوثقى<sup>(٢)</sup>.

ولهذا بعد أن عرفنا أنّ القاعدة بأنها الأمر الكلي الذي ينطبق عليه جزئيات كثيرة يفهم أحكامها منها، ومنها ما لا يختص بباب معين<sup>(٣)</sup>، ومنها ما يختص، والغالب فيما اختص بباب، وقصد به نظم صور متشابهة، أن يسمى ضابطاً<sup>(٤)</sup>.

وعليه فإنّ النظرية الفقهية بدأت بالفروع، والجزئيات، ثم انتقل إلى تعديد القواعد الكلية، والضوابط الفقهية، وهذا التعديد مرحلة لجميع المبادئ الأساسية، والنظريات العامة في الفقه الإسلامي، فظهرت النظريات الفقهية، كنظرية الظروف الطارئة<sup>(٥)</sup>، ونظرية الملكية<sup>(٦)</sup>، وغيرها<sup>(٧)</sup>.

ويظهر أنّ الفرق بين القاعدة الفقهية، والضابط الفقهي لم يلتزم به الكثير من العلماء في القواعد الفقهية، فإنّهم لم يتمسكوا بهذا الفرق إذ أطلقوا على ما جمع من أحكام من باب واحد، أو أبواب مختلفة عنوان القاعدة، وأحيانا عنوان الكليات، أو الأصول<sup>(٨)</sup>.

---

(١) اخلاق اهل البيت، مهدي صدر الدين العاملي (ت ١٢٦٣هـ)، ط ١، دارالهدى، بيروت-لبنان، ١٩٩٠م، ص ٢٠٨

(٢) ينظر: العروة الوثقى، محمد كاظم اليزدي، ص ١٢٨.

(٣) ينظر: الأصول العامة للفقه المقارن، محمد تقي الحكيم، ص ١٤٥

(٤) ينظر: المصدر نفسه، ص ١٦٨.

(٥) نظرية الظروف الطارئة وهي نظرية فقهية تسمح بتعديل أو إلغاء أحكام العقود أو الالتزامات إذا طرأ ظرف طارئ يغير من طبيعة العقد أو الالتزام، أو يجعل تنفيذه صعباً أو مستحيلاً، ينظر: مصابيح الظلام في شرح مفاتيح الشرائع، محمد باقر الوحيد البهبهاني (ت ١٢٠٦هـ)، دار الغدير، بيروت-لبنان، ١٩٩٠م، ص ١١٢.

(٦) ينظر: نظرية الملكية، وهي حق التصرف في الشيء على الوجه الذي يشاء صاحبه، الأصول العامة للفقه المقارن، محمد تقي الحكيم، ص ١٢٣.

(٧) ينظر: شرح العروة الوثقى، محمد باقر الصدر، ص ٢٢٤.

(٨) ينظر: المصدر نفسه، ص ٤٠.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان

يمكن القول إنّ القاعدة الفقهية هي حكم شرعي عام، أما الحكم الفقهي فهو حكم شرعي خاص<sup>(١)</sup>.

فالقاعدة الفقهية هي حكم شرعي عام يستند إلى أدلة شرعية، ويشمل مجموعة من الأحكام الفقهية المقصدية التي تشترك في علة واحدة<sup>(٢)</sup>، منها الحكم الشرعي وهو ما يُخبر به الشرع عن أمرٍ معين، سواء كان أمراً، أو نهياً، أو إباحتاً، أو ندباً، أو استحباباً، أو كراهةً، أو تحريماً<sup>(٣)</sup>، والدليل الشرعي هو ما يُستخرج منه الحكم الشرعي، منها القرآن الكريم، والسنة الشريفة، والعقل، وغيرها<sup>(٤)</sup>.

أما الأحكام الفقهية (فهي مجموعة من الأحكام التي تتعلق بأفعال المكلفين، وهي أحكام العبادات، والأحكام المالية، والأحكام الجنائية، والأحكام الاجتماعية)<sup>(٥)</sup>.

وعليه فإنّ القاعدة الفقهية تُطبق على مجموعة من الحالات، والوقائع، وليس على حالة، أو واقعة واحدة، وكذلك الأدلة الشرعية يعني أنّ القاعدة الفقهية تستند إلى أدلة شرعية، منها القرآن الكريم، والسنة الشريفة، والعقل، وأيضاً مجموعة من الأحكام الفقهية<sup>(٦)</sup>.

ونستنتج مما سبق أنّ القاعدة الفقهية تُستخدم في استنباط مجموعة من الأحكام الفقهية. وتُعد القواعد الفقهية من الأدوات التي يستند إليها الفقهاء في استنباط الأحكام الشرعية، فتساعد الفقهاء على فهم الأحكام الشرعية بشكل عام، وكيفية تطبيقها على الحالات، والوقائع المختلفة<sup>(٧)</sup>.

أما الضابط الفقهي (فهو حكم شرعي خاص يستند إلى قاعدة فقهية، ويتعلق بواقعة معينة)<sup>(٨)</sup>، كما في قاعدة الضرر يزال<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: معارج الأصول، المحقق الحلي، ص ١٦٣.

(٢) ينظر: زبدة الأصول، السيد محمد صادق الروحاني، ج ٤، ص ١٨٤.

(٣) ينظر: الرسائل الفقهية، محمد باقر الوحيد البهبهاني، ص ١١.

(٤) ينظر: جامع الخلاف والوافق، علي بن محمد القمي، ص ١٣٩.

(٥) السرائر، ابن إدريس الحلي، ج ١، ص ٣.

(٦) ينظر: معارج الأصول، جعفر بن الحسن المحقق الحلي، ص ٧٨.

(٧) ينظر: المصدر نفسه، ص ١٦٣.

(٨) ينظر: الأصول العامة للفقه المقارن، محمد تقي الحكيم، ص ٦٨.

(٩) ينظر: القواعد والفوائد، محمد بن مكي جمال لدين الشهيد الأول، ج ١، ص ٤.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

إنَّ القاعدةَ الفقهيَّةَ هي قاعدةٌ فقهيَّةٌ ثابتةٌ لا تتغيَّر، أما الحكمُ الفقهيُّ فهو حكمٌ فقهيُّ قابلٌ للتغيُّر مع تغيُّرِ الظروفِ، والملابساتِ<sup>(١)</sup>، كما في الحكمِ الفقهيِّ الذي يقضي بأن من حقِّ الجارِ على جارِهِ أن يَأْذَنَ له بدخولِ بيته إذا احتاج إلى شيءٍ، فهذا الحكمُ قد يتغيَّر إذا كانت هناك ظروفٌ خاصةٌ تمنعُ الجارِ من دخولِ بيتِ جارِهِ، مثل وجودِ امرأةٍ أجنبيَّةٍ في البيتِ<sup>(٢)</sup>، وفي هذه الحالةِ، يتغيَّر الحكمُ الفقهيُّ إلى حكمٍ آخرٍ يقضي بعدمِ جوازِ دخولِ الجارِ بيتِ جارِهِ دون إذنٍ منه<sup>(٣)</sup>، ومن النماذجِ الفقهيَّةِ على ذلك القاعدةُ الفقهيَّةُ الضرورةُ تُقدَّر بقدرها<sup>(٤)</sup>.

لذا فإنَّ هناك علاقةً وثيقةً بين القاعدةِ الفقهيَّةِ، والضابطِ الفقهيِّ، الأمر الذي جعل بعضَ العلماءِ إلى إطلاقِ كلِّ منهما على الآخرِ<sup>(٥)</sup>، وهذا لا يمنعُ من إطلاقِ القاعدةِ الفقهيَّةِ على الأمرِ الكليِّ الذي يجمعُ الجزئياتِ من أبوابِ شتى، وإطلاقِ الضابطِ الفقهيِّ على الأمرِ الكليِّ الذي يجمعُ الجزئياتِ من بابٍ واحدٍ، فإذا كان الأمرُ كذلك فإنه يمكنُ أن يلاحظَ الفروقَ بين القاعدةِ الفقهيَّةِ، والضابطِ الفقهيِّ بما آت:

أولاً: القاعدةُ الفقهيَّةُ أكثرُ شمولاً، واتساعاً للجزئياتِ، لأنها لا تختصُ ببابٍ واحدٍ من الفقهِ بخلافِ الضابطِ الفقهيِّ، فإنه يختصُ ببابٍ واحدٍ فيكونُ أضيقاً، وأقلَّ اتساعاً للفروعِ المندرجةِ تحته<sup>(٦)</sup>.

ثانياً: إنَّ مساحةَ الاستثناءاتِ الواردةِ على القواعدِ أوسعُ بكثيرٍ من مساحةِ الاستثناءاتِ الواردةِ على الضوابطِ، لان الضوابطِ الفقهيَّةِ تضبطُ موضوعاً واحداً، فلا تكثُر فيها الاستثناءاتِ<sup>(٧)</sup>.

ثالثاً: القاعدةُ الفقهيَّةُ تصاغُ بعبارةٍ موجزةٍ، وبألفاظٍ تدلُّ على العمومِ، والاستغراقِ<sup>(٨)</sup>، أما

(١) ينظر: القواعد والفوائد، محمد بن مكي جمال لدين الشهيد الأول، ج ١، ص ٤.

(٢) ينظر: بلغة الفقيه، محمد بحر العلوم (ت ١٣٢٦هـ)، ط ١، مكتبة الصادق، طهران - إيران، ١٤٠٣هـ، ج ١، ص ٣٨.

(٣) ينظر: بلغة الفقيه، محمد بحر العلوم، ص ١٨٧.

(٤) ينظر: مفتاح الكرامة، محمد جواد العاملي، ج ٢، ص ٣٠٣.

(٥) ينظر: اخلاق اهل البيت، مهدي صدر الدين العاملي، ص ٢٠٨.

(٦) ينظر: اخلاق اهل البيت، مهدي صدر الدين العاملي، ص ٢٠٨.

(٧) ينظر: المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٣٤.

(٨) الاستغراق هو أن يشمل اللفظ أو الوصف أو المفهوم جميع أفراد الموصوف أو المشار إليه، وبناءً على هذا التعريف، فإن الاستغراق هو شموله لجميع أفراد ما يشملها، دون استثناء، ينظر: اخلاق اهل البيت مهدي صدر الدين العاملي، ص ٢٠٨.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

الضوابط الفقهية فلا يشترط فيها ذلك، فقد تصاغ في جمل، أو فقرة، أو أكثر من ذلك<sup>(١)</sup>.  
رابعاً: إنَّ القاعدة غالباً ما تكون محل اتفاق بين المذاهب، وإن اختلف التفرع عليها، أما الضابط فكثير ما يكون ضابطاً مذهبياً، بمعنى أنه مختص بمذهبٍ دون آخر<sup>(٢)</sup>.  
خامساً: إنَّ القاعدة الفقهية تقتصر على القضية الكلية، وأما الضوابط الفقهية لاتقتصر على القضية الكلية، وإنما تشمل بالإضافة إليها التعاريف، وعلاقة الشيء المميز له، والتقسيم، والشروط، والأسباب، وبذلك يكون الضابط أوسع من القاعدة<sup>(٣)</sup>.

وخلاصة القول إنَّ القاعدة الفقهية، والحكم الفقهي، يرتبطان ارتباطاً وثيقاً؛ فالقاعدة الفقهية هي أساس الحكم الفقهي، والحكم الفقهي هو تطبيق للقاعدة الفقهية في حالة معينة.  
**المطلب الخامس: الفرق بين القاعدة الامتانية والحكم الامتاني:**

إنَّ القاعدة الامتانية قاعدة شرعية مبنية على النصوص الشرعية التي تحت على الامتنان لله تعالى على نعمه، ومنها قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(٤)</sup>، وهذه القاعدة تقتضي أن يكون المسلم شاكراً لله تعالى على نعمه، وأنَّ يرد الجميل على من أحسن إليه، وأنَّ يعامل النَّاسَ بالحسني<sup>(٥)</sup>، ومثال على ذلك: (من لم يشكر النَّاسَ لم يشكر الله)<sup>(٦)</sup>.

أما الحكم الامتاني فهو حكم فقهي خاص يتعلق بتطبيق القاعدة الامتانية في حالة معينة، وهو حكم يصدر عن المجتهد استناداً إلى القاعدة الامتانية، بناءً على القاعدة الامتانية التي تقتضي معاملة النَّاسَ بالحسني<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: اخلاق اهل البيت، مهدي صدر الدين العاملي، ص ٢٠٨.

(٢) ينظر: المصدر نفسه، ص ٢٠٨.

(٣) ينظر: المكاسب والبيع، تقرير بحث النائيني محمد تقس الأملي (ت ١٣٩١هـ)، دار المعارف، بيروت-

لبنان، ١٩٩١م، ج ١، ص ٣٣٤.

(٤) سورة النحل، آية: ١٨.

(٥) ينظر: تعاليق مبسوطة، محمد إسحاق الفياض، ج ٥، ص ١٦٢.

(٦) من لا يحضره الفقيه، محمد بن بابويه القمي الصدوق، ص ٣٧.

(٧) ينظر: الأصول العامة للفقه المقارن، محمد تقي الحكيم، ص ٢٣٨.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

فالفرق بين القاعدة الامتثانية، والحكم الامتثاني<sup>(١)</sup>، أنّ القاعدة الامتثانية قاعدة فقهية ثابتة لا تتغير، أما الحكم الامتثاني حكم فقهي قابل للتغير مع تغير الظروف، والملابسات<sup>(٢)</sup>.

---

(١) ينظر: القواعد الفقهية، ناصر مكارم الشرازي، ج ١، ص ١٠٤.  
(٢) ينظر: تنقيح الأصول، تقرير بحث آقا ضياء، علي حسين للطباطبائي، ص ١٣٤..

المبحث الثالث: التأصيل للقاعدة الامتثالية والحكم الامتثالي:

توطئه:

يُعدّ التأصيل للقواعد والأحكام الامتثالي في فقه الإمامية علماً جوهرياً بدراسة الأسس، والأدلة الشرعية التي تُبنى عليها الأحكام والقواعد الفقهية، فمرحلة التأصيل للقواعد والأحكام تبنى على فهم النص الشرعي فتبدأ عملية التأصيل بفهم النص الشرعي بشكلٍ دقيق، مع مراعاة سياقه، ومقاصده، وأحكامه، وكذلك استنباط الحكم الشرعي فبعد فهم النص الشرعي، يُمكن استنباط الحكم الشرعي منه من خلال استخدام المناهج النقلية، والعقلية، والتاريخية، وكذلك تقييم الحكم الشرعي فيتمّ تقييم الحكم الشرعي المستنبط من خلال عرضه على سائر النصوص الشرعية، ومبادئ الفقه الإسلامي، وأصوله، وكذلك تطبيق الحكم الشرعي فبعد تقييم الحكم الشرعي، يتمّ تطبيقه على الوقائع، والمسائل الفقهية المختلفة، لذا سوف نشرع في بيان هذا المبحث بعنوان التأصيل للقاعدة الامتثالية، والحكم الامتثالي، وسوف نبينه في مطلبين اما المطلب الأول تأصيل القاعدة الامتثالية، ويتكون من أولاً تأصيل القاعدة الامتثالية في عالم الثبوت، ثانياً تأصيل القاعدة الامتثالية في عالم الإثبات، وننتقل بعد ذلك إلى المطلب الثاني ونبين تأصيل الحكم الامتثالي، ويتكون من أولاً تأصيل الحكم الامتثالي في عالم الثبوت، أما ثانياً، فهو تأصيل الحكم الامتثالي في عالم الإثبات.

## المطلب الأول: التأصيل للقاعدة الامتثالية:

### أولاً: تأصيل القاعدة الامتثالية في عالم الثبوت:

إنَّ التأصيل هو عملية استنباط الحكم الشرعي من الأدلة الشرعية<sup>(١)</sup>، مثل القرآن الكريم والسنة الشريفة، والتأصيل عملية تُساعد على استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة الشرعية وتطبيقها على الواقع العملي، فهو البحث عن الأسس، والضوابط التي تُبنى عليها العقائد، والأحكام الشرعية، إذ يقسم التأصيل إلى قسمين هما التأصيل العقلي (هو التأصيل الذي يُعتمد فيه على الأدلة العقلية لإثبات صحة العقائد والأحكام الشرعية)<sup>(٢)</sup>، والتأصيل النقلية (هو التأصيل الذي يُعتمد فيه على الأدلة النقلية (القرآن الكريم، والسنة الشريفة، وأحاديث أهل البيت) عليهم السلام)<sup>(٣)</sup>، فيستخدم التأصيل في العديد من المجالات، مثل علم الكلام، والفلسفة، إذ يستخدم التأصيل للرد على الشبهات التي تُثار حول الإسلام، والعقائد، والأحكام الشرعية، وكذلك التحاور مع الآخرين، فيمكن استخدام التأصيل للحوار مع أتباع الأديان الأخرى، وبيان مميزات الدين الإسلامي، وفضائله<sup>(٤)</sup>.

أما عالم الثبوت فهو عالم جميع الموجودات، سواء كانت موجودة في عالم الشهادة (عالم الإدراك الحسي)، أو غير موجودة فيه، ويُطلق على عالم الثبوت أيضاً اسم عالم الغيب، أو عالم الوجود المطلق<sup>(٥)</sup>؛ فعالم الثبوت هو مصطلح أصولي يُشير إلى عالم الوجود الحقيقي، بغض النظر عن إمكانية إدراكه بالحواس البشرية<sup>(٦)</sup>.

أما أقسام عالم الثبوت، فيقسم إلى عالم الوجود الذاتي وهو عالم الله تعالى، الذي لا يشبهه شيء، ولا يُمكن إدراكه بالحواس البشرية<sup>(٧)</sup>، وعالم الوجود الممكن هو عالم جميع

---

(١) ينظر: الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، صدر الدين محمد الشيرازي (ت ١٠٥٠هـ)، مهر استوار، قم- إيران، ١٩٩٢م، ج ٧، ص ٢٢٣.

(٢) مصباح الفقه، أبو القاسم الموسوي، ج ٣، ص ٧٠٤.

(٣) رسائل الشهيد الثاني، زين الدين العاملي الشهيد الثاني، ص ١٨٤.

(٤) ينظر: منية الطالب، تقرير بحث النائيني، موسى بن محمد الخوانساري، ج ٢، ص ٨٨.

(٥) ينظر: فلسفتنا، محمد باقر الصدر (ت ١٤٠٠هـ)، ط ٣، الامير، قم- إيران، ١٤٠٢هـ، ص ١٥٤.

(٦) ينظر: الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، صدر الدين محمد الشيرازي، ج ٩، ص ٣٩.

(٧) ينظر: فوائد الأصول، محمد علي الكاظمي الخراساني، ج ١، ص ٥٣٠.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان

الموجودات التي يمكن أن توجد في عالم الشهادة، سواء كانت موجودة فيه فعلاً، أو غير موجودة<sup>(١)</sup>.

أما وظائف عالم الثبوت، فيستخدم لعدة وظائف منها تأسيس الأحكام الشرعية؛ إذ إنّ بعض الأحكام الشرعية مبنية على حقائق موجودة في عالم الثبوت، لكن لا يمكن إدراكها بالحواس البشرية، فيستخدم عالم الثبوت لتفسير النصوص الدينية، إذ إنّ بعض النصوص الدينية تتضمن إشارات إلى حقائق موجودة في عالم الثبوت، لكن لا يمكن فهمها إلا من خلال التأصيل العقلي، والنقل<sup>(٢)</sup>، وكذلك يُستخدم عالم الثبوت للرد على الشبهات التي تُثار حول الإسلام والعقائد، والأحكام الشرعية، إذ إنّ بعض الشبهات مبنية على عدم فهم عالم الثبوت، فأنّ فهم عالم الثبوت يُساعد على فهم الإسلام بشكل أعمق، وأشمل، ويُستخدم عالم الثبوت للحوار مع أتباع الأديان الأخرى، وبيان ميزان الإسلام، وفضائله، إذ إنّ فهم عالم الثبوت يُساعد على تقديم الإسلام بشكل أكثر وضوحاً وقابلية للفهم<sup>(٣)</sup>.

إنّ مراحل الحكم الشرعي في عالم الثبوت هي الملاك، والمقتضي، والإنشاء، والتخيير ويمكن بيان هذه المراحل كما هو آت:

### أولاً: مرحلة الملاك:

هو الحكمة والسبب وراء تشريع القاعدة، فيُمثّل الملاك العلة، والغائية للقاعدة الامتثالية، أيّ الغرض من تشريعه، فيمكن أن يكون الملاك مصلحةً دنيويةً، أو أخرويةً أو كليهما<sup>(٤)</sup>.

### ثانياً: المقتضي:

هو الصفة التي تجعل الحكم الشرعي واجباً، أو مُستحباً، أو مُباحاً، أو مكروهاً، أو محرماً، فيُمثّل المقتضي العلة الفاعلية للحكم الشرعي، أيّ ما يقتضي ثبوت الحكم، فيمكن أن يكون المقتضي أمراً، أو نهياً، أو ندباً، أو إباحةً<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: مصباح الفقاهة، ابو القاسم الموسوي الخوئي، ج ٣، ص ٧٠٤.

(٢) ينظر: الموسوعة الفقهية الميسرة، محمد علي الأنصاري، ط ١، باقري، قم- ايران، ١٤١٥ هـ، ج ١، ص ٤٨٧.

(٣) ينظر: محصل المطالب في تعليقات المكاسب، صادق الطهيري، ج ٤، ص ١٠٧.

(٤) ينظر: المباحث الأصولية، محمد إسحاق الفيض، ج ٤، ص ٣٠١.

(٥) ينظر: كفاية الأحكام، محمد باقر المحقق السبزواري، ج ١، ص ٢٠٠.

ثالثاً: الإنشاء:

هو إرادة الله تعالى لثبوت الحكم الشرعي في عالم الثبوت، فيُمثّل الإنشاء مرحلة التكوين للحكم الشرعي في عالم الثبوت، يُمكن أن يكون الإنشاء تعلقاً إرادياً، أو تعلقاً تكوينياً<sup>(١)</sup>.

رابعاً: التخيير:

هو إعطاء الله تعالى للإنسان الخيار في بعض الأحكام الشرعية، فيُمكّن أن يكون التخيير بين فعلين، أو أكثر أو بين فعل وترك، فيُمثّل التخيير مرحلة إتاحة الخيار للإنسان في عالم الثبوت<sup>(٢)</sup>.

و وظائف عالم الثبوت عديدة منها في فقه وجوب الصلاة؛ فيمكن إثبات وجوب الصلاة من خلال الأدلة العقلية، والنقلية، لكنّ بعض الأدلة النقلية تعتمد على حقائق موجودة في عالم الثبوت، مثل إثبات حرمة الربا فيمكن إثبات حرمة الربا من خلال الأدلة النقلية<sup>(٣)</sup>، لكنّ بعض الأدلة النقلية تعتمد على حقائق موجودة في عالم الثبوت، مثل وجود الحكمة في الأحكام الشرعية، وفيما يلي بعض الآيات القرآنية التي تدل على عالم الثبوت كما قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾<sup>(٤)</sup>، فالامتنان في هذه الآية المباركة هو التأكيد على علم الله تعالى وقدرته، فان علم الله تعالى شاملٌ لكل شيءٍ في عالم الثبوت، وعالم الشهادة<sup>(٥)</sup>، أما قدرة الله تعالى فهي قدرة مطلقةٌ على كل شيءٍ في عالم الثبوت، وعالم الشهادة، وهذا يأمران إلى التواضع أمام الله تعالى، إذ إنّ الإنسان لا يعلم إلا القليل من علم الله تعالى، وهذا يوجب علينا التواضع أمام الله تعالى وهو من صفات المؤمنين، فمن صور التواضع، هو التواضع أمام الله تعالى في طلب العلم من خلال الاعتراف بجهل الإنسان، وقلة علمه<sup>(٦)</sup>، وقال تعالى: ﴿اللَّهُ لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ

(١) ينظر: مشارق الشمس، موسى بن محمد المحقق الخوانساري (ت ١٠٩٩هـ)، ط ١، مؤسسة آل البيت عليهم السلام، قم-إيران، ١٩٩٠م، ج ١، ص ١٤٤.

(٢) ينظر: قواعد الأحكام، الحسن بن يوسف العلامة الحلبي (ت ٧٢٦هـ)، ط ١، مؤسسة النشر الاسلامي، قم-إيران، ١٤١٩هـ، ج ٣، ص ٢٥٥.

(٣) ينظر: القواعد الفقهية، محمد حسن البجنوردي (ت ١٣٩٥هـ)، ط ١، نشر الهادي، قم-إيران، ١٤١٩هـ، ج ١، ص ٢١.

(٤) سورة البقرة، آية: ٢١٦ .

(٥) ينظر: روائع الأمالي في فروع العلم الإجمالي، ضياء الدين العراقي (ت ١٣٦١هـ)، ط ١، مؤسسة النشر الاسلامي، قم-إيران، ١٤١٤هـ، ص ١٥١.

(٦) ينظر: مقالات الأصول، آقا ضياء العراقي، ج ١، ص ٢٦٢.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

وَهُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ ﴿١﴾؛ فالامتنان في الآية المباركة يكمن في بيان اللطف من خلال رفق الله تعالى بعباده، ورحمته بهم، فيُظهر الله تعالى لطفه بعباده من خلال نعمه الظاهرة، والباطنة<sup>(٢)</sup>، وكذلك تشير الآية المباركة إلى الرزق وهو الذي يُساعد الإنسان على البقاء، والعيش، من طعام وشراب، ومأوى، وغيرها، وتبين الآية المباركة القوة فيُشير القوة إلى قدرة الله تعالى على كل شيء، وتُظهر قدرة الله تعالى في عدله، وحكمته، وكذلك تشير الآية المباركة إلى العزة والكبرياء وارتفاعه عن كل نقص، وتُظهر عزة الله تعالى من خلال عظمته وجلالته<sup>(٣)</sup>.

فقد بين لنا القرآن الكريم موضوع خزان الله تعالى كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾<sup>(٤)</sup>، فتشير هذه الآية إلى أن كل شيء في عالم الوجود له وجودٌ مُسبقٌ في عالم الثبوت، وأن الله تعالى يُنزلهُ إلى عالم الشهادة بقدرٍ مُحدد<sup>(٥)</sup>، فيشير الامتنان إلى الشعور بالشكر، والتقدير لله تعالى على نعمه الظاهرة، والباطنة، ومن أهمها الملكية فتشير الملكية إلى أن الله تعالى هو مالك كل شيء في الوجود، إذ لا يملك أحدٌ شيئاً في الوجود إلا بإذن الله تعالى، وكذلك تشير القدر إلى أن الله تعالى يُنزل كل شيء بقدرٍ مُحددٍ، ولا يُنزل الله تعالى شيئاً عبثاً، أو بدون حكمة، وكذلك العلم، فيشير العلم إلى أن الله تعالى يعلم كل شيء في الوجود، ويعلم الله تعالى ما فيه خيرٌ للإنسان وما فيه شرٌّ<sup>(٦)</sup>.

وقد بين القرآن الكريم مراحل خلق الإنسان فقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سَلَالَةٍ مِنْ طِينٍ \* ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ \* ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا \* ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾<sup>(٧)</sup>، فتشير هذه الآية إلى أن مراحل خلق الإنسان تبدأ من عالم الثبوت، ثم تنزل إلى عالم الشهادة تدريجياً<sup>(٨)</sup>، فيشير الامتنان في هذه الآية إلى نعمة الخلق، فخلق الله تعالى الإنسان من سلالة من طين، ثم جعله نطفة في قرار مكين، ثم خلق النطفة علقة، ثم خلق العلقة مضغة،

(١) سورة الشورى، آية: ١٩.

(٢) ينظر: عوائد الأيام، أحمد المحقق النراقي، ص ٧٠٧.

(٣) ينظر: شرح أصول الكافي، مولي محمد صالح المازندراني (ت ١٠٨١ هـ)، ط ١، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ١٤٢١ هـ، ج ٤، ص ٥٤.

(٤) سورة الحجرات، آية: ٢١.

(٥) ينظر: مصباح المنهاج، الطهارة، محمد سعيد الحكيم، ط ١، الهادي، قم - ايران، ١٤١٧ هـ، ج ١، ص ٢٥.

(٦) ينظر: اليناابيع الفقهية، علي أصغر مرواريد، ج ١٣، ص ١٧٩.

(٧) سورة المؤمنون، آية: ١٢-١٤.

(٨) ينظر: الأمل في تفسير كتاب الله المنزل، ناصر مكارم الشيرازي، ج ٢، ص ٥٠٦.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

ثم خلق المضغة عظاماً، ثم كسا العظام لحماً، ثم أنشأه خلقاً آخر، كل مرحلة من مراحل خلق الإنسان تدلّ على قدرة الله تعالى وعظمته<sup>(١)</sup>، فمُنح الله تعالى الإنسان الحياة، وهي نعمة عظيمة لا تُحصى؛ فالحياة هي فرصة للإنسان لكي يُعبّد الله تعالى، ويُحقّق سعادته في الدنيا والآخرة، وكذلك نعمة العقل فخصّ الله تعالى الإنسان بنعمة العقل، وهو نعمة عظيمة تُميّز الإنسان عن سائر المخلوقات، والعقل هو أداة للإنسان لكي يُفكّر، ويُدرِك الحقائق<sup>(٢)</sup>، ونعمة الجسد فخلق الله تعالى الإنسان بجسدٍ سليم يُمكنه من العيش، والحركة، والتمتّع بالحياة، والجسد هو أداة للإنسان لكي يُؤدّي، واجباته الدينية، والدنيوية، وكذلك نعمة الصحة فمن الله تعالى على الإنسان بنعمة الصحة، وهي نعمة عظيمة لا تُحصى، فالصحة هي أساس السعادة في الدنيا والآخرة، ونعمة الأمن والأمان، فالأمن، والأمان هما أساس الاستقرار، والتنمية في المجتمع، ونعمة الهداية هدى الله تعالى الإنسان إلى الإسلام، وهو نعمة عظيمة لا تُحصى فالإسلام هو دين الحق الذي يُؤدّي بالإنسان إلى السعادة في الدنيا، والآخرة<sup>(٣)</sup>.

ومن النماذج التطبيقية على تأصيل القاعدة الامتثالية في عالم الثبوت هي قاعدة لا ضرر ولا ضرار وتعني دفع ضررٍ أكبر أو ضررٍ متيقنٍ بضررٍ أصغر أو ضررٍ محتملٍ<sup>(٤)</sup>، فلا ضرر يُقصد به دفع أيّ ضررٍ يلحق بالإنسان في نفسه أو ماله أو عرضه<sup>(٥)</sup>، أما ولا ضرار فيُقصد به عدم إلحاق ضررٍ جديدٍ به أو بأحدٍ آخر<sup>(٦)</sup>.

فقد وردت القاعدة في أحاديث نبوية شريفة، منها قال النبي محمد(صلى الله عليه وآله وسلم) (لا ضرر ولا ضرار في الإسلام فالإسلام يزيد المسلم خيراً ولا يزيده شراً)<sup>(٧)</sup>.

أما الدليل العقلي يبيّن أنّ القاعدة من مقاصد الشريعة الإسلامية، وهي تهدف إلى حفظ النظام العام، و تحقيق العدالة بين النَّاس<sup>(٨)</sup>، أما مجالات تطبيق القاعدة فهي تُطبّق في

(١) ينظر: المقنع، محمد بن بابويه القمي الصدوق، ص ٤٨٧.

(٢) ينظر: شرائع الإسلام، جعفر بن الحسن المحقق الحلي، ج ١، ص ٣٤

(٣) ينظر: الصوارم المهرقة، الشهيد نور الله التستري(ت ١٠١٩هـ)، ط ١، نهضت، قم، ايران، ١٣٦٧هـ، ص ٣٠٦.

(٤) ينظر: قوانين الأصول، ابو القاسم بن محمد الميرزا القمي، ص ١٩١.

(٥) ينظر: خلاصة الإيجاز، محمد بن محمد بن نعمان المفيد، ص ٢٢.

(٦) ينظر: المحكم في أصول الفقه، محمد سعيد الحكيم، ط ١، جاويد، قم - ايران، ١٤١٤هـ، ج ٢، ص ٤٢٧.

(٧) من لا يحضره الفقيه، محمد بن بابويه القمي، ج ١، ص ١٨٨.

(٨) ينظر: دليل الناسك، محسن الحكيم(ت ١٣٩٠هـ)، ط ٣، جاويد، قم - ايران، ١٤١٦هـ، ص ٦٠.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

مختلف أبواب الفقه، مثل المعاملات، والأحوال الشخصية، والجنايات<sup>(١)</sup>، وتُعدّ القاعدة من مبادئ القضاء الإسلامي، ويُمكن للقاضي أن يستند إليها في حلّ النزاعات بين النَّاس<sup>(٢)</sup>، فمن الأمثلة التطبيقية على القاعدة منع بيع الشيء المضرّ مثل بيع الخمر، أو بيع الدواء المضرّ<sup>(٣)</sup>، كذلك رفع الحرج مثل إباحة أكل الميتة للمضطرّ<sup>(٤)</sup>، وكذلك تقليل الضرر مثل قطع يد السارق لدرء القتل<sup>(٥)</sup>.

أما شروط تطبيق القاعدة فهو أن يكون الضررُ محققاً، ولا يجوز دفع الضرر المحتمل، وأن يكون الضررُ أعظمَ، ولا يجوز دفع الضرر الأصغر بالضرر الأكبر، وأن يكون الضررُ غير محرّمٍ، ولا يجوز دفع الضرر المحرّم بضررٍ مباح<sup>(٦)</sup>.

وتُعدّ قاعدة لا ضرر ولا ضرار من القواعد الاجتهادية وذلك يعني أنّ الفقيه له الحقّ في الاجتهاد لتطبيق القاعدة في كلّ قضية على حدة؛ إذ تُقدّم قاعدة لا ضرر ولا ضرار على القواعد الأخرى في حال تعارضها مع قاعدةٍ أخرى؛ فقاعدة لا ضرر ولا ضرار لها دورٌ كبيرٌ في حفظ النظام العام، وتحقيق العدالة بين النَّاس، وصيانة كرامة الإنسان<sup>(٧)</sup>.

والمصلحة الامتتانية التي أرادها الله من تشريع هذه القاعدة في عالم الثبوت هو حفظ النفوس والأموال وذلك من خلال منع الإضرار بالغير، سواء كان الضرر مادياً أو معنوياً، وكذلك تحقيق العدل والمساواة وذلك من خلال منع الظلم والتعسف<sup>(٨)</sup>، وضمان حصول كلّ فرد على حقوقه دون إضرارٍ بالآخرين، وتعزيز التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع، وذلك من خلال خلق بيئة آمنة يُراعى فيها كلّ فرد حقوق الآخرين ومصالحهم<sup>(٩)</sup>، وشكر الله تعالى على نعمه فتُجسّد هذه القاعدة شكر الله تعالى على نعمه، وذلك من خلال الاعتراف بحقّ الله تعالى في

(١) ينظر: المهذب، القاضي ابن البراج، ج ٢، ص ٥٧٣.

(٢) ينظر: شرح نجات العباد، آخوند ملا أبو طالب الأراكي (ت ١٣٢٩هـ)، ط ١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم - إيران، ١٤٢هـ، ج ١، ص ١٥٦.

(٣) ينظر: مستند تحرير الوسيلة، مصطفى الخميني، ج ١، ص ٣١١.

(٤) ينظر: المسائل السروية، محمد بن محمد بن نعمان المفيد، ص ٩١.

(٥) ينظر: حاشية المكاسب، محمد حسين الأصفهاني، ج ٤، ص ٤١٧.

(٦) ينظر: الانتصار، علي بن الحسين الشريف المرتضى، ص ٤٥٨.

(٧) ينظر: ذخيرة المعاد، محمد باقر المحقق السبزواري، ج ١، ص ٧٠١.

(٨) ينظر: محصل المطالب في تعليقات المكاسب، صادق الطهيري، ج ٣، ص ٤٨٢.

(٩) ينظر: دروس في علم الأصول، محمد باقر الصدر، ج ٢، ص ١٢٧.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

تشريع القوانين والأحكام<sup>(١)</sup>، وكذلك الالتزام بها لما فيه خير العباد وصلاحهم، وأيضاً إظهار رحمة الله تعالى بعباده وذلك من خلال حرصه على حمايتهم من الضرر، وتوفير بيئة آمنة يعيشون فيها بسلام وأمان، ومن الأمثلة على تطبيق قاعدة لا ضرر ولا ضرار في عالم الثبوت منع الإضرار بالنفس<sup>(٢)</sup> مثل منع القتل، أو الضرب، أو الإهانة<sup>(٣)</sup>، وكذلك منع الإضرار بالمال مثل منع السرقة، أو التلف<sup>(٤)</sup>.

فعالم الثبوت هو العالم الذي توجد فيه الأشياء بوجودها الحقيقي الثابت، وهو عالم مجرد لا يمكن للإنسان أن يدركه بحواسه، وان ما يميز هذا العالم عن غيره من العوالم منها عالم الشهادة هو العالم الذي توجد فيه الأشياء بوجودها الظاهري، وهو العالم الذي يمكن للإنسان أن يدركه بحواسه، ويمكن التمييز بين عالم الثبوت، وعالم الشهادة، من خلال وجود الأشياء في عالم الثبوت ثابتة لا تتغير، فأما الأشياء في عالم الشهادة متغيرة لا تبقى على حاله واحدة<sup>(٥)</sup>، وكذلك الإدراك لا يمكن للإنسان أن يدرك عالم الثبوت بحواسه، بينما يمكن للإنسان أن يدرك عالم الشهادة بحواسه، فالأشياء في عالم الثبوت مجردة لا تقاس بالأبعاد، والأشياء في عالم الشهادة مادية تقاس بالأبعاد، فمن أمثلة عالم الثبوت الملائكة، والعقل، والنفس، أما عالم الشهادة فهو الإنسان، الحيوان، النبات، الجماد<sup>(٦)</sup>.

إن يساعد تأصيل القاعدة الامتانية على معرفة النفس الإنسانية من خلال معرفة واجباتها تجاه الله تعالى، إذ يؤدي معرفة النفس إلى أداء واجباتها تجاه الله تعالى بشكره على نعمه، وكذلك معرفة العلاقة بين الله تعالى، والإنسان وهي علاقة شكر وامتنان من الإنسان لله تعالى على نعمه، فيؤدي معرفة العلاقة بين الله تعالى والإنسان إلى تقوية هذه العلاقة من خلال الشكر والامتنان إليه .

(١) ينظر: رسائل الشهيد الثاني، زين الدين العاملي الشهيد الثاني، ص ١٣٥.

(٢) ينظر: رسائل فقهية، مرتضى محمد الأنصاري، ص ١١٥.

(٣) ينظر: كفاية الأحكام، محمد باقر المحقق السبزواري، ج ٢، ص ٧٩٩.

(٤) ينظر: المكاسب، مرتضى محمد الأنصاري، ج ٢، ص ٩٤.

(٥) ينظر: زبدة الأصول، محمد صادق الروحاني، ج ٤، ص ٢٩٦.

(٦) ينظر: عناية الأصول في شرح كفاية الأصول، مرتضى الحسيني الفيروز آبادي، ط ٧، منشورات

الفيروزآبادي، قم-إيران، ١٣٨٥ هـ، ج ٢، ص ١٤٠.

## ثانياً: تأصيل القاعدة الامتثالية في عالم الإثبات

عالم الإثبات هو العالم الذي يُعنى ببيان كيفية إثبات الأحكام الشرعية من خلال الأدلة الشرعية<sup>(١)</sup>، وهو أحد علوم أصول الفقه، ويهتم بدراسة الأدلة الشرعية التي تثبت الأحكام الشرعية، مثل القرآن الكريم والسنة الشريفة والإجماع والعقل<sup>(٢)</sup>، واهم ما يمتاز به هذا العالم أنه يساعد على فهم الأحكام الشرعية وفهم أدلتها وعللها، فيمكن من خلال علم الإثبات معرفة ما هي الأحكام الشرعية وما هي الأدلة التي تدلّ عليها، وفهم معنى النصوص الشرعية وسياقها ومقاصدها<sup>(٣)</sup>، ويساعد على استنباط الأحكام الجزئية من قواعد علم الأصول، فيوجود علم الإثبات يتم حلّ المسائل المستجدة التي لم يرد فيها نصّ شرعيّ صريح<sup>(٤)</sup>، ويتم توسيع دائرة الأحكام الشرعية وتطبيقها على مختلف نواحي الحياة، فذلك نستطيع الرد على الشبهات والأفكار المضللة التي تُطرح حول الأحكام الشرعية من خلال إثبات صحة الأحكام الشرعية ودحض تلك الشبهات التي تُثار حولها، وكذلك يمكننا إثبات جميع العقائد الإسلامية مثل وجود الله تعالى، ونبوة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)<sup>(٥)</sup>، وفهم أسس العقيدة الإسلامية والأدلة التي تدلّ عليها، والدفاع عن العقيدة الإسلامية من الشبهات والافتراءات، وكذلك تنمية مهارات التفكير مثل التحليل، والنقد والاستدلال، فيعلمنا هذا العالم كيفية الاستدلال من الأدلة واستخراج الأحكام الشرعية منها، ومناقشة الأفكار والتوصل إلى نتائج صحيحة<sup>(٦)</sup>.

ويتم التأصيل للقاعدة الامتثالية في عالم الإثبات في فقه الإمامية على أساس عدة أدلة،

منها القرآن الكريم، والسنة الشريفة، فيبحث هذا العالم كثيراً من القواعد الامتثالية وفلسفاتها

الشرعية، وبيان منة الله تعالى على خلقه في فلسفة التشريع الإسلامي، فقد من الله تعالى على

العباد بالتشريع من خلال القرآن الكريم، والسنة الشريفة، فان أوجه من الله تعالى على

(١) ينظر: تهذيب الأحكام، محمد بن حسن الطوسي، ص ١٨٩.

(٢) ينظر: رسائل ومقالات، جعفر السبحاني، ط ١، مؤسسة الإمام الصادق (عليه السلام)، قم - إيران، بلا نشر، ص ٣٧٥.

(٣) ينظر: أضواء على عقائد الشيعة الإمامية، جعفر السبحاني، ط ١، مؤسسة الإمام الصادق (عليه السلام)، قم - إيران، ١٤٢١ هـ، ص ٤٤٩.

(٤) ينظر: منتهى الدراية، محمد جعفر الشوشنري، ج ٣، ص ٧١٨.

(٥) ينظر: زبدة الأصول، محمد صادق الروحاني، ج ٤، ص ٣٠٢.

(٦) ينظر: تسديد الأصول، محمد المؤمن القمي، ط ١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم - إيران، ١٤١٩ هـ، ج ١، ص ١٥١.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان

النَّاسُ بالتَّشْرِيعِ وَالْإِسْلَامِ تَكْمُنُ فِي عَدِيدٍ مِنَ الْأُمُورِ مِنْهَا هِدَايَةُ الْبَشَرِيَّةِ، فَقَدْ أَرْسَلَ اللَّهُ تَعَالَى نَبِيَّهٖ مُحَمَّدًا (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ، لِهِدَايَةِ النَّاسِ مِنْ ظُلُمَاتِ الْجَهْلِ وَالضَّلَالِ إِلَى نُورِ الْإِسْلَامِ<sup>(١)</sup>، وَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ؛ لِيَكُونَ دَسْتُورًا لِّلْحَيَاةِ، وَهَدِيًّا لِّلْبَشَرِيَّةِ فِي جَمِيعِ مَجَالَاتِ الْحَيَاةِ، وَبَيْنَ حَدِّ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي تَنْظُمُ حَيَاةَ الْإِنْسَانِ فِي مَخْتَلَفِ جَوَانِبِهَا<sup>(٢)</sup>، وَكَذَلِكَ إِخْرَاجِ النَّاسِ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ فَقَدْ كَانَ الْعَالَمُ قَبْلَ الْإِسْلَامِ يَعْشَى فِي ظُلُمَاتِ الْجَهْلِ وَالضَّلَالِ، وَالشَّرْكَ بِاللهِ تَعَالَى، فَجَاءَ الْإِسْلَامُ لِيُخْرِجَ النَّاسَ مِنْ هَذِهِ الظُّلُمَاتِ إِلَى نُورِ الْإِيمَانِ بِاللهِ تَعَالَى، وَالْإِيمَانِ بِرَسُولِهِ وَكَتَبَهُ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يُخْرِجُكُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾<sup>(٣)</sup>، فوردت الآية الكريمة تتحدث عن شكر المؤمنين لله تعالى على نعمة الإسلام، فان أوجه الامتتان في الآية الكريمة تتمحور في الشكر على نعمة الإسلام، فيُعدّ الإسلام أعظم نعمة من الله تعالى على عباده، فهو نورٌ يُخْرِجُ النَّاسَ مِنْ ظُلُمَاتِ الْجَهْلِ وَالضَّلَالِ إِلَى نُورِ الْإِيمَانِ وَالْهُدَى<sup>(٤)</sup>، وكذلك الشكر على رحمة الله تعالى بالمؤمنين فيُظهر الله تعالى رحمته بالمؤمنين من خلال هدايتهم إلى الإسلام، وتيسير أمورهم، ومنحهم النصر على أعدائهم، ومظاهر الامتتان من العبد يكون أما عن طريق الشكر بالقول يُعبّر المؤمن عن شكره لله تعالى بالقول من خلال الدعاء، والثناء، والحمد<sup>(٥)</sup>، أما ان يكون الشكر بالعمل فيُعبّر المؤمن عن شكره لله تعالى بالعمل من خلال طاعته، واتباع تعاليمه<sup>(٦)</sup>، أما ان يكون الشكر بالقلب فيُعبّر المؤمن عن شكره لله تعالى بالقلب من خلال الإيمان به والتوكل عليه<sup>(٧)</sup>، وهذا الامتتان يؤدي إلى تقوية الإيمان في قلب المؤمن، وتعزيز شعوره برحمته تعالى، وكذلك يُساهم في زيادة شعور المؤمن بالسعادة والرضا، وتقدير النعم التي من الله تعالى بها عليه، ويُشجّع على الإحسان إلى الآخرين، وبذل الخير في المجتمع<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: تهذيب الأحكام، محمد بن حسن الطوسي، ص ١٨٩.

(٢) ينظر: القيادة في الإسلام، محمد الريشهري، ط ١، مؤسسة دار الحديث الثقافية، قم - إيران، بلا نشر ص ٦٢.

(٣) سورة الأحزاب، آية: ٤٣.

(٤) ينظر: كشف الغطاء، جعفر كاشف الغطاء (ت ١٢٢٨ هـ)، ط ١، انتشارات مهدي، أصفهاني - إيران، بلا نشر، ج ٢، ص ٣١.

(٥) ينظر: روض الجنان، زين الدين العاملي الشهيد الثاني (ت ٩٦٦ هـ)، ص ٥.

(٦) ينظر: تهذيب الأحكام، محمد بن حسن الطوسي، ص ١٨٩.

(٧) ينظر: شرح للمعة، زين الدين العاملي الشهيد الثاني، ج ١، ص ٢٢٠.

(٨) ينظر: الأمثل، ناصر مكارم الشيرازي، ج ١٥، ص ١٤٣.

وكذلك فقد من الله تعالى على العباد بالتشريع من خلال بيان الحق من الباطل، والخير من الشركما قال تعالى ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾<sup>(١)</sup>، وردت الآية الكريمة في سورة الإسراء، وهي تتحدث عن شكر المؤمنين لله تعالى على نعمة الحق وزهوق الباطل<sup>(٢)</sup>، فالامتنان الذي يتوجب على العبد هو الشكر على نعمة الحق فيُعدّ الحق نعمةً عظيمةً من الله تعالى على عباده، فهو نورٌ يُخرج النَّاسَ من ظلمات الجهل والضلال إلى نور الإيمان والهدى<sup>(٣)</sup>، وكذلك الشكر على زهوق الباطل فيُظهر الله تعالى قدرته، وعظمته من خلال زهوق الباطل وانتصار الحق، وهذا يُشعر المؤمنين بالأمان والاطمئنان<sup>(٤)</sup>.

ومن الله تعالى على العباد بالتشريع من خلال نشر العدل والمساواة بين الناس<sup>(٥)</sup> كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾<sup>(٦)</sup>، وردت الآية الكريمة وهي تتحدث عن شكر الحاكم لله تعالى على نعمة العدل<sup>(٧)</sup>، فأوجه الامتنان في الآية الكريمة تتمحور في الشكر على نعمة العدل، فيُعدّ العدل نعمةً عظيمةً من الله تعالى بها على عباده، فهو أساسٌ للحياة الإنسانية، ويُحقّق الأمن والاستقرار في المجتمع<sup>(٨)</sup>، وكذلك الشكر على تكليف الحاكم بالعدل فيُظهر الله تعالى ثقته بالحاكم من خلال تكليفه بالعدل، وهذا يُشعر الحاكم بالمسؤولية تجاه الله تعالى والعباد<sup>(٩)</sup>.

ومن منن الله تعالى على العباد بالتشريع من خلال إكرام الإنسان وتقديره كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾<sup>(١٠)</sup>، تتحدث الآية الكريمة عن شكر الإنسان لله تعالى على نعمه الكثيرة، فأوجه الامتنان في هذه الآية المباركة يكمن في الشكر لله على تكريم الإنسان، فيُعدّ تكريم الإنسان من أعظم نعم الله تعالى على خلقه، فهو منحة العقل، والذكاء، وجعله سيداً على

(١) سورة الإسراء، آية: ٨١ .

(٢) ينظر: توضيح المسائل، وحيد الخراساني، نكارش، قم - إيران، ص ١٤٨.

(٣) ينظر: شرح أصول الكافي، مولي محمد صالح المازندراني، ج ١٢، ص ٤٠٣.

(٤) ينظر: مستدرک الوسائل، الميرزا النوري، ج ١٧، ص ٣٩٤.

(٥) ينظر: المبسوط، محمد بن الحسن الطوسي، ج ٨، ص ٨٧.

(٦) سورة النساء، آية: ٥٨ .

(٧) ينظر: كشف الرموز، زين الدين الفاضل الآبي، ج ٢، ص ٤٩٢.

(٨) ينظر: القضاء والشهادات، جابر بن عبد الله الأنصاري، ص ٣٥.

(٩) ينظر: كتاب القضاء، محمد حسن الأشتياني (ت ١٣١٩ هـ)، ط ٢، منشورات دار الهجرة، قم - إيران،

١٤٠٤ هـ، ص ٢.

(١٠) سورة الإسراء، آية: ٧٠.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

الأرض<sup>(١)</sup>، والشكر على النعم الكثيرة فقد من الله تعالى على الإنسان بنعم لا حصر لها، منها الرزق، والصحة، والأمن، والجمال، وغيرها<sup>(٢)</sup>، وكذلك الشكر على التفصيل على كثير من المخلوقات فقد فضل الله تعالى الإنسان على كثير من خلقه، ومنحته القدرة على التفكير والتدبر، وجعله خليفة له في الأرض<sup>(٣)</sup>.

وكثير من المنن والنعم التي لا تعد ولا تحصى التي منة الله تعالى بها على خلقه، فان الله سبحانه وتعالى أمر عباده بأقامة الصلاة قال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾<sup>(٤)</sup>؛ ففي عالم الثبوت تُشير الآية إلى وجوب أداء كل من الصلاة، والزكاة، على كل مسلم مكفّف، كما تُشير إلى وجوب الانضمام إلى الجماعة في الصلاة لمن استطاع ذلك<sup>(٥)</sup>، فالصلاة هي فريضة واجبة على كل مسلم بالغ عاقل، وهي عمود الدين الإسلامي<sup>(٦)</sup>، أما الزكاة أيضاً هي فريضة واجبة على كل مسلم مُيسر، وهي حق للفقراء والمساكين في أموال الأغنياء، والركوع مع الراكعين هو ركن من أركان الصلاة، وهو واجب على من استطاع الانضمام إلى الجماعة<sup>(٧)</sup>، هذا من جانب عالم الثبوت، أما من جانب عالم الإثبات فيتم إثبات وجوب أداء هذه العبادات من خلال الدلائل الشرعية، مثل القرآن الكريم يدل على الأمر بالصلاة كما في قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾<sup>(٨)</sup>، وكذلك يأمر باخراج الزكاة كما في قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾<sup>(٩)</sup>، وكذلك يأمر بالركوع مع الراكعين كما في قوله تعالى: ﴿وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾<sup>(١٠)</sup>، و بينت الشريعة الإسلامية أحكام لحفظ الانساء و الابتعاد عن الرذائل التي تسخط الشارع المقدس منها الزنا كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانَةَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾<sup>(١١)</sup>؛ فالزنا

(١) ينظر: تفسير أبي حمزة الثمالي، أبو حمزة الثمالي (ت ١٤٨ هـ)، ط ١، الهادي، قم - إيران، ١٤٢٠ هـ، ص ٢٣٣.

(٢) ينظر: نهج السعادة، محمد باقر المحمودي، ط ١، دار التعارف، بيروت - لبنان، ١٣٩٧ هـ، ج ٣، ص ١٢٨.

(٣) ينظر: محاضرات في أصول الفقه، تقرير بحث الخوئي، محمد اسحاق الفياض، ج ١، ص ١١٦.

(٤) سورة البقرة، آية: ٤٣.

(٥) ينظر: المهذب البارع، ابن فهد الحلبي، ج ١، ص ٢٤٣.

(٦) ينظر: كتاب الصلاة، تقرير بحث النائيني، محمد علي الكاظمي، ج ١، ص ١٢٨.

(٧) ينظر: كتاب المكاسب والبيع، تقرير بحث النائيني، محمد تقي الأملي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم -

إيران، ١٩٩٠ م، ج ١، ص ٣٨٢.

(٨) سورة البقرة، آية: ٤٣.

(٩) سورة البقرة، آية: ٤٣.

(١٠) سورة البقرة، آية: ٤٣.

(١١) سورة الأسراء، آية: ٣٢.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

يعد من أكبر الكبائر، ومن أشد المعاصي التي حرمها الله تعالى<sup>(١)</sup>؛ وهو فاحشة، وسوء سبيل؛ لما له من أضرار كبيرة على الفرد والمجتمع، ومنها الضرر على الفرد يُعدّ الزنا من أعظم الكبائر التي تُعرض الإنسان للعذاب الشديد في الدنيا والآخرة؛ إذ يؤدي الزنا إلى انتشار الرذيلة والفسق، وضياع الأخلاق، وفساد المجتمع، وبناءً على ذلك، فإنّ الامتنان يتمثل في الامتناع عن الزنا، وذلك من أجل شكر الله تعالى على نعمة العفة والطهارة، وإنّ من أشكال الامتنان على نعمة العفة والطهارة<sup>(٢)</sup>، ويكون ان يكون بأشكال عديدة، منها:

أولاً: الالتزام بالعفة والطهارة: يُعدّ الالتزام بالعفة والطهارة من أعظم صور الامتنان لله تعالى، وذلك لأنّ الالتزام بالعفة والطهارة يُعبر عن شكر الإنسان لله تعالى على نعمة العفة والطهارة<sup>(٣)</sup>. ثانياً: الدعوة إلى العفة والطهارة: يُعدّ الدعوة إلى العفة والطهارة من أعظم صور الامتنان لله<sup>(٤)</sup>.

ثالثاً: التصدي للفساد والانحراف: يُعدّ التصدي للفساد والانحراف من أعظم صور الامتنان لله تعالى، وذلك لأنّ التصدي للفساد والانحراف يُعبر عن شكر الإنسان لله تعالى على نعمة العفة والطهارة، ورغبته في حماية المجتمع من هذه الآفات، وعليه فإنّ الامتنان لله تعالى على نعمة العفة والطهارة يتمثل في الامتناع عن الزنا، والالتزام بالعفة والطهارة، والدعوة إلى العفة والطهارة، والتصدي للفساد والانحراف<sup>(٥)</sup>.

وكذلك في السنة الشريفة فقد ورد العديد من الأحاديث التي تأمر المسلمين بفعل الطاعات، وتحذرهم من فعل المعاصي؛ ومن أمثلة ذلك قول النبي(صلى الله عليه وآله وسلم):(الصلاة عماد الدين، فمن تركها فقد كفر)<sup>(٦)</sup>، هذا الحديث يعد من الأحاديث الشريفة التي تؤكد على أهمية الصلاة، ووجوبها على كل مسلم، فإنّ الامتنان لله تعالى على نعمة الصلاة يتمثل في القيام بالصلاة، وذلك من أجل شكر الله تعالى على هذه النعمة العظيمة.

(١) ينظر: القواعد والفوائد، محمد بن مكي الشهيد الاول، ص ٨٩.

(٢) ينظر: الأصول العامة للفقهاء المقارن، محمد تقي الحكيم، ص ١٧٨.

(٣) ينظر: معارج الأصول في علم الأصول، محمد حسين الأصفهاني، ص ١٦٧.

(٤) ينظر: المصدر نفسه، ص ١٦٩.

(٥) ينظر: القواعد والفوائد، محمد بن مكي الشهيد الاول، ص ١٧٨.

(٦) الخلاف، محمد بن الحسن الطوسي، ص ١١٨.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

أما أشكال الامتتان على نعمة الصلاة فيمكن أن يكون الامتتان على نعمة الصلاة بأشكال عديدة<sup>(١)</sup>، منها:

أولاً: القيام بالصلاة بانتظام يُعدّ القيام بالصلاة بانتظام من أعظم صور الامتتان لله تعالى، وذلك لأنّ القيام بالصلاة بانتظام يُعبر عن التزام الإنسان بأمر الله تعالى، وطاعته له<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: الخشوع في الصلاة: يُعدّ الخشوع في الصلاة من أعظم صور الامتتان لله تعالى؛ ولأنّ الخشوع في الصلاة يُعبر عن تعظيم الإنسان لله تعالى، واعترافه بعظمته.

ثالثاً: الحرص على أداء الصلاة في جماعة يُعدّ الحرص على أداء الصلاة في جماعة من أعظم صور الامتتان لله تعالى، وذلك لأنّ الصلاة في جماعة تُعدّ أعظم من الصلاة وحدها، كما أنها تُعبر عن التعاون والتراحم بين المسلمين<sup>(٣)</sup>.

رابعاً: الدعوة إلى الصلاة: يُعدّ الدعوة إلى الصلاة من أعظم صور الامتتان لله تعالى، وذلك لأنّ الدعوة إلى الصلاة تُعبر عن رغبة الإنسان في أن يتمتع الآخرون بهذه النعمة العظيمة، وعليه فإنّ الامتتان لله تعالى على نعمة الصلاة يتمثل في القيام بالصلاة بانتظام، والخشوع في أداء الصلاة<sup>(٤)</sup>.

إذن يُعدّ عالم الإثبات ركناً أساسياً في إثبات الحقوق والواجبات، وتحديد الأحكام الشرعية، وحلّ النزاعات، وإقامة العدل، ويعتمد الإمامية في إثباتهم على مصادر متعددة وكثيرة.

---

(١) ينظر: الأصول العامة للفقهاء المقارن، محمد تقي الحكيم، ص ١٣٩

(٢) ينظر: المقنعة، محمد بن محمد نعمان المفيد، ص ٣١٥.

(٣) ينظر: من لا يحضره الفقيه، محمد بن بابويه القمي الصدوق، ص ٢٣٧.

(٤) ينظر: المصدر نفسه، ص ٢٣٨.

المطلب الثاني: التأصيل للحكم الامتثالي:

الأحكام الامتثالية وهي مجموعة من الأحكام الشرعية التي وضعها الفقهاء الإمامية، استناداً إلى الروايات الواردة عن الأئمة المعصومين (عليهم السلام) وتشمل هذه الأحكام، أحكام العبادات، مثل: أحكام الصلاة، والصوم، والحج، وكذلك أحكام المعاملات، مثل: أحكام البيع، والشراء، والإجارة، وأحكام الأسرة، مثل: أحكام الزواج، والطلاق، والنسب<sup>(١)</sup>، وأحكام الجنائيات، مثل: أحكام القتل، والسرقه، والضرب.

فقد من الله تعالى على عباده بتشريع الأحكام، فقد شرع لهم الأحكام ليكونوا على هدىً وبصيرة، وليعيشوا حياةً كريمةً آمنهً، تُسعدهم في الدنيا، والآخرة<sup>(٢)</sup>، وتتجلى رحمة الله تعالى في تشريعه للأحكام من خلال بيان الحلال والحرام فقد بيّن الله تعالى ما يُحلّ، وما يُحرّم من الطعام والشراب، والملبس، والمعاملات، والعلاقات، والعبادات، وغيرها، ليحفظ عقول الناس، وأجسادهم ونفوسهم، من الفساد، والظلم، والانحراف<sup>(٣)</sup>.

وكذلك من منن الله تعالى على عباده إقامة العدل فقد شرع الله تعالى الأحكام ليقيم العدل بين الناس، ويمنع الظلم، والاعتداء، ويحافظ على الحقوق، والحريات<sup>(٤)</sup>، وإقامة العدل يؤدي إلى تحقيق السعادة فقد شرع الله تعالى الأحكام ليحقق السعادة للناس في الدنيا، والآخرة، فبيّن لهم طريق الفضيلة، والخير، وحذّرهم من طريق الرذيلة، والشر، وان من مظاهر من الله تعالى في تشريعه للأحكام للعباد هو تنوع الأحكام<sup>(٥)</sup>، فقد شرع الله تعالى الأحكام لعباده لتتناسب مع جميع الظروف، والأحوال، والأزمان، فمنها ما هو عام، ومنها ما هو خاص، ومنها ما هو مطلق، ومنها ما هو مقيد<sup>(٦)</sup>، فتنوعت الأحكام الشرعية من مظاهر رحمة الله تعالى؛ إذ شرع

(١) ينظر: انوار الفقاهة، محمد حسين كاشف الغطاء (ت ١٣٧٣هـ)، ط ١، دارالمعارف، بيروت-لبنان، ١٩٩٠م، ج ٥، ص ١٠٨.

(٢) ينظر: ذخيرة المعاد، محمد باقر المحقق السبزواري، ج ١، ص ٢٦٢.

(٣) ينظر: مستند الشيعة، محمد مهدي المحقق النراقي (ت ١٢٤٤هـ)، ط ١، ستارة - قم - ايران، ١٤١٦هـ، ج ٨، ص ٨١.

(٤) ينظر: حاشية على كفاية الأصول، تقرير بحث البروجردي، للحجتي (ت ١٣٨٣هـ)، ط ١، مؤسسة أنصاريان، قم - ايران، ١٤١٢هـ، ج ٢، ص ٢١٨.

(٥) ينظر: الأعلام، خير الدين الزركلي (ت ١٤١٠هـ)، ط ٥، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ١٩٨٠م، ج ٣، ص ٢٥.

(٦) ينظر: ذخيرة المعاد، محمد باقر المحقق السبزواري، ج ١، ص ٢٦٢.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

الله تعالى أحكاماً متنوعة تناسب احتياجات العباد، وأحوالهم، وظروفهم المختلفة<sup>(١)</sup>؛ لذا تنوعت الأحكام في العبادات تنوعاً عديداً، فنجد أنّ الصلاة فرضها الله تعالى على المُكلف القادر، بينما تُسقط كقيمتها عن المريض وهذا هو باب من أبواب مئة الله تعالى ورحمته بعباده المؤمنين<sup>(٢)</sup>، وكذلك فإنّ مئة الله تعالى لم تختصر على العبادات فقط بل ان المئة تنوعت في أحكام المعاملات أيضاً فنجد أنّ البيع مُباح في الأصل، بينما يُحرم الربا، والغشّ، والظلم<sup>(٣)</sup>، وأنّ الله تعالى من على عباده في أحكام العقوبات؛ فالقتل يُعاقب بالقتل في بعض الحالات، بينما يُعاقب بالدية أو الغرامة في حالات أخرى، وهذا هو باب من أبواب رحمة الله تعالى بعبادة المؤمنين<sup>(٤)</sup>.

فتنوع الأحكام يُتيح التعامل مع الاختلافات بين النَّاس من حيث القدرات، والظروف، وهذا التنوع يسهل الحياة على العباد؛ فتنوع الأحكام يُتيح للبشر العيش بحرية، وكرامة دون حرج في بعض الأمور، وكذلك يُدلّ على قدرة الله تعالى، وعلمه، وحكمته في تدبير شؤون العباد<sup>(٥)</sup>.

ومن مظاهر نعم الله تعالى هو سهولة الأحكام فقد شرّع الله تعالى الأحكام بما يتناسب مع قدرات العباد، وإمكانياتهم، ولم يُكلّفهم ما لا يطيقون، فتعد سهولة الأحكام الشرعية من نعم الله تعالى على عباده؛ إذ شرّع الله تعالى أحكاماً يسيرة وواضحة لا تكليف فيها ولا حرج، وذلك رحمة منه تعالى بعباده وتيسيراً لحياتهم، ومن الأمثلة على سهولة الأحكام الشرعية بساطة العبادات، نجد أنّ الوضوء والصلاة من أيسر العبادات مع ما فيهما من الأجر العظيم، فإنّ الإسلام خَفّف عن المسافر، والمريض في بعض العبادات مراعاة لظروفهم، ويسر المعاملات لهم أنّ البيع والشراء من أيسر المعاملات مع ما فيهما من الفوائد للناس، والتخفيف في الأحكام<sup>(٦)</sup>.

وحكمة الله تعالى في سهولة الأحكام هو تيسير الحياة على العباد فسهولة الأحكام تُتيح للبشر العيش بحرية، وكرامة دون حرج في بعض الأمور، وتشجيع النَّاس على الالتزام بالدين فسهولة الأحكام تُحبّب النَّاس في الدين وتُشجّعهم على الالتزام بأحكامه، وكذلك إظهار رحمة الله

(١) ينظر: مستند الشيعة، محمد مهدي المحقق النراقي، ج ٨، ص ٨١.

(٢) ينظر: حاشية على كفاية الأصول، تقرير بحث البروجردى، للحجتي، ج ٢، ص ٢١٨.

(٣) ينظر: ذخيرة المعاد، محمد باقر المحقق السبزواري، ج ١، ص ٢٦٢.

(٤) ينظر: مستند الشيعة، محمد مهدي المحقق النراقي، ج ٨، ص ٨١.

(٥) ينظر: الناصريات، علي بن الحسين علي بن الحسين الشريف المرتضى، ص ٢٠٨.

(٦) ينظر: رسائل المرتضى، علي بن الحسين الشريف المرتضى، ج ١، ص ٧.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

تعالى وعظمته فسهولة الأحكام تُدلّ على قدرة الله تعالى وعلمه وحكمته في تدبير شؤون العباد<sup>(١)</sup>.

ومن مظاهر هذه الأحكام الخلود فقد شرّع الله تعالى الأحكام لتكون خالدة لا تتغير مع تغير الأزمنة، والأحوال، لأنها مبنية على الحكمة، والعدل، والرحمة<sup>(٢)</sup>، فيُعدّ سهولة الأحكام الشرعية من نعم الله تعالى على عباده؛ إذ شرّع الله تعالى أحكاماً كاملة، ودائمة تناسب جميع الأزمنة، والأمكنة، ولا تتغيّر بتغيّر العصور والأحوال، ومن منن الله تعالى هو خلود أحكامه؛ إذ يُعدّ خلود أحكام الله تعالى من أهمّ مظاهر رحمته وحكمته، فقد شرّع الله تعالى أحكاماً كاملة، ودائمة تناسب جميع الأزمنة، والأمكنة، ولا تتغيّر بتغيّر العصور، والأحوال<sup>(٣)</sup>، لذا سننن التّأصيل للحكم الامتثالي من خلال عالم الثبوت، وعالم الإثبات كما أت:

### أولاً: التّأصيل للحكم الامتثالي في عالم الثبوت:

إنّ الحكم الامتثالي نوعاً من الأحكام التي يتمّ استخلاصها من عالم الثبوت من خلال تحليل الدليل بشيء من الامتثان، ويهدف هذا النوع من الأحكام إلى تأسيس قواعد ومبادئ تُنظّم سلوك الإنسان وتُساعد على اتخاذ قرارات صحيحة في مختلف مجالات الحياة<sup>(٤)</sup>، وتُساعد على تطوير المعرفة من خلال تحفيز البحث عن أدلة جديدة واكتشاف علاقات جديدة بين الأحكام، فيُساعد الحكم الامتثالي على ضمان صحة الأحكام ودقتها من خلال الاعتماد على أدلة قوية ومبررات صحيحة<sup>(٥)</sup>، أما مراحل الحكم الامتثالي فيتضمن الحكم الامتثالي المراحل التالية وهي جمع الأدلة، فيتّم جمع جميع الأدلة المتعلقة بالمسألة موضوع الحكم، وكذلك يتمّ تحليل الأدلة بشيء من الامتثان لفهم معانيها ومغزاها، ويتمّ استخلاص الحكم من الأدلة من خلال تطبيق المبادئ والأصول العملية فيتّم تطبيق الحكم على الواقع العملي<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: المسائل الصاغانية، محمد بن نعمان الشيخ المفيد، ص ١٤.

(٢) ينظر: الانتصار، علي بن الحسين علي بن الحسين الشريف المرتضى، ص ٤.

(٣) ينظر: المسائل الصاغانية، محمد بن محمد نعمان المفيد، ص ١٤.

(٤) ينظر: الموسوعة الفقهية الميسرة، محمد علي الأنصاري، ط ١، باقري قم - إيران، ١٤١٥هـ، ج ١، ص ٤٨٧.

(٥) ينظر: الرافد في علم الأصول، تقرير بحث السيستاني، السيد منير، ص ٥٢.

(٦) ينظر: الفوائد العلية، محمد علي البهبهاني، ج ١، ص ٧٤.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان

والتأصيل للحكم الامتثالي في عالم الثبوت هو عملية تأسيس الحكم على أساس من الثبوت، أي بناء الحكم على أساس من الحقائق والمعلومات الثابتة والموثوقة، ويُقصد بعالم الثبوت ذلك العالم الذي تحكمه الحقائق والمنطق، وليس عالم الظنون والتخمينات<sup>(١)</sup>.

إنَّ الحكم الامتثالي هو حكم شرعي واجب التحقق في عالم الثبوت، ولكنه غير واقعي في عالم الشهادة؛ ومثال ذلك حكم وجوب الصلاة على كل مسلم بالغ عاقل قادر<sup>(٢)</sup>، فهذا الحكم هو واجب التحقق في عالم الثبوت؛ لأن الله تعالى أمر به في كتابه وسنة نبيه (صلى الله عليه وآله وسلم)، ولكن هذا الحكم غير واقعي في عالم الشهادة؛ لأن هناك بعض النَّاس لا يصلون، أما بسبب الجهل، أو العجز، أو الإهمال<sup>(٣)</sup>، وهناك عدة أدلة على الحكم الامتثالي، منها القرآن الكريم فقد ورد في القرآن الكريم العديد من الآيات التي تأمر المسلمين بفعل الطاعات، وتحذرهم من فعل المعاصي، وهذه الآيات تدل على أن الله تعالى أمر المسلمين بفعل الطاعات، وحرَّم عليهم فعل المعاصي<sup>(٤)</sup>، وكذلك السنة الشريفة فقد ورد في السنة الشريفة العديد من الأحاديث التي تأمر المسلمين بفعل الطاعات، وتحذرهم من فعل المعاصي، وهذه الأحاديث تدل على أنَّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أمر المسلمين بفعل الطاعات، وحرَّم عليهم فعل المعاصي، أما الأجماع فقد اتفق علماء المسلمين على أن هناك بعض الأحكام الشرعية التي هي واجبة التحقق في عالم الثبوت، ولكنها غير واقعية في عالم الشهادة، وهذا الإجماع يدل على أن الحكم الامتثالي هو حكم شرعي صحيح، وحكم الحكم الامتثالي؛ يجب على الإنسان أن يسعى إلى تحقيقه، حتى لو لم يتحقق في عالم الشهادة؛ وذلك لأن الله تعالى أمر المسلمين بفعل الطاعات، وتحذرهم من فعل المعاصي<sup>(٥)</sup>، وتنفيذ الحكم الامتثالي هو امتثال لأمر الله تعالى، وتجنب نهيه؛ وفيما يلي بعض الأمثلة على الحكم الامتثالي منها وجوب الصلاة على كل مسلم بالغ عاقل قادر<sup>(٦)</sup>؛ وكذلك وجوب الزكاة على كل مسلم بالغ عاقل يملك نصاب الزكاة؛ وكذلك وجوب الحج على كل مسلم بالغ عاقل قادر<sup>(٧)</sup>، فمن الطرق التي يمكننا أن نأصل من خلالها للحكم الامتثالي

(١) ينظر: مستند الشيعة محمد مهدي المحقق النراقي، ج ٨، ص ٨١.

(٢) ينظر: الأصول الأربعة، محمد بن الحسن الطوسي (ت ٦٤٠هـ)، ط ١، دار الهدى، بيروت - لبنان، ١٩٩٠م، ص ١٤٥.

(٣) ينظر: المصدر نفسه، ص ١٢٢.

(٤) ينظر: الكافي، محمد بن يعقوب الكليني، ص ١٢٥.

(٥) ينظر: الأصول الأربعة، محمد بن الحسن الطوسي، ص ١٤٥.

(٦) ينظر: الكافي، محمد بن يعقوب الكليني، ص ١٦٧.

(٧) ينظر: الأصول الأربعة، محمد بن الحسن الطوسي، ص ٢٥.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

هي الدليل<sup>(١)</sup>، فيُعد الاعتماد على الدليل من المبادئ الأساسية إذ يُعتبر هو أساس الاستنباط الفقهي، وبعد من عوامل تميز الفقه الإمامي عن غيره من المذاهب الفقهية الأخرى، ويستند الاعتماد على الدليل إلى عدة أسس<sup>(٢)</sup>، منها القرآن الكريم<sup>(٣)</sup> فيعتبر القرآن الكريم المصدر الأول للتشريع الإسلامي، ويُعد من الأدلة والبراهين للتأصيل للحكم الامتثاني، وكذلك السنة الشريفة فتعتبر السنة الشريفة المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، ويُعد من الأدلة للتأصيل للحكم أيضاً ، وكذلك الأجماع يعدّ من الأدلة وهو عبارة عن اتفاق علماء المسلمين على حكم شرعي معين<sup>(٤)</sup>، من الأدلة أيضاً الإيمان بالعقل والعلم فيؤمن أتباع أهل البيت (عليهم السلام) بالعقل والعلم، ويعتقدون أنهما من مصادر التشريع الإسلامي.

وتتميز عملية التأصيل للحكم الامتثاني في عالم الثبوت بمميزات عديدة، منها ضمان صحة الأحكام ودقتها فيُساعد التأصيل على ضمان صحة الأحكام من خلال الاعتماد على أدلة قوية ومبررات صحيحة، فمن خلال تحليل الدليل بشيء من الامتثان، يمكننا الوصول إلى فهم أعمق لمعناه ومعناه<sup>(٥)</sup>، ويُساعد التأصيل على تعزيز قبول الأحكام لدى الأفراد، خاصةً إذا كانت مبنية على أسس منطقيّة ومبررات واضحة، فمن خلال عرض الحكم بطريقة امتثانية، يمكننا التأكيد على أهميته وفوائده، مما يجعله أكثر قبولا لدى الآخرين، يُساهم التأصيل في تطوير المعرفة من خلال تحفيز البحث عن أدلة جديدة واكتشاف علاقات جديدة بين الأشياء<sup>(٦)</sup>، فعندما نتعامل مع الدليل بشيء من الامتثان نصبح أكثر انفتاحاً على الأفكار الجديدة وأكثر قدرة على ربط الظواهر المختلفة ببعضها البعض<sup>(٧)</sup>، فعندما ننظر إلى الدليل بشيء من الامتثان، نصبح أكثر تركيزاً على فوائده وإيجابياته، إذ يُعدّ التأصيل للحكم الامتثاني في عالم الثبوت عملية معقدة تتطلب مهارات وخبرات متقدمة<sup>(٨)</sup>.

ومن النماذج التطبيقية حول التأصيل للحكم الامتثاني في عالم الثبوت كثير من الأحكام سوف نقف عند الحكم بوجوب الصلاة قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ

(١) ينظر: الوسائل، محمد بن الحسن الحر العاملي، ص ٥٦

(٢) ينظر: جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام، محمد حسن النجفي، ج ٥، ص ١٠٨.

(٣) ينظر: فقه الصادق، محمد باقر الصدر، ط ١، أمير كبير، طهران - إيران، ١٩٩٠م، ص ١٨٩.

(٤) ينظر: الموسوعة الفقهية، محمد تقي الحكيم دار الغدير، بيروت - لبنان، ١٩٩٠م، ص ٤٠٩.

(٥) ينظر: حاشية على كفاية الأصول، تقرير بحث البروجردي، للحجتي، ج ٢، ص ٢١٨.

(٦) ينظر: نظريات الخليفين، نجاح الطائي، ج ١، ص ٣٥٨.

(٧) ينظر: ذخيرة المعاد، محمد باقر المحقق السبزواري، ج ١، ص ٢٦٢.

(٨) ينظر: مستند الشيعة محمد مهدي المحقق النراقي، ج ٨، ص ٨١.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

جَمِيعًا تعتبر هذه الآية من الآيات الكريمة التي تدعو إلى شكر الله تعالى على نعمه الكثيرة والمتنوعة، وتتجلى أهمية هذه الآية في بيان حقيقة العبودية لله تعالى، وتوضيح أثر الشكر والامتنان على حياة المؤمن، وتشير الآية إلى أن الله تعالى هو خالق كل ما في الأرض، مما يدعو إلى الإحساس بعظمته وقدرته، وبالتالي إلى الشكر والامتنان، وتُبرز الآية تنوع النعم التي أنعم الله بها على الإنسان، مما يزيد من إحساس المؤمن بالامتنان<sup>(١)</sup>، وقال تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾<sup>(٢)</sup>، تُحدد هذه الآية الكريمة أوقات الصلوات الخمس بوضوح ودقة، مما يسهل على المسلمين معرفة متى يجب عليهم أداء كل

صلاة<sup>(٣)</sup>، ويبدأ وقت صلاة الظهر من دلوک الشمس، أي ميلها نحو الغرب، وينتهي وقتها بغروب الشمس، ويبدأ وقت صلاة العشاء بغروب الشمس وينتهي بغسق الليل، وهو الوقت الذي يُخفي فيه الظلام ضوء النهار تمامًا، ويبدأ وقت صلاة الفجر بطولوع الفجر، وينتهي بشروق الشمس، ويُعدّ تحديد أوقات الصلاة بدقة من أهم مميزات هذه الآية، إذ يُمكن للمسلمين من خلالها تنظيم حياتهم وأداء واجباتهم الدينية بانتظام<sup>(٤)</sup>، إذ تُشير هذه الآية الكريمة إلى أهمية صلاة الفجر بشكل خاص من خلال وصفها بأنها مشهودة<sup>(٥)</sup>، ويعني ذلك أن صلاة الفجر تُشهدها ملائكة الله تعالى، مما يدلّ على فضلها ومكانتها العظيمة عند الله، ويُحثّ الدين الإسلامي المسلمين على الاهتمام بصلاة الفجر، إذ تُعدّ من أفضل الأعمال وأقربها إلى الله تعالى، تُؤكّد هذه الآية الكريمة على فضل صلاة الفجر وتُحفز المسلمين على أدائها بانتظام<sup>(٦)</sup>، فنُربط هذه الآية الكريمة أوقات الصلاة بظواهر طبيعية واضحة للجميع، مثل الشمس والفجر وغروب الشمس، يسهل ذلك على المسلمين معرفة أوقات الصلاة بدقة، دون الحاجة إلى أدوات أو حسابات معقدة، ويُساعد ربط الصلاة بظواهر طبيعية واضحة على ترسيخ مفهوم الصلاة في

(١) ينظر: مستند الشيعة محمد مهدي المحقق النراقي، ج ٨، ص ٨١.

(٢) سورة الإسراء، آية: ٧٨ .

(٣) ينظر: مستطرفات السرائر، ابن إدريس الحلبي (ت ٥٩٨هـ)، ط ٢، مؤسسة النشر الإسلامي، قم - إيران،

١٤١١هـ، ص ٥٥٤.

(٤) ينظر: عوالي اللئالي، ابن أبي جمهور الأحسائي (ت ٨٨٠هـ)، ط ١، سيد الشهداء، قم - إيران، ١٤٠٣هـ، ج ٢،

ص ٢٣.

(٥) ينظر: موسوعة أحاديث أهل البيت (ع)، هادي النجفي، ط ١، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان،

١٤٢٣هـ، ج ٦، ص ٩٩.

(٦) ينظر: تفسير أبي حمزة الثمالي، أبو حمزة الثمالي، ص ٣٨٩.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

نفوس المسلمين وجعلها جزءاً من حياتهم اليومية<sup>(١)</sup>، وتُذكر هذه الآية الكريمة المسلمين بنعم الله تعالى عليهم، مثل نعمة الإسلام ونعمة الإيمان ونعمة الصلاة، يُحفر ذلك المسلمين على شكر الله تعالى على نعمه وأداء الصلاة كنوع من الشكر لله تعالى<sup>(٢)</sup>، إذ يُساعد التذكير بنعم الله تعالى على تقوية الإيمان وتعزيز الشعور بالامتنان لله تعالى.

أما مظاهر الامتنان في هذه الآية المباركة تكمن في عدة وجوه منها تحديد أوقات

الصلاة بدقة فدلوك الشمس: يدلّ على بداية وقت صلاة الظهر<sup>(٣)</sup>، أما غسق الليل ويدلّ على نهاية وقت صلاة العشاء<sup>(٤)</sup>، أما الفجر فيدلّ على وقت صلاة الفجر، أما شروق الشمس فيدلّ على نهاية وقت صلاة الفجر، و كذلك من مظاهر الامتنان في الآية المباركة ربط الصلاة بظواهر طبيعية واضحة؛ فالشمس ظاهرة طبيعية واضحة للجميع، مما يسهل عليهم معرفة أوقات الصلاة<sup>(٥)</sup>، أما الفجر فهو ظاهرة طبيعية واضحة للجميع، مما يسهل عليهم معرفة أوقات الصلاة، أما التأكيد على صلاة الفجر ووصفها بأنها مشهودة يدلّ على أهميتها ومكانتها المميزة عند الله تعالى، وذكرها بشكل منفصل عن بقية الصلوات يدلّ على تميزها وفضلها؛ فالامتنان في الآية المباركة يحفز المؤمنين على أداء الصلاة بانتظام<sup>(٦)</sup>، ويحفز المؤمنين على شكره من خلال أداء الصلاة بانتظام، وكذلك تحديد أوقات الصلاة بدقة يُسهل على المؤمنين معرفة أوقاتها وأدائها في أوقاتها، وتعزيز الشعور بالخشوع والرغبة عند أداء الصلاة؛ فالتأمل في عظمة الله تعالى ونعمه يُعزز الشعور بالخشوع والرغبة عند أداء الصلاة؛ فربط الصلاة بظواهر طبيعية عظيمة يُعزز الشعور بالارتباط بالكون وخالقه<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: مفتاح الكرامة، محمد جواد العاملي، ج ٨، ص ٧١.

(٢) ينظر: مشرق الشمسين، بهاء الدين العاملي (ت ١٠٣١هـ)، ط ١، منشورات مكتبة بصيرتي، قم - إيران، ١٩٩٠م، ص ٤٠٨.

(٣) ينظر: اللمعات النيرة، محمد كاظم الآخوند الخراساني (ت ١٣٢٩هـ)، ط ١، المرصاد، قم - إيران، ١٤٢٢هـ، ص ٢٧٣.

(٤) ينظر: شرائع الإسلام، جعفر بن الحسن المحقق الحلي، ج ٣، ص ٦٣١.

(٥) ينظر: نزهة الناظر في الجمع بين الأشباه والنظائر، يحيى بن سعيد الحلي (ت ٦٨٩هـ)، الآداب، النجف - العراق، ١٣٨٦هـ، ص ٣٥.

(٦) ينظر: جامع الخلاف والوفاق، علي بن محمد القمي، ص ٥٦.

(٧) ينظر: السجود على الأرض، علي الأحدي، ط ٤، مركز جواد للصف، بيروت - لبنان، ١٤١٤هـ، ص ١٢٩.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

إذن يمكن الاستفادة من الحكم الامتثاني في عالم الثبوت في حلّ العديد من المسائل الفقهية المتعلقة بالحكم الامتثاني، كما يمكن الاستفادة منها في توعية الناس بأحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة بهذا الأمر.

### ثانياً: التأسيس للحكم الامتثاني في عالم الإثبات:

يعد تأسيس الحكم الشرعي في عالم الإثبات من مواضع الفقه؛ إذ يُشكّل قاعدة لفهم الأحكام الشرعية وتطبيقها بشكل صحيح، فيُعرّف تأسيس الحكم الشرعي بأنه العملية التي يتم من خلالها ربط الحكم الشرعي بمنبعه الأصلي، وهو القرآن الكريم والسنة الشريفة، وذلك من خلال الأدلة الشرعية المختلفة<sup>(١)</sup>، إنَّ الحكم الشرعي يمر بمراحل عند تاصيله وهذه المراحل تكمن في مراحل تأسيس الحكم الشرعي، وفهم النص الشرعي<sup>(٢)</sup>، ومرحلة استنباط الحكم الشرعي من النص وذلك من خلال تطبيق قواعد الاستنباط الشرعي، ومرحلة عرض الحكم الشرعي على الأدلة الشرعية الأخرى للتأكد من صحته وعدم مخالفته لها<sup>(٣)</sup>، ومرحلة ترجيح الحكم الشرعي عند وجود تعارض وذلك من خلال تطبيق قواعد الترجيح الفقهي<sup>(٤)</sup>، أما شروط تأسيس الحكم الشرعي فيجب أن يكون الدليل الشرعي معتبراً بمعنى أنه من الأدلة الشرعية المعتبرة<sup>(٥)</sup>، فيجب أن يكون الدليل الشرعي صريحاً أي أن يكون معناه واضحاً لا يحتمل التأويل، ومن شروطه أن يكون شاملاً لجميع الحالات التي ينطبق عليها<sup>(٦)</sup>، وكذلك أن يكون متواتراً أي أن يكون قد رواه عدد كبير من الرواة؛ إذ لا يحتمل كذبه، ويتميز التأسيس للحكم في عالم الإثبات من خلال القرآن الكريم في فقه الإمامية بمجموعة من الخصائص<sup>(٧)</sup>، منها الوضوح والدقة إذ إنَّ القرآن الكريم نص واضح لا لبس فيه، مما يسهل فهمه وتطبيقه، والشمولية إذ إنَّ القرآن الكريم يشمل جميع جوانب الحياة، بما في ذلك قواعد الإثبات؛ إذ إنَّ قواعد الإثبات في القرآن الكريم تستند إلى مبادئ العدالة والمساواة، فيساهم التأسيس للحكم في عالم الإثبات من خلال القرآن الكريم في فقه الإمامية في تحقيق العدالة وإرساء دعائم النظام الاجتماعي .

(١) ينظر: منتهى المطلب، الحسن بن يوسف العلامة الحلي، ج ١، ص ٥٢.

(٢) ينظر: الفوائد العلية، علي البهبهاني، ج ١، ص ٧٤.

(٣) ينظر: دروس في علم الأصول، محمد باقر الصدر، ج ٢، ص ٢٤٨.

(٤) ينظر: المصدر نفسه، ص ٢٤٩.

(٥) ينظر: الدروس، محمد بن مكي جمال الدين الشهيد الأول، ج ٢، ص ١٩٥.

(٦) ينظر: جامع الخلاف والوفاق، علي بن محمد القمي، ص ١٣٩.

(٧) ينظر: شرائع الإسلام، ابن المطهر المحقق الحلي، ص ١٨٧.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

ونظرة القرآن الكريم لتأصيل الحكم في عالم الإثبات تتمثل في التأكيد على أهمية الدليل الشرعي في إثبات الأحكام الشرعية فيؤكد القرآن الكريم ذلك في إثبات الأحكام الشرعية، وذلك لما له من دور كبير في قضية إيمان تحقيق العدل والعدالة، ومنع الظلم والجور ومن الآيات التي تؤكد ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾<sup>(١)</sup>؛ فمعنى الامتتان في هذه الآية هو أن يقبل الإنسان حكم الله تعالى، ويسلم له أمره، دون تردد أو تعنت، حتى لو كان الحكم مخالفاً لما يريد أو يظنه، وهذا المعنى ينطبق على كل حكم من أحكام الله تعالى، سواء كان حكماً شرعياً، أو حكماً قضائياً، أو حكماً طبيعياً<sup>(٢)</sup>، وقال تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرٍ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(٣)</sup> الآية الكريمة تتحدث عن حالة الضرورة التي قد يضطر فيها الإنسان إلى فعل ما هو محرم في العادة، كأكل الميتة مثلاً، وذلك لحفظ النفس من الهلاك. والله تعالى يغفر له هذا الفعل إذا كان مضطراً إليه، وليس متجاوزاً لحده، على الرغم من أن الآية تتحدث عن حالة الضرورة والعدر، إلا أنها تحمل في طياتها دلالات على الامتتان بطريقة غير مباشرة، ويمكن استنباط ذلك من عدة جوانب منها الشكر على التكليف فعندما يدرك المسلم أن الله تعالى قد شرع له أحكاماً معينة، فإنه يشعر بالامتتان لله على هذا التكليف، لأنه يعلم أن هذه الأحكام هي خير له في دينه ودنياه، وكذلك التسليم للقضاء والقدرة فعندما يضطر المسلم إلى فعل ما يخالف الشرع بسبب الضرورة، فإنه يتسلم لقضاء الله وقدره، ويشكر الله على صبره وقوته، وكذلك التوكل على الله في حالة الضرورة، يتوكل المسلم على الله تعالى، ويثق في رحمته وغفرانه، وهذا التوكل هو نوع من الشكر لله، فعلى الرغم من أن الآية المذكورة لا تتحدث صراحة عن الامتتان، إلا أنها تدعو إلى التسليم لله وقبول قضائه وقدره، وهذا في حد ذاته نوع من الشكر والامتتان، فالإنسان المؤمن يشكر ربه في السراء والضراء، وفي الرخاء والشدة<sup>(٤)</sup>، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾<sup>(٥)</sup>، فإن

(١) سورة النساء، آية: ٦٥.

(٢) ينظر: ذبائح أهل الكتاب، محمد بن محمد بن نعمان المفيد (ت ٤١٣هـ)، ط ٢، دار المفيد، بيروت - لبنان، ١٤١٤هـ، ص ٢٢.

(٣) سورة المائدة، آية: ٣.

(٤) ينظر: ذبائح أهل الكتاب، محمد بن محمد بن نعمان المفيد (ت ٤١٣هـ)، ط ٢، دار المفيد، بيروت - لبنان، ١٤١٤هـ، ص ٢٢.

(٥) سورة النساء، آية: ٥٩.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

أول هذه الآية المباركة وجوب طاعة الله تعالى ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) وأولي الأمر من المسلمين، ووجوب الرجوع إلى الله تعالى ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) في حال النزاع<sup>(١)</sup>، وفيما يتعلق بالامتنان، فإن هذه الآية تتضمن نوعاً من الامتنان من الله تعالى على عباده، منها الهداية والعلم والحكمة، وهذا الامتنان يتجلى في طاعة الله تعالى ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم)، والرجوع إليهما في حال النزاع؛ لأن طاعة الله تعالى ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) تعبير عن الاعتراف بفضلهما، والثقة بهما، والإيمان بأن حكمهما هو الحكم الحق<sup>(٢)</sup>، وبناءً على ذلك، فإن الامتنان في هذه الآية المباركة يتمثل في الاعتراف بفضل الله تعالى، ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وكذلك الثقة بحكم الله تعالى ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) وآله وسلم، وهذا الامتنان هو من علامات الإيمان الصادق، وهو من الأخلاق الحميدة التي يجب أن يتحلى بها المسلم<sup>(٣)</sup>، ومن الأدلة أيضاً التأكيد على أن الدليل الشرعي يجب أن يكون قاطعاً الدلالة وذلك حتى لا يُترك مجال للشك والتردد ومن الآيات التي تؤكد ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾<sup>(٤)</sup>، تناولت هذه الآية المباركة وجوب طاعة الله تعالى ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وعدم مخالفتها في أي أمر، حتى لو كان الأمر مخالفاً لرغبة الإنسان، وفيما يتعلق بالامتنان، فإن هذه الآية تتضمن نوعاً من الامتنان، وهو الامتنان لله تعالى ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) على ما أنعم عليهما من الهداية والعلم والحكمة، وهذا الامتنان يتجلى في طاعة الله تعالى، ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) وآله وسلم<sup>(٥)</sup>.

أما التفاصيل للحكم من خلال السنة الشريفة فعن الإمام الصادق (عليه السلام) في بيان موضوع الامتنان، ف جاء عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: (من أكل طعاماً ثم قال الحمد لله الذي أطعمني هذا من رزقه من غير حول مني ولا قوة)<sup>(٦)</sup>، ومعنى الحديث الشريف أن من أكل طعاماً فليقل الحمد لله الذي أطعمني هذا، ورزقني إياه من غير حول مني ولا قوة، ولقد حث الفقهاء الإمامية على الامتنان نعم الله تعالى، واعتبروه من العبادات التي تقرب العبد من الله

(١) ينظر: الجمل في أصول الدين، محمد بن النعمان المفيد، ط ١، دار المعارف، بيروت - لبنان، ١٩٩٠م، ج ٥، ص ١٠٨.

(٢) ينظر: سعد السعود، ابن طاووس (ت ٦٦٤هـ)، أمير، قم - إيران، ١٣٦٣هـ، ص ١٣٢.

(٣) ينظر: الصوارم المهروقة، الشهيد نور الله التستري (ت ١٠١٩هـ)، نهضة، قم - إيران، ١٣٦٧هـ، ص ٤٠٢.

(٤) سورة الاحزاب، آية: ٣٦.

(٥) ينظر: كتاب المكاسب، مرتضى محمد الأنصاري، ج ٣، ص ٥٤٧.

(٦) بحار الأنوار، محمد تقي العلامة المجلسي، ج ٩٥، ص ١٤.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

تعالى، فيُعد الحديث الشريف من الأحاديث الشريفة التي تحت على الامتتان على نعم الله تعالى، وذلك من خلال شكر الله تعالى على نعمة الطعام، ولقد أكد الفقهاء الإمامية على وجوب الامتتان على نعم الله تعالى<sup>(١)</sup>، فهناك عدة فلسفات للإمتتان على نعمة الطعام في فقه أهل البيت، منها شكر الله تعالى على هذه النعمة؛ فالله تعالى هو الذي خلق الطعام، وهو الذي رزق الإنسان به، ولذلك فإن الامتتان على نعمة الطعام هو شكر الله تعالى على هذه النعمة، والامتتان على نعمة الطعام هو سبب لزيادة النعم من الله تعالى؛ يحب من يشكر نعمه، ولذلك فإن الامتتان على نعمة الطعام هو سبب لزيادة النعم من الله تعالى، فالعبد الذي يشكر الله تعالى على نعمة الطعام، يشعر بالسعادة والطمأنينة في الدنيا، ويفوز برضوان الله تعالى في الآخرة، وبناءً على هذه الفلسفات، فإن الفقهاء الإمامية قد استنبطوا أحكاماً شرعيةً تتعلق بالامتتان على نعمة الطعام، منها أن الامتتان على نعمة الطعام واجب على كل مسلم، أن الامتتان على نعمة الطعام يكون باللسان، والقلب، والعمل<sup>(٢)</sup>، وهو من الأعمال الصالحة التي تقرب العبد من الله تعالى، فإن الامتتان في الحديث الشريف هو شكر الله تعالى على نعمة الطعام، وهذا الامتتان يتضمن الاعتراف بنعمة الله تعالى على الإنسان، والاعتراف بأن الله تعالى هو الذي أعطى الإنسان الطعام، وأن الإنسان لا يملك حولاً ولا قوةً على ذلك<sup>(٣)</sup>.

فهناك عدة فلسفات للإمتتان في تاصيل الحكم في عالم الإثبات على الناس، منها فالله تعالى هو الذي يسر للعبد أن يجد من يحسن إليه، ولذلك فإن الامتتان على الناس هو شكر الله تعالى على هذه النعمة، وإن الامتتان على الناس هو سبب لزيادة النعم؛ فالله تعالى يحب من يشكر نعمه، ولذلك فإن الامتتان على الناس هو سبب لزيادة النعم من الله تعالى<sup>(٤)</sup>.

وعليه فإن الامتتان على الناس من الأعمال الصالحة التي تقرب العبد من الله تعالى، فالامتتان فهو شكر الله تعالى على نعمه وذلك من خلال شكر الناس الذين أدوا إلينا معروفًا، وهناك عدة طرق للإمتتان على الناس، منها الثناء على الناس على إحسانهم إلينا، وذلك باللسان

(١) ينظر: منهاج الصالحين، حسين وحيد الخراساني، ج ١، ص ٢٢٦.

(٢) ينظر: القواعد الفقهية، محمد حسن البنجوردي، ج ٥، ص ٢٩٦،

(٣) ينظر: المحاسن، أحمد بن محمد بن خالد البرقي (ت ٢٧٤هـ)، ط ١، دار الكتب الإسلامية، طهران - إيران،

١٣٧٠هـ، ج ٢، ص ٥٨٦.

(٤) ينظر: محصل المطالب في تعليقات المكاسب، صادق الطهيري، ط ١، سپهر-قم - إيران، ١٤٢١هـ، ج ٤،

ص ١٠٧.

## الفصل الأول: بيان الإطار النظري للعنوان-----

والقلب، والدعاء لله تعالى بالخير للناس الذين أحسنوا إلينا<sup>(١)</sup>، فإن الامتتان على الناس من الأعمال الصالحة التي تقرب العبد من الله تعالى، وتكسبه رضاه<sup>(٢)</sup>.

إن يُعدّ التأصيل للحكم في عالم الإثبات عملية ضرورية لضمان صحة الأحكام ودقتها وقبولها. ويساهم التأصيل في تطوير المعرفة وتحفيز البحث العلمي.

---

(١) ينظر: الاحصار والصد، محمد رضا الكلبيكاني (ت ١٤١٤هـ)، ص ٣٣.

(٢) ينظر: روائع الأمالي في فروع العلم الإجمالي، ضياء الدين العراقي (ت ١٣٦١هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي - قم - إيران، ١٤١٤هـ، ص ١٥٢.

## الفصل الثاني

فلسفة الامتتان ومشروعيتها وحكومته

## الفصل الثاني: فلسفة الامتتان ومشروعيته وحكومته:-----

### الفصل الثاني: فلسفة الامتتان ومشروعيته وحكومته:

#### توطئه:

تُشكل فلسفة الامتتان ركيزة أساسية في فقه الإمامية، وتتجلى في مختلف جوانب الفقه، من عبادة، ومعاملات، وأخلاق، ويرتكز هذا الفكر على أسس منها الإيمان بأن الله تعالى هو المنعم الوحيد فأَنَّ الله تعالى هو خالق الكون، وخالق النعم وأَنَّه هو الرزاق الكريم الذي يُنعم على عباده بنعم لا حصر لها، فيؤكد فقه الإمامية على وجوب الشكر على النعم ظاهرةً وباطنةً، قولاً، وفعلاً، ويحثّ فقه الإمامية على التواضع، والاعتراف بالعجز أمام عظمة الله، تعالى، وكثرة نعمه، ويشجع فقه الإمامية على ردّ الجميل إلى من أسدى معروفًا، وإيمانًا بأن الله تعالى يُحبّ من يُحسن إلى خلقه، لذا سوف نتناول في المبحث الأول من هذا الفصل بيان فلسفة الامتتان ودواعيه، إذ تُعدّ فلسفة الامتتان من القيم الإسلامية التي لها أثر عميق في فقه الإمامية، فالإسلام حثّ على الامتتان في مختلف آياته وسننه؛ وذلك لما له من فوائد عظيمة على الفرد، والمجتمع، وسوف ننتقل إلى المبحث الثاني مشروعية الامتتان تُؤكّد مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) على مشروعية الامتتان من خلال الأدلة الشرعية منها القرآن الكريم فقوله تعالى: ﴿وَلَيْنُ شَكَرْتُمْ لَيَزِيدَنَّكُمْ﴾: (سورة إبراهيم، آية ٧)، وكذلك السنة النبوية قول الإمام علي (عليه السلام): (الشكر لله واجبٌ على كلّ منعمٍ ومنعمٍ عليه)، ويُساهم الامتتان في تعزيز الشعور بالسعادة للإنسان، وانتقل بعد ذلك إلى المبحث الثالث حكومة الامتتان هي فلسفة حكم تركز على تعزيز الامتتان والشكر في جميع جوانب الحياة المجتمعية، وتهدف إلى خلق بيئة اجتماعية إيجابية تُحفز على التعاون، والمساهمة الإيجابية، وتعزز الشعور بالسعادة والرفاهية لدى أفراد المجتمع، ويمكن تطبيق حكومة الامتتان على مستوى الفرد فيمكن للأفراد ممارسة الامتتان من خلال التعبير عن امتنانهم للأشخاص في حياتهم، وكذلك على مستوى المجتمع يمكن للمجتمعات تعزيز الامتتان من خلال إنشاء برامج تعليمية، وتنظيم فعاليات تهدف إلى تعزيز الامتتان، وخلق ثقافة تُقدّر الامتتان، والشكر؛ فحكومة الامتتان هي مفهوم جديد، ولكنها تُقدم إمكانيات هائلة لخلق مجتمعات أكثر سعادة وازدهاراً، من خلال التركيز على الامتتان والشكر، إذ يشعر كل فرد بالقيمة والتقدير، فلا تزال حكومة الامتتان في مراحلها المبكرة من التطوير، وهناك حاجة إلى المزيد من البحث لفهم كيفية تطبيقها بشكل أفضل على المستويات الفردية، والمجتمعية، والحكومية.

## الفصل الثاني: فلسفة الامتحان ومشروعيتها وحكومته -----

### المبحث الأول: فلسفة الامتحان ودواعيه:

#### توطئه:

إنَّ أهمية الامتحان في الفقه الإمامي يسعى إلى فهم مقاصد الشارع، إذ يُعبّر عن شعور المُكَلَّف بالامتحان لله تعالى على ما أنعم به عليه من نعم، ويُساعد الامتحان على تقييم الأحكام الشرعية، وفهم الحكمة من تشريعها؛ إذ يُعبّر عن شعور المُكَلَّف بالامتحان لله تعالى على ما أنعم به عليه من أحكام، ويُساعد الامتحان على استنباط الأحكام الشرعية من مصادرها، ويُمكن للمُجتهد أن يستند إلى شعور المُكَلَّف بالامتحان لله تعالى عند استنباط الأحكام، لذا نسعى من خلال المبحث الأول فلسفة الامتحان ودواعي إلى بيان مطلبين، المطلب الأول فلسفة الامتحان، أما المطلب الثاني فهو مخصص لبيان دواعي الامتحان.

## المطلب الأول: فلسفة الامتحان:

الفلسفة كلمة يونانية الأصل تعني حب الحكمة، وهي دراسة أساسية حول الوجود والمعرفة، والقيم، والعقل، واللغة<sup>(١)</sup>؛ فالفلسفة هي مجال دراسة واسع، وغني يُثري حياتنا ويُساعدنا على فهم أنفسنا، والعالم من حولنا بشكل أفضل، وأهمية الفلسفة تُساعد على فهم العالم من حولنا بشكل أفضل، وتُتمّي مهارات التفكير النقدي، وحلّ المشكلات، وتُحفّز على الإبداع، والابتكار، وكذلك تُعزّز القيم الأخلاقية، والاجتماعية، وتُساعد على فهم الذات، والمكان في الكون<sup>(٢)</sup>؛ فالفلسفة (هي الخلاص من الشرور بمجاهدة النفس، والقضاء على شهواتها، وبهذه المجاهدة نتوصل إلى معرفة الله)<sup>(٣)</sup>، أما فلسفة الفقه (فهي بأنها علم يبحث في أصول الفقه، وقواعده، وكيفية استنباط الأحكام الشرعية منها، وعلاقته بالعلوم الأخرى، وأهدافه، وغاياته)<sup>(٤)</sup>.

وفلسفة الفقه تستند إلى مجموعة من المبادئ الأساسية، منها:

أولاً: أصالة الوجود: (وهي المبدأ الذي يؤكد أن وجود الشيء هو الأصل، وأن عدمه هو المقصد، إذ يُستخدم في إثبات وجود الأحكام الشرعية من خلال الاستدلال على وجودها بالأدلة العقلية، والنقلية)<sup>(٥)</sup>

فالامتحان في أصالة الوجود أنه شعورٌ داخليٌّ يتمثل في تقدير الإنسان لوجوده، وشكر الله تعالى على خلقه، والتفكير في فضله، وبذل الجهد في المحافظة عليه<sup>(٦)</sup>.

لذا تُعد أصالة الوجود من المعتقدات الصحيحة في فقه الإمامية<sup>(٧)</sup>، وبناءً على هذا المعتقد، فإن وجه من وجوه فلسفة الامتحان تكمن في شكر الإنسان لله تعالى على خلقه بعد أن كان في العدم، ووجوده في دار الدنيا، وللإمتان أهمية كبيرة في أصالة الوجود<sup>(٨)</sup>، ومن أهمها شعور الإنسان بقيمة وجوده، إذ يُشعر بأنه مخلوقٌ، وله قيمة، وأهمية، وأنه يُعزز ثقة الإنسان

(١) ينظر: من لا يحضرها الفقيه، محمد بن بابويه القمي، ص ١٣٨.

(٢) ينظر: المصدر نفسه، ص ١٣٨.

(٣) نظرات في التصوف والكرامات، محمد جواد مغنية (ت ١٤٠٠ هـ)، ط ١، المكتبة الأهلية، بيروت - لبنان،

١٩٩٠م، ص ٢٩.

(٤) القيادة في الإسلام، محمد محمدي الريشهري، ص ٥٤.

(٥) الفوائد الحائرية، محمد باقر الوحيد البهائي، ص ٤٠٩.

(٦) ينظر: المصدر نفسه، ص ٣٠٠.

(٧) ينظر: حاشية المكاسب، محمد حسين الأصفهاني، ج ١، ص ١٦.

(٨) ينظر: خيارات، مصطفى الخميني ج ١، ص ٢٠.

## الفصل الثاني: فلسفة الامتتان ومشروعيتها وحكومته -----

بنفسه، فيشعره بأنه قادرٌ على تحقيق أهدافه، وإنجازاته، وكذلك يُحفّز الإنسان على العمل الصالح فيشعر بأن الله تعالى يُريد منه أن يستغل وجوده في طاعته، وأنه يُساعد الإنسان على التغلب على الشدائد، فيتيقن بأن الله تعالى معه، ويُساعده على تجاوز هذه الشدائد<sup>(١)</sup>.

**ثانياً: العقلانية:** (وهي المبدأ الذي يؤكد أن العقل هو مصدر من مصادر التشريع الإسلامي، وهذا المبدأ له أهمية كبيرة في فقه الإمامية، إذ يُستخدم في استنباط الأحكام الشرعية من خلال الاستدلال على وجودها بالأدلة العقلية)<sup>(٢)</sup>.

لذا فالامتتان له أهمية كبيرة من خلال العقلانية، ومن أهمها أنه يُشعر الإنسان بقيمة النعم التي أنعم الله تعالى بها عليه، إذ يتيقن بأنها نعمٌ عظيمةٌ يجب أن يُقدرها، ويُشكرها<sup>(٣)</sup>.

**ثالثاً: العدالة الإلهية:** (وهي المبدأ الذي يؤكد أن الله تعالى عادل في أحكامه، وهذا المبدأ يُستخدم في تفسير الأحكام الشرعية، وجعلها متفقة مع العدالة الإلهية)<sup>(٤)</sup>.

وبناءً على هذه المبادئ، يمكن القول إن فلسفة الفقه (فلسفة الامتتان) عند الإمامية تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

أولاً: معرفة الأحكام الشرعية: وذلك من خلال استنباطها من الأدلة الشرعية، وفهمها، وتطبيقها. ثانياً: تحقيق العدالة الإلهية: وذلك من خلال تفسير الأحكام الشرعية وجعلها متفقة مع العدالة الإلهية<sup>(٥)</sup>.

ثالثاً: تحقيق مصلحة المجتمع، وذلك من خلال تطبيق الأحكام الشرعية التي تحقق مصالح المجتمع، وأهدافه<sup>(٦)</sup>.

أما أقسام فلسفة الفقه فتقسم فلسفة الفقه عند الإمامية إلى قسمين رئيسيين:

(١) ينظر: المختصر النافع، الحسن بن يوسف المحقق الحلي، ص ٣٤.

(٢) مصباح المنهاج، الطهارة، محمد سعيد الحكيم، ط ١، الهادي، قم-إيران، ١٤١٧ هـ، ج ١، ص ٤٤١.

(٣) ينظر: المسائل المستحدثة، محمد صادق الروحاني، ط ٤، مؤسسة دار الكتاب، قم - إيران، ١٤١٤ هـ،

ص ٦١.

(٤) المصدر نفسه، ص ٧٦.

(٥) ينظر: رسائل المرتضى، علي بن الحسين الشريف المرتضى ج ١، ص ٧.

(٦) ينظر: الخلاف، محمد بن الحسن الطوسي، ص ١١٩.

## الفصل الثاني: فلسفة الامتتان ومشروعيتها وحكومته -----

أولاً: القسم النظري: (وهو يبحث في المبادئ الأساسية للفقه، مثل أصول الأحكام، وكذلك قواعد الاستنباط، وعلاقته بالعلوم الأخرى)<sup>(١)</sup>.

ثانياً: القسم التطبيقي: (ويبحث في كيفية تطبيق الأحكام الشرعية في الحياة العملية، وكيفية تحقيق أهداف الفقه)<sup>(٢)</sup>.

وهناك العديد من علماء الإمامية الذين ساهموا في تطوير فلسفة الفقه، ومن أشهرهم العلامة الحلي وهو من أبرز علماء الإمامية في القرن السابع، والثامن الهجري، وقد ألف العديد من الكتب في الفقه، والأصول، منها كتاب قواعد الأحكام<sup>(٣)</sup>، وزين الدين الشهيد الثاني وهو من أبرز علماء الإمامية في القرن العاشر الهجري، وقد ألف العديد من الكتب في الفقه، والأصول، منها كتاب القواعد والفوائد<sup>(٤)</sup>، والسيد الصدر وهو من أبرز علماء الإمامية في القرن الثاني عشر الهجري، وقد ألف العديد من الكتب في الفقه والأصول، منها كتاب دروس في اصول الفقه<sup>(٥)</sup>.

أما عن جانب الفلسفة في الامتتان فإن فلسفة الامتتان هو دراسة الأحكام الشرعية، وذلك من خلال البحث في أسبابها، وغاياتها، ونتائجها<sup>(٦)</sup>.

وهناك بعض المصادر الفقهية عند الإمامية تبين موضوع فلسفة الامتتان فقال الحسين بن محمد الاصفهاني الامتتان: (هو الاعتراف بنعم الله تعالى، والثناء عليه، وهو واجب على كل مسلم، سواء كانت النعمة من الله تعالى مباشرة، أو من غيره بواسطة الله تعالى)<sup>(٧)</sup>، وبين بدر الدين الزركشي تعريف فلسفة الامتتان فقال: (هو اعتراف العبد بنعمة الله تعالى، وشكر الله تعالى عليها، وهو من أعظم العبادات، وسبب لزيادة النعم، ودفع البلاء)<sup>(٨)</sup>، وقال المرتضى الأنصاري يقول: (الامتتان هو من أعظم الأعمال الصالحة، وسبب لزيادة النعم، ودفع البلاء عن

(١) الخلف، محمد بن الحسن الطوسي، ص ١١٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٨٥.

(٣) ينظر: قواعد الأحكام، الحسن بن يوسف العلامة الحلي، ص ١٨٦.

(٤) ينظر: المصدر نفسه، ص ١٨٦.

(٥) ينظر: قواعد الأحكام، الحسن بن يوسف العلامة الحلي، ص ١٨٩.

(٦) ينظر: القيادة في الإسلام، محمد المحمدي الريشهري، ص ٥٤.

(٧) الذريعة في أحكام الشريعة، حسين بن محمد الاصفهاني، ص ٤٥.

(٨) البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، ص ١٣٦.

## الفصل الثاني: فلسفة الامتنان ومشروعيتها وحكومته -----

الانسان<sup>(١)</sup>؛ فالامتنان من العبادات التي تستند إلى أصول شرعية قوية، ولذلك فقد حظي باهتمام الفقهاء الإمامية، واعتبروه من العبادات التي تقرب العبد من الله تعالى<sup>(٢)</sup>.

فلسفة الامتنان تُبين إنَّ الامتنان يُساهم في بناء مجتمع صالح، وذلك من خلال شكر الله تعالى على نعمه التي انعم بها على خلقه<sup>(٣)</sup>.

وأيضاً الامتنان هو الشكر، والحمد لله تعالى فيؤكد على أهمية الامتنان لله تعالى، وهو رأس العبادة، ومن أعظم القربات إليه، وسبب لزيادة النعم<sup>(٤)</sup>، ودفع النقم، والشكر والامتنان هو الإعتراف بفضل المنعم، وشكر نعمه، ومن لم يشكر الله تعالى لم يشكر أحداً، لأن الله تعالى هو المنعم الحقيقي، وهو الذي خلق جميع المخلوقات، ورزقهم، وهداهم، ونصرهم ولذلك فإن المسلم يجب أن يكون دائماً شاكراً لله تعالى على نعمه، سواء كانت هذه النعم ظاهرة أو خفية، كبيرة أو صغيرة<sup>(٥)</sup>.

فيعد الامتنان من القيم الدينية، والأخلاقية، والانسانية، التي حث عليها الإسلام، وقد حظي باهتمام كبير من قبل علماء الإمامية، الذين تناولوه من جوانب مختلفة<sup>(٦)</sup>.

إنَّ الامتنان لله تعالى هو أعظم نوع من أنواع الامتنان، ويتمثل في شكر الله تعالى على نعمه الظاهرة، والباطنة، وقد أكد القرآن الكريم على أهمية هذا الامتنان فقال تعالى: ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾<sup>(٧)</sup>؛ فالامتنان يكمن في بيان نعم الله تعالى الظاهرية وهي النعم التي يُمكن للإنسان أن يدركها بحواسه، مثل: الصحة، والأمن، والرزق، والعقل، وغيرها<sup>(٨)</sup>، وكذلك النعم الباطنة وهي النعم التي لا يُمكن للإنسان أن يدركها بحواسه، مثل: الإيمان، والإسلام، والإرشاد، وغيرها<sup>(٩)</sup>.

(١) الفوائد الحائرية، الوحيد البهائي، ص ١٤٦.

(٢) ينظر: رسائل المرتضى، علي بن الحسين الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٢٢.

(٣) ينظر: المختصر النافع، جعفر بن الحسن المحقق الحلبي، ص ١٩٨.

(٤) ينظر: قواعد الأحكام، العلامة الحلبي، ص ١٨٦.

(٥) ينظر: الخلافة، محمد بن الحسن الطوسي، ص ١٨٤.

(٦) ينظر: تهذيب الأحكام، محمد بن الحسن الطوسي، ص ٣٣.

(٧) سورة لقمان، آية: ٢٠.

(٨) ينظر: در المنزود، محمد رضا الكلبيكاني (ت ١٤١٤ هـ)، ط ١، دار القرآن الكريم، قم - إيران، ١٤١٢ هـ،

ج ١، ص ٣.

(٩) ينظر: روض الجنان، زين الدين العاملي الشهيد الثاني، ص ٦.

## الفصل الثاني: فلسفة الامتتان ومشروعيتها وحكومته -----

وهناك شروط لقبول الحكم الامتتاني فان الحكم الامتتاني هو حكم صادر يجوز قبوله في بعض الحالات، إذا توافرت فيه الشروط اللازمة، ومنها:

أولاً: أن يكون الحكم صادراً من حاكم عدل، وهو من يحكم بالعدل ويطبق الشريعة الإسلامية، وهو شرط أساسي لقبول الحكم الامتتاني، فالحكم الصادر من حاكم جائر لا يجوز قبوله، لأنه لا يستند إلى أساس شرعي، ولا يهدف إلى الإصلاح، والعدالة<sup>(١)</sup>.

ثانياً: أن يكون الحكم صادراً على أساس من الشريعة الإسلامية وهو شرط أساسي آخر لقبول الحكم الامتتاني؛ فالحكم الصادر على خلاف الشريعة الإسلامية لا يجوز قبوله، لأنه مخالف لحكم الله تعالى<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: أن يكون الحكم صادراً بعد استنفاد وسائل الصلح، والتفاوض وهو شرط هام لقبول الحكم الامتتاني؛ فالحكم الصادر قبل استنفاد وسائل الصلح، والتفاوض لا يجوز قبوله، لأنه قد يؤدي إلى وقوع الضرر على أحد الطرفين<sup>(٣)</sup>.

رابعاً: أن يكون الحكم صادراً بقصد الإصلاح، والعدالة، وهو أيضاً شرط ضروري لقبول الحكم الامتتاني؛ فالحكم الصادر بقصد الإضرار أو الظلم لا يجوز قبوله.

وفيما يلي بعض الأمثلة على الحكم الامتتاني منها مبدأ التسامح بين الناس فقد حث الإسلام على التسامح و العفو عن المذنبين، وذلك من منطلق الشكر لله تعالى على نعمة العفو و الصبر<sup>(٤)</sup>، وكذلك مبدأ الإحسان بين الناس فقد حث الإسلام على الإحسان إلى الآخرين، وذلك من منطلق الشكر لله تعالى على نعمة القدرة على العطاء والمساعدة، وأيضاً مبدأ العدل بين الناس فقد حث الإسلام على العدل الإنصاف، وذلك من منطلق الشكر لله تعالى على نعمة العقل والقدرة على تمييز الحق من الباطل<sup>(٥)</sup>.

فان أهمية الحكم الامتتاني يساهم في تحقيق الخير والعدالة في المجتمع، ويُعزّز قيم الإسلام ومبادئه، ويُعبّر عن شعور المسلم بالامتتان لله تعالى على نعمه، ويُشجّع على تطبيق

---

(١) ينظر: حقائق الأصول، محسن الحكيم(ت ١٣٩١هـ)، ط ٥، مكتبة بصيرتي، قم - إيران، ١٤٠٨هـ، ج ٢، ص ٧٩.

(٢) ينظر: الكافي، محمد بن يعقوب الكليني، ص ١٢٥.

(٣) ينظر: بداية الوصول في شرح كفاية الأصول، محمد طاهر آل الشيخ راضي، ج ٦، ص ٢٣٢.

(٤) ينظر: شرائع الإسلام، جعفر بن الحسين المحقق الحلي، ج ١، ص ٥٠.

(٥) ينظر: زبدة البيان، أحمد بن محمد المحقق الأردبيلي، ص ٦٨٤.

## الفصل الثاني: فلسفة الامتنان ومشروعيتها وحكومته -----

الأخلاق الإسلامية في الحياة اليومية<sup>(١)</sup>، وهذه الأمثلة تبين أن الحكم الامتناني هو حكم شرعي يجوز قبوله في بعض الحالات، إذا توفرت فيه الشروط اللازمة<sup>(٢)</sup>، ولقد قسم الفقهاء الإمامية الامتنان لله تعالى إلى ثلاثة أقسام منها:

أولاً: الامتنان القلبي وهو اعتراف القلب بجميع النعم التي تفضل بها المنعم عليه<sup>(٣)</sup> كما قال تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمُنِ اللَّهُ﴾<sup>(٤)</sup>، إنَّ كلَّ النعم التي يتمنَّعُ بها الإنسان، سواءً كانت ظاهرة، أو باطنة، هي منَّةٌ من الله تعالى على عباده، فلا فضل للإنسان في حصول النعم، ولا يُمكن للإنسان أن يُحقِّق النعم بنفسه، بل هي منحةٌ من الله تعالى يمنُّ بها على من يشاء من عباده<sup>(٥)</sup>.

ثانياً: الامتنان القولي: وهو الثناء على الله تعالى بنعمه، وشكر الله تعالى عليها باللسان و بجميع الجوارح<sup>(٦)</sup>.

ثالثاً: الامتنان العملي: وهو بذل الجهد في المحافظة على نعم الله تعالى، واستعمالها في طاعة الله تعالى<sup>(٧)</sup>.

وخلاصة مما سبق أنَّ فلسفة الامتنان تهدف إلى أنَّ الامتنان لله تعالى يُقوي الإيمان في قلب الإنسان، و يُعزِّزُ شعوره برحمته تعالى، وكذلك يُساهم في زيادة شعور الإنسان بالسعادة والرضا، وتقدير النعم التي من الله تعالى بها عليه، وأيضاً يُشجِّع الإنسان على الإحسان إلى الآخرين، وبذل الخير في المجتمع، وكذلك يُساعد على تطهير النفس من الحسد، والكبر والغرور، و يُنمِّي فيها مشاعر التواضع، والرضا، والقناعة، وكثير من الأهداف الأخرى.

(١) ينظر: القواعد الفقهية، ناصر مكارم الشيرازي، ج ١، ص ١٠٤.

(٢) ينظر: تهذيب الأحكام، محمد بن الحسن الطوسي، ص ١٨٩.

(٣) ينظر: مصباح المتهدج، محمد بن الحسن الطوسي، ص ٨٠٨.

(٤) سورة النحل، آية: ٥٣.

(٥) ينظر: حواريات فقهية، محمد سعيد الحكيم (ت ١٤٤٣هـ)، ط ١، ياران، قم - إيران، ١٤١٦هـ، ص ٢٨٤.

(٦) ينظر: السرائر، ابن إدريس الحلبي، ج ٣، ص ٢٨١.

(٧) ينظر: جامع الخلاف والوافق، علي بن محمد القمي، ص ٢٧.

### المطلب الثاني: دواعي الامتتان:

أهتم الفقه الإمامي في موضوع الامتتان فهو يؤسس قواعد انسانية تهتم في بناء حياة الإنسان المسلم بصوره عامه، وحياة الانسان المؤمن بصوره خاصة، لذا فالفقه الإمامي ركز على موضوع الامتتان، وبين له دواعي عديده أهمها نعم الله تعالى على عباده<sup>(١)</sup>، فإن نعم الله تعالى على عباده كثيرة، ومتنوعة، أهمها نعمة الإيمان، والإسلام، ونعمة الصحة، والعافية، ونعمة المال، والرزق، ونعمة العقل، والعلم، ونعمة الزواج، والأولاد، ونعمة الأمن، والاستقرار، فمن نعم الله تعالى على عباده أعمال الخير التي يقوم بها الإنسان، مثل صلة الأرحام، ومساعدة المحتاجين، ونشر الخير في المجتمع<sup>(٢)</sup>.

والمقصود بدواعي الامتتان (هي الأسباب التي توجب على الإنسان أن يُظهر شكره لله تعالى على نعمه)<sup>(٣)</sup>، ودواعي الامتتان لها صور عديدة أهمها:

### أولاً: الامتتان على نعم الله تعالى المادية والمعنوية للإنسان:

يعتبر الامتتان على نعم الله تعالى من الواجبات الدينية؛ لأن شكر الله تعالى من أعظم العبادات، وهذا ما أكدته العديد من النصوص الشرعية التي تحث على الامتتان، منها قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(٤)</sup>، فإن نعم الله تعالى لا تُحصى، ولا يمكن عدّها؛ لأنّ الله تعالى كثير النعم، رحيم بعباده<sup>(٥)</sup>.

فيرى الفقهاء أنّ الامتتان لله تعالى على نعمه المادية والمعنوية، واجب على الإنسان، وذلك من خلال عدة طرق، منها:

الطريقة الأولى: الثناء على الله تعالى، والاعتراف بنعمه، ويتم ذلك من خلال جوار الإنسان المتمثلة باللسان، والقلب، والعقل؛ فباللسان يمكن للإنسان أن يشكر الله تعالى على نعمه، ويثني عليه، ويحمده<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: الاقتصاد، محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، ط ١، الخيام، قم - إيران، ١٤٠٠هـ، ص ١٢.

(٢) ينظر: تذكرة الفقهاء، الحسن بن يوسف العلامة الحلي، ج ١، ص ٢٧٨.

(٣) ينظر: منهاج الصالحين، علي السيستاني، ط ١، ستارة، قم - إيران، ١٤١٦هـ، ج ٣، ص ٢٣١.

(٤) سورة النحل، آية: ١٨.

(٥) ينظر: مشرق الشمسين، البهائي العالمي، ص ٣٨٧.

(٦) ينظر: مجمع البيان، الفضل بن الحسن الطبرسي (ت ٥٤٨هـ)، دار الغدير، بيروت - لبنان، ١٩٩٠م،

## الفصل الثاني: فلسفة الامتتان ومشروعيتها وحكومته -----

أما في القلب فيمكن للإنسان أن يشعر بنعم الله تعالى عليه وذلك من خلال الإيمان، واليقين، والتسليم، وكذلك الاعتراف القلبي لله تعالى بفضله، وكثرة النعم التي تفضل بها على الإنسان<sup>(١)</sup>، وكذلك العقل (فهو ما عرف به الرحممُ واكتسب به الجنان)<sup>(٢)</sup>؛ فالعقل هو الجوهرة التي منه الله تعالى به على الإنسان، وميزه عن غيره من المخلوقات، فيعد الامتتان لله تعالى على الانسان بالعقل هو سيد النعم، وأفضلها، فبواسطته يمكن للإنسان أن يفكر في نعم الله تعالى عليه، ويعرف قدرها، ويدرك عظمتها، ويشكر الله تعالى عليها<sup>(٣)</sup>.

أما الطريقة الثانية للامتتان على نعم الله تعالى المادية، والمعنوية فتتمثل بالتسبيح، والتهليل، والحمد لله تعالى، ويتم ذلك من خلال قولنا: (سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر)<sup>(٤)</sup>، وهذه الإذكار، وغيرها لها آثار إيجابية كثيرة على الإنسان، منها زيادة الإيمان والقرب من الله تعالى، والشعور بالسعادة والرضا، والحرص على فعل الخير، وكذلك اجتناب الشر<sup>(٥)</sup>.

أما الطريقة الثالثة: فهي الامتتان من خلال الدعاء الله تعالى، والتوسل إليه، فالدعاء والتوسل من طرق الامتتان لله تعالى وذلك من خلال طلب المزيد من النعم من الله تعالى، والشكر له على نعمه؛ فإله تعالى كريم، لا يرد دعاء عبده، فإذا دعاه العبد، وشكر له على نعمه، فإنه سيزيده من نعمه<sup>(٦)</sup>.

أما الطريقة الرابعة: هي فعل الطاعات، واجتناب المحرمات ؛ من أهم طرق الامتتان لله تعالى، لأنّ الطاعة تُرضي الله تعالى، وتُقرب الإنسان إليه، وتزيده من نعمه<sup>(٧)</sup>. أما المحرمات فهي ما نهى الله تعالى عنها، فإذا اجتنب الإنسان المحرمات، فإنه يكون قد امتثل أمر الله تعالى، وشكر له على نعمه<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: الأمتل في تفسير كتاب الله المنزل، ناصر مكارم الشيرازي، ج٤، ص٣٩٩.

(٢) عوائد الأيام، محمد بن مهدي المحقق النراقي، ص٥١٩.

(٣) ينظر: تفسير الصافي، محمد محسن الفيض الكاشاني، ص٢٣.

(٤) بحار الأنوار، محمد باقر العلامة المجلسي، ج٧، ص٣٠٣.

(٥) ينظر: المختصر النافع، جعفر بن الحسن المحقق الحلبي، ص١٩٨.

(٦) ينظر: رسائل المرتضى، علي بن الحسين الشريف المرتضى، ج١، ص٣٠.

(٧) ينظر: الخلاف، محمد بن الحسن الطوسي، ص٢٠٥.

(٨) ينظر: المصدر نفسه، ص٢٠٧.

## الفصل الثاني: فلسفة الامتتان ومشروعيتها وحكومته -----

أما الطريقة الخامسة: فهو الإنفاق في سبيل الله تعالى؛ فالإنفاق هو من طرق الامتتان لله تعالى، ومن طرق الإنفاق هي الصدقة في سبيل الله، والزكاة، والجهاد في سبيل الله<sup>(١)</sup>، وغيرها من أنواع الإنفاق؛ فالإنفاق في سبيل الله تعالى هو شكر الله تعالى على نعمه، والاعتراف بفضلها، وهو يعد نوع من أنواع التقرب إليه<sup>(٢)</sup>.

وهكذا فإن الامتتان لله تعالى على نعمه المادية، والمعنوية واجب على الإنسان، وذلك من خلال عدة طرق، منها: الثناء على الله تعالى، والاعتراف بنعمه، والتوسل إليه، وفعل الطاعات، واجتناب المحرمات.

### ثانياً: الامتتان هداية الله تعالى للإنسان إلى طريق الإيمان والصلاح:

إن هداية الله تعالى للإنسان يعد باب من أبواب الامتتان لله تعالى على خلقه كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ تَكُونُوا مِنْ شَاكِرِينَ﴾<sup>(٣)</sup>؛ فهداية الله تعالى لنا إلى طريق الإيمان، والصلاح، هو امتتان الله تعالى؛ لأنّ الإنسان يشعر بنعم الله تعالى عليه، ويجعله يشكر الله تعالى على هذه النعم، فهذا الشكر يؤدي إلى زيادة الإيمان في قلب الإنسان، وإلى حرصه على فعل الطاعات، واجتناب المحرمات<sup>(٤)</sup>.

فمن خلال هذا الامتتان يُشعر الإنسان بالسعادة والرضا، وهذا الشعور يؤدي إلى حرص الإنسان على فعل الخير واجتناب الشر، وكذلك هذا الامتتان يُساعد الإنسان على تربية نفسه على الأخلاق الحميدة، مثل: الصبر، والشكر، والرضا بقضاء الله، والحلم، وايضا العفو، والرحمة في القلب، فهذه الأخلاق تُساعد الإنسان على الهداية إلى طريق الإيمان والصلاح<sup>(٥)</sup>.

فالإنسان الذي يشعر بالامتتان لنعم الله تعالى عليه، مثل: نعمة الإيمان، ونعمة الإسلام، ونعمة الصحة، ونعمة المال، ونعمة العافية، ونعمة الحياة، يكون أكثر حرصاً على فعل الطاعات، واجتناب المحرمات، وهذا يؤدي هدايته إلى طريق الإيمان، والصلاح، وكذلك الإنسان الذي يشعر بالامتتان لمن أحسن إليه، مثل: والديه، أو أساتذته، أو أصدقائه، يكون أكثر حرصاً

(١) ينظر: رياض المسائل، علي الطباطبائي (ت ١٢٣١هـ)، ط ١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم - إيران، ١٤١٥هـ، ج ٧، ص ٤٥٠.

(٢) ينظر: الينابيع الفقهية، علي أصغر مرواريد، ج ٥، ص ١٠٩.

(٣) سورة البقرة، آية: ١٥٢.

(٤) ينظر: الخلاف، محمد بن الحسن الطوسي، ص ١٢٨.

(٥) ينظر: المراسم العلوية، سلاار بن عبد العزيز (ت ٤٤٨هـ)، أمير، قم - إيران، ١٤١٤هـ، ص ٢٧.

## الفصل الثاني: فلسفة الامتحان ومشروعيتها وحكومته -----

على رد الجميل لهم، وهذا يؤدي إلى تحسين علاقاته الاجتماعية، وهذا يُساعده على الهداية إلى طريق الإيمان، والصلاح<sup>(١)</sup>.

إذن فإنّ الامتحان من خلال هداية الله تعالى للإنسان خلق إسلامي عظيم، له دور مهم في هداية الله تعالى للإنسان إلى طريق الإيمان، والصلاح.

### ثالثاً: الامتحان باب لمغفرة الله تعالى لذنوب الإنسان:

إنّ مغفرة الله تعالى للإنسان ذنوبه هي نعمة عظيمة، وهي من أعظم العطايا التي يمكن أن يحصل عليها الإنسان، فيرى فقهاء الإمامية أنّ من امتنان الله تعالى على عباده هي مغفرة ذنوبهم، وهو الذي يُحقق للإنسان السعادة في الدنيا، والآخرة<sup>(٢)</sup>.

وهناك العديد من الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة التي تحت الإنسان على شكر الله تعالى على مغفرته للذنوب كما قال تعالى: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾<sup>(٣)</sup>، وهذا الامتحان يتجلى في عدة أمور، منها الشعور بالشكر، والتقدير لله تعالى على مغفرته للذنوب، وذلك بقلب صادق، ولسان ناطق، والاعتراف بالذنب، والندم عليه، والعزم على عدم العودة إليه مرة أخرى، والابتعاد عن أسباب الذنب، والسعي إلى فعل الطاعات، والدعاء إلى الله تعالى أن يثبت التوبة على قلب التائب<sup>(٤)</sup>، فإن الله يغفر الذنوب كلها، وإن كانت كثيرة، كبيرة، أو صغيرة، عمداً، سهواً، خطأً، نسياناً، أو غير ذلك، فإن الله يغفرها، وهو الغفور الرحيم، الذي يحب المسامحة، ويقبل التوبة، ويفرح بها<sup>(٥)</sup>، ومن مواضع الامتحان في مغفرة الله تعالى للذنوب قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سِئَةً أَوْ يَظْلِمِ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾<sup>(٦)</sup> فإن الامتحان لله تعالى على نعمه هو من أسباب المغفرة، والرحمة الإلهية، وذلك من خلال الاعتراف بفضل الله تعالى؛ فالامتحان لله تعالى على نعمه يساعده الإنسان على الندم على ذنبه، والرغبة في التوبة، والرغبة في الإصلاح؛

(١) ينظر: الخلف، محمد بن الحسن الطوسي، ص ١٢٨.

(٢) ينظر: وسائل الشيعة، محمد بن الحسن الحر العاملي، ص ١٨٩.

(٣) سورة الزمر، آية: ٥٣.

(٤) ينظر: وسائل الشيعة، أبو جعفر محمد بن الحسن الحر العاملي، ص ١٨٩.

(٥) ينظر: المصدر نفسه، ص ١٨٩.

(٦) سورة النساء، آية: ١١٠.

## الفصل الثاني: فلسفة الامتنان ومشروعيتها وحكومته -----

فالامتنان لله تعالى على نعمه يساعد الإنسان على الرغبة في إصلاح النفس، والتوبة، والابتعاد عن الذنوب<sup>(١)</sup>.

وهذا الامتنان هو من الأعمال التي تساعد الإنسان على الحصول على المغفرة، والرحمة الإلهية<sup>(٢)</sup> كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ اللَّهُ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، فمن خلال هذه الآية الكريمة هناك عدة دواعي للإمتنان على نعمة المغفرة، منها المغفرة من أعظم النعم التي تطهر الإنسان من الذنوب<sup>(٤)</sup>، فهو شكر العبد لله تعالى على مغفرته لذنوبه، وذلك من خلال: التذكرة بالله تعالى بعد ارتكاب المعصية، والاستغفار من الذنوب، وذلك باللسان والقلب، وأيضاً عدم الإصرار على الذنب وهذه العناصر الثلاثة هي شروط قبول التوبة، كما جاء عن محمد بن أحمد عن أحمد بن هلال قال: سألت أبا الحسن الأخير (عليه السلام) عن التوبة النصوح ماهي؟ فكتب (عليه السلام) أن يكون الباطن كالظاهر، وأفضل من ذلك<sup>(٥)</sup>، ويُشير الحديث الشريف إلى أن أفضل أنواع التوبة هي التوبة النصوح، وهي التوبة التي يكون فيها التزام القلب، والباطن بالتوبة كما هو التزام الظاهر، والجوارح، فلا يُقصد بالامتنان الشكر لله تعالى على نعمه، بل يُقصد به الشكر للنفس على توبتها<sup>(٦)</sup>، وتقديرها لما بذلته من جهدٍ للتخلص من المعصية، فيشجع الحديث على التوبة النصوح، وهي التوبة التي تكون صادقة من القلب، و لا رجعة فيها إلى المعصية، فإن أفضل أنواع التوبة هي التي لا تقتصر على الظاهر فقط، بل تشمل أيضاً التزام القلب والباطن، ويساعد على تقوية العزيمة والتصميم على الاستمرار في التوبة، ويعزز الثقة بالنفس والشعور بالقوة، ويشجع على بذل المزيد من الجهد للتخلص من المعاصي<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: البرهان، سيد هاشم البحراني، ١٨٤.

(٢) ينظر: مجمع البيان، الفضل بن الحسن الطبرسي، ص ١٦٩.

(٣) سورة آل عمران، آية: ١٣٥.

(٤) ينظر: من لا يحضره الفقيه، محمد بن بابويه القمي الصدوق، ص ١٥٦.

(٥) معاني الأخبار، محمد بن بابويه القمي الصدوق (ت ٣٨١هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي، قم - إيران،

١٣٧٩هـ، ص ١٧٤.

(٦) ينظر: الموسوعة الفقهية الميسرة، محمد علي الأنصاري، ج ٣، ص ٣٥.

(٧) ينظر: وسائل الشيعة، محمد بن الحسن الحر العاملي، ج ١١، ص ٣٦١.

## الفصل الثاني: فلسفة الامتتان ومشروعيتها وحكومته -----

أما الامتتان ودواعية في السنة الشريفة فيتضح في باب مغفرة الله تعالى للذنوب في قول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): (من تاب من ذنبه كمن لم يذنب)<sup>(١)</sup>، فيشترط الفقهاء الإمامية لصحة التوبة وقبولها من الله تعالى عدة شروط، منها:

أولاً: الإخلاص لله تعالى أي أن تكون التوبة خالصة لله تعالى، لا لأي غرض آخر، مثل رياء الناس، أو طلب الشهرة<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: الندم على الذنب، أي أن يشعر الإنسان بالندم على ما فعله، ويأسف عليه.

ثالثاً: العزم على عدم العودة إلى الذنب مرة أخرى، أي أن ينوي الإنسان أن لا يعود إلى الذنب الذي تاب منه مرة أخرى<sup>(٣)</sup>.

رابعاً: القضاء على آثار الذنب، إذا كان الذنب له آثار، مثل: ردّ المظالم، أو أداء الحقوق، أو جبر الضرر، فإذا تحققت هذه الشروط، كانت التوبة صحيحة، ومقبولة من الله تعالى، وكان صاحبها كمن لم يذنب قط<sup>(٤)</sup>.

إذن فإنّ الامتتان لله تعالى على مغفرة ذنوبه هو من المبادئ التي يجب أن يتحلى بها الإنسان المسلم؛ لأن الامتتان يُساعده على إدراك عظمة الله تعالى، وفضله عليه، وأهداف الشريعة الإسلامية.

### رابعاً: نصر الله تعالى للإنسان في الشدائد والمحن:

يُعد نصر الله تعالى للإنسان في الشدائد، والمحن من أنواع الامتتان الألهي للإنسان؛ ولأنّ النصر من أعظم النعم التي يمكن أن ينعم الله تعالى بها على عبده، ولقد أكد الفقهاء الإمامية على أهمية الامتتان في نصر الله تعالى للإنسان في الشدائد، والمحن، واعتبروه من العبادات التي تُكسب رضا<sup>(٥)</sup>؛ فهناك عدة دواعي للامتتان في نصر الله تعالى للإنسان، منها الامتتان هو سبب لدفع البلاء فالله تعالى يدفع البلاء عن عباده الشاكرين، وينزل عليهم رحمته، وبركته<sup>(٦)</sup>.

(١) الكافي، محمد بن يعقوب الكليني، الجزء: ٢، ص ٤٨٢.

(٢) ينظر: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مركز الرسالة، ط ١، مهر، قم - إيران، ١٤٢٠ هـ، ص ٥٣.

(٣) ينظر: الكافي، محمد بن يعقوب الكليني، الجزء: ٢، ص ٤٨٢.

(٤) ينظر: تفسير القمي، علي بن إبراهيم القمي، ص ٤٠٩.

(٥) ينظر: البرهان، هاشم البحراني، ص ١٣٧.

(٦) ينظر: من لا يحضره الفقيه، محمد بن بابويه القمي الصدوق، ص ١٤٩.

## الفصل الثاني: فلسفة الامتتان ومشروعيتها وحكومته -----

إذن نصرُ الله تعالى للإنسان في الشدائد، والمحن هي من مظاهر رحمته تعالى، وهو ما يُؤكّد على أنّ الله تعالى لا يُتركُ عباده، وإثما يُعينُهُم على تخطّي الصعاب، وتحقيقِ النصرِ.

### خامساً: الخير الذي يحصل عليه الإنسان في حياته:

يُؤكّد القرآن الكريم على أنّ الله تعالى هو مصدرُ كلّ خيرٍ في الكون، وأنّ الإنسان لا يُمكنهُ أن يُحقّقَ الخيرَ بمفرده، بل يجبُ عليه أن يطلبَ العونَ من الله تعالى في الحصول على الخير<sup>(١)</sup>، وقد أكد القرآن الكريم على ان نعم الله سبحانه و تعالى كثيرة على الانسان جداً ولا يستطيع الانسان أنّ يحصلها كما في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾<sup>(٢)</sup>، فهذه الآية القرآنية فيها إمتتان لله تعالى على نعمه الكثيرة، والتي منها نعمة الإيمان، والإسلام، وهي نعمة عظيمة، لا يستحقها إلا من وفقه الله تعالى لها، ونعمة الصحة، والعافية، وهي نعمة أساسية للإنسان، تمكنه من أداء واجباته الدينية، والديوية، ونعمة المال، والرزق، وهي نعمة تُعين الإنسان على عيش حياة كريمة، ونعمة العلم، والحكمة، وهي نعمة تُمكن الإنسان من فهم الدين، ومعرفة الحق من الباطل، ونعمة الأمن، والأمان، وهي نعمة تُشعر الإنسان بالطمأنينة، والراحة<sup>(٣)</sup>.

وقد فسّر المفسرون الآية الكريمة مستدلين بأحاديث النبي(صلى الله عليه وآله)وأهل بيته(عليهم السلام)<sup>(٤)</sup>، فقال محمد حسين الطباطبائي في تفسيره(الميزان في تفسير القرآن الكريم)(إي إذكر نعمة ربك التي أنعم بها عليك، وعددها، وعظّمها، وشكرها، وأكثر من الثناء عليها، والتحدث بها، فإن ذلك من أعظم الأعمال، وأجل القربات، وسبب لمزيد من النعم)<sup>(٥)</sup>.

ومن النماذج التطبيقية على الامتتان الخير الذي يحصل عليه الإنسان في حياته هو جزاء المحسنين كما في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾<sup>(٦)</sup>، فالامتتان في الآية الكريمة هو شكر الله تعالى على إحسانه إلى عباده، وذلك من خلال الإيمان بالله تعالى، وبما جاء عن الله تعالى، وما جاء عن رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم)، وكذلك الالتزام بأمر الله تعالى،

(١) ينظر: تفسير سورة الحمد، محمد باقر الحكيم، ط ١، شريعت، قم - ايران، ١٤٢٠ هـ، ص ٢٩١.

(٢) سورة الضحى، آية: ١١.

(٣) ينظر: الكافي، محمد بن يعقوب الكليني، ص ١٨٢.

(٤) ينظر: الكافي، محمد بن يعقوب الكليني، ص ١٨٢.

(٥) ينظر: تفسير الميزان، محمد حسين الطباطبائي، ص ١٨٩.

(٦) سورة النحل، آية: ٩٠.

## الفصل الثاني: فلسفة الامتتان ومشروعيتها وحكومته -----

واجتناب نهيه، وفعل الخير، والابتعاد عن الشر<sup>(١)</sup>، وهذه الأفعال الثلاثة هي من صفات المحسنين الذين يستحقون جزاء الله تعالى، ولذلك فإن الامتتان في الآية الكريمة هو شكر الله تعالى على إحسانه إلى عباده، من خلال القيام بالأعمال الصالحة، واجتناب الأعمال السيئة<sup>(٢)</sup>، وكذلك من النماذج التطبيقية على الامتتان الخير الذي يحصل عليه الإنسان في حياته قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾<sup>(٣)</sup>، وتُشير الآية الكريمة إلى أن الله تعالى وعد عباده بزيادة نعمه عليهم إذا شكروا له على ما من به عليهم، وهدّهم بالعذاب الشديد إذا كفروا بنعمه<sup>(٤)</sup>.

إذن يمكننا أن نستخلص أهم الدواعي من الامتتان وهي الإيمان بفضل الله تعالى ورحمته؛ فالإنسان لا يمكنه أن يحقق أي شيء بمفرده، بل هو محتاج دائماً إلى عون الله تعالى ورحمته، و الشكر لله تعالى هو تعبير عن الإيمان بفضلِهِ ورحمته، وكذلك فالشكر لله تعالى يُساعد الإنسان على الشعور بالقناعة، والرضا بما من الله تعالى به عليه، ويُقلّل من مشاعر الطمع، والحسد، فقد وعد الله تعالى عباده في القرآن الكريم بأنه سيضاعف لهم الخير إذا شكروا له على نعمه، وكذلك الشكر لله تعالى هو سلاح المؤمن للدفاع عن نفسه من الإذي، و لجلب الخير والبركة في حياته.

---

(١) ينظر: رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين (ع)، السدي علي خان المدني الشيرازي، ط ٤،

مؤسسة النشر الإسلامي، قم - إيران، ١٤١٥ هـ، ج ٤، ص ٦٤.

(٢) ينظر: بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية، محسن الخزازي، ط ٥، مؤسسة النشر الإسلامي، قم

- إيران، ١٤١٨ هـ، ج ٢، ص ١٦٥.

(٣) سورة إبراهيم، آية: ٧.

(٤) ينظر: مصباح المتهدد، محمد بن الحسن الطوسي، ص ٦٤٣.

## المبحث الثاني: مشروعية الامتتان:

### توطئه:

حثَّ الله تعالى عباده على الشكر، والتقدير في العديد من الآيات القرآنية، والأحاديث الشريفة، وكذلك من خلال الإجماع، وكذلك العقل؛ فالامتتان في الفقه الإمامي له حكمة من مشروعية الامتتان، وهذه الحكمة تؤدي تقوي الايمان، فيُساعد الامتتان على تقوية إيمان المؤمن، وتقواه، وإدراكه لعظمة الله تعالى، ونعمه، والارتقاء بالأخلاق فيُساعد الامتتان على الارتقاء بالأخلاق الكريمة، وإدراك فضل الله تعالى على عباده، وصرف البلاء فيؤمن المؤمن في فقه الإمامية أن الامتتان يُساعد في صرف البلاء، إذ يُعبر عن رضاه بقضاء الله تعالى وقدره، والتقرب من الله تعالى يُساعد الامتتان على التقرب من الله تعالى، ونيل رضاه، ومغفرته، لذا سوف نقف في هذا المبحث على بيان مشروعية الامتتان من خلال ثلاثة مطالب، المطلب الأول الاستدلال بالأدلة النقلية القرآن الكريم، والسنة، أما المطلب الثاني من هذا المبحث فهو الاستدلال على الامتتان بالأدلة البديهية الإجماع، والعقل، وبعد ذلك ننتقل إلى بيان المطلب الثالث الاستدلال بالأدلة الأخرى.

## المطلب الأول: الاستدلال بالأدلة النقلية:

### المقصد الأول: الاستدلال على الامتتان بالأدلة النقلية من القرآن الكريم:

يُعدّ القرآن الكريم المصدرَ الأساسيَ للاستدلالِ على أهمية الامتتان في الإسلام، وذلك من خلال العديد من الآياتِ الكريمة التي تُحثُّ على الشكرِ لله تعالى، وتُبيِّنُ فضلَهُ و نعمه، فيؤكِّدُ فقهاء الإمامية على أهمية الاستدلالِ على الامتتان من خلال القرآن الكريم، وذلك من خلال التركيزِ على الآياتِ الكريمة التي تُحثُّ على الشكرِ، وكذلك بيانُ فضلِ الامتتان و ثوابه، وكذلك التأكيدُ على أهمية ترجمة الامتتان في الأقوالِ والأفعالِ<sup>(١)</sup>، ومن النماذج القرآنية على الامتتان في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعٍ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾<sup>(٢)</sup>، تُعدُّ فريضة الحج من أركان الإسلام الخمسة، وهي عبادة جسيمة يُفرضها الله تعالى على من يستطيع القيام بها، و الامتتان في هذه العبادة هو تعبيرٌ عن كونه خضوع المسلم لله تعالى، إذ يُمثل أداء الحج امتثالاً لأمر الله تعالى، وتلبية لدعوته للمسلمين لزيارة بيته المقدس<sup>(٣)</sup>، فقد اشترط الفقهاء في وجوب الحج وجود الاستطاعة التي تشمل شروطاً مالية، وبدنية، وأمنية و فان من امتتان لله تعالى على عباده هو سقوط الحج عن غير المستطيع؛ لقلة ماله، أو المرض، أو غيرهما، من الشروط الضرورية لأداء العبادة<sup>(٤)</sup>.

ومن منن الله تعالى على عباده اسقط الصوم عن المرضى، وكذلك المسافرين في شهر رمضان إلى أيام آخر، كما قال تعالى: ﴿أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامٍ مَسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾<sup>(٥)</sup>؛ فالامتتان في الآية المباركة يكمن في تخفيف الله تعالى عن عبادة الصيام عن بعض المسلمين مثل المرضى، والمسافرين<sup>(٦)</sup>، وهو تعبيرٌ عن تقدير رحمة الله تعالى، وعدله في تشريعه لأحكام تناسب جميع الحالات، والظروف<sup>(٧)</sup>، فيتمثل أداء

(١) ينظر: نشأة التشيع والشيعة، محمد باقر الصدر (ت ١٤٠٠هـ)، ط ٢، قدس، قم- إيران، ١٤١٧هـ، ص ١٣٠.

(٢) سورة آل عمران، آية: ٩٧.

(٣) ينظر: شرح أصول الكافي، مولي محمد صالح المازندراني، ج ٧، ص ٣٤٦.

(٤) ينظر: جامع أحاديث الشيعة، آقا حسين الطباطبائي البروجردي (ت ١٣٨٣هـ)، العلمية، قم- إيران،

١٤٠٧هـ، ج ١٠، ص ٢١٠.

(٥) سورة البقرة، آية: ١٨٤.

(٦) ينظر: كشف اللثام، بهاء الدين محمد بن الحسين الفاضل الهندي، ج ٩، ص ١٦٣.

(٧) ينظر: المقنعة، محمد بن محمد بن نعمان المفيد، ص ٥٨.

## الفصل الثاني: فلسفة الامتتان ومشروعيتها وحكومته -----

البدائل عن الصيام مثل القضاء، أو الفدية امتثالاً لأمر الله تعالى، وتلبية لدعوته للمسلمين للتقرب إليه بعبادته، وطاعته وهو باب من أبواب منة الله تعالى على عباده المؤمنين<sup>(١)</sup>، فيعد تخفيف عبادة الصيام عن المرضى، والمسافرين من أوجه الامتتان الإلهي؛ لرعايتهم، وتخفيف المشقة عليهم، فنُتِج أحكام الصيام فرصة للمسلمين لأداء أعمال صالحة أخرى مثل القضاء، أو إطعام المساكين كبديل عن الصيام، وتؤكد الآية المباركة على أهمية القصد، والنية في العبادة فمن تطوع بأداء البديل عن الصيام بنية الخير فله الأجر، والثواب من الله تعالى<sup>(٢)</sup>.

وقال تعالى: ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، تناولت هذه الآية المباركة وعد الله تعالى للمؤمنين بالزيادة في النعم، إذا شكروا نعمه، وفيما يتعلق بالامتتان، فإن هذه الآية تؤكد على أهمية الامتتان لله تعالى على نعمه، وأن الامتتان هو سبب لزيادة النعم، وبناءً على ذلك، فإن الامتتان في هذه الآية المباركة يتمثل في شكر الله تعالى على نعمه، والإيمان بأن الامتتان سبب لزيادة النعم، وهذا الامتتان من الأخلاق الحميدة التي يجب أن يتحلى بها المسلم، وهو من أسباب زيادة النعم في الدنيا والآخرة، وفيما يلي بعض التطبيقات العملية للامتتان في هذه الآية المباركة الثناء على الله تعالى باللسان، والاعتراف بفضل الله تعالى على القلب، السعي لشكر الله تعالى وهي بالعمل، وذلك بفعل الطاعات، واجتناب المعاصي<sup>(٤)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ﴾<sup>(٥)</sup>، إن الامتتان الذي امتن به الله سبحانه وتعالى على نبيه موسى (عليه السلام) إن أتى موسى (عليه السلام) التوراة وهي كتاب من الكتب السماوية<sup>(٦)</sup>، كما آتاه الله تعالى النبوة، وجعله رسوله إلى بني إسرائيل<sup>(٧)</sup>، وكذلك آتاه الله

(١) ينظر: منهاج الصالحين، محمد إسحاق الفياض، ج ١، ص ٤٢٨.

(٢) ينظر: جامع الخلاف والوفاق، علي بن محمد القمي، ص ١٥٥.

(٣) سورة إبراهيم، آية: ٧.

(٤) ينظر: جامع الخلاف والوفاق، علي بن محمد القمي، ص ١٥٥.

(٥) سورة الأسراء، آية: ١٠١.

(٦) ينظر: دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية، حسين علي المنتظري، ط ١، مكتب الإعلام

الإسلامي، قم - إيران، ١٤٠٨ هـ، ج ١، ص ٧٢.

(٧) ينظر: الخصال، محمد بن بابويه القمي الصدوق، ص ٤٢٤.

## الفصل الثاني: فلسفة الامتتان ومشروعيتها وحكومته -----

تعالى الكلام، فكلم الله تعالى موسى (عليه السلام) تكليماً مباشراً<sup>(١)</sup>، وكذلك آتاه الله تعالى المعجزات، مثل عصا موسى، وقلق البحر، وإنزال المن، والسلوى<sup>(٢)</sup>.

أما أهمية الامتتان في القرآن الكريم فتكمن في ما يلي:

أولاً: أن الله تعالى أمر عباده بالشكر، ووعدهم بمزيد من النعم لمن شكره<sup>(٣)</sup>.

ثانياً: إن الله تعالى أستدل على شكره بنعمه على عباده فقال تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(٤)</sup>؛ فالامتتان في هذه الآية تُبين أن نعم الله تعالى لا حصر لها، ولا يمكن للإنسان أن يُحصيها مهما حاول، فهذه الآية تُبين أن الله تعالى غفور رحيم بعباده، يغفر لهم ذنوبهم، ويُعاملهم بالرحمة المطلقة<sup>(٥)</sup>.

ثالثاً: أن الله تعالى ذم من جحد نعمه، فقال تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ﴾<sup>(٦)</sup>، فوردت الآية الكريمة في سورة سبأ، وهي تُبين أن الامتتان من الأمور النادرة بين عباد الله تعالى، الشكر هو شعور القلب بفضل الله تعالى ونعمه، وإظهار ذلك بالقول، والفعل<sup>(٧)</sup>، ويُعتبر الشكر أصل الامتتان، ويُعبّر عنه بالقول والفعل، ويقسم الشكر إلى شكر القلب هو شعور القلب بفضل الله تعالى، ونعمه<sup>(٨)</sup> هو أساس الشكر، ولا قيمة للشكر دونه، وكذلك شكر اللسان وهو الثناء على الله تعالى بجميل صفاته، وأفعاله، ويُعبّر عنه بالكلمات، والدعاء<sup>(٩)</sup>، وكذلك شكر الجوارح هو استخدام الجوارح في طاعة الله تعالى وشكر نعمه، ويُعبّر عنه بالعمل الصالح<sup>(١٠)</sup>.

---

(١) ينظر: الاختصاص، محمد بن محمد بن نعمان المفيد (ت ٤١٣هـ)، ط ٢، دار المفيد، بيروت - لبنان، ١٤١٤هـ، ص ٤٧.

(٢) ينظر: الخرائج والجرائح، قطب الدين الراوندي (ت ٥٧٣هـ)، ط ١، العلمية، قم - إيران، ١٤٠٩هـ، ج ١، ص ٢.

(٣) ينظر: تهذيب الأحكام، محمد بن الحسن الطوسي، ص ١٩٤.

(٤) سورة النحل، آية: ١٨.

(٥) ينظر: الرسائل التسع، جعفر بن الحسن المحقق الحلي، ص ١٤١.

(٦) سورة سبأ، آية: ١٣.

(٧) ينظر: الأقطاب الفقهية، ابن أبي جمهور، ص ١٣.

(٨) ينظر: جواهر الكلام، حسن بن محمد الجواهري، ج ١٦، ص ٩٨.

(٩) ينظر: منهاج الصالحين، وحيد الخراساني، ج ١، ص ٥١٢.

(١٠) ينظر: موسوعة أحاديث أهل البيت (ع)، هادي النجفي، ط ١، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ١٤٢٣هـ، ج ١١، ص ٩٨.

## الفصل الثاني: فلسفة الامتنان ومشروعيتها وحكومته -----

أما أسباب قلة شكر العبد لله سبحانه وتعالى هي غفلة الإنسان عن نعم الله تعالى، وكثرة مشاغله، وانشغاله بالحياة الدنيا، وعدم تعرّف الإنسان على حقيقة النعم، وكذلك يظنّ الإنسان أنّ النعم من حقه، ولا يرى فضل الله تعالى فيها، وأيضاً ضعف إيمان الإنسان، وكذلك لا يدرك عظمة الله تعالى ونعمه، فلا يشعر بوجوب الشكر<sup>(١)</sup>، أما الحلّول فهي التأمل في نعم الله تعالى، وكذلك التفكير في عظمة الله تعالى وكثرة نعمه، وأيضاً التعرّف على حقيقة النعم، وإدراك فضل الله تعالى ونعمه، وأنها منحة منه، وكذلك تقوية الإيمان بقدرة الله تعالى وعظمته، وأنه هو المنعم الوحيد<sup>(٢)</sup>.

وسوف أقف عند شكر بعض الأنبياء للنعم في القرآن الكريم فقد شكر نبي الله إبراهيم (عليه السلام) نعم الله عليه، فقال تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْعَتِهِ لِإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى﴾<sup>(٣)</sup>، فهذا يعني أنّ من شيعته إبراهيم (عليه السلام) الذي صدق الله ووفّى بعهده، وصبر على ابتلائه، وامتنل لأمره، واجتنب نهيه، وقام بعبادته، وأمر النّاس بالمعروف، ونهى عن المنكر، فكان من شيعته حقاً<sup>(٤)</sup>، هو إمتنان يُعبر عن شكر الله تعالى على نعمة بعثة نبي الله إبراهيم (عليه السلام)، الذي كان من أعظم الرسل، وقد امتاز بصفات كثيرة، منها صدقه مع الله، ووفائه بعهده، وصبر على ابتلائه، وامتنال أمر الله، واجتتاب نهيه، وإقامة العبادة، وأمر النّاس بالمعروف، ونهى عن المنكر، فكان من شيعته حقاً<sup>(٥)</sup>.

وكذلك شكر نبي الله موسى (عليه السلام) لنعم الله عليه، فقال تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَى إِنَّ تَكْفُرُوا أَنْتُمْ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا فَإِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾<sup>(٦)</sup>، فنتناول هذه الآية المباركة تأكيداً على غناه عن خلقه، وأنه لا يحتاج إلى شيء من عباده، وأنه هو المنعم الحقيقي، وهو الذي يستحق الحمد، والثناء<sup>(٧)</sup>، وفيما يتعلق بالامتنان فإن هذه الآية تتضمن نوعاً من الامتنان،

(١) ينظر: رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين (ع)، علي خان المدني الشيرازي (ت ١١٢٠هـ)،

ط ٤، مؤسسة النشر الإسلامي، قم - إيران، ١٤١٥هـ، ج ٦، ص ٣٤٦.

(٢) ينظر: تفسير مجمع البيان، فضل بن حسن الطبرسي، ج ١، ص ٣٣٠.

(٣) سورة النجم، آية: ٣٧ .

(٤) ينظر: الوسائل، محمد بن الحسن الحر العاملي، ص ١٩٤.

(٥) ينظر: المصدر نفسه، ص ١٩٤.

(٦) سورة يونس، آية: ٩٨.

(٧) ينظر: تفسير نور الثقلين، عبدعلي العروسي الأحويزي (ت ١١١٢هـ)، ط، مؤسسة أسماعيليان، قم -

إيران، ١٤١٢هـ، ج ١، ص ١٩٠.

## الفصل الثاني: فلسفة الامتنان ومشروعيتها وحكومته -----

وهو الامتنان على نعم الله تعالى، وذلك بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾<sup>(١)</sup>، وبناءً على ذلك، فإن الامتنان في هذه الآية المباركة يتمثل بالاعتراف بفضل الله تعالى، وأنه هو المنعم الحقيقي، فيتوجب علينا السعي لشكر الله تعالى بالعمل، وذلك بفعل الطاعات، واجتناب المعاصي<sup>(٢)</sup>، فإن المسلم ملزم بالامتنان على جميع النعم التي أنعم بها عليه، سواء كانت نعمًا ظاهرة أو خفية، كبيرة أو صغيرة<sup>(٣)</sup>.

إذن من خلال ما تقدم يتضح لنا أنّ الشكر هو أصل الامتنان، ويُعبّر عنه بالقول والفعل، ويُستحبّ الشكر عند كلّ نعمة، صغيرة أو كبيرة، أما الحمد فهو ثناء العبد على الله تعالى بجميل صفاته، وأفعاله، ويُستحبّ الحمد عند كلّ نعمة، أما الثناء فهو ذكر محاسن المنعم وفضائله، ويُستحبّ الثناء على الله تعالى عند كلّ نعمة.

### المقصد الثاني: الاستدلال على الامتنان بالأدلة النقلية من السنة:

يُعدّ الامتنان من المفاهيم الإيمانية في الإسلام، ومنّ العبادات التي حثّ عليها الإسلام، وقد حثّت الشريعة الإسلامية على الامتنان بالقول، والفعل، وقد وردت في السنة الشريفة العديد من الأحاديث التي تُبين أهمية الامتنان، وتُرشد المسلمين إلى كيفية الامتنان لله تعالى على نعمه<sup>(٤)</sup>، فقد جاء في السنة كثير من الأحاديث التي تبين موضوع الامتنان منها عن سهل بن زياد، عن يحيى بن المبارك، عن عبد الله ابن جبلة، عن معاوية بن وهب، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: (من أعطي الشكر أعطي الزيادة)<sup>(٥)</sup>، الشكر هو شعور القلب بفضل الله تعالى ونعمه، وإظهار ذلك بالقول، والفعل، أما الزيادة فهي المزيد من النعم، سواء كانت مادية أو معنوية؛ فالامتنان في الحديث الشريف يكمن في أنّ الشكر هو من أسباب زيادة النعم للإنسان<sup>(٦)</sup>، وعن أحمد بن محمد بن خالد، عن محمد بن هشام، عن ميسر، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: شكر النعمة اجتناب المحارم و تمام الشكر قول الرجل: الحمد لله رب

(١) سورة ابراهيم، آية: ٨.

(٢) ينظر: معارج الأصول، جعفر بن الحسن المحقق الحلبي، ص ١٦٣.

(٣) ينظر: الوسائل، محمد بن الحسن الحر العاملي، ص ١٩٤.

(٤) ينظر: فهارس رياض السالكين، محمد حسين المظفر (ت ١٣٨١هـ)، ط ١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم -

ايران، ١٤١٩هـ، ج ٢، ص ٤٠٣.

(٥) الكافي، محمد بن يعقوب الكليني، ج ٢، ص ٩٥.

(٦) ينظر: سبل السلام، محمد بن اسماعيل الكحلاني (ت ١١٨٢هـ)، ط ٤، دار الغدير، بيروت-لبنان، ١٣٧٩هـ،

ج ٣، ص ٣٨.

## الفصل الثاني: فلسفة الامتتان ومشروعيتها وحكومته -----

العالمين)<sup>(١)</sup>؛ فالامتتان في الحديث الشريف يتمحور في أنّ شكر النعمة لا يقتصر على الشكر بالقول فقط، بل يجب أن يتجسّد في الابتعاد عن المحارم، والشكر الكامل لله تعالى يشمل الشكر بالقول والفعل، وذلك بقول الحمد لله رب العالمين، والعمل الصالح الذي يُجتنب فيه المسلم المحارم<sup>(٢)</sup>.

ومن هذه الأحاديث حديث الرفع فرويه عن الحسين بن محمد عن محمد بن أحمد النهدي رفعه عن الإمام ابا عبد الله (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): (رفع عن أمتي تسعة: الخطأ، والنسيان وما أكرهوا عليه، وما لا يعلمون، وما لا يطيقون، وما اضطروا إليه، والحسد، والطيرة، والتفكر في الوسوسة في الخلق ما لم ينطقوا بشقة)<sup>(٣)</sup>، فيُعدّ حديث رفع التسعة من الأحاديث الشريفة التي تُبين رحمة الله تعالى بعباده المؤمنين من أمة محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)، وفيه يُؤكّد النبي الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم) على فضل الله تعالى برفع تسعة أمور عن هذه الأمة، فإنّ رفع الله تعالى الخطأ، والنسيان عن الأمة يدلّ هذا الرفع على رحمة الله تعالى بعباده، فيُخفّف عنهم مشقة الحساب، والعقاب على ذنوبهم التي ارتكبوها دون قصد، أو علم<sup>(٤)</sup>، أما أكرهوا يدلّ هذا الرفع على عدل الله تعالى، إذ لا يُحاسب عباده على ما يفعلونه تحت تأثير الضغط والإكراه<sup>(٥)</sup>، أما الامتتان في ما لا يعلمون فيدلّ هذا الرفع على حكمة الله تعالى، إذ لا يُكلّف عباده إلاّ بما يعلمون، وما لا يطيقون يدلّ هذا الرفع على رحمة الله تعالى، إذ لا يُثقل عباده بما لا يطيقون، وبين الحديث الشريف رفع الاضطرار فيدلّ هذا الرفع على رحمة الله تعالى<sup>(٦)</sup>، إذ يُقدّر ظروف عباده، ويُراعي احتياجاتهم<sup>(٧)</sup>، وبين الحديث الشريف رفع الحسد، ويدلّ هذا الرفع على فضل الله تعالى، إذ يحفظ قلوب عباده من شرّ الحسد، وآثاره السلبية، وأوضح الحديث الشريف رفع موضع الطيرة فيدلّ هذا الرفع على رحمة الله تعالى، إذ يُحفظ عقول عباده من الخرافات، والأفكار الوهمية، وبين الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) رفع التفكير في الوسوسة في الخلق فان الامتتان في رفع هذا التفكير يدلّ على

(١) الكافي، محمد بن يعقوب الكليني، ج ٢، ص ٩٥

(٢) ينظر: تحرير الأحكام، الحسن بن يوسف العلامة الحلي، ج ٤، ص ٣٤٦.

(٣) جامع أحاديث الشيعة، آقا حسين الطباطبائي البروجردي، ج ١٢، ص ٨١.

(٤) ينظر: الحقائق الناضرة، يوسف بن أحمد المحقق البحراني، ج ٧، ص ١٧١.

(٥) ينظر: جواهر الكلام، حسن بن محمد الجواهري، ج ٨، ص ١٧٧.

(٦) ينظر: كتاب المكاسب، جابر بن عبد الله الأنصاري، ج ٢، ص ٨٨.

(٧) ينظر: مصباح الفقيه، آقا رضا الهمداني (ت ١٣٢٢ هـ)، منشورات مكتبة الصدر، طهران - إيران، بلا سنة

نشر، ج ١، ص ٢١٢.

## الفصل الثاني: فلسفة الامتتان ومشروعيتها وحكومته -----

حكمة الله تعالى، إذ يُقدّر ضعف النفس البشرية، ويُعذرها على ما قد يخطر ببالها من أفكار مُقلقة دون قصد، أو إرادة<sup>(١)</sup>، وبين الحديث الشريف أنّ الله تعالى رفع عن أمة النبي الخاتم (صلى الله عليه وآله وسلم) ما لم ينطقوا بشفة، إذ يُعفى المسلم أيضاً عن الذنوب التي لم ينطق بها بلسانه، ويدلّ هذا الرفع على رحمة الله تعالى، وسعة مغفرته للذنوب<sup>(٢)</sup>.

وقد بينت السنة الشريفة أنّ الصالحات تتم بنعمة الله فقال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): (الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات)<sup>(٣)</sup>، فالامتتان في هذا الحديث الشريف يدفع المسلم إلى بذل المزيد من الجهد لشكر الله تعالى على نعمه، لما له من أثر إيجابي في حياته الدنيا والآخرة، فالشكر على نعم الله تعالى يدلّ على الإيمان بقدرته، وعظمته، وكذلك يدفع المسلم إلى التفكير في عظمة الله تعالى، وكثرة نعمه، مما يُقوّي إيمانه، ويُثبّته<sup>(٤)</sup>، كذلك يُضاعف فيه الأجر والثواب، ويدفع الله تعالى به عن المسلم البلاء والشدائد<sup>(٥)</sup>.

وبناءً على هذه الأحاديث، فإن المسلم ملزم بالشكر لله تعالى على جميع النعم، سواء كانت نعماً ظاهرة، أو خفية، كبيرة، أو صغيرة، فأن الامتتان في الاحاديث الشريفة من الصفات التي يجب أن يتحلّى بها المسلم، وهو من أصول الدين وقواعده، وفيما يلي بعض الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق الامتتان<sup>(٦)</sup>، وهي التعرف على نعم الله تعالى على الإنسان من خلال أحاديث اهل البيت (عليهم السلام)، وذلك من خلال التأمل في خلقه، ونعمه عليه، تذكر بنعم الله تعالى على الإنسان، والاعتراف بفضل الله تعالى على الإنسان، وذلك من خلال الحمد، والثناء عليه، وكذلك التوجه إلى الله تعالى بالشكر، والدعاء، والسعي لاستعمال نعم الله تعالى في مرضاته<sup>(٧)</sup>.

إذن السنة الشريفة تكشف لنا طرق ترويض النفس الإنسانية من خلال الاعتراف بفضل المنعم الحقيقي و هو الله تعالى والنبي الخاتم محمد (صل الله عليه وآله وسلم)، وأهل البيت (عليهم السلام) من خلال بيان طرق اداء الشكر لهم.

(١) ينظر: للمعات النيرة، الآخوند الخراساني، ص ٦٠.

(٢) ينظر: العروة الوثقى، محمد كاظم اليزدي (ت ١٣٣٧هـ)، ج ١، ص ٥٧٥.

(٣) ينظر: بحار الأنوار، محمد تقي العلامة المجلسي، ج ١٦، ص ٢٣٣.

(٤) ينظر: حاشية المكاسب، محمد كاظم اليزدي، ج ١، ص ١٢٠.

(٥) ينظر: منية الطالب، تقرير بحث النائبي، موسى بن محمد الخوانساري، ج ١، ص ٣٦٠.

(٦) ينظر: الكافي، محمد بن يعقوب الكليني، ص ١٤٥.

(٧) ينظر: تهذيب الأحكام، محمد بن الحسن الطوسي، ص ١٩٨.

## المطلب الثاني: الاستدلال بالأدلة اللبية:

### أولاً: الاستدلال بدليل الاجماع على الامتتان:

يُعدّ الإجماع أحد الأدلة الشرعية وهو حجة قطعية، أي أنه لا يجوز إنكاره، ويستخدم الإجماع في جميع مجالات الفقه، بما في ذلك العقائد، والأخلاق، والعبادات، والمعاملات<sup>(١)</sup>، لهذا اهتم العلماء في بيان تعريف الإجماع، فقال علي بن محمد القمي الاجماع (هو الكاشف عن قول المعصوم لا غير)<sup>(٢)</sup>، وبين تعريف الاجماع ابن أبي جمهور الأحسائي فقال الاجماع: (هو اتفاق أهل الحل والعقد من أمة محمد صلى الله عليه وآله على أمر من الأمور)<sup>(٣)</sup>، وبين تعريف الفاضل الهندي فقال الاجماع: (هو قول جماعة من فقهاء الجمهور، وليس في ذلك حجة عندنا ولا عندهم أيضاً)<sup>(٤)</sup>، وكشف عن تعريف الإجماع المحقق النراقي فقال الاجماع: (هو اتفاق جميع العلماء بحيث يكون الإمام من أجزائهم)<sup>(٥)</sup>.

فُيعدّ الإجماع أحد الأدلة الشرعية عند فقهاء الإمامية، بجانب القرآن الكريم والسنة الشريفة الشريفة، ويُمكن للجماعة الاستدلال على المسائل الأصولية والفقهية من خلال اتفاق جميع علماء المسلمين في عصر واحد على حكم شرعي معين، وذلك من خلال اجتماعهم ومناقشتهم للمسألة، ثم التوصل إلى حكم واحد يُجمعون عليه<sup>(٦)</sup>، واتفاق علماء مذهب واحد على حكم شرعي معين وذلك من خلال اجتماع علماء المذهب، ومناقشتهم للمسألة، ثم التوصل إلى حكم واحد يُجمعون عليه<sup>(٧)</sup>، وكذلك تواتر الخبر وصول خبر اتفاق علماء المسلمين في عصر واحد على حكم شرعي معين وذلك من خلال روايات متواترة تُثبت هذا الاتفاق<sup>(٨)</sup>، وأيضاً وصول خبر اتفاق علماء مذهب واحد على حكم شرعي معين وذلك من خلال روايات متواترة تُثبت هذا الاتفاق<sup>(٩)</sup>، وكذلك سيرة المتقدمين فممارسة الصحابة، والتابعين لحكم شرعي معين

(١) ينظر: شرح العروة الوثقى، محمد باقر الصدر، ج ١، ص ١٩٠.

(٢) جامع الخلاف والوفاق بين الإمامية وبين أئمة الحجاز والعراق، علي بن محمد القمي، ص ١٤٥.

(٣) الأقطاب الفقهية، ابن أبي جمهور الأحسائي، ص ١٣٣.

(٤) كشف اللثام، محمد بن تاج الفاضل الهندي، ج ١، ص ١٥٥.

(٥) عوائد الأيام، محمد مهدي المحقق النراقي، ص ١٢٢.

(٦) ينظر: المسائل الصاغانية، محمد بن محمد بن نعمان المفيد، ص ٣٩.

(٧) ظ: المقنعة، محمد بن محمد بن نعمان المفيد، ص ١٨.

(٨) ينظر: رسائل المرتضى، علي بن الحسين الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٣٧١.

(٩) ينظر: المعتبر، جعفر بن الحسن المحقق الحلبي، ج ١، ص ٦٧٦.

## الفصل الثاني: فلسفة الامتتان ومشروعيتها وحكومته -----

وذلك من خلال سلوكهم العملي في هذه المسألة<sup>(١)</sup>، وممارسة علماء المسلمين في عصر واحد لحكم شرعي معين: وذلك من خلال سلوكهم العملي في هذه المسألة.

ويُمكننا الاستدلال على الامتتان من خلال دليل الإجماع من خلال اتفاق علماء المسلمين على وجوب الامتتان لله تعالى فقد اتفق علماء المسلمين في عصر النبي محمد(صل الله عليه وآله وسلم) على وجوب الامتتان للمتن على نعمه التي انعم بها على عباده<sup>(٢)</sup>، وكذلك استمر هذا الاتفاق على وجوب الامتتان في جميع الأزمنة وذلك من خلال ممارسة المسلمين للامتتان لله تعالى على نعمه في جميع العصور.

فقد اتفق فقهاء الإمامية على وجوب الامتتان لله تعالى على نعمه وذلك من خلال تفسيرهم للنصوص الشرعية التي تُحثّ على الشكر، واعتبار الامتتان أحد مظاهر الشكر<sup>(٣)</sup>، فقد استمر هذا الاتفاق على وجوب الامتتان في جميع العصور وذلك من خلال كتب الفقه، وأصول الفقه<sup>(٤)</sup>، فيمكن لدليل الإجماع أن يُدرك الامتتان بجانب القرآن الكريم، والسنة الشريفة من خلال تبيان وجوب الامتتان فيؤكد الإجماع على وجوب الامتتان للمتن وذلك من خلال اتفاق جميع علماء المسلمين على وجوب الامتتان، وهذا الاتفاق يُثبت أن الامتتان واجب شرعي<sup>(٥)</sup>، فَيُبين الإجماع أن الامتتان لله تعالى واجب عقلي وذلك من خلال استدلال العقل على وجوب الامتتان لمن أحسن إليك، ونعم الله تعالى لا حصر لها، فهو أحسن المحسنين<sup>(٦)</sup>، وَيُبين الإجماع أن الامتتان أحد مظاهر الشكر وذلك من خلال تفسير النصوص الشرعية التي تُحثّ على الشكر، واعتبار الامتتان أحد مظاهر الشكر<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: مقالات الأصول، آقا ضياء العراقي، ج ٢، ص ٤٧٧.

(٢) ينظر: رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين (ع)، السدي علي خان المدني الشيرازي، ج ٦، ص ٣٤٦.

(٣) ينظر: ميزان الحكمة، محمد الريشهري، ط ١، دار الحديث، قم-إيران، ج ٢، بلا نشر، ص ١٤٨٧،

(٤) ينظر: التبيان، محمد بن الحسن الطوسي، ج ٢، ص ٨

(٥) ينظر: تفسير مجمع البيان، فضل بن حسن الطبرسي، ج ١، ص ٥٨.

(٦) ينظر: نهاية الدراية في شرح الكفاية، محمد حسين الغروي الأصفهاني، ج ٢، ص ٣٧٧.

(٧) ينظر: السراج الوهاج، ابراهيم بن سليمان الفاضل القطيفي (ت ٩٥٠هـ)، ط ١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم-إيران، ١٤١٣هـ، ص ٦٧.

## الفصل الثاني: فلسفة الامتنان ومشروعيتها وحكومته -----

ويكشف الإجماع على أهمية الامتنان لله تعالى وذلك من خلال اتفاق علماء الإمامية على وجوب الامتنان، وهذا الاتفاق يُثبت أنّ الامتنان واجب شرعي<sup>(١)</sup>، وهذا الاتفاق يُشجّع على ممارسة جميع مظاهر الشكر، بما في ذلك الامتنان<sup>(٢)</sup>.

فيبرز الإجماع أنّ الامتنان يُمكن أن يُمارس من خلال التعبير عن الشكر لله تعالى باللفظ وذلك من خلال قول (الحمد والشكر لله تعالى)، والتعبير عن الشكر لله تعالى بالعمل وذلك من خلال طاعة الله تعالى وعبادته<sup>(٣)</sup>، والتعبير عن الشكر لله تعالى بالقلب، وذلك من خلال الشعور بالامتنان لله تعالى على نعمه<sup>(٤)</sup>.

### ثانياً: الاستدلال بالعقل على الامتنان:

العقل هو الملكة التي بها يدرك الإنسان الأمور ويُميّز بين الحق، والباطل، والخير، والشر، وهو خير ما أنعم على العباد، وبه يُزين الإنسان في الدنيا والآخرة، والسراج الذي يُضيء للإنسان طريقه، وهو الميزان الذي يُوزن به الإنسان أفعاله، وهو القوة التي تُمكن الإنسان من التغلب على شهواته، ونعمة عظيمة يجب أن نشكر الله عليها، وعبرة عن أداة يجب أن نستخدمها لفهم الدين واتباع أحكامه، فوصف بانه سلاح يجب أن نستخدمه لمحاربة الجهل، والضلال<sup>(٥)</sup>، لذا كشف العلماء عن تعريف العقل فقال الجواد الكاظمي العقل: (هو ما عبد به الرحمن واكتسب به الجنان)<sup>(٦)</sup> وبين تقرير بحث السيد الخوئي للغروي تعريف العقل فقال: (هو الحاكم بالاستقلال في باب الإطاعة والعصيان)<sup>(٧)</sup>، وكشف عن تعريف العقل محمدنقي المجلسي (الأول) فقال العقل: (هو حجية الظن المتعلق بهما من أي وجه كان على ما يقتضيه الدليل المذكور والمقصود بالاحتجاج المذكور بيان هذا الأصل وبعد ثبوته لا وجه للرجوع إلى شيء من سائر الظنون إذ لا ضرورة

(١) ينظر: مصباح المتهجد، محمد بن الحسن الطوسي، ص ٨٠٨.

(٢) ينظر: غنية النزوع، ابن زهرة الحلبي (ت ٥٨٥هـ)، ط ١، اعتماد، قم - إيران، ١٤١٧هـ، ص ٤٣.

(٣) ينظر: السرائر، ابن إدريس الحلبي، ج ٣، ص ٢٨١.

(٤) ينظر: جامع السعادات، محمد مهدي النراقي، ج ٣، ص ١٨٧.

(٥) ينظر: المختصر، محمد بن الحسن العلامة الحلبي، ص ٦٧.

(٦) مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام، الجواد الكاظمي (ت ١١١ق)، ط ١، چاپخانه حيدر، قم - إيران، ١٣٤٧هـ، ج ٢، ص ١٩٧.

(٧) شرح العروة الوثقى - الطهارة (موسوعة الإمام الخوئي)، تقرير بحث السيد الخوئي للغروي (ت ١٤١٣هـ)،

ط ٢، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي، قم - إيران، ١٤٢٦هـ، ج ٦، ص ١٩٩.

## الفصل الثاني: فلسفة الامتتان ومشروعيتها وحكومته -----

إليها ولم يقد عليها دليل خاص<sup>(١)</sup>، وبين تعريف العقل ميرزا محمد حسن الآشتياني فقال العقل (هو عدم حجبية كل ظن لم يقد دليل على حجبيته فالمحكوم عليه بحكم العقل هو الظن الخالي عن الدليل لا مطلقا وكذا الحال في القول الأول فإن المحكوم عليه بالحجبية هو الظن الذي لم يقد دليل على عدم حجبيته، والظن الذي قام الدليل على عدم حجبيته خارج عن الموضوع لأنه يخرج عنه بعد حكم العقل بحجبية الظن مطلقا حتى يخصص في حكم العقل)<sup>(٢)</sup>.

لذا يمكن الاستدلال بالعقل في المسائل الأصولية والفقهية، فبعد العقل أحد الأدلة الشرعية، إلى جانب القرآن الكريم والسنة الشريفة، ويستخدم في مختلف مجالات الفقه، بما في ذلك استنباط الأحكام من النصوص الشرعية، إذ يستخدم لفهم معاني النصوص واستنباط الأحكام منها، فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام العقل لفهم معنى قاعدة لا ضرر ولا ضرار، واستنباط الحكم جواز درء المفاسد<sup>(٣)</sup>، وكذلك يستخدم العقل لاستنباط الأحكام من المبادئ العامة للشريعة الإسلامية، مثل مبدأ العدل، والإحسان، فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام العقل لاستنباط الحكم وجوب إطعام الفقراء من المبادئ العامة للإحسان<sup>(٤)</sup>، فعند وجود أقوال فقهية مختلفة، فمن طرق تحليل هذه الأقول هو العقل فيستخدم العقل لترجيح أحد الأقوال الفقهية، والأصولية على الآخر، وذلك بناءً على معايير مثل قوة الدليل الذي يستند إليه كل قول، ويستخدم العقل لتقعيد القواعد الأصولية، فعلى سبيل المثال يمكن استخدام العقل لتقعيد قاعدة المصلحة العامة مقدمة على المصلحة الخاصة<sup>(٥)</sup>.

أما ضوابط الاستدلال بالعقل فيجب أن يكون العقل سليماً فلا يجوز الاستدلال بالعقل الفاسد أو المريض، ويجب أن لا يخالف العقل النصوص الشرعية فلا يجوز الاستدلال بالعقل

---

(١) روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه: محمد تقي المجلسي (الأول) (ت ١٠٧٠هـ)، العلمية، قم - إيران، ١٣٩٩هـ، ج ١٢، ص ٢٣٣.

(٢) بحر الفوائد في شرح الفرائد، ميرزا محمد حسن الآشتياني (ت ١٣١٩هـ)، ج ١، ص ٢٦٢.

(٣) ينظر: تقارير آية الله المجدد الشيرازي، المولى علي الروزدي، ج ٤، ص ٢٤.

(٤) ينظر: مناسك الحج، محمد إسحاق الفياض، ط ١، أمير، قم - إيران، ١٤١٨هـ، ص ٢٣٠.

(٥) ينظر: رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين (ع)، علي خان المدني الشيرازي، ج ١، ص ٢٥٥.

## الفصل الثاني: فلسفة الامتنان ومشروعيتها وحكومته -----

على ما يُخالف النصوص الشرعية الصريحة، ويجب أن يكون الاستدلال بالعقل مبنياً على قواعد صحيحة فلا يجوز الاستدلال بالعقل على أساس الظنون أو الأوهام<sup>(١)</sup>.

ويُوجد خلاف بين الفقهاء الإمامية حول مدى إمكانية الاستدلال بالعقل في المسائل الأصولية؛ والفقهية؛ فبعض الفقهاء يرى أن العقل لا يُجوز له الاستدلال إلا في المسائل التي لا يوجد فيها نص شرعي صريح<sup>(٢)</sup>، وهذا ما ذهب إليه الأخباريون منهم محمد بن يعقوب الكليني<sup>(٣)</sup>.

بينما يرى بعضهم الآخر أنَّ العقل يُجوز له الاستدلال في جميع المسائل، حتى لو وُجد نص شرعي صريح، وذلك بشرط عدم مخالفته للنص كما ذهب إليه الشهيد الثاني<sup>(٤)</sup>.

لذا يُمكن للعقل أن يدرك الامتنان لله تعالى من خلال التأمل في فهم قدرة الله تعالى، فالعقل يدرك عظمة الله تعالى من خلال التأمل في قدرته على خلق الكون بكل ما فيه من عجائب وغرائب، من النجوم، والكواكب إلى الذرات، والجزيئات، ومن الحيوانات، والنباتات إلى الإنسان، فكل ما في الكون يدل على قدرة الله تعالى، وعظمته<sup>(٥)</sup>، وكذلك فهم علم الله تعالى؛ فالعقل يدرك عظمة الله تعالى من خلال التأمل في علمه بجميع الأمور، ما كان، وما يكون، وما سيكون، وما هو خفي، وما هو ظاهر؛ فالله تعالى يعلم ما في القلوب وما في الباطن، ويعلم ما تخفيه الصدور<sup>(٦)</sup>.

وكذلك يدرك العقل عظمة الله تعالى من خلال التأمل في إحسانه إلى خلقه، فقد أنعم الله تعالى على الإنسان بنعم لا حصر لها، من نعمة الحياة، والصحة، والعقل، إلى نعمة الرزق والأمن والأمان، وأنَّ العقل السليم يدرك أنَّ الانسان ضعيف واحتياجه إلى الله في كل شيء، فالإنسان لا يستطيع أن يعيش بدون الله تعالى، ولا يستطيع أن يحقق أهدافه بنفسه<sup>(٧)</sup>؛ فالمتفكر

(١) ينظر: تقارير آية الله المجدد الشيرازي، المولى علي الروزدي، ج ٤، ص ٢٤.

(٢) ينظر: نهج الفقاهاة، السيد محسن الحكيم، ص ٢٩٨.

(٣) ينظر: حصر الاجتهاد، آقا بزرك الطهراني (ت ١٣٨٩ هـ)، ط ١، الخيام، قم - ايران، ١٤٠١ هـ، ص ٧٧.

(٤) ينظر: قاعدة القرعة، حسين كريمي، ط ١، اعتماد، قم - ايران، ١٤٢٠، ص ٥٣.

(٥) ينظر: شرح أصول الكافي، مولي محمد صالح المازندراني، ج ٨، ص ٤٢٨.

(٦) ينظر: أوائل المقالات، محمد بن محمد بن نعمان المفيد (ت ٤١٣ هـ)، ط ٢، دار المفيد، بيروت - لبنان،

١٤١٤ هـ، ص ١٥٩.

(٧) ينظر: تفسير القرآن الكريم، مصطفى الخميني، ج ١، ص ٣١١.

## الفصل الثاني: فلسفة الامتنان ومشروعيتها وحكومته -----

يتوصل إلى مئة الله وفضله الكبير على الانسان، فقد كرم الله تعالى الانسان وفضله على سائر المخلوقات، وجعله خليفته في الأرض؛ فالإنسان يوجب العقل عليه الشكر لله على نعمه التي لا تعد ولا تحصى<sup>(١)</sup>.

ويمكن لاستدلال على الامتنان من خلال العقل بعدة أدلة منها مصلحة المكلفين، وتشمل تسهيل العبادات فتسعى شريعة الإسلام إلى تيسير العبادات على المكلفين؛ فقاعدة الاستصحاب تُمثل تجسيداً لهذا المبدأ، فعندما يُشكَّ المكلف في بقاء شيء كان متيقناً من وجوده، تُبقي القاعدة على الأصل، مما يُغنيه عن إثبات عدم زواله، ويُسهل عليه أداء العبادات دون عناء<sup>(٢)</sup>، وكذلك يدرك العقل أنها تُساعد على منع الحرج عن المكلفين، فإذا لم يُتمكنا من إثبات عدم وجود الشيء المشكوك فيه، فإنهم لا يُحاسبون على ذلك، وتُساهم هذه القاعدة في حفظ حقوق المكلفين، وذلك من خلال الحفاظ على الأصل الثابت حتى يثبت خلاف ذلك<sup>(٣)</sup>.

فإنَّ تشريع قاعدة الاستصحاب يدلُّ على حكمة الله تعالى في تشريعاته؛ فالقاعدة تُحقق العدل والإنصاف من خلال الحفاظ على حقوق المكلفين وتيسير العبادات عليهم، وتُجسد رحمة الله تعالى بعباده، وذلك من خلال تسهيل أداء العبادات عليهم ومنع الحرج عنهم، فإنَّ تشريع هذه القاعدة يُعدُّ من لطف الله تعالى بعباده، إذ يُخفِّف عنهم مشقة إثبات عدم وجود الشيء المشكوك فيه<sup>(٤)</sup>.

وإنَّ العقل يدرك أنَّ هذه القاعدة تتسجم مع الفطرة فتميل النفس البشرية بطبيعتها إلى اليقين وتكره الشك، وقاعدة الاستصحاب تُوافق هذا الميل الفطري، إذ تُبقي على الأصل الثابت حتى يثبت خلاف ذلك<sup>(٥)</sup>، والعقل يدرك تتميز قاعدة الاستصحاب بسهولة تطبيقها وفهمها، مما يجعلها مُتوافقة مع الفطرة البشرية التي تسعى إلى السهولة، واليسر<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: قواعد الأحكام، الحسن بن يوسف العلامة الحلي، ج ٣، ص ٣١٧.

(٢) ينظر: الينابيع الفقهية، علي أصغر مرواريد، ج ٨، ص ٥٣٢.

(٣) ينظر: كنز الفوائد، أبو الفتح الكراچكي (ت ٤٤٩ هـ)، ط ٢، المصطفوي، قم - إيران، ١٣٦٩ هـ، ص ١٧٤.

(٤) ينظر: المناظرات في الإمامة، عبد الله الحسن، ط ١، مهر، قم - إيران، ١٤١٥ هـ، ص ٤٨.

(٥) ينظر: الشافي في الإمامة، علي بن الحسين الشريف المرتضى، ج ١، ص ١٤٧.

(٦) ينظر: شرائع الإسلام، جعفر بن الحسن المحقق الحلي، ج ١، ص ٢٥.

## الفصل الثاني: فلسفة الامتحان ومشروعيتها وحكومته -----

إذن إنّ قاعدة الاستصحاب تُمثّل قاعدة عقلانية تُوافق منطوق العقل، حيثُ تُبني على الحقائق الثابتة وتُجنّب التكهنات، والظنون، وهذا باب من أبواب التسهيل والامتحان على العبد في الأمور العبادية وعدم التشدد عليه<sup>(١)</sup>.

فمن خلال هذا المطلب نستنتج أنّ الاستدلال بالعقل من الأدلة التي يُثبت بها الإمامية وجوب الامتحان لله.

فيُشير العقل إلى أنّ الله تعالى عادلٌ في كلّ أفعاله، وأنّه لا يُنعم على عباده دون أن يُلزمهم بالامتحان اليه، فكما أنّ الله تعالى أنعم على عباده بالنعمة، فمن العدل أن يُلزمهم بشكره على تلك النعمة، ويُشير العقل إلى أنّ الله تعالى لطيفٌ بعباده، وأنّه يريد لهم الخير والسعادة، فالامتحان هو ما يُقرّب العبد من الله تعالى، ويؤدّي إلى حصوله على المزيد من النعم الإلهية، ويدرك العقل أيضاً بوجوب الامتحان لصاحب المنّة سواء كان من الانبياء (عليهم السلام)، أو الأئمة (عليهم السلام)، أو العباد الصالحين<sup>(٢)</sup>.

### المطلب الثالث: الاستدلال بالأدلة الأخرى (الأصول العملية):

الأصول العملية هي الدليل الذي تتحدد به الوظيفة العملية المقررة للمكلف عند استحكام الشك في الحكم الواقعي، أو عدم وجود الدليل المحرز الأعم من القطعي، والظني المعتبر، فهو لا يكشف عن الحكم الواقعي، بل يحدد الوظيفة العملية، وتقدم الفارق بينها، وبين الأدلة المحرزة، ويسمى بالدليل الفقاهتي، أو الأصل العملي، أو الدليل غير المحرز، والأصول العملية هي البراءة، والاحتياط، والاستصحاب، والتخيير<sup>(٣)</sup>.

### المقصد الأول: الاستدلال على الامتحان بالبراءة:

إنّ قاعدة البراءة من القواعد الأصولية التي تُشير إلى براءة الذمة من وجوب شيء ما، أو حلّ شيء ما، في حال عدم وجود دليل شرعيّ قطعيّ يُثبت وجوبه، أو تحريمه<sup>(٤)</sup>، وتقوم قاعدة البراءة على أساسين رئيسيين:

(١) ينظر: إرشاد الإذهان، يوسف بن الحسن العلامة الحلي، ج ١، ص ١٤٨.

(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٤٨.

(٣) ينظر: التقيّة، مرتضى بن محمد الأنصاري (ت ١٢٨١هـ)، ط ١، مهر، قم- إيران، ١٤١٢هـ، ص ٢٦.

(٤) ينظر: خلاصة الإيجاز، محمد بن محمد بن نعمان المفيد، ص ٥١.

أولاً: قاعدة قبح العقاب بلا بيان:

تُشير هذه القاعدة إلى أنّ الله تعالى لا يُعاقب عباده على شيءٍ دون أن يُبيّن لهم حكمه بدليلٍ قطعيٍّ؛ لأنّ العقاب بدون بيانٍ يُعدّ ظلماً، والله تعالى منزّهٌ عن الظلم<sup>(١)</sup>، فالامتنان في هذه القاعدة إلى أنّ الله تعالى لا يُعاقب عباده على شيءٍ دون أن يُبيّن لهم حكمه بدليلٍ قطعيٍّ، ويرتكز مفهوم الامتنان على بيان أنّ الحكم لا يكون إلاّ بدليلٍ قطعيٍّ، ممّا يُتيح للمسلمين الامتنال، أو الاجتناب بشكلٍ صحيح<sup>(٢)</sup>، ويُعدّ العقاب دون بيان ظلماً، والله تعالى منزّهٌ عن الظلم، ومن ثمّ فإنّه لا يُعاقب عباده على شيءٍ ما لم يُبيّن لهم حكمه بدليلٍ قطعيٍّ<sup>(٣)</sup>.

ثانياً: قاعدة الأصل البراءة:

إنّ هذه القاعدة تبين أنّ الأصل في الأشياء هو الحلّ والإباحة، ما لم يُرد دليلٌ شرعيٌّ يُثبت تحريمها؛ وذلك لأنّ التكليف يقتضي العلم بالحكم، والعلم بالحكم لا يتحقّق إلاّ بدليلٍ شرعيٍّ قطعيٍّ<sup>(٤)</sup>، وتفرّع على قاعدة البراءة العديد من القواعد الأصولية المقصدية، منها قاعدة البراءة من كلّ تكليفٍ شرعيٍّ ما لم يُدلّ عليه دليلٌ شرعيٍّ قطعيٍّ، وقاعدة البراءة من كلّ تحريمٍ ما لم يُدلّ عليه دليلٌ شرعيٍّ قطعيٍّ، وقاعدة البراءة من كلّ وجوبٍ ما لم يُدلّ عليه دليلٌ شرعيٍّ قطعيٍّ<sup>(٥)</sup>، وتُطبّق قاعدة البراءة في العديد من المسائل الفقهية، منها مسائل الطهارة، والنجاسة، فإذا لم يعلم الإنسان بوجود النجاسة في شيءٍ ما، فإنّه يُحكم بطهارته<sup>(٦)</sup>، ومسائل الحلال، والحرام؛ فإذا لم يعلم الإنسان بتحريم شيءٍ ما، فإنّه يُحكم بحلاله<sup>(٧)</sup>، ومسائل التكليف الشرعية

(١) ينظر: مستمسك العروة، محسن الحكيم، ج ٢، ص ٥١٠.

(٢) ينظر: ثلاث رسائل، العوائد والفوائد، مصطفى الخميني (ت ١٣٩٨ هـ)، ط ١، مؤسسة العروج، قم - إيران،

١٤١٨ هـ، ص ٨.

(٣) ينظر: شرح العروة الوثقى، محمد باقر الصدر، ج ٤، ص ٩٦.

(٤) ينظر: جامع المقاصد، علي بن الحسين المحقق الكركي، ج ٦، ص ٩٨.

(٥) ينظر: كشف اللثام، محمد بن تاج الفاضل الهندي، ج ١، ص ١٣٥.

(٦) ينظر: مستمسك العروة، محسن الحكيم، ج ٤، ص ١٢٩.

(٧) ينظر: المحكم في أصول الفقه، محمد سعيد الحكيم (ت ١٤٤٣ هـ)، ط ١، مؤسسة المنار، قم - إيران،

١٤١٤ هـ، ج ٦، ص ١٠٩.

## الفصل الثاني: فلسفة الامتنان ومشروعيتها وحكومته -----

فإذا لم يُعلم الإنسان بوجود شيء ما، فإنه يُحكم بعدم وجوبه<sup>(١)</sup>، ولكن تجدر الإشارة إلى أنّ قاعدة البراءة لها استثناءات، من أهمّها إذا وجد دليلٌ شرعيٌّ ظنيٌّ يثبت وجوب شيء ما أو تحريمه، فإنه يُقدّم على قاعدة البراءة، أما إذا كان الإنسان مُعلماً بوجود النجاسة في شيء ما، فإنه يُحكم بنجاسته<sup>(٢)</sup>، أما إذا كان الإنسان مُعلماً بتحريم شيء ما، فإنه يُحكم بحرامه، ولقد أثرت قاعدة البراءة بشكلٍ كبيرٍ على الفقه الإمامي، يستخدمها الفقهاء في استنباط الأحكام الشرعية<sup>(٣)</sup>.

تُعدّ قاعدة أصالة البراءة من القواعد الأصولية، وتقضي بأنّه يُفترض براءة المكلف من الواجب الشرعي حتى يثبت الخلاف، وهذا وجه الامتنان في هذه القاعدة.

### المقصد الثاني: الاستدلال على الامتنان بالاحتياط:

الاحتياط قاعدة فقهية تقضي بوجود اتخاذ الحيطة والحذر في الأمور الشرعية، وعدم الاعتماد على مجرد الظن، فيُعد الاحتياط من القواعد الفقهية، ويُستخدم في العديد من المسائل الفقهية<sup>(٤)</sup>، أما أنواع الاحتياط، فيُقسم الفقهاء الإمامية الاحتياط إلى نوعين رئيسيين:

أولاً: الاحتياط الواجب (وهو الاحتياط الذي يجب على المكلف اتخاذه في جميع الأحوال، حتى وإن لم يكن هناك نص شرعي صريح يقتضي ذلك)<sup>(٥)</sup>.

ثانياً: الاحتياط الواجب على الأحوط: (وهو الاحتياط الذي يجب على المكلف اتخاذه إذا كان هناك نص شرعي يقتضي ذلك، ولكن لم يحدد الحكم بشكل قطعي)<sup>(٦)</sup>.

أما شروط الاحتياط فلكي يكون الاحتياط صحيحاً، يجب أن تتوفر فيه الشروط الآتية:  
أولاً: أن يكون الاحتياط في أمر شرعي.  
ثانياً: أن يكون الاحتياط في أمر يحتمل الخطر.

---

(١) ينظر: تسديد الأصول، محمد المؤمن القمي، ط ١، مؤسسة النشر الاسلامي، قم - إيران، ١٤١٩ هـ، ج ١، ص ٢٦٩.

(٢) ينظر: مصباح الفقيه، آقا رضا الهمداني، ج ١، ص ٦١٦.

(٣) ينظر: كتاب المكاسب والبيع، تقرير بحث النائيني، محمد تقي الأملي، ج ١، ص ٦٩.

(٤) ينظر: المقنع، محمد بن بابويه القمي الصدوق، ص ١٠١.

(٥) المقنعة، محمد بن محمد بن نعمان المفيد، ص ٢٤٧.

(٦) الكافي في أصول الدين، محمد بن يعقوب الكليني، ص ١٨٨.

## الفصل الثاني: فلسفة الامتنان ومشروعيتها وحكومته -----

ثالثاً: أن يكون الاحتياط ممكناً<sup>(١)</sup>.

أما تطبيقات الاحتياط فيستخدم الاحتياط في العديد من المسائل الفقهية، ومن أشهر تطبيقاته: أولاً: في مسائل الطهارة، والنجاسة، فيجب على المكلف أن يأخذ بالاحتياط في حالة الشك في طهارة شيء ما، أو نجاسته<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: في مسائل العبادات يجب على المكلف أن يأخذ بالاحتياط في حالة الشك في وقوع العبادة، أو عدم وقوعها<sup>(٣)</sup>.

ثالثاً: في مسائل المعاملات يجب على المكلف أن يأخذ بالاحتياط في حالة الشك في وقوع العقد، أو عدم وقوعه<sup>(٤)</sup>.

أما الأدلة على الاحتياط فقد استدلت الفقهاء الإمامية على الاحتياط بالعديد من الأدلة، ومن أشهرها الآية القرآنية في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾<sup>(٥)</sup>، يمكننا أن نلتزم مفهوم الامتنان في هذه الآية من خلال بيان حرمة قتل النفس، فيُعدّ قتل النفس حراماً شرعياً، إلا في حالات محدّدة يبيّنها الشرع، وإنّ بيان حرمة قتل النفس هو من الرحمة الإلهية لعباده؛ لحمايتهم من الضرر، وإنّ هذا البيان يُساعد على إدراك قيمة الحياة الإنسانية وضرورة احترامها، وبيان حالات جواز قتل النفس إذ يبيّن الله تعالى في هذه الآية حالاتٍ محدّدةٍ يجوز فيها قتل النفس، مثل القصاص، والدفاع عن النفس، والحرب العادلة، وكذلك بيان حدود قتل النفس، فيؤكّد الله تعالى في هذه الآية على ضرورة الالتزام بالحدود الشرعية عند قتل النفس، وفقاً للشروط والضوابط التي حدّدها الشرع<sup>(٦)</sup>.

فقد جاء في السنة عن أهل البيت (عليهم السلام) في بيان الاحتياط من الشك عن ابن أبي يعفور، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: (إذا شككت فلم تدر أفي ثلاث أنت، أم في اثنتين، أم في واحدة، أم في أربع، فأعد ولا تمض على الشك)<sup>(٧)</sup>، وحديث الإمام (عليه السلام) يتحدث عن الشك في عدد الركعات، فقد امتن أهل البيت (عليهم السلام) من خلال هذا الحديث على ترك

(١) ظ : خلاصة الإيجاز، محمد بن محمد بن نعمان المفيد، ص ٥٣.

(٢) ينظر : قواعد الأصول، محمد حسين الأنصاري، ص ١٧٧.

(٣) ينظر : الانتصار، علي بن الحسين الشريف المرتضى ص ١٢٦.

(٤) ينظر : الناصريات، علي بن الحسين الشريف المرتضى، ص ١١٧.

(٥) سورة المائدة، آية: ٣٢.

(٦) ينظر : رسائل المرتضى، علي بن الحسين الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٤٢.

(٧) الكافي، محمد بن يعقوب الكليني، ج ٣ ص ٣٥٨.

## الفصل الثاني: فلسفة الامتحان ومشروعيتها وحكومته -----

الشك، واليقين بإتمام الصلاة؛ فالشك هو حالة عدم اليقين في عدد الركعات التي تمت صلاتها، والإعادة هي إعادة الصلاة من جديد<sup>(١)</sup>، فالنهى عن المضي في الشك يعني لا يجوز للمصلي أن يستمر في الصلاة وهو يشك في عدد الركعات، ومن ثم فإن الامتحان في هذا الحديث يتمثل في الالتزام بأمر الإمام بعدم المضي في الشك، وترك الوسوسة الشيطانية التي قد تدخل الشك في قلب المصلي؛ فالثقة بأن الله تعالى سيسامحه إذا أخطأ العبد هو التيقن بأن الله تعالى لا يكلف نفساً إلاّ وسعها<sup>(٢)</sup>.

فالامتحان يكمن بأنه إذا كان المكلف يشك في وجود واجب شرعي، أو في كيفية أداء ذلك الواجب، وجب عليه أن يحتاط، ويأتي بما يظنه أقرب إلى الواقع<sup>(٣)</sup>.

### المقصد الثالث: الاستدلال على الامتحان بالاستصحاب:

الاستصحاب هو قاعدة فقهية تقضي باستمرار حكم الشيء على حاله، ما لم يثبت دليل على تغييره، وقد اختلف المتقدمون، والمتأخرون من فقهاء الإمامية في تعريف الاستصحاب وشروطه، وأحكامه<sup>(٤)</sup>؛ فعرفه من المتقدمين ابن إدريس الحلي، فقال الاستصحاب: (بأنه استمرار الحكم على حاله، ما لم يثبت دليل على تغييره)<sup>(٥)</sup>، أما المتأخرون فقد عرفه مرتضى الانصاري فقال: (هو عدم ثبوت التغيير في حكم الشيء بعد ثبوته)<sup>(٦)</sup>.

أما شروط الاستصحاب فقد اتفق المتقدمون، والمتأخرون، على شرطين أساسيين للاستصحاب، هما:

أولاً: القطع بالحكم القديم، أي أن يكون الحكم القديم ثابتاً بالقطع، أي اليقين<sup>(٧)</sup>.  
ثانياً: عدم العلم بالتغيير، أي أن يكون المجتهد لا يعلم بدليل يدل على تغيير الحكم القديم<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: مدارك الأحكام، محمد علي العاملي، ج٤، ص ٢٥٣.

(٢) ينظر: ذخيرة المعاد، محمد باقر المحقق السبزواري، ج١، ص ٣٦٢.

(٣) ينظر: مسالك الأفهام، زين الدين العاملي الشهيد الثاني، ج١، ص ٢٩٣.

(٤) ينظر: القواعد الفقهية، محمد حسين الأصفهاني، ص ١١٠.

(٥) ينظر: السرائر، ابن إدريس الحلي، ص ١٠٢.

(٦) فرائد الأصول، مرتضى محمد الانصاري، ص ١١٨.

(٧) ينظر: المصدر نفسه، ص ١٣٤.

(٨) ينظر: تحريرات في الأصول، مصطفى الخميني، ج٧، ص ٤.

## الفصل الثاني: فلسفة الامتحان ومشروعيتها وحكومته

وأضاف المتأخرون شرطاً ثالثاً وهو عدم التمكن من البحث عن دليل التغيير أي أن يكون المجتهد عاجزاً عن البحث عن دليل يدل على تغيير الحكم القديم<sup>(١)</sup>.

أما أحكام الاستصحاب فقد اختلف المتقدمون، والمتأخرون في بعض أحكام الاستصحاب، منها حكم الاستصحاب إذا كان الحكم القديم حراماً<sup>(٢)</sup>، فقد اختلف المتقدمون في هذا الحكم، فمنهم من قال إن الاستصحاب لا يثبت الحكم القديم إذا كان حراماً وهذا ما قال به العلامة الحلبي<sup>(٣)</sup>، ومنهم من قال إن الاستصحاب يثبت الحكم القديم إذا كان حراماً، ولكن لا يطبق إلا إذا كان هناك مصلحة راجحة في ذلك كما قال به محمد حسين النجفي<sup>(٤)</sup>.

أما المتأخرون فقد ذهبوا إلى أن الاستصحاب يثبت الحكم القديم إذا كان حراماً، ولكن لا يطبق إلا إذا كان هناك مصلحة راجحة في ذلك، فتفق المتقدمون، والمتأخرون، على ثبوت الحكم القديم إذا كان مباحاً<sup>(٥)</sup>.

أما حكم الاستصحاب إذا كان الحكم القديم مكروهاً فقد اتفق المتقدمون، والمتأخرون، على أن الاستصحاب لا يثبت الحكم القديم إذا كان مكروهاً<sup>(٦)</sup>.

اهتم المتأخرون بالاستصحاب، وتوسعوا في بحثه، وبيان أحكامه، وقد برز في هذا المجال عدة فقهاء، منهم محمد حسن النجفي (ت ١٢٦٦هـ) الذي ألف كتاباً في الاستصحاب اسماه الفوائد المدنية<sup>(٧)</sup>، وكذلك محمد كاظم الخراساني (ت ١٣٢٩هـ) الذي ألف كتاباً في الاستصحاب سماه "الفوائد الحائرية"<sup>(٨)</sup>، ومحمد حسين كاشف الغطاء (ت ١٣٧٣هـ) الذي ألف كتاباً في موضوع الاستصحاب سماه "الفوائد الرضوية"<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: الهداية، محمد بن الحسن الطوسي، ص ٥٦.

(٢) ينظر: كفاية الأصول، مرتضى الانصاري، ص ١٦٧.

(٣) ينظر: تذكرة الفقهاء، العلامة الحلبي، ص ١٦٦.

(٤) ينظر: جواهر الكلام، محمد حسين النجفي، ص ١٥٥.

(٥) ينظر: كفاية الأصول، مرتضى الانصاري، ص ١١٨.

(٦) ينظر: الفوائد الحائرية، محمد كاظم الخراساني، ص ١٣٣.

(٧) ينظر: الفوائد المدنية، محمد حسن النجفي (ت ١٢٦٦هـ)، دار الغدير، بيروت-لبنان، ١٩٩٠م، ص ١٤٥.

(٨) ينظر: الفوائد الحائرية، محمد كاظم الخراساني، ص ١٨٩.

(٩) ينظر: الفوائد الرضوية، محمد حسين كاشف الغطاء (ت ١٣٧٣هـ)، دار الهدى، بيروت-لبنان،

## الفصل الثاني: فلسفة الامتنان ومشروعيتها وحكومته -----

والاستصحاب هوقاعدة فقهية، وقد اختلف المتقدمون، والمتأخرون في بعض أحكامها<sup>(١)</sup>، ولكنهم اتفقوا على أهميتها، ومكانتها في استنباط الأحكام الشرعية، ويشترط في الاستصحاب تحقق الشروط التالية:

أولاً: وجود حكم شرعي ثابت في الماضي، أي أن يكون هناك دليل شرعي على حكم الشيء في الماضي<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: انقطاع الدليل الشرعي عن الحكم، أي أن لا يكون هناك دليل شرعي يثبت زوال الحكم عن الشيء في الحاضر<sup>(٣)</sup>.

ثالثاً: سلامة الرابطة بين الماضي والحاضر، أي أن يكون هناك رابطة منطوية بين حكم الشيء في الماضي، وحكمه في الحاضر.

أما أنواع الاستصحاب فينقسم الاستصحاب إلى ثلاثة أنواع يمكن بيانها كما آت:

أولاً: الاستصحاب التام: وهو الاستصحاب الذي تحققت فيه جميع شروط، ومن الأمثلة على ذلك رجل كان متزوجاً من امرأة، ثم حدث خلاف بينهما فطلقها، ثم بعد ذلك ندم على طلاقها، فأراد أن يتزوجها مرة أخرى، ففي هذه الحالة، يحكم الفقهاء بأن الرجل يستطيع أن يتزوج من هذه المرأة مرة أخرى؛ وذلك بناءً على الاستصحاب التام<sup>(٤)</sup>.

ثانياً: الاستصحاب الناقص: وهو الاستصحاب الذي تحققت فيه بعض شروط الاستصحاب، مثل حصول الحكم في الماضي، أو انقطاع الدليل عن الحكم في الحاضر، ومثال ذلك رجل كان يملك أرضاً، ثم حدث زلزال فهدمت هذه الأرض، ثم بعد ذلك وجد أن جزءاً من هذه الأرض لم يهدم، ففي هذه الحالة، يحكم الفقهاء بأن الرجل يملك هذا الجزء من الأرض، وذلك بناءً على الاستصحاب الناقص<sup>(٥)</sup>.

ثالثاً: الاستصحاب الفاسد: وهو الاستصحاب الذي لم تتحقق فيه أي من شروط الاستصحاب و مثال ذلك رجلاً كان متزوجاً من امرأة، ثم حدث خلاف بينهما فطلقها، ثم بعد ذلك تزوج من امرأة أخرى، ففي هذه الحالة، لا يجوز للرجل أن يتزوج من المرأة الأولى مرة أخرى؛ ولأن الاستصحاب

(١) ينظر: الحقائق الناضرة، يوسف بن أحمد المحقق البحراني، ج ١، ص ٥٤.

(٢) ينظر: تسديد الأصول، محمد المؤمن القمي، ج ٢، ص ٤٤٢.

(٣) ينظر: كتاب الطهارة، ابو القاسم الموسوي الخوئي، ج ٤، ص ٢٢٠.

(٤) ينظر: مصباح الفقاهة، ابو القاسم الموسوي الخوئي، ج ٢، ص ١٥٣.

(٥) ينظر: الرسائل العشرة، محمد بن الحسن الطوسي، ص ١٨٦.

## الفصل الثاني: فلسفة الامتنان ومشروعيتها وحكومته -----

الفاقد لا يُعمل به<sup>(١)</sup>.

أما القواعد المتعلقة بالاستصحاب فهي كثيرة في فقه الإمامية<sup>(٢)</sup> منها:

أولاً: الاستصحاب قاعدة احتياطية، أي أنه يُعمل به عند عدم وجود دليل شرعي آخر<sup>(٣)</sup>، مثل حكم الماء الراكد؛ فالحالة الأصلية الماء الطهور، فالطاريء وقوع شيء نجس فيه الشك: هل الماء طاهر أم نجس؟ الاستصحاب يبقى الماء على حكمه الأصلي وهو الطهارة، فقاعدة الاحتياط يلزم المكلف باتخاذ جانب الاحتياط، وتجنب استعمال الماء<sup>(٤)</sup>، فالحالة الأصلية الماء الطهور هو الحالة التي كان عليها الماء قبل وقوع شيء نجس فيه، أما الطاريء وقوع شيء نجس في الماء يُعدّ طارئاً يُغير الحالة الأصلية للماء<sup>(٥)</sup>، أما الشك بعد وقوع شيء نجس في الماء، فيُصبح هناك شك في طهارة الماء، أما الاستصحاب بناءً على قاعدة الاستصحاب، يبقى الماء على حكمه الأصلي وهو الطهارة، فقاعدة الاحتياط نظراً لوجود الشك في طهارة الماء، تلزم القاعدة المكلف بتجنب استعمال الماء؛ وذلك منعاً للوقوع في الحرام، فتختلف درجات الاحتياط بناءً على شدة الشك، ووضوح الدليل<sup>(٦)</sup>.

ثانياً: الاستصحاب يُرفع بالدليل، أي أنه يبطل بظهور دليل شرعي لاحق يثبت زوال الحكم عن الشيء.

ثالثاً: الاستصحاب يُعتبر من الأحكام الوضعية، أي أنه يُعمل به في الأحكام التي وضعها الشارع لتحقيق مصالح معينة<sup>(٧)</sup>.

والامتنان في تشريع حكم الاستصحاب هو العدل، والإنصاف، وتتخلص فكرة العدل والإنصاف في هذه القاعدة هو الحفاظ على الأصل فتُبقي قاعدة الاستصحاب على الأصل الثابت حتى يثبت خلاف ذلك، وهذا يعني أنه إذا كان الشخص متيقناً من وجود شيء ما، ثم شك في زواله، فإنه يُبقي على وجوده<sup>(٨)</sup>، وكذلك التيسير على المكلف فُسَّهِّل قاعدة الاستصحاب

(١) ينظر: الرسائل العشره، محمد بن الحسن الطوسي، ص ١٨٦.

(٢) ينظر: فقه الصادق (ع)، محمد صادق الروحاني، ج ١، ص ٣٣٨.

(٣) ينظر: منهاج الفقاهة، محمد صادق الروحاني، ج ٤، ص ٤٠٠.

(٤) ينظر: جامع أحاديث الشيعة، آقا حسين الطباطبائي البروجردي، ج ٢، ص ٧.

(٥) ينظر: فرائد الأصول، جابر بن عبد الله الأنصاري، ج ٣، ص ٣٧٦.

(٦) ينظر: منتهى الدراية، محمد جعفر الشوشتري، ج ٧، ص ١٠٨.

(٧) ينظر: شرح العروة الوثقى، محمد باقر الصدر، ج ٣، ص ٢٣٨.

(٨) ينظر: منتهى المطلب، يوسف بن الحسن العلامة الحلبي، ج ١، ص ٥٩.

## الفصل الثاني: فلسفة الامتحان ومشروعيتها وحكومته -----

على المكلف أداء واجباته الدينية، فبدلاً من أن يُثبت عدم وجود الشيء المشكوك فيه، يكفي أن يُثبت وجوده، وكذلك مُنع الحرج فتُساعد قاعدة الاستصحاب على مُنع الحرج عن المكلف، فإذا لم يُثبت عدم وجود الشيء المشكوك فيه، فإنّه لا يُحاسب على ذلك، ومن ثم فإنّ الامتحان في تشريع قاعدة الاستصحاب يظهر في الحفاظ على حقوق المكلفين، وتسهيل أداء العبادات عليهم، ومُنع الحرج والمشقة عنهم<sup>(١)</sup>.

### المقصد الرابع: الاستدلال على الامتحان بالتخيير:

التخيير هو وجود أكثر من حكم شرعيّ واحد يجوز العمل بأيّ منها، دون إلزام بأحدها، ويُعدّ التخيير من مباحث علم الأصول، وله آثارٌ فقهيةٌ متعدّدة<sup>(٢)</sup>، ولقد وضع الأصوليون قواعداً محدّدة للتخيير، من أهمّها:

#### أولاً: قاعدة التساوي:

يُشترط في التخيير أن يكون الحكمان، أو أكثر متساويين في قوّة الدلالة، فلا يجوز التخيير بين حكّمين أحدهما أقوى من الآخر، فمثلاً إذا ورد نصّان متعارضان، أحدهما يُحرّم شيئاً، والآخر يُحلّله، فلا يجوز التخيير بينهما، بل يجب ترجيح أحدهما على الآخر<sup>(٣)</sup>. وتُعدّ قاعدة التساوي من القواعد الأصولية وتقضي بأنّه إذا كان للمكلف خياران في أمر شرعيّ، وجب عليه أن يختار أحدهما إذا كانا متساويين في الفضل، أو المشقة<sup>(٤)</sup>.

فيكمن الامتحان في قاعدة التساوي إلى أنّ الله تعالى تفضله على عباده من خلال تساوي أمران في حكم واحد يجب عليه أن يرجح احدهما على الآخر عند تساويهما.

---

(١) ينظر: مجمع الفائدة، أحمد بن محمد المحقق الأردبيلي (ت ٩٩٣هـ)، ط ١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم -

ايران، ١٤١٢هـ، ج ١٠، ص ٤٣٣،

(٢) ينظر: الاقتصاد، محمد بن الحسن الطوسي، ص ١٣٩.

(٣) ينظر: منهاج الفقاهة، محمد صادق الروحاني، ج ٢، ص ٢٠٧.

(٤) ينظر: الاقتصاد، محم د الحسن الطوسي، ص ١٣٩.

## الفصل الثاني: فلسفة الامتحان ومشروعيتها وحكومته -----

### ثانياً: قاعدة عدم الاستهانة:

يُشترط في التخيير أن لا يكون أحد الحكمان مُستهاناً به، أي ضعيفاً جداً في قوّة الدلالة، فمثلاً إذا ورد نصٌّ يُحرّم شيئاً بشكل قاطع، ونص آخر يُبيحه بشرطٍ ضعيفٍ، فلا يجوز التخيير بينهما، بل يجب العمل بالنصّ المُحرّم<sup>(١)</sup>.

تُعدّ قاعدة عدم الاستهانة من القواعد الأصولية، وتقضي بأنّه لا يجوز الاستهانة بأي أمر شرعي أو مُحتمل أن يكون شرعياً، ويمكن الاستدلال على وجوب الامتحان من قاعدة عدم الاستهانة، فيُعدّ الكفران استهانة بنعم الله تعالى، وتجاهلاً لها، فنعم الله تعالى عظيمة، وجليلة لا يجوز الاستهانة بها، وكذلك وجوب تعظيم نعم الله تعالى فبناءً على قاعدة عدم الاستهانة، يجب تعظيم أي أمر شرعي، أو مُحتمل أن يكون شرعياً، فنعم الله تعالى من الأمور الشرعية، وبالتالي يجب تعظيمها، وعدم الاستهانة بها<sup>(٢)</sup>.

إذن فالامتحان في قاعدة عدم الاستهانة يكمن في وجب تعظيم نعم الله تعالى، وعدم الاستهانة بها<sup>(٣)</sup>.

### ثالثاً: قاعدة عدم التناقض:

يُشترط في التخيير أن لا يكون أحد الحكمان مُتناقضاً مع الآخر، فمثلاً إذا ورد نصٌّ يُبيح شيئاً في حال معيّنة، ونصٌّ آخر يُحرّمه في نفس الحال، فلا يجوز التخيير بينهما، بل يجب ترجيح أحدهما على الآخر<sup>(٤)</sup>.

وتُعدّ قاعدة عدم التناقض من القواعد الأصولية، وتقضي بأنّه لا يجوز أن يُثبت، و ينفي الشيء واحد في وقت واحد، وعلى صفة واحدة<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: الاقتصاد، محم د الحسن الطوسي، ص ١٤٠.

(٢) ينظر: المعبر جعفر بن الحسن المحقق الحلبي، ج ١، ص ١٣٢.

(٣) ينظر: منهاج الفقاهة، صادق الروحاني، ج ٢، ص ٦٦.

(٤) ينظر: شرح اللمعة، زين الدين العاملي الشهيد الثاني، ج ٦، ص ٤١١.

(٥) ينظر: المصدر نفسه، ص ٤١١.

## الفصل الثاني: فلسفة الامتنان ومشروعيتها وحكومته -----

ويمكن الاستدلال على الامتنان من قاعدة عدم التناقض من خلال تناقض الكفران مع نعم الله تعالى فيعدّ الكفران إنكاراً لنعم الله تعالى وتناقضاً مع إثباتها، فنعم الله تعالى واضحة، وجلية لا يمكن إنكارها، وكذلك من خلال ثبوت وجوب الشكر فبناءً على قاعدة عدم التناقض، يجب إثبات أحد الشيين المتناقضين، ونفي الآخر، ولا يمكن نفي نعم الله تعالى، لأنها واضحة وجلية؛ فقاعدة عدم التناقض تُوجب إثبات وجوب الشكر، ونفي الكفران.

### رابعاً: قاعدة عدم المشقة:

يُشترط في التخيير أن لا يكون أحد الحكمين مُشققاً جداً، فمثلاً إذا ورد نصُّ يُوجب شيئاً صعباً جداً، ونصُّ آخر يُوجب شيئاً أسهل، جاز التخيير بينهما<sup>(١)</sup>.

فيمكن الاستدلال على وجوب الامتنان من قاعدة عدم المشقة من خلال سهولة الشكر، فيعدّ الشكر فعلاً سهلاً لا يتطلب جهداً كبيراً من المكلف، ومن ثم لا يُشكل عليه أي مشقة مفرطة، وكذلك ثبوت وجوب الشكر فبناءً على الأدلة الشرعية، والأدلة العقلية يجب على المكلف الشكر، فلا يتعارض وجوب الشكر مع قاعدة عدم المشقة لأنّ الشكر فعل سهل لا يُشكل عليه أي مشقة مفرطة<sup>(٢)</sup>.

إذن الامتنان واجب شرعي، وأخلاقي، وعقلي؛ فقاعدة عدم المشقة لا تتعارض مع وجوب الامتنان؛ لأنّ الشكر فعل سهل لا يُشكل على المكلف أي مشقة مفرطة<sup>(٣)</sup>.

### خامساً: قاعدة عدم الحرج:

يُشترط في التخيير أن لا يكون أحد الحكمين مُحرجاً جداً، فمثلاً إذا ورد نصُّ يُوجب شيئاً يُحرج الإنسان في فعله، ونصُّ آخر يُوجب شيئاً لا يُحرجه، جاز التخيير بينهما<sup>(٤)</sup>.

ومن أهم الآثار الفقهيّة للتخيير هو جواز الاختلاف الفقهيّ، فيعدّ التخيير أحد مبررات الاختلاف الفقهيّ، فإذا تخير الفقيه بين حكمين، جاز له أن يُفتي بأيّ منهما<sup>(١)</sup>، وجواز

(١) ينظر: كشف الرموز، الفاضل الآبي، ج ١، ص ٣١٣.

(٢) ينظر: جواهر الكلام، حسن بن محمد الجواهري، ج ١١، ص ٢٤٢.

(٣) ينظر: جامع المدارك، موسى بن محمد الخوانساري، ج ٢، ص ٤٩٦..

(٤) ينظر: منتقى الأصول، تقرير بحث الروحاني، عبد الصاحب الحكيم، ج ٤، ص ٣٤٣.

## الفصل الثاني: فلسفة الامتنان ومشروعيتها وحكومته -----

تبدیل الرأي فإذا تخیر الفقیه بین حکمین، ثمّ ظهر له أنّ أحد الحکمین أقوى من الآخر، جاز له أن یبدّل رأیه، ویفتی بالحکم الأقوی<sup>(١)</sup>.

یتبین مما سبق أنّ الامتنان فی قاعدة التّخیر یکنمّ بأنّه إذا کان للمکلف خياران فی أمر شرعی، وجب علیه أن یختار أحدهما، ویمكن الاستدلال علی الامتنان من قاعدة التّخیر من خلال تخیر المکلف بین الشکر، والکفران فیعدّ الشکر، والکفران، خيارین متاحین للمکلف فی کل نعم الله تعالی، وبناءً علی قاعدة التّخیر فإنّه یجب علیه أن یختار أحدهما، وكذلك ترجیح الشکر وهو الخيار الراجح؛ لأنّه هو الواجب الشرعی، والأخلاقی، والعقلی، ولذلك یجب علی المکلف أن یختاره، ویتنجب الکفران<sup>(٢)</sup>.

---

(١)ینظر: رسائل الکرکی، علی بن الحسین المحقق الکرکی، ج١، ص١٤٢.

(٢)ینظر: شرائع الإسلام، جعفر بن الحسن المحقق الحلبي، ج١، ص٢١٤.

(٣)ینظر: إرشاد الإذهان، الحسن بن یوسف العلامة الحلبي، ج٢، ص٦٧.

## الفصل الثاني: فلسفة الامتتان ومشروعيتها وحكومته -----

### المبحث الثالث: حكومة الامتتان:

#### توطئه:

تُشير حكومة الامتتان إلى أنّ شعور المُكَلَّف بالامتتان لله تعالى على نعمه الظاهرة والباطنة، يُمكن أن يُعتبر أساساً لبعض الأحكام الشرعية، ويُعدّ موضوع حكومة الامتتان في علم الأصول من الموضوعات الخلافية بين الفقهاء، إذ يُؤيّد بعض الفقهاء هذا المبدأ، بينما يُعارضه بعضهم الآخر، لذا يتكون هذا المبحث من مطلبين، المطلب الأول حكومة الامتتان على الأدلة الأوليه ومنتقل بعد ذلك لنبيين المطلب الثاني وهوبعنوان حكومة الامتتان على الأدلة الثانوية .

## الفصل الثاني: فلسفة الامتنان ومشروعيتها وحكومته -----

### المطلب الأول: حكومة الامتنان على الأدلة الأولية

الحكومة النيابة في سياسة النَّاس، ورعاية مصالحهم، وإقامة الدين، و الدفاع عن البلاد، وحفظ البيضة، وإقامة الحدود، وإقامة الحقوق، ودفع المظالم<sup>(١)</sup>، فالحكومة هي إقامة الحدود، وإقامة الحقوق، ودفع المظالم، وإجراء الأحكام، وتنفيذ الوصايا، وتحصيل الفيء، والخراج، وجميع ما له صلة بالسياسة، والرعية<sup>(٢)</sup>، فالحكومة هي النيابة في جميع ما كان للمعصوم (عليه السلام) من السلطة، والولاية في سياسة النَّاس، ورعاية مصالحهم، وإقامة الدين<sup>(٣)</sup>.

أما مفهوم حكومة الامتنان فهو مفهومٌ جديدٌ لم يتم تناوله بشكل واسع في الفقه الإسلامي، ولكن يمكن تعريفه على أنه نظام سياسي، وأخلاقي، يُبنى على أساس الشعور بالامتنان لله تعالى، ونعمه في كل مجالات الحياة<sup>(٤)</sup>، لذا فإنَّ حكومة الامتنان تقوم على ركائز، ومبادئ، ونعني بالركائز:

أولاً: الشعور بالامتنان لله تعالى: فيُعدّ الشعور بالامتنان لله تعالى أساس حكومة الامتنان، وهو يُترجم في شكر الله تعالى على نعمه في كل الأوقات، والظروف<sup>(٥)</sup>.

ثانياً: التواضع والانفتاح: يُساهم الامتنان في تنمية صفة التواضع عند الإنسان، والمتواضع هو الأكثر استعداداً لتلقي الوعظ، والحكم من الله تعالى، واتباع تعاليمه<sup>(٦)</sup>.

ثالثاً: الشعور بالمسؤولية: يُدرك الشخص الشاكر مسؤوليته تجاه نعم الله تعالى عليه، ومن أهم نعم الله تعالى هو نعمة القرآن الكريم، وتعاليمه، ممّا يجعله أكثر حرصاً على اتباع هداية الله تعالى، وتعاليمه<sup>(١)</sup>.

(١) ينظر: الاقتصاد، محمد بن الحسن الطوسي، ص ١٣٩.

(٢) ينظر: شرح اللمعة، زين الدين العاملي الشهيد الثاني، ج ٦، ص ١٣٦.

(٣) ينظر: مصباح الفقاهة، ابو القاسم الموسوي الخوئي، ج ٢، ص ١٧٨.

(٤) ينظر: مستمسك العروة، محسن الحكيم، ج ٢، ص ٢٨٤.

(٥) ينظر: الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ناصر مكارم الشيرازي، ج ١٠، ص ٤٤١.

(٦) ينظر: الحدائق الناضرة، يوسف بن أحمد المحقق البحراني، ج ٧، ص ٢٥٩.

## الفصل الثاني: فلسفة الامتتان ومشروعيتها وحكومته -----

اما مبادئ حكومة الامتتان تتمثل في ما يأتي:

أولاً: العدل والإحسان: يجب أن تُبنى حكومة الامتتان على أساس العدل، والإحسان بين الناس، وذلك من خلال الشعور بالمسؤولية تجاه حقوق الآخرين، والعمل على تلبية احتياجاتهم<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: المشورة والتعاون: يجب أن تُشجع حكومة الامتتان على المشورة، والتعاون بين الأفراد والمجتمعات، وذلك من خلال الشعور بأن كل فرد لديه ما يقدمه، وأن التعاون هو طريق للوصول إلى الأهداف المشتركة<sup>(٣)</sup>.

ثالثاً: الشكر والثناء: يجب أن تُشجع حكومة الامتتان على الشكر، والثناء بين الأفراد، وذلك من خلال التعبير عن التقدير لما يقدمه الآخرون، والتأكيد على الإيجابيات في الحياة<sup>(٤)</sup>.

اما أهمية حكومة الامتتان فيُساهم الشعور بالامتتان في خلق مجتمع سعيد، و متماسك، وذلك من خلال تعزيز العلاقات الإيجابية بين الأفراد، ونشر المحبة بين الناس<sup>(٥)</sup>.

يُعدّ القرآن الكريم من أعظم نِعَم الله تعالى على البشرية إذ أنّه هدى، ونور، وبيان، وإرشاد، وسلام، وخير للعالمين، فيُعدّ المصدر الأساسي لمعرفة الحق، من الباطل في الإسلام، وذلك لأنّه كلام الله تعالى المنزل على نبيّه محمد(صلى الله عليه وآله وسلم)، ولذلك فهو حق لا يأتيه الباطل من بين يديه، ولا من خلفه، كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَحَقُّ يَقِينٌ﴾<sup>(٦)</sup> فيبيّن القرآن الكريم جميع أحكام الله تعالى التي يجب على الإنسان اتّباعها، كما قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾<sup>(٧)</sup>؛ فالقرآن الكريم يبيّن جميع الحقائق في

---

(١) ينظر: الانتصار، محمد علي العاملي، ج٤، ص ٤٥٤.

(٢) ينظر: الإمامة والتبصرة، ابن بابويه القمي (ت ٣٢٩هـ)، ط١، مدرسة الإمام المهدي (عليه السلام)، قم - ايران، ١٤٠٤هـ، ص ٤.

(٣) ينظر: الدروس، محمد بن مكي جمال الدين الشهيد الأول، ج٢، ص ٣٢٩.

(٤) ينظر: المراسم العلوية، سلاّر بن عبد العزي، ص ١٤.

(٥) ينظر: فهارس رياض السالكين، محمد حسين المظفر، ج٢، ص ٤٠٣،

(٦) سورة الحاقه، آية: ٥١.

(٧) سورة النحل: ٨٩.

## الفصل الثاني: فلسفة الامتتان ومشروعيتها وحكومته -----

جميع المجالات، من العقيدة، والعبادة، والأخلاق، والقوانين، والأنظمة، فَيُبَيِّن صفات المؤمنين، وصفات الكافرين<sup>(١)</sup>؛ لكي يُمَيِّز الإنسان بين الحق، والباطل<sup>(٢)</sup>، وبين القرآن الكريم الهدى من الضلال؛ فيعدّ القرآن الكريم هبة عظيمة من الله تعالى للبشرية، فهو نور يهدي الطريق، وشفاء لما في الصدور، ورحمة للعالمين، ولذلك فإنّه يُطلق عليه الهدى من الضلال؛ لأنّه يُرشد الإنسان إلى الصراط المستقيم، ويُخرجه من ظلمات الجهل، والضلال، إلى نور الهداية، والإيمان لذا أوجه هداية القرآن الكريم تكمن بعضها في تعليم الأخلاق، والفضائل فيُعَلِّم القرآن الكريم مع النَّاس<sup>(٣)</sup>، وكذلك تحذير من الرذائل، والمنكرات فيحذّر القرآن الكريم الإنسان من الرذائل، والمنكرات، ويبيّن له عواقب الابتعاد عن الصراط المستقيم، وأيضاً بث الطمأنينة، والأمل فَيُبَيِّن القرآن الكريم في قلب الإنسان الطمأنينة، والأمل، ويؤكد له على أنّ الله تعالى معه لا يتركه وحده في محن الحياة<sup>(٤)</sup>، ويُقدِّم القرآن الكريم قصص وعبر من التاريخ للتعلّم منها والاعتبار، ولتأكيد أنّ الهداية مع الله تعالى كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمٌ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾<sup>(٥)</sup>؛ فالامتتان في الآية المباركة يُنظر إلى القرآن الكريم كهدية عظيمة من الله تعالى للبشرية جمعاء، وللمؤمنين بصفة خاصة، فهو هداية لهم في حياتهم، ونور يُنير لهم طريقهم، وشفاء لعللهم، وبشرى لهم بالجنة<sup>(٦)</sup> فيُعدّ إرسال القرآن الكريم امتناناً من الله تعالى لعباده، إذ خصّهم بهذا الكتاب العظيم الذي يهديهم إلى الصراط المستقيم، ويُنير لهم طريق الحق، والعدل<sup>(٧)</sup>، إذ يُشير الامتتان هنا إلى

(١) ينظر: جواهر الفقه، القاضي ابن البراج، ص ٤.

(٢) ينظر: الفوائد المدنية والشواهد المكية، محمد أمين الإسترآبادي (ت ١٠٣٣هـ)، نورالدين العاملي

(ت ١١١٩هـ)، ط ١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم - إيران، ١٤٢٤هـ، ص ٥١٧.

(٣) ينظر: جوابات أهل الموصل، محمد بن محمد بن نعمان المفيد (ت ٤١٣هـ)، ط ٢، دار المفيد، بيروت - لبنان، ١٤١٤هـ، ص ١٦.

(٤) ينظر: الرسالة السعدية، الحسن بن يوسف العلامة الحلي (ت ٧٢٦هـ)، ط ١، بهمن، قم - إيران، ١٤١٠هـ، ص ٣٥.

(٥) سورة الأَسْرَاء، آية: ٩.

(٦) مشرق الشمسين، البهائي العاملي، ص ٤٠٦.

(٧) العقد المنير، موسى الحسيني المازندراني، ط ٢، الصدوق، طهران - إيران، ١٣٨٢هـ، ص ٣١٣.

## الفصل الثاني: فلسفة الامتتان ومشروعيتها وحكومته -----

التخلص من الظلم، والضلال<sup>(١)</sup>، إذ إنَّ القرآن الكريم يُبشِّر الله تعالى به المؤمنين الذين يعملون الصالحات بالأجر العظيم في الجنة، فهذه البشارة هي امتتان من الله تعالى لعباده الصالحين، إذ وعدهم جزاءً عظيماً على أعمالهم الصالحة<sup>(٢)</sup>، إذ يُعدّ ذكر الأجر العظيم امتناناً من الله تعالى لعباده، إذ أراد أن يُشجعهم على العمل الصالح، وأن يُبشِّرهم بالجزء العظيم الذي ينتظرهم في الجنة<sup>(٣)</sup>.

إذن بشكل عام، يُفسر الامتتان في هذه الآية على أنه إظهار الله تعالى لفضله، وكرمه على عباده، وذلك من خلال إرسال القرآن الكريم، وإهداء الهداية، وبشارة المؤمنين، وذكر الأجر العظيم<sup>(٤)</sup>.

من خلال ما تقدم يمكن أن نقول أنَّ القرآن الكريم فيه الكثير والعديد من الصفات، التي ليست نحن بصدددها، بل ما نبغي ان نثبتته في هذا المطلب هو حكومة الامتتان على الأدلة الأولية، فالأدلة الأولية هي القرآن الكريم، والسنة الشريفة، لذا سوف نتناول حكومة الامتتان على القرآن الكريم أولاً، ثم ننتقل إلى حكومة الامتتان على السنة الشريفة ثانياً، فان الامتتان على القرآن الكريم هو شرط للاستفادة منه فلا يمكن للبشرية أن تستفيد من القرآن الكريم، وتفهم معانيه، وتعاليمه إلا إذا شعرت بالامتتان له، وقدرت قيمته، وعظمته<sup>(٥)</sup>، فالامتتان على القرآن الكريم شرط أساسي للاستفادة من هدايته، فُيعدّ القرآن الكريم هبة عظيمة من الله تعالى للبشرية، فهو نور يهدي الطريق، وشفاء لما في الصدور، ورحمة للعالمين، ولكن لا يمكن للإنسان أن يستفيد من هذا الكنز الروحي إلا إذا توفر شرط أساسي هو الامتتان له، والتقدير لقيمته، وعظمته، فلو

---

(١) ينظر: منهاج الصالحين، وحيد الخراساني، ج ١، ص ١٧٩.

(٢) ينظر: بصائر الدرجات، محمد بن الحسن الصفار (ت ٢٩٠هـ)، الأحمدي، طهران - إيران، ١٤٠٥هـ، ص ٤٩٧.

(٣) ينظر: الحاشية على أصول الكافي، رفيع الدين محمد بن حيدر النائيني (ت ١٠٨٢هـ)، ط ١، دار الحديث، قم - إيران، ١٤٢٤هـ، ص ٦٣٤.

(٤) ينظر: نهج السعادة، محمد باقر المحمودي، ط ١، النعمان، النجف الأشرف - إيران، ١٣٨٥هـ، ج ٧، ص ٢٠٣.

(٥) ينظر: علوم القرآن، محمد باقر الحكيم، ط ٣، مؤسسة الهادي، قم - إيران، ١٤١٧هـ، ص ٢٢٥.

## الفصل الثاني: فلسفة الامتنان ومشروعيتها وحكومته -----

قلنا لماذا الامتنان شرط للاستفادة من القرآن؟<sup>(١)</sup>، فيكون الجواب لان فتح قبول القلب مثل الأرض، فكما أنّ الأرض المزروعة تعطي خيراً أكثر، كذلك فإن القلب الذي يشعر بالامتنان للقرآن يكون أكثر استعداداً لتلقي هدايته، وفهم معانيه، وتعاليمه<sup>(٢)</sup>، لذا فان الشخص الشكر لله يكون أكثر انفتاحاً على هداية الله تعالى، وتلقي الوعظ، والحكم من القرآن<sup>(٣)</sup>، فلو قلنا لماذا يكون الشخص الشاكر أكثر انفتاحاً على هداية الله تعالى، وتلقي الوعظ، والحكم من القرآن الكريم؟، فسوف يكون الجواب من عدة محاور وهي:

أولاً: الشعور بالرضا والسعادة: يُساهم الامتنان في شعور الإنسان بالرضا، والسعادة عن حياته، ممّا يجعله أكثر انفتاحاً على هداية الله تعالى، وعلى تعاليمه من القرآن الكريم<sup>(٤)</sup>.

ثانياً: تقوية الإيمان: يُعدّ الامتنان من ثمرات الإيمان، وعلاماته، فالشخص الذي يشعر بنعم الله تعالى عليه يُقوّى إيمانه، ويصبح أكثر استعداداً لتلقي الهداية الإلهية المطروحة في القرآن الكريم<sup>(٥)</sup>.

ثالثاً: إنّ الامتنان يُساعد الشعور بالتأمل في آيات القرآن الكريم، وفهم معانيها، وتعاليمها بشكل أعمق؛ لأنّ الشخص الشاكر يكون أكثر انفتاحاً على التفكير، والتأمل، والاستفادة من العظات، والحكم الموجودة في القرآن الكريم<sup>(٦)</sup>.

والإنسان لا يمكنه أن يفهم من القرآن شيء الا بعد ما يحس بعظمته، وقدرته، وهذا ما يسمى حكومة الامتنان في القرآن الكريم؛ فالشعور بعظمة القرآن الكريم بوابة الاستفادة من هدايته، فيُعدّ القرآن الكريم هبة عظيمة من الله تعالى للبشرية، فيُساعد الشعور بعظمة القرآن الكريم على

---

(١) ينظر: القرآن في الإسلام، محمد حسين الطباطبائي (ت ١٤١٢هـ)، دار الهدى، بيروت-لبنان، ١٩٩٠م، ص ٥.

(٢) ينظر: الخطوط العريضة لمحب الدين الخطيب، أبو محمد الخاقاني، دار الغدير، بيروت-لبنان، ١٩٩٧م، ص ٥١،

(٣) ينظر: تفسير الميزان، محمد حسين الطباطبائي، ج ١٦، ص ٣٦٣..

(٤) ينظر: ثمار الأفكار، علي الكوراني العاملي، ط ١، شريعت، قم - إيران، ١٤٢٥هـ، ص ١٣٣.

(٥) ينظر: حاشية المكاسب، محمد حسين الأصفهاني، ج ٢، ص ٢٣.

(٦) ينظر: مصباح الفقيه، آقا رضا الهمداني، ج ١، ص ٥٥.

## الفصل الثاني: فلسفة الامتنان ومشروعيتها وحكومته -----

تنمية صفة التقدير، والاحترام في قلب الإنسان تجاه كلام الله تعالى، مما يجعله أكثر حرصاً على قراءته، وتدبره، والعمل بما فيه من تعاليم<sup>(١)</sup>.

وكذلك الشكر على القرآن الكريم هو مفتاح التقوى، والالتزام بأمر الله تعالى، فبعد القرآن الكريم هبة عظيمة من الله تعالى للبشرية<sup>(٢)</sup>، فهو نور يهدي الطريق، وشفاعة لما في الصدور، ورحمة للعالمين؛ فالشكر على هذه النعمة العظيمة يفتح أبواب الخير، والبركة في حياة الإنسان، فمن أهم ثمار الشكر على القرآن الكريم تتمثل بالتقوى، والالتزام بأمر الله تعالى، والابتعاد عن محارمه، فلو تسائلنا كيف يساعد الشكر على القرآن الكريم على التقوى و الالتزام؟ فالشعور بعظمة القرآن الكريم يُساعد على تنمية صفة التواضع عند الإنسان<sup>(٣)</sup>، والمتواضع هو الأكثر استعداداً لتلقي العبر، والحكم من الله تعالى الموجودة في القرآن، مما يجعله أكثر حرصاً على اتباع أوامر الله تعالى والابتعاد عن محارمه<sup>(٤)</sup>، فان الشخص الذي يشعر بنعم الله تعالى عليه يسعى إلى شكره بأحسن ما يستطيع، وأفضل شكر لله تعالى هو اتباع أوامره، والابتعاد عن محارمه، وكذلك التأمل في آيات القرآن يُساعد على فهم معانيها، وتعاليمها بشكل أعمق؛ وذلك لأن الشخص الشاكر يكون أكثر انفتاحاً على التفكير، والتأمل في القرآن الكريم<sup>(٥)</sup>.

إذن يُمكن القول بأن القرآن الكريم يُقدم أسس حكومة الامتنان التي تُساعد الإنسان على العيش حياة سعيدة، ومباركة، فان أسس حكومة الامتنان في القرآن الشعور بعظمة نعم الله تعالى، ويُحدِّد القرآن الكريم من النسيان، والجحود بنعم الله تعالى، ويُشجّع على التذكر، والشعور بعظمة هذه النعم؛ لأنه يُساهم في تنمية صفة الامتنان عند الإنسان، ويُؤكِّد القرآن

---

(١) ينظر: العويص، محمد رين محمد بن نعمان المفيد (ت ٤١٣هـ)، ط ٢، دار المفيد، بيروت - لبنان، ١٤١٤هـ، ص ٢١.

(٢) ينظر: جواهر الكلام، حسن بن محمد الجواهري، ج ٣٦، ص ٢٣٦.

(٣) ينظر: ينبوع الأحكام في معرفة الحلال والحرام، علي الموسوي القزويني، ج ١، ص ٤٢،

(٤) ينظر: منتهى المطلب الحسن بن يوسف العلامة الحلبي، ج ٣، ص ٢٧.

(٥) ينظر: جواهر الفقه، القاضي ابن البراج، ص ١٢.

## الفصل الثاني: فلسفة الامتنان ومشروعيتها وحكومته -----

الكريم على أهمية التعبير عن الشكر بالقول، والفعل، وذلك من خلال الحمد، والثناء على الله تعالى، واتباع أو أمره، والابتعاد عن محارمه<sup>(١)</sup>.

فالتأمل في آيات القرآن يُساعد على تنمية صفة الامتنان عند الإنسان، ففي القرآن الكريم آيات كثيرة تُذكر بنعم الله تعالى، وتُشجّع على الشكر لها، والتأسي بالأنبياء، والصالحين، فَيُعدّ التأسي بالأنبياء، والصالحين من أفضل الطرق للتعلم كيفية حكومة الامتنان في الحياة، فقد كانوا أمثلة رائعة في الشكر لله تعالى، والتعبير عن الامتنان بنعمه<sup>(٢)</sup>.

أما حكومة الامتنان في السنة فتُشير الى أنّ نظام الحكم الذي يرتكز على مبدأ الشكر لله تعالى على نعمه، وترجمة هذا الشكر من خلال الالتزام بأمره، واجتناب نواهيه، والسعي في إصلاح الأرض، ونشر الخير بين الناس<sup>(٣)</sup>.

فُتعدّ حكومة الامتنان نموذجاً مثالياً للحكم، وهي نظام الحكم الذي يُحقق السعادة للناس، ويُبني مجتمعاً قوياً، ويُساهم في نشر الإسلام<sup>(٤)</sup>، فوردت في السنة الشريفة أحاديث كثيرة تحتّ على الشكر، والامتنان لله تعالى، ولغيره من الناس كما ذكرنا سابقاً، فقد اعتبر النبي(صلى الله عليه وآله وسلم) الشكر، والامتنان من علامات الإيمان، والتقوى<sup>(٥)</sup>.

ومن النماذج التطبيقية على حكومة الامتنان في السنة الشريفة عن حذيفة قال رسول الله(صلى الله عليه وآله): (ما تكاملت النبوة لنبي في الأظلة حتى عرضت عليه ولايتي، وولاية أهل بيتي، ومثلوا له فأقروا بطاعتهم، وولايتهم)<sup>(٦)</sup>، لذا تبرز حكومة الامتنان في الحديث من خلال بيان ولاية الله تعالى لأهل البيت(عليهم السلام) فيؤكد هذا الحديث على أنّ ولاية الله تعالى

(١) ينظر: الأمتل في تفسير كتاب الله المنزل، ناصر مكارم الشيرازي، ج١٩، ص ١٧١.

(٢) ينظر: التبيان، محمد بن الحسن الطوسي، ج٣، ص ٤٦٣.

(٣) ينظر: منتهى المطلب، الحسن بن يوسف العلامة الحلي، ج١، ص ٥٤٤.

(٤) ينظر: المختصر النافع، جعفر بن الحسن المحقق الحلي، ص ١٣٢.

(٥) ينظر: نزهة الناظر في الجمع بين الأشباه والنظائر، ص ٣٦.

(٦) بحار الأنوار، محمد باقر العلامة المجلسي، ج٢٦، ص ٢٨١.

## الفصل الثاني: فلسفة الامتنان ومشروعيتها وحكومته -----

لأهل البيت (عليهم السلام) هي من ضروريات الدين، وأنها من أسس حكومة الامتنان<sup>(١)</sup>، فيُشير الحديث إلى عرض الله تعالى للولاية على الأنبياء إلى أن هذه الولاية هي أمر إلهي، وأنها ليست من صنع البشر، أما دلالات الحديث على حكومة الامتنان فيؤكد هذا الحديث على أن حكومة الامتنان هي حكومة إلهية، وأنها ليست من صنع البشر<sup>(٢)</sup>، ويُشير هذا الحديث إلى أن حكومة الامتنان لا تكتمل إلا بوجود ولاية أهل البيت، وأنهم هم من يحقّ لهم تولّي أمر الأمة<sup>(٣)</sup>.

ومن النماذج التطبيقية على حكومة الامتنان في السنة الشريفة في تفسير حق الشكر قال الإمام الصادق (عليه السلام): (أوحى الله تعالى إلى موسى (عليه السلام) فقال: يا موسى اشكرني حق شكري، فقال: يا رب كيف أشكرك حق شكرك، وليس من شكر أشكرك به إلا وأنت أنعمت به علي فقال: يا موسى شكرتني حق شكري حين علمت أن ذلك مني)<sup>(٤)</sup>، إذ تُشير حكومة الامتنان إلى أن الشكر هو أساس العلاقة بين العبد، وربّه، وأنه الحاكم الذي ينظم سلوك العبد تجاه النعم الإلهية، وذلك من خلال الإقرار بنعم الله فيعدّ أول خطوات الامتنان هو الإدراك بأنّ كلّ ما يملكه الإنسان من نعم هو من عند الله تعالى؛ فالإنسان عندما يدرك ذلك، يُصبح قلبه منفتحاً على الشكر، إذ يُؤدّي الإقرار بنعم الله إلى الشعور بالتواضع أمام الله تعالى، فلا يقتصر الشكر على الإقرار، والتواضع فقط، بل يتعدّى ذلك إلى استخدام النعم في طاعة الله تعالى، فالإنسان عندما يُستخدم صحته في عبادة الله، وعلمه في نشر العلم، وماله في مساعدة المحتاجين، فهذا هو الشكر الحقيقي<sup>(٥)</sup>، فلا يعني الشكر الرضا بالقليل، بل يعني التطلع إلى المزيد من النعم الإلهية، فالإنسان عندما يُشكر الله على ما أنعم عليه، يُصبح الله راضياً عنه، فيزيده من نعمه.

(١) ينظر: المعتمر، جعفر بن الحسن المحقق الحلبي، ج ٢، ص ٣٧٣.

(٢) ينظر: نزهة الناظر في الجمع بين الأشباه والنظائر، يحيى بن سعيد الحلبي، ص ٩٨.

(٣) ينظر: المعتمر، جعفر بن الحسن المحقق الحلبي، ج ٢، ص ١٣٣.

(٤) قصص الانبياء، سعيد بن هبة الله الراوندي، ط ١، دار المعارف، بيروت- لبنان، ١٩٩٨م، ص ١٩٨.

(٥) ينظر: رسائل الشهيد الثاني، زين الدين العاملي الشهيد الثاني، ص ١٥٧.

## الفصل الثاني: فلسفة الامتنان ومشروعيتها وحكومته -----

وبذلك فإنَّ حكومة الامتنان تعني أنَّ الشكر هو أساس العلاقة بين العبد، وربّه، وأنّه الحاكم الذي ينظم سلوك العبد تجاه النعم الإلهية<sup>(١)</sup>.

إذن يُبيّن حديث الإمام الصادق(عليه السلام) أنَّ الشكر ليس مجرد كلمة تُقال، بل هو شعورٌ عميقٌ ينبع من القلب، يُترجم إلى سلوك يُعبّر عن التواضع لله تعالى، واستخدام نعمه في طاعته، ولذلك فإنَّ على المسلم أن يسعى جاهداً لتنمية شعور الامتنان في قلبه، وأن يُترجم ذلك إلى سلوكٍ يُرضي الله تعالى<sup>(٢)</sup>.

إذن لا يقتصر الامتنان على الإقرار، والتواضع فقط، بل يتعدّى ذلك إلى استخدام النعم في طاعة الله تعالى؛ فالإنسان عندما يستخدم صحته في عبادة الله، وعلمه في نشر العلم، وماله في مساعدة المحتاجين، فهذا هو الشكر الحقيقي.

### المطلب الثاني: حكومة الامتنان على الأدلة الثانوية:

الأدلة الثانوية هي الأدلة التي تُستفاد من الأدلة الأولية، إذ تختلف الأدلة الثانوية بوصفها أدلة واقعية، وأحكاماً ظاهرة<sup>(٣)</sup>؛ ففي فقه أهل البيت(عليهم السلام) تُعدّ الأدلة الثانوية أدلةً واقعيةً تُشير إلى الحكم الشرعيّ في الواقع، ولكن لا يُلزم العمل بها بشكل قطعيّ؛ ولأنّها تُستفاد من الأدلة الأولية<sup>(٤)</sup>، فتستفيد الأدلة الثانوية من النصوص الشرعية كالأمر، والنهي، والإباحة، والتخيير، والترجيح، لِتُستنبط الأحكام الشرعية؛ في المسائل المستحدثة<sup>(٥)</sup>، فهذه الأدلة أدلة واقعية، لأنّها تُستفاد من الأدلة الأولية، والأدلة الأولية ليست قطعيةً في بعض الحالات، وتحتل التأويل<sup>(٦)</sup>، ومن الممكن أن تكون الأدلة الثانوية مخالفةً للنصوص الشرعية؛ ففي هذه الحالات

(١) ينظر: شجرة طوبى، محمد مهدي الحائري، ص ١٥.

(٢) جامع السعادات، محمد مهدي النراقي، ج ٣، ص ١٨٧.

(٣) ينظر: تنقيح الأصول، تقرير بحث آقا ضياء، علي حسين الطباطبائي، ص ٣٥٦.

(٤) ينظر: الموسوعة الفقهية الميسرة، ج ١، ص ٢٢.

(٥) ينظر: منهاج الفقاهة، محمد صادق الروحاني، ج ٣، ص ٥٤.

(٦) ينظر: قواعد الأحكام، الحسن بن يوسف العلامة الحلبي، ج ٣، ص ٢٠٢.

## الفصل الثاني: فلسفة الامتتان ومشروعيتها وحكومته -----

يُقدّم النصّ الشرعي على الدليل الثانوي<sup>(١)</sup>؛ لأنّ النصّ الشرعي هو المصدر الأول للتشريع الإسلامي، وهو أكثر وثوقاً من الأدلة الثانوية، وهذا المبدأ يُؤكد على أهمية النصّ الشرعي، وأنه لا يجوز تعطيله بالأدلة الثانوية<sup>(٢)</sup>؛ فالأدلة الأولية ليست قطعياً في بعض الحالات، وتحتّم التأويل<sup>(٣)</sup>، ففي بعض الحالات تُصبح الأدلة الثانوية حاكماً على الأدلة الأولية، وذلك عندما تُعارض الأدلة الأولية بعضها البعض، ولا يمكن الجمع بينهما<sup>(٤)</sup>، فيتمّ الرجوع إلى الأدلة الثانوية لُترجّح أحد الأدلة الأولية على الآخر<sup>(٥)</sup>، ففي حالة تعارض النصّان مع بعضهما البعض، ولا يمكن الجمع بينهما، فيتمّ الرجوع إلى باب ترجيح الأدلة لُترجّح أحد النصّين على الآخر<sup>(٦)</sup>، فتختلف المذاهب الإسلامية في حاكمية الأدلة الثانوية على الأدلة الأولية، ومدرسة الإمامية تُقرّ بحاكمية الأدلة الثانوية على الأدلة الأولية في بعض الحالات<sup>(٧)</sup>، فمن شروط حاكمية الأدلة الثانوية عند الإمامية أن تكون الأدلة الثانوية مُستفاداً من الأدلة الأولية بشكل صحيح<sup>(٨)</sup>، وأن لا تُعارض الأدلة الثانوية النصوص الشرعية القطعية الدلالة<sup>(٩)</sup>، وأن تكون الأدلة الثانوية مُتواترة، أو مُستفيضة في الدلالة على الحكم الشرعي<sup>(١٠)</sup>.

(١) ينظر: الرافد في علم الأصول، تقرير بحث السيستاني، منير، ط١، باقري، قم - إيران، ١٤١٤ هـ، ص ٢١٧.

(٢) ينظر: منتهى المطلب، الحسن بن يوسف العلامة الحلي، ج ١، ص ١٤.

(٣) ينظر: مصباح الفقيه، آقا رضا الهمداني، ج ١، ص ٩٦.

(٤) ينظر: تحرير الأحكام، الحسن بن يوسف العلامة الحلي، ج ٥، ص ١٨٦.

(٥) ينظر: المصدر نفسه، ج ١، ص ١٣٩.

(٦) ينظر: منتهى المطلب، الحسن بن يوسف العلامة الحلي، ج ٣، ص ١٦٨.

(٧) ينظر: الموسوعة الفقهية الميسرة، محمد علي الأنصاري، ج ١، ص ٢٢.

(٨) ينظر: منتهى الدراية، محمد جعفر الشوشتری، ج ٨، ص ٣٤.

(٩) ينظر: اللمعة دمشقية، محمد بن مكي جمال الدين الشهيد الأول، ص ٨.

(١٠) ينظر: خلاصة الإيجاز، محمد بن محمد نعمان المفيد، ص ٣.

## الفصل الثاني: فلسفة الامتنان ومشروعيتها وحكومته -----

فمن الأمثلة على حاكمية الأدلة الثانوية لا يوجد نص شرعي قطعي يُحرم الاستئجار في دار الحرب، فيتمّ الرجوع إلى الدليل الثانوي وهو الاستدلال بالمنفعة، والمضرة، وذلك بأنّ الاستئجار في دار الحرب له منفعة وهي السكن، ولّه مضرة وهي مخاطرة الوقوع في الأسر، أو الموت<sup>(١)</sup>، ومن خلال الاستدلال بالمنفعة، والمضرة يُستنتج أنّ الاستئجار في دار الحرب مكروه، إلا إذا كان هناك ضرورة ملزمة للسكن فيها<sup>(٢)</sup>.

وكذلك من النماذج التطبيقية على الأحكام الثانوية إذا تعارض أمر قتل النفس، وإقامة الصلاة فيقدم أمر الحفاظ على النفس على إقامة الصلاة، وهذا يكون من مبدأ تعارض الواجبات، فيقرّ فقه الإمامية بمبدأ تعارض الواجبات في بعض الحالات، وذلك بأنّ بعض الواجبات قد تتعارض مع بعضها البعض في بعض الحالات ولا يمكن الالتزام بجميعها في الوقت نفسه، ومن أمثلة ذلك تعارض أمر إقامة الصلاة مع أمر الحفاظ على النفس<sup>(٣)</sup>؛ فتقديم أمر الحفاظ على النفس؛ ولأنّ الحفاظ على النفس أهم من إقامة الصلاة<sup>(٤)</sup>.

ومن الأدلة على ذلك النصوص الشرعية التي تؤكد على أهمية الحفاظ على النفس كقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾<sup>(٥)</sup>؛ فالإجماع من علماء الإمامية على تقديم أمر الحفاظ على النفس في حالة تعارضه مع إقامة الصلاة<sup>(٦)</sup>، ومن الأمثلة أيضاً على تقديم أمر الحفاظ على النفس إذا كان الشخص في حالة خطر من الموت وكان عليه إقامة الصلاة في ذلك الوقت فإنّه يُقدم الحفاظ على نفسه على إقامة الصلاة، ولا إثم عليه في ذلك<sup>(٧)</sup>، فلا يُعفي تقديم

(١) ينظر: جواهر الكلام، حسن بن محمد الجواهري، ج ١، ص ٨٥.

(٢) ينظر: تذكرة الفقهاء، الحسن بن يوسف العلامة الحلبي، ج ١، ص ٣٠٠.

(٣) ينظر: الأصول، تقرير بحث الخوئي، للبهسود (ت ١٤١١ هـ)، ط ٥، العلمية، قم - إيران، ١٤١٧ هـ، ج ٣، ص ٣٥٩.

(٤) ينظر: مصباح الفقاهة، أبو القاسم الموسوي الخوئي، ج ١، ص ٥٤١.

(٥) سورة النساء، آية: ٢٩.

(٦) ينظر: الينابيع الفقهية، علي أصغر مروريد، ج ٢٣، ص ١٧٩.

(٧) ينظر: العروة الوثقى، محمد صادق الروحاني، ج ١، ص ٤٦١.

## الفصل الثاني: فلسفة الامتتان ومشروعيتها وحكومته -----

أمر الحفاظ على النفس من قضاء الصلاة في أقرب وقت ممكن بعد زوال الخطر<sup>(١)</sup>؛ فالامتتان في حكم تقديم أمر الحفاظ على النفس على الصلاة؛ لأنّ الحياة هي أصل العبادات، ولا يمكن أداء أي عبادة دون حياة<sup>(٢)</sup>.

أما مبدأ الامتتان فله دور بارز في فهم النصوص الشرعية، واستنباط الأحكام الفقهية، ومن أبرز تجليات هذا المبدأ هو تبريز حكومة الامتتان على الأدلة الثانوية في بعض الحالات<sup>(٣)</sup>، فان مفهوم حكومة الامتتان تعني إعطاء الأولوية لمبدأ الامتتان عند تعارضه مع الأدلة الثانوية في استنباط الأحكام الفقهية؛ لأنّ الامتتان يُمثّل شكر الله تعالى على نعمه، ولأنه من مبادئ العبادة في الإسلام<sup>(٤)</sup>، أما شروط تبريز حكومة الامتتان ولا يمكن تبريز حكومة الامتتان إلا في بعض الحالات الخاصة وذلك عند توفر الشروط الآتية وهي وجود تعارض بين مبدأ الامتتان، والأدلة الثانوية<sup>(٥)</sup>، وأن لا يُخالف تبريز حكومة الامتتان النصوص الشرعية قطعية الدلالة، وأن يؤدي تبريز حكومة الامتتان إلى تحقيق المصالح، ودرء المفاسد<sup>(٦)</sup>، ومن الأمثلة تقديم حكومة الامتتان على الأدلة الثانوية هو تقديم أمر الحفاظ على النفس على أمر الصلاة كما تقدم ذكره<sup>(٧)</sup>، وكذلك إباحة شرب الخمر للدافع عن النفس في حالة الخوف من الموت عطشاً<sup>(٨)</sup>، فان الامتتان في هذا الأمر يكمن في حالة الخوف من الموت عطشاً فيجوز

---

(١) ينظر: النص والإجتهد، شرف الدين (ت١٣٧٧هـ)، ط١، سيد الشهداء عليه السلام، قم - إيران، ١٤٠٤هـ، ص١٢٨.

(٢) ينظر: نهاية الأصول، حسين علي المنتظري، ط١، القدس - قم - إيران، ١٤١٥هـ، ص٢٧٠.

(٣) ينظر: اللعة دمشقية، محمد بن مكي جمال الدين الشهيد الأول، ص٨.

(٤) ينظر: تقارير آية الله المجدد الشيرازي، المولى علي الروزدي، ج٢، ص١٥٤.

(٥) ينظر: ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة، محمد بن مكي جمال الدين الشهيد الأول، ج٣، ص٨٧.

(٦) ينظر: حاشية مجمع الفائدة والبرهان، الوحيد البهبهاني، ص٧٣٠.

(٧) ينظر: جامع الشتات، محمد أسماعيل الخواجوي (ت١١٧٣هـ)، ص٣٠.

(٨) ينظر: مجمع الفائدة، أحمد بن محمد المحقق الأردبيلي، ج١١، ص٣١٨.

## الفصل الثاني: فلسفة الامتنان ومشروعيتها وحكومته -----

للدافع عن النفس شرب الخمر بقدر ما يزيل، الخوف ولا إثم عليه في ذلك في فقه الإمامية<sup>(١)</sup>؛ ولأنّ الحفاظ على النفس أهم من إجتناّب المحرمات، وذلك امتناناً لله تعالى على نعمة الحياة<sup>(٢)</sup>، فإن الأدلة على إباحة شرب الخمر للدافع عن النفس النصوص الشرعية التي تؤكد على أهمية الحفاظ على النفس كقول الله تعالى: ﴿وَلَا تُقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾<sup>(٣)</sup>، فالإجماع من علماء الإمامية على إباحة شرب الخمر للدافع عن النفس في حالة الخوف من الموت عطشاً<sup>(٤)</sup>، أما شروط إباحة شرب الخمر للدافع عن النفس، فهو يكون الخوف من الموت عطشاً حقيقياً، ولا يمكن دفعه بغير شرب الخمر<sup>(٥)</sup>، وأن لا يوجد بديل لشرب الخمر كمثّل وجود ماء ظاهر يمكن الحصول عليه، وأن يُشرب الخمر بقدر ما يزيل الخوف، ولا يزيد عن ذلك<sup>(٦)</sup>، إنّ النهي عن قتل النفس يُمثّل شكر الله تعالى على نعمة الحياة، وذلك من مقتضيات الامتنان لله تعالى، فالله تعالى أنعم على الإنسان بحياة كريمة، وجعله خليفة له في الأرض، ونهى عن إهدار هذه النعمة بقتل النفس، وذلك من رحمته، ولطفه بالعباد<sup>(٧)</sup>، و من الأمثلة كذلك على تقديم حكومة الامتنان على الأدلة الثانوية إباحة أكل الميتة للدافع عن النفس في حالة الخوف من الموت جوعاً<sup>(٨)</sup>؛ فالامتنان في إباحة أكل الميتة ينطلق من قاعدة الضرر يزال فيعدّ أكل الميتة ضرراً أقلّ من الموت جوعاً، ومن ثم يُباح لدفع ضرر أعظم، فإنّ الشعور بالامتنان يُعدّ فضيلة يُستحبّ التحلّي بها في جميع المواقف، بما في ذلك عند أكل الميتة في حالة الضرورة<sup>(٩)</sup>،

(١) ينظر: ثلاث رسائل، العوائد والفوائد، مصطفى الخميني، ص ٥١.

(٢) ينظر: شرائع الإسلام، الحسن بن يوسف المحقق الحلبي، ج ١، ص ٣٤.

(٣) سورة النساء، آية: ٢٩ .

(٤) ينظر: الموسوعة الفقهية الميسرة، محمد علي الأنصاري، ج ١، ص ٤٣٢.

(٥) ينظر: مسالك الأفهام، زين الدين العاملي الشهيد الثاني، ج ١٢، ص ١٢٧.

(٦) ينظر: المصدر نفسه، ج ١٢، ص ١٢٧.

(٧) ينظر: صراط النجاة، الميرزا جواد التبريزي، ط ١، الثقافي أمين، قم - إيران، ١٤١٨ هـ، ج ٣، ص ١٤١.

(٨) ينظر: المسائل السروية، محمد بن محمد بن نعمان المفيد، ص ٩١.

(٩) ينظر: قواعد الأحكام، الحسن بن يوسف العلامة الحلبي، ج ٣، ص ٣٣٦.

## الفصل الثاني: فلسفة الامتحان ومشروعيتها وحكومته -----

فالشعور بالامتحان يُعبّر عن الإيمان بالله تعالى، وشعوره برحمة عباده، ويُساعد على تقبل الواقع والرضا بما قسمه الله، ويُحفّز على الدعاء، والشكر لله تعالى على نعمه، ويُنعش النفس، ويُخفّف من وطأة الضيق، لذلك يُنصح من يضطر إلى أكل الميتة أن يُشكر الله تعالى على نعمه، وأن يُعبّر عن امتنانه لما رزقه الله إياه، حتى في أصعب الظروف<sup>(١)</sup>.

والأدلة الثانوية كثيرة لا يمكننا أن نستعرضها جميعاً وذكرنا بعض الأمثلة التي توضح أن الامتحان حاكم على الأدلة الثانوية .

إذن حكومة الامتحان هي التكييف الشرعي التي تستخدم لتطبيق حكم شرعي مُثبت في نصّ شرعيّ على واقعة غير منصوص عليها صراحةً، وذلك بناءً على مناسبةٍ بينهما من حيث المعنى، أو العلة، أو المقتضى، وتعتمد حكومة الامتحان على قاعدة فقهية تُعرف باسم قاعدة المناسبة، وهي القاعدة التي تنصّ على أن الحكم الشرعيّ يُثبت في واقعة غير منصوص عليها صراحةً، إذا كانت تلك الواقعة مناسبة للواقعة المنصوص عليها في المعنى أو العلة أو المقتضى<sup>(٢)</sup>.

---

(١) ينظر: الدعوات، قطب الدين الراوندي، ص ٢٤٨.

(٢) ينظر: فرائد الأصول، مرتضى محمد الأنصاري، ج ١، ص ١٧٥.

## الفصل الثالث

### الامتتان وأثره في التشريع الإسلامي

### توطئه:

الأحكام الامتتانية هي مجموعة من الأحكام الشرعية التي تتعلق بشكر الله تعالى على نعمه، وتشمل هذه الأحكام أوامر، ونواهي تتعلق بالعبادات، والمعاملات، وغيرهما، فحُتت الشريعة الإسلامية على الشكر في مختلف العبادات، مثل الصلاة، والصيام، والحج، والدعاء، وغيرها، وكذلك الشكر في المعاملات فحُتت الشريعة الإسلامية على الشكر في المعاملات، مثل ردّ الجميل، والشكر على المعروف، فيجب على المسلم أن يشكر الله تعالى على نعمه، ظاهرةً وباطنةً، قولاً، وفعلًا، ويحرم على المسلم أن يكفر بالنعمة، وذلك بأن يُنكرها أو يُقلل من شأنها، فالامتتان له أهمّ القيم الإسلامية التي لها أثر كبير في التشريع الإسلامي؛ فالإسلام حتّ على الامتتان في مختلف آياته وسُننه، لذا سوف نتناول في هذا الفصل ثلاثة مباحث؛ فالمبحث الأول الامتتان وأثره في العقائد؛ فأثر الامتتان في العقائد يُساعد على تعزيز الإيمان بالله تعالى، وذلك من خلال الشعور بفضلِهِ ونعمه، والشعور بوحداية الله تعالى يُساعد الامتتان على الشعور بوحداية الله تعالى، وذلك من خلال الاعتراف بأنّ الله تعالى هو المنعم الوحيد، ويُساعد الامتتان على زيادة التوكل على الله تعالى، وذلك من خلال اليقين بأنّ الله تعالى هو الرزاق الكريم، ويُساعد الامتتان على الشعور بالرضا والقناعة، وذلك من خلال الاعتراف بأنّ ما عند الله تعالى هو خيرٌ، وأبقى، ويُساعد الامتتان على تعزيز حبّ الله تعالى، وذلك من خلال الشعور بجميله وإحسانه، وسوف نتناول في المبحث الثاني الامتتان وأثره في الأصول، فيمكن استنباط الأحكام الشرعية من خلال الامتتان، وذلك من خلال النظر في النعم التي أنعم الله تعالى بها على عباده، و استنباط الأحكام التي تلائم هذه النعم، ويمكن تقييد الأحكام الشرعية العامة بما يتناسب مع الامتتان، وذلك من خلال مراعاة مقاصد الشريعة الإسلامية، وما يُحقق مصلحة العباد، ويمكن تعليل الأحكام الشرعية بما يُظهر حكمة الله تعالى وفضله، وذلك من خلال ربطها بنعمه التي أنعم بها على عباده، فيمكن ترجيح بعض الأحكام الشرعية على غيرها بما يُظهر الامتتان، وذلك من خلال النظر في ما تُحققه من مصالح العباد، و ما تُعزّز من قيم الإسلام، أما المبحث الثالث سوف نتناول الامتتان وأثره في الفقه؛ فالأحكام الامتتانية هي مجموعة من الأحكام الشرعية التي تتعلق بشكر الله تعالى على نعمه، وتشمل هذه الأحكام أوامر، ونواهي تتعلق بالعبادات والمعاملات وغيرها.

المبحث الأول: الامتتان وأثره في العقائد:

توطئه:

تعدّ العقائد الإمامية المعروفة باسم "العقيدة الاثنا عشرية" أو "الشيعة الإمامية"، من العقائد الإسلامية، وأصول العقيدة الإمامية وهو الإيمان بالله تعالى خالقاً واحداً، مُفرداً، لا شريك له في خلقه ولا في ملكه، والإيمان بأنّ الله تعالى عادلٌ لا يظلم أحداً، وأنّ كلّ ما يفعله هو خير وحكمة، وكذلك الإيمان برسالة جميع الأنبياء، والرسل الذين أرسلهم الله تعالى، وأنّ خاتمهم هو نبي الإسلام محمد(صلى الله عليه وآله وسلم)، والإيمان بأنّ الله تعالى نصّب بعد نبيّه محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) اثني عشر أماماً معصوماً، يُمثلون الخلافة الشرعية في الإسلام، و الإيمان باليوم الآخر، وبعث الموتى، والحساب والجزاء، لذا تسعى الباحثة من خلال هذا المبحث بيان أثر الامتتان في عقائد الإمامية .

أصول الدين هي العقائد الأساسية التي يجب على المسلم الإيمان بها، ولهُ أهمية كبيرة في الدين الإسلامي، وأصول الدين هي العقائد الأساسية التي لا تقبل الشك أو النقاش، مثل الإيمان بالله تعالى، والملائكة، والكتب السماوية، والرسل، واليوم الآخر<sup>(١)</sup>، وقد اتفق الإمامية على أن أصول الدين هي خمسة التوحيد: الإيمان بالله تعالى وحدانيته وصفاته<sup>(٢)</sup>، والعدل هو الإيمان بأن الله تعالى عادلٌ في كلّ أفعاله<sup>(٣)</sup>، والنبوة الإيمان برسالة جميع الأنبياء والرسل الذين أرسلهم الله تعالى<sup>(٤)</sup>، والإمامة الإيمان بأمامة الأئمة المعصومين(عليهم السلام) بعد النبي محمد(صلى الله عليه وآله وسلم)<sup>(٥)</sup>، والمعاد الإيمان باليوم الآخر، والبعث، والحساب والجزاء

(١) ينظر: الحدائق الناضرة، يوسف بن أحمد المحقق البحراني، ج٣، ص٤٠٦.

(٢) ينظر: جواهر الكلام، حسن بن محمد الجواهري، ج٦، ص٦٣.

(٣) ينظر: أصل الشيعة وأصولها، جعفر كاشف الغطاء(ت١٣٧٣هـ)، ط١، ستارة، قم - إيران، ١٤١٥هـ، ص٢٣١.

(٤) ينظر: دلائل الإمامة، محمد بن جرير الطبري (الشيوعي)، ط١، البعث، قم - إيران، ١٤١٣هـ، ص١٧.

(٥) ينظر: مستند الشيعة، محمد مهدي النراقي المحقق النراقي(ت١٢٤٤هـ)، ط١، ستارة، قم - إيران، ١٤١٩هـ، ج١٧، ص٤٩.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

(١)، أما أدلة أصول الدين فتستند أصول الدين عند الإمامية إلى العديد من الأدلة من أهمها القرآن الكريم وهو المصدر الأول للإسلام ولَهُ أهمية كبيرة في إثبات أصول الدين<sup>(٢)</sup>، والسنة الشريفة وهي أقوال، وأفعال النبي محمد(صلى الله عليه وآله وسلم) ولَهُ أهمية كبيرة في تفسير القرآن الكريم وإثبات أصول الدين، والعقل يُستخدم لفهم أصول الدين، وإثباتها، ولكنه لا يُستخدم لإنكارها<sup>(٣)</sup>، إذ تُعدّ أصول الدين من عقائد الدين الإسلامي، ولَهُ أهمية كبيرة في حياة المسلم؛ لأنها تُشكّل أساس إيمانه، وعقيدته، وتُساعد أصول الدين على فهم الإسلام بشكل صحيح وتطبيق أحكامه على الوجه الصحيح، وتُرسخ أصول الدين القيم والمبادئ الإسلامية في نفوس المسلمين، وتُساعدهم على اتّباعها في حياتهم<sup>(٤)</sup>.

وأول أصول الدين التوحيد، ويعرف بأنه جوهر العقيدة الإسلامية، وأول أصل من أصول الدين، وهو الإيمان بأن الله تعالى واحدٌ في ذاته، وصفاته، وأفعاله، لا شريك له في ملكه وتدبيره، وأنه وحده المستحق للعبادة فلا تُصرف لغيره، لهذا أهتم العلماء في بيان تعريف التوحيد، فقال محمد بن الحسن الطوسي التوحيد: (هو إثبات صانع واحد موجد العالم ونفي ما عداه)<sup>(٥)</sup>، وكشف عن تعريف التوحيد الوحيد اساني فقال التوحيد: (هو الاعتقاد بأن الله واحد، ليس مركباً من أجزاء، وصفات لأن وجود أي مركب يحتاج إلى أجزاء وإلى من يركبها، والوجود المحتاج محال أن يعطي الوجود لنفسه، فضلاً عن غيره، وأنه لا شريك له في ألوهيته ولا في صفاته)<sup>(٦)</sup>، وأوضح تعريف التوحيد حسن بن علي السقاف فقال التوحيد هو (الإتيان بالشهادتين لساناً مع الاقرار القلبي بكل ما جاء عن الله تعالى، ورسوله مع الإذعان)<sup>(٧)</sup>.

فُيعدّ التوحيد أساس العقيدة وأول أصل من أصول الدين، ويتضمن توحيد الله تعالى، ويقسم التوحيد إلى أقسام أولها توحيد الله في الذات، وتشمل الواحدية، وتعني أنّ الله تعالى واحدٌ في ذاته، ووجوده، لا يشبهه شيء، وهو أحد صمّد لا شريك له<sup>(٨)</sup>، وكذلك القدم وتعني أنّ الله

(١) ينظر: نهاية الأحكام، الحسن بن يوسف العلامة الحلبي، ج ١، ص ٢٥١.

(٢) ينظر: جامع المقاصد، علي بن الحسين المحقق الكركي، ج ١، ص ٢٥.

(٣) ينظر: الشيعة هم أهل السنة، محمد التيجاني، ط ١، ستارة، قم - إيران، ١٤٢٧ هـ، ص ٧٥.

(٤) ينظر: المسائل الصاغانية، محمد بن محمد بن نعمان المفيد، ص ١٤٤.

(٥) الرسائل العشر، محمد بن الحسن الطوسي، ص ١٠٣.

(٦) منهاج الصالحين، الوحيد الخراساني، ج ١، ص ٣٥.

(٧) التنديد بمن عدّد التوحيد، حسن بن علي السقاف، ط ٢، دارالإمام النوري، عمان - الأردن، ١٤١٣ هـ،

ص ١٧.

(٨) ينظر: منهاج الصالحين، الوحيد الخراساني، ج ١، ص ٣٥.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

تعالى قديمٌ أزليٌّ لم يزل، ولا يزال، وهو الأول، والآخر<sup>(١)</sup>، والبقاء وتعني إنَّ الله تعالى باقٍ أبديٌّ لا يفنى، ولا يموت<sup>(٢)</sup>، و القسم الثاني توحيد الله في الصفات، وتقسّم إلى صفاتِ الله الذاتية وهي صفات الله تعالى عين ذاته، وهي واجبةٌ له، لا يجوز نفيها عنه<sup>(٣)</sup>، والكمال المطلق ويعني أنّ الله تعالى كاملٌ في جميع صفاته، لا نقص فيه<sup>(٤)</sup>، والتنزيه ويعني أنّ الله تعالى منزّهٌ عن جميع صفات المخلوقات، فلا يشبهه شيءٌ في صفاته<sup>(٥)</sup>، أما القسم الثالث من التوحيد فهو توحيد الله في العبادة، ويعني الاخلاص في العبودية، والتسليم، والانقياد لله رب العالمين في العبادة<sup>(٦)</sup>.

لذا بين القرآن الكريم أثر الامتنان على التوحيد في كثيرٍ من الآياتِ القرآنية فقال تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾<sup>(٧)</sup>، تُبرز هذه الآية الكريمة صفة الله تعالى الحيوية، والقوامية، وتُنفي عنه صفتي النوم، والسنة، مما له أثر عميق في تعزيز مفهوم التوحيد، وتنتجلى مظاهر هذا الأثر على إثباتِ تفرد الله تعالى في صفاته فتؤكد الآية على أنّ الله تعالى هو الخالق، الحي القيوم، وأنّ هذه الصفات لا تُشارك فيها المخلوقات<sup>(٨)</sup>؛ فالنوم، والسنة عوارض ضعف تصيب المخلوقات، بينما الله تعالى منزّه عن كلِّ نقص وضعف، ويُعدّ هذا التأكيد ضروريًا لتمييز الله تعالى عن باقي الموجودات، ونفي الشرك، والتشبيه عنه<sup>(٩)</sup>، وكذلك تعزيز الشعور بالاعتماد على الله تعالى فتُشير صفة الحي القيوم إلى أنّ الله تعالى هو مصدر الحياة

(١) ينظر: شرح أصول الكافي، مولي محمد صالح المازندراني، ج ٤، ص ٤٠.

(٢) ينظر: الفصول المهمة في أصول الأئمة، محمد بن الحسن الحر العاملي (ت ١١٠٤هـ)، ط ١، نكبين، قم -

ايران، ١٤١٨هـ، ج ١، ص ١٥.

(٣) ينظر: رسائل المرتضى، علي بن الحسين الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٢٨٦.

(٤) ينظر: الاقتصاد، محمد بن الحسن الطوسي، ص ١٧.

(٥) ينظر: الرسالة السعدية، الحسن بن يوسف العلامة الحلبي، ص ٣١.

(٦) ينظر: المهذب البارع، ابن فهد الحلبي (ت ٨٤١هـ)، ط ١، مؤسسة النشر الاسلامي، قم - ايران، ١٤١٢هـ،

ج ٤، ص ٣٢٥.

(٧) سورة البقرة، آية: ٢٥٥.

(٨) ينظر: مفتاح الفلاح، بهاء الدين محمد العاملي (ت ١٠٣١هـ)، ط ١، منشورات مؤسسة الأعلمي، بيروت -

لبنان، بلا نشر، ص ٩٤.

(٩) ينظر: المهذب البارع، ابن فهد الحلبي، ج ٤، ص ٣٢٥.

## الفصل الثالث: الأمتنان وأثره في التشريع الإسلامي -----

والرزق لكل المخلوقات، وأنه لا ينام ولا يغفل عن خلقه، بل يُدبر أمورهم ويُسيرها بعناية<sup>(١)</sup>، ويُعزز هذا الشعور بالاعتماد على الله تعالى، ويُقوي الإيمان بقدرته ورعايته، وكذلك تنمية مشاعر الشكر، والحمد، وتذكرنا الآية بنعم الله تعالى المتواصلة، ونُشجعنا على الشكر والحمد له على ما أنعم به علينا، ونُدرِك أنّ الله تعالى هو المنعم الحقيقي، وأنه يستحق كل الشكر والثناء<sup>(٢)</sup>، ويُساعدنا ذلك على تعزيز إيماننا بالله تعالى، وتقوية صلتنا به، وترسيخ مبدأ التوكل على الله تعالى، فنؤكد الآية على أنّ الله تعالى هو المُتصرف الوحيد في الكون، وأنه لا حول ولا قوة إلا به، وأنه لا ينبغي لنا أن نتوكل على غيره، بل نُؤكل أمرنا إليه، ونُفوضه التصرف، ويُساعدنا ذلك على التخلص من القلق، والتوتر، ويُعزز شعورنا بالأمان، والاطمئنان<sup>(٣)</sup>، تُشير صفة الحي القيوم إلى أنّ الله تعالى مطلع على كل ما نفعله، وأنه لا يخفى عليه شيء، ويُحفزنا ذلك على مراقبة الله تعالى في أقوالنا، وأفعالنا، والالتزام بأوامره، واجتتاب نواهيه، ويُساعدنا ذلك على الارتقاء بأخلاقنا، وتحسين سلوكنا، وتقوية إيماننا<sup>(٤)</sup>.

لذا فإنّ هذه الآية الكريمة تُعدّ من آيات القرآن الكريم التي تُرسخ مفهوم التوحيد في

نفوس المؤمنين، وتُعزز إيمانهم بالله تعالى وصفاته<sup>(٥)</sup>.

أما عن أثر الامتنان في التوحيد فيؤثر الامتنان بشكل مباشر على التوحيد، وذلك من خلال تعزيز الإيمان بالله تعالى<sup>(٦)</sup>، ويُعبّر الامتنان عن الاعتراف بنعم الله تعالى، سواء النعم الظاهرة أو الباطنة، ممّا يُقوي الإيمان بقدره الله تعالى وعظمته<sup>(٧)</sup>.

ويُساعد على إدراك أنّ كلّ ما نملكه من نعم هو من فضل الله تعالى، ممّا يُبعد عن الغرور والتكبر ويُقرب العبد من الله تعالى، و يُقوي الامتنان العلاقة بين العبد وربّه، ويُحفّز

(١) ينظر: كشف الغطاء، جعفر كاشف الغطاء، ج ١، ص ٢٣٣.

(٢) ينظر: جواهر الكلام، حسن بن محمد الجواهري، ج ٧، ص ٣٠.

(٣) ينظر: اللينابيع الفقهية، علي أصغر مرواريد، ج ٣، ص ٢٦.

(٤) ينظر: الموسوعة الفقهية الميسرة، محمد علي الأنصاري، ج ٣، ص ٣٠.

(٥) ينظر: اللينابيع الفقهية، علي أصغر مرواريد، ج ٣، ص ٢٦.

(٦) ينظر: الدعوات، قطب الدين الراوندي، ص ٤٤.

(٧) ينظر: السرائر، ابن إدريس الحلبي، ج ١، ص ٢٣٤.

## الفصل الثالث: الأمتنان وأثره في التشريع الإسلامي -----

على المزيد من الطاعة والعبادة لله تعالى، رغبةً في الشكر على نعمه<sup>(١)</sup>، ويُساعد الامتنان على التفكير في نعم الله تعالى الكثيرة، مما يزيد من الوعي بقدره الله تعالى وعظمته، ويُحفّز على التأمل في خلق الله تعالى والإبداع في الكون، مما يُقوّي الإيمان بالله تعالى<sup>(٢)</sup>، ويُساعد الامتنان على إدراك أنّ كلّ ما نملكه هو من فضل الله تعالى، مما يُبعد عن الشرك بالله تعالى، يُقوّي الإيمان بوحداية الله تعالى، مما يُحصّن العبد من الكفر والضلال<sup>(٣)</sup>.

يُحفّز الامتنان على السلوك الحميد والأخلاق النبيلة، رغبةً في الشكر على نعم الله تعالى، ويُساعد على التواضع والاعتراف بفضل الله تعالى، مما يُبعد عن الكبر والغرور، ومن الأمثلة في السنة التي تُبين أثر الامتنان على التوحيد عن أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: (إن الله تبارك وتعالى لا يوصف بزمان ولا مكان، ولا حركة ولا انتقال ولا سكون، بل هو خالق الزمان والمكان والحركة والسكون، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً)<sup>(٤)</sup>، فان أثر الامتنان في رواية الإمام (عليه السلام) هو تعزيز الشعور بفضل الله تعالى، فيُعبّر الامتنان عن اعتراف العبد بنعم الله تعالى الكثيرة، الظاهرة والخفية، المادية والمعنوية، فمن خلال الامتنان، يُدرك العبد عظمة الله تعالى وقدرته التامة على خلق كل شيء، وأنّه لا يُعجز عن الله شيء لا في الأرض ولا في السماء<sup>(٥)</sup>، ويُساعد هذا الشعور على تعميق التوحيد، ونفي الشرك بأنواعه، بما في ذلك الشرك في الصفات، إذ يُدرك العبد أنّ الله تعالى يملك كلّ صفات الكمال، وأنّه لا مثيل له في خلقه<sup>(٦)</sup>، فعندما يُقدّر العبد نعم الله تعالى، تنمو مشاعر الحب والرغبة في قلبه تجاه الله تعالى، ويُصبح العبد أكثر تواضعاً وخضوعاً لله تعالى، ويُسعى جاهداً للامتثال لأوامره واجتناب نواهيه، ويُساعد هذا الشعور على تقوية الرابطة بين العبد وربّه، وتعزيز إيمانه وتوحيده<sup>(٧)</sup>.

ويُساعد الامتنان على التخلص من مشاعر الحسد والظلم، حيث يُدرك العبد أنّ كلّ ما يملكه هو من فضل الله تعالى، وأنّه لا يستحق شيئاً من ذلك، ويُصبح العبد أكثر رضا وقناعة بما قسمه الله

(١) ينظر: تذكرة الفقهاء، الحسن بن يوسف العلامة الحلي، ج ١، ص ٢٧٨.

(٢) ينظر: مختلف الشيعة، الحسن بن يوسف العلامة الحلي، ج ٣، ص ١٩٤.

(٣) ينظر: المذهب البارع، ابن فهد الحلي، ج ٤، ص ٣٢٥.

(٤) بحار الأنوار، محمد باقر المجلسي، ج ٣، ص ٣٣٠.

(٥) ينظر: روضة الواعظين، محمد الحسن بن علي الفتال النيسابوري (ت ٥٠٨هـ)، منشورات الشريف الرضي، قم - إيران، بلا سنة نشر، ص ٣٥.

(٦) ينظر: نور البراهين، نعمة الله الجزائري (ت ١١٢هـ)، ط ١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم - إيران، ١٤١٧هـ، ج ١، ص ٤٤٤.

(٧) ينظر: ينابيع الأحكام في معرفة الحلال والحرام، علي الموسوي القزويني، ج ١، ص ٣.

## الفصل الثالث: الأمتنان وأثره في التشريع الإسلامي -----

له، ويُسعى جاهداً لنيل رضاه من خلال طاعته وشكر نعمه<sup>(١)</sup>، ويُساعد هذا الشعور على بناء مجتمع أكثر تماسكاً وتعاوناً، بعيداً عن مشاعر الحقد والحسد، فعندما يُدرك العبد أنّ الله تعالى هو من يملك كل شيء، ويُدير شؤون الكون، يشعر بالأمان والاطمئنان<sup>(٢)</sup>، ويُصبح العبد أكثر ثقةً بقدرة الله تعالى على حلّ مشاكله وتلبية حاجاته، ويُقلّ قلقه وتوتره، فيُساعد هذا الشعور على عيش حياة هادئة ومستقرة، بعيدة عن الخوف والقلق، فعندما يُقدّر العبد نعم الله تعالى، يُصبح أكثر حرصاً على الدعاء والعبادة لله تعالى، ويُسعى العبد جاهداً لشكر الله تعالى على نعمه، والتعبير عن محبته ورهبته، ويُساعد هذا الشعور على تقوية الإيمان، وتعزيز التوحيد، ونيل رضا الله تعالى<sup>(٣)</sup>.

أما ثاني أصول الدين فهو العدل فيُعدّ العدل من أصول الدين، ولهُ أهمية كبيرة في عقيدتهم وفقههم؛ فالعدل هو الاستقامة في الأمور، وهو وضع الشيء في موضعه المناسب، أما معنى العدل في أصول الدين فيقسم إلى العدل الإلهي وهو أن الله تعالى عادلٌ في كلّ أفعاله<sup>(٤)</sup>، والعدل البشري وهو أن يُعامل الإنسان أخاه الإنسان بما يستحقه، ولهُ معنى واسعٌ يشمل جميع جوانب الحياة، لهذا اهتم العلماء بتعريف مصطلح العدل، فقال الحسن بن يوسف العلامة الحلي العدل (هو الذي تعتدل أحواله في دينه وأفعاله، أما الدين فأن لا يرتكب كبيرةً ولا يصرّ على صغيرة، ولا يخلّ بشئ من الواجبات، ولا يترك جميع المنذوبات، بحيث يعلم منه التهاون بالسّنن)<sup>(٥)</sup>، وكشف السيد رضا الصدر عن تعريف العدل فقال: (هو الموصوف بالدين والورع كانت العدالة عنده) (قده) صفة نفسانية؛ لأنّ الورع من صفات النفس، وعلى هذا التفسير تكون العدالة أمراً حقيقياً، سواء أكان معروفاً أم لا<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: علل الشرائع، محمد بن بابويه القمي الصدوق، ج ٢، ص ٣٦٩.

(٢) ينظر: عيون أخبار الرضا (ع)، محمد بن بابويه القمي الصدوق، ج ١، ص ٩٦.

(٣) ينظر: من لا يحضره الفقيه، محمد بن بابويه القمي الصدوق، ج ٢، ص ٨.

(٤) ينظر: مستند تحرير الوسيلة، مصطفى الخميني، ج ١، ص ٤٩٠.

(٥) تحرير الأحكام، الحسن بن يوسف العلامة الحلي، ج ٥، ص ٢٤٨.

(٦) الاجتهاد والتقليد، رضا الصدر، ص ١٥٥.

## الفصل الثالث: الأمتنان وأثره في التشريع الإسلامي -----

وبين تعريف العدل قاسم محمد مصري العاملي فقال العدل: (هو ميزان الله في خلقه وهذا منسجم تماماً مع ما حكم به العقل من خلال الفطرة والنشأة التي جعله الله عليها)<sup>(١)</sup>، وأوضح تعريف العدل علي بناه الاشتهادي فقال العدل (هو عين التقوى لا أقرب إليه، فالتقوى الحقيقي مطلقاً إنما يكون في الأنبياء والأوصياء عليهم السلام، والعدل طريق إليه)<sup>(٢)</sup>، وبين محمد بن الحسن الطوسي تعريف العدل، فقال: (هو تنزيه ذات البارئ عن فعل القبيح والاخلال بالواجب)<sup>(٣)</sup>.

لهذا ركز القرآن الكريم في كثير من آياته على العدل منها قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَذَكَّرُونَ﴾<sup>(٤)</sup> فان أثر الامتنان في العدل يُعدّ العدل أساس الحضارة الإنسانية، وهو قيمة أخلاقية نبيلة تُعدّ من صفات الله تعالى، وقد أمر الله تعالى عباده بالعدل في جميع معاملاتهم؛ فالعلاقة بين الامتنان والعدل هو الارتباط بين الامتنان والعدل ارتباطاً وثيقاً، فكلّ منهما يكمل الآخر، ويُعزّز قيمته، فان أثر الامتنان في العدل هو شعور بالمسؤولية فعندما يشعر الإنسان بالامتنان لما يملكه من نعمٍ، يُصبح أكثر مسؤوليّة تجاه هذه النعم، ويسعى للحفاظ عليها واستثمارها بالشكل الأمثل، ممّا يُساعد على تحقيق العدل، فيُفوّي الشعور بالتعاطف فعندما يشعر الإنسان بالامتنان لما يملكه من نعمٍ، فيُصبح أكثر تعاطفاً مع من يفنقر لهذه النعم، ممّا يُحفّزه على مساعدتهم وإعانتهم، ممّا يُساعد على تحقيق العدل الاجتماعي<sup>(٥)</sup>، فعندما يشعر الإنسان بالامتنان لما يملكه من نعمٍ، يُصبح أكثر ميلاً إلى الإيثار وبذل العطاء دون انتظار مقابل، ممّا يُساعد على تحقيق العدل والمساواة

(١) رسالة في التعرّب بعد الهجرة ويلبها نظرة في الحفاظ علي المجتمع المؤمن، قاسم محمد مصري العاملي،

ط١، دار الهدى، بيروت- لبنان، ١٤٢٤هـ، ص ٢٦٢.

(٢) مدارك العروة، علي بناه الاشتهادي، ط١، ١٤١٧هـ، ج١٧، ص ٢٣٩.

(٣) الرسائل العشر، محمد بن الحسن الطوسي، ص ١٠٣.

(٤) سورة النحل، آية : ٩٠.

(٥) ينظر: المعتبر، جعفر بن الحسن المحقق الحلبي، ج٢، ص ٢٨٨،

## الفصل الثالث: الأمتنان وأثره في التشريع الإسلامي -----

بين النَّاس<sup>(١)</sup>، وكذلك عندما يشعر الإنسان بالامتنان لما يملكه من نعمٍ، يقلُّ شعوره بالحسد على ما يملكه الآخرون، ممَّا يُساعده على التعامل معهم بإنصافٍ وعدلٍ، وأيضاً عندما يشعر الإنسان بالامتنان لما يملكه من نعمٍ، يُصبح أكثر رضىً عن نفسه وعن حياته، ممَّا يُساعده على التعامل مع الآخرين بصدقٍ رحبٍ ونفسٍ هادئةٍ، ممَّا يُساعد على تحقيق العدل<sup>(٢)</sup>.

فللامتنان أثر إيجابيٌّ كبيرٌ على العدل، فهو يُنمي القيم الأخلاقية النبيلة، ويُحفِّز على فعل الخير، ويُساعد على تحقيق المساواة والإنصاف بين النَّاس<sup>(٣)</sup>.

أما الأصل الثالث من أصول الدين فهو النبوة، ويُعدُّ أصل النبوة من العقائد في مذهب الإمامية، ولهُ أهميةٌ كبيرةٌ في فهم دور الأنبياء والرسل في الإسلام، وتعريف النبوة لغةً هي الخبر عن الغيب بوحيٍ من الله تعالى<sup>(٤)</sup>، أما اصطلاحاً فهي إرسال الله تعالى لأنبياء ورسل لتبليغ رسالته للبشرية وهدايتهم إلى الصراط المستقيم<sup>(٥)</sup>.

وقد وردت في القرآن الكريم والسنة الشريفة آياتٌ وأحاديثٌ كثيرةٌ تُثبت أصل النبوة، إذ يُساعد أصل النبوة على فهم الدين الإسلامي بشكلٍ دقيقٍ وواضحٍ من خلال معرفة دور الأنبياء والرسل في إيصال رسالة الله تعالى<sup>(٦)</sup>، ويُساعد على العمل بالدين الإسلامي بشكلٍ صحيحٍ من خلال اتباع تعاليم الأنبياء والرسل، ويُساعد على الدفاع عن الدين الإسلامي من الشبهات والأفكار الضالة من خلال معرفة أدلة النبوة<sup>(٧)</sup>، لهذا اهتم العلماء في بيان تعريف النبوة فقال

---

(١) ينظر: كشف الرموز، زين الدين الفاضل الآبي، ص ٤٩٥.

(٢) ينظر: الرسالة السعدية، الحسن بن يوسف العلامة الحلبي، ص ١٥٤.

(٣) ينظر: المسائل العكبرية، محمد بن محمد بن نعمان المفيد (ت ٤١٣هـ)، ط ٢، دار المفيد، بيروت - لبنان، ١٤١٤هـ، ص ١٣٢.

(٤) ينظر: شرح أصول الكافي، مولي محمد صالح المازندراني، ج ٧، ص ١٨٢.

(٥) ينظر: فرائد الأصول، جابر بن عبد الله الأنصاري، ج ٣، ص ٢٦١.

(٦) ينظر: نشأة التشيع والشيعة، محمد باقر الصدر، ص ١٣٧.

(٧) ينظر: العصمة، علي الميلاني، ط ١، مركز الأبحاث العقائدية، قم - إيران، ١٤٢١هـ، ص ١٦.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

محمد السند النبوة: (هي الهداية بنحو البشارة و النذارة)<sup>(١)</sup>، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا مُّبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾<sup>(٢)</sup>، وبين تعريف النبوة محمد تقي النقوي القابني الخراساني فقال: (هي الولاية المطلقة وهي عبارة عن حصول مجموع هذه الكمالات بحسب الباطن في الأزل، وبقائها إلى الأبد ويرجع إلى فناء العبد في الحق وبقائه به)<sup>(٣)</sup>، وكشف عن تعريف النبوة علي حسين الطباطبائي فقال: (هي منصب البعث والتبليغ والرسالة هي السفارة الخاصة التي تستتبع الحكم والقضاء بالحق بين الناس أما بالبقاء والنعمة أو بالهلاك)<sup>(٤)</sup>.

فالنبوة هي الإخبار عن الحقائق الإلهية والمعارف الربانية، التي هي الإخبار عن ذات الحق وأسمائه وصفاته وأفعاله وأحكامه وتنقسم إلى : نبوة تعريف وهي الإخبار والإنباء عن معرفة الذات والصفات والأسماء والأفعال، وإلى نبوة تشريع وهي ذلك، مع زيادة تبليغ الأحكام<sup>(٥)</sup>، فمن الآيات القرآنية التي تثبت أصل النبوة قوله تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾<sup>(٦)</sup>، فان أثر الامتتان في النبوة تدلّ على أنّ الناس كانوا على دينٍ واحدٍ قبل التفرق فكانوا متّحدين على كلمة واحدة ومُتفقين على عقيدة واحدة، وأنّ الله تعالى بعث الأنبياء والرسل لإخراج الناس من الظلمات إلى النور<sup>(٧)</sup>، فكانوا بمثابة منبّهين للبشرية ومُرشدين لهم إلى الصراط المستقيم، وأنّ الله تعالى أنزل مع الأنبياء والرسل الكتب السماوية، فكانت بمثابة هداية

(١) أسس النظام السياسي عند الإمامية، محمد السند، ط١، ١٤٢٣هـ، ص٢٥.

(٢) سورة الفتح، آية: ٨.

(٣) ينظر: مفتاح السعادة في شرح نهج البلاغة، محمد تقي النقوي القابني الخراساني، ج٢، ص١٣٠.

(٤) ينظر: تفسير الميزان، علي حسين الطباطبائي، ج٣، ص١٩٨.

(٥) ينظر: حوار مع فضل الله حول الزهراء، هاشم الهاشمي، ط٢، دار الهدى، قم - إيران، ١٤٢٢هـ، ص٦٤.

(٦) سورة البقرة، آية: ٢١٣.

(٧) ينظر: دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية، حسين علي المنتظري، ج٢، ص٧٠٨.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

لل بشرية وَمُبَيَّنَةً لما ينفعهم في دنياهم وآخرتهم<sup>(١)</sup>، وأنَّ الله تعالى أرسل الأنبياء والرسل للحكم بين النَّاس فيما اختلفوا فيه فكانوا بمثابة حكامٍ عادلين ومُفصلين بين الحقِّ والباطل<sup>(٢)</sup>، وبذلك تُعتبر بعثة الأنبياء والرسل من نعم الله تعالى على عباده<sup>(٣)</sup>، ولها أهميةٌ كبيرةٌ في إخراج النَّاس من الظلمات إلى النور فقد جاء الأنبياء والرسل بالدين الحقَّ ودَعَوْا النَّاس إلى عبادة الله تعالى وحده، وهداية النَّاس إلى الصراط المستقيم، فقد بيَّن الأنبياء والرسل ما يرضى الله تعالى وما يُغضبه ودَلُّوا النَّاس على طريق السعادة والفلاح<sup>(٤)</sup>، وكذلك إصلاح المجتمع البشري فقد جاء الأنبياء والرسل بالدعوة إلى الأخلاق الفاضلة ومُحاربة الرذائل ودَعَوْا إلى التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع<sup>(٥)</sup>.

أما الاصل الرابع من اصول الدين فهو الإمامة؛ إذ تُعدَّ الإمامة من العقائد في مذهب الإمامية، ولها أهميةٌ كبيرةٌ في فهم الدين الإسلامي، وتنظيم أمور المسلمين؛ فالإمامة هي القيادة، وهي خلافة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في رئاسة الدين والدنيا من بعده، بحيث يكون أمامًا للمسلمين ومرجعًا لهم في أمورهم الدينية والدينية<sup>(٦)</sup>، لهذا اهتم العلماء في بيان تعريف مصطلح الإمامة فقال العلامة الحلي الإمام: (هو الأمر بأمر الله تعالى و الناهي بنواهي، فلو جاز قهر النَّاس على طاعة القهر على الاتيان بما أمر الله تعالى به والأمتثال عما نهى عنه من غير وساطة الإمام<sup>(٧)</sup>)، و اضاف الاخون الخرساني فقال الإمام (هو المرجع الوحيد بعد

(١) ينظر: فقه الصادق، محمد صادق الروحاني، ج ١٣، ص ١٩٦.

(٢) ينظر: نظام الحكم في الإسلام، حسين علي المنتظري، ط ١، هاشميون، قم - ايران، ١٣٨٠هـ، ص ٤٢٤.

(٣) ينظر: الكافي، محمد بن يعقوب الكليني، ج ١، ص ٣.

(٤) ينظر: التوحيد، محمد بن بابويه القمي الصدوق (ت ٣٨١هـ)، جماعة المدرسين في الحوزة العلمية، قم - ايران، بلا سنة نشر، ص ٤٥.

(٥) ينظر: من لا يحضره الفقيه، محمد بن بابويه القمي الصدوق، ج ١، ص ١.

(٦) ينظر: فقه الرضا، علي بن بابويه، ص ٤٥.

(٧) ينظر: الافين، داود بن سليمان الحلي (العلامة الحلي)، ج ١، ص ٦٦.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

النبي(صلى الله عليه وآله وسلم) في بيان الأحكام و تفسير القرآن و السنة<sup>(١)</sup>، ونضر مهدي الصدر إلى الإمام فعرّفها فقال الإمام: (هو خليفة النبي محمد(صلى الله عليه وآله وسلم)، وممثله في أمته، يبلغها عنه احكام الشريعة، ويسعى جاهدا في تنظيم حياتهم، و توفير سعادتهم، و اعلاء مجدها)<sup>(٢)</sup>، أما في موسوعة حياة المستبصرين فجاء فيها أنّ الإمام: (هو الذي ترجع إليه الامة لتصحيح مسارها)<sup>(٣)</sup>؛ فالإمام رتبة من مراتب التنصيب الإلهي، ومنزله خاصة اختص بها الله تعالى بعض البشر دون البعض الآخر؛ فالإمام هو الذي تكون منزلته بمنزلة النبي لكنه ليس بنبي و ذلك من خلال قول رسول الله محمد(صلى الله عليه وآله وسلم) لعلي بن ابي طالب(عليه السلام) في دعاء الندبه(انت مني بمنزلة هارون من موسى الا انه لا نبي بعدي)<sup>(٤)</sup>، فهذا النص يدل على ان الإمام له منزلة كمنزلة النبوة لكن ليس بنبي فالنبوة ختمة بسيد المرسلين المبعوث رحمة للعالمين محمد(صلى الله عليه وآله وسلم)<sup>(٥)</sup>، فقد صرح القرآن الكريم في كثير من الآيات القرآنية على تنص على الإمامة فقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾<sup>(٦)</sup>، وأثر الامتتان في الإمامة في الآية الكريمة يدل على أنّ الله تعالى جعل من بعض عباده أئمة فاختارهم ليكونوا هداة للبشرية ومُرشدين لهم إلى الصراط المستقيم، فأنه تعالى جعل الإمامة ثواباً لعباده الصابرين<sup>(٧)</sup>، فقد جعل الله تعالى الإمامة ثواباً لمن صبر على طاعة الله تعالى ورضي بحكمه وقضائه، فإنّ الله تعالى جعل

(١) كفاية الاصول، محمد كاظم بن الحسين الهروي (الآخذون الخرساني)، ط٦، مؤسسة النشر الإسلامي، قم - ايران، ١٤٣٠هـ، ج١، ص٦.

(٢) اخلاق اهل البيت، مهدي الصدر بن الحجة اسماعيل بن صدر الدين العاملي، دار الكتاب الاسلامي، بيروت - لبنان، ١٩٩٠م، ص٢٠٨.

(٣) موسوعة من نبأ المستبصرين، مركز الابحاث العقائدية الإسلامية، ط١، ستار، قم - ايران، ١٤٢٤هـ، ج١، ص٢٩٣.

(٤) مفاتيح الجنان، عباس بن محمد بن محمد بن ابي القاسم القمي، ط١، بعث، بيروت - لبنان، ١٩٩٠م، ص٦٠٨.

(٥) ينظر: المقنعة، محمد بن محمد بن نعمان المفيد، ص١٨.

(٦) سورة السجدة، آية: ٢٤.

(٧) ينظر: مشرق الشمسين، بهاء الدين العاملي، ص٤٠٧.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

الإمامة ثواباً لعباده المؤمنين، فقد جعل الله تعالى الإمامة ثواباً لمن آمن بآيات الله تعالى ويؤمن بها، وبذلك تُعتبر جعل الله تعالى من بعض عباده أئمةً وهذا من نعم الله تعالى على عباده<sup>(١)</sup>، فقد جعل الله تعالى الأئمة هداةً للبشرية ومُرشدين لهم إلى الصراط المستقيم، وإصلاح المجتمع البشري، فقد جعل الله تعالى الأئمة مرجعاً للمسلمين في أمورهم الدينية والدينيوية ودَعَوْا إلى التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع، وحفظ وحدة المسلمين، فقد جعل الله تعالى الأئمة رمزاً لوحدة المسلمين ومُجمَعاً لهم على كلمة واحدة<sup>(٢)</sup>.

أما الأصل الأخير من أصول الدين فهو المعاد، ويعني الرجوع أو العودة<sup>(٣)</sup>، وهو البعث بعد الموت والحساب والجزاء، فأهمية معرفتنا للمعاد يُساعد على فهم الدين الإسلامي بشكلٍ دقيقٍ وواضحٍ من خلال معرفة عاقبة الإنسان في الآخرة<sup>(٤)</sup>، ويُساعد على العمل بالدين الإسلامي بشكلٍ صحيحٍ من خلال الرغبة في الثواب والخوف من العقاب، ويُساعد على تزكية النفس ومُحاربة الرذائل والالتزام بالفضائل<sup>(٥)</sup>، فقد بين محمد جواد مغنية تعريف المعاد فقال (هو دارالقرار، وفيها يتم الحساب وتوفية الثواب أو العقاب، وينتهي كل شيء)<sup>(٦)</sup>، وأكد القرآن الكريم في كثير من آياته حول المعاد فقال تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾<sup>(٧)</sup>، يمكن تبين أثر الامتتان في يوم القيامة من خلال الآية الكريمة فانها تدلّ على ان الله تعالى سيجمع الناس ليوم القيامة فسيجمعهم من جميع أنحاء الأرض ومن جميع

(١) ينظر: بصائر الدرجات، محمد بن الحسن الصفار (ت ٢٩٠هـ)، ط ١، الأحمدي، طهران ايران، ١٤٠٤هـ، ص ٧٢.

(٢) ينظر: الكافي، محمد بن يعقوب الكليني، ج ١، ص ١٩٩.

(٣) ينظر: شرح أصول الكافي، مولي محمد صالح المازندراني، ج ١٢، ص ٢١٢.

(٤) ينظر: مستدرك سفينة البحار، علي النمازي الشاهرودي (ت ١٤٠٥هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي، قم - ايران، ١٤١٩هـ. ج ٧، ص ٤٦٧.

(٥) ينظر: الأمل في تفسير كتاب الله المنزل، ناصر مكارم الشيرازي، ج ١٤، ص ٢٧٢.

(٦) في ظلال نهج البلاغة، محمد جواد مغنية، ج ٣، ص ٣٢٤.

(٧) سورة آل عمران، آية: ٩.

## الفصل الثالث: الامتتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

العصور للحساب والجزاء<sup>(١)</sup>، وأن يوم القيامة هو يوم لا ريب فيه، فكلُّ يومٍ بوقوعه ولا يُشكُّ فيه أحدٌ، وأنَّ الله تعالى لا يُخلف الميعاد، فقد وعد الله تعالى عباده بيوم القيامة وسيُفي بوعده لا محالة، وبذلك يُعتبر يوم القيامة من نعم الله تعالى على عباده ولهُ أهمية، في إظهار عدل الله تعالى فسيحاسب الله تعالى الإنسان عدلاً وَيُعطيهِ جزاءه بما قدم من خيرٍ أو شرٍّ<sup>(٢)</sup>، وإظهار قدرة الله تعالى فسيجمع الله تعالى النَّاس من جميع أنحاء الأرض ومن جميع العصور في يومٍ واحدٍ<sup>(٣)</sup>، وإظهار حكمة الله تعالى، فسيُظهر الله تعالى حكمة خلقه وحكمة إرساله للأنبياء والرسول وحكمة تشريعه للقوانين.

وأثر الامتتان في المعاد يدل على أنَّ الإيمان بالمعاد يُعتبر شكراً لله تعالى على نعمة البعث والحساب والجزاء، وكذلك العمل الصالح يُعتبر شكراً لله تعالى على نعمة الإيمان والهداية والطاعة، وبذلك يُعتبر المعاد فرصة عظيمة للشكر لله تعالى على نعمه وإظهار إيماننا ومُحبتنا له تعالى، فالامتتان يُزكِّي النفس ويُطهرها من صفاتٍ سيئةٍ مثل الحسد والكبر والغرور، وكذلك الامتتان يُقرب الإنسان من الله تعالى، ويُشعره بمحبة الله تعالى له<sup>(٤)</sup>.

فمن هنا، يُمكن الاستنتاج أنَّ للامتتان أثراً إيجابياً في حياة الإنسان بعد الموت، وذلك من خلال شفاعة النعم فقد تشفع النعم لصاحبها يوم القيامة، وكذلك دخول الإنسان الجنة قد يدخل الإنسان الجنة بفضل نعم الله تعالى عليه، ولكن، يجب التنبيه إلى أنَّ هذه مجرد استنتاجاتٍ من بعض الأدلة، ولا يُمكن الجزم بشكلٍ قاطعٍ بأثر الامتتان في المعاد، فالأمر متروكٌ لعلم الله تعالى<sup>(٥)</sup>.

لذا أنَّ الامتتان على نعم الله تعالى يُساعد على إدراك أنَّ العقائدية هي من باب الرحمة؛ إذ يُشعر الإنسان بفضل الله تعالى عليه، وهذا الشعور يُساعده على إدراك أن الله تعالى رحيم كريم، وأنه يريد للإنسان السعادة والخير، فإن الله تعالى يُريد أن يسعد الإنسان ويُحقق له الخير،

(١) ينظر: مصباح المتهدج، محمد بن الحسن الطوسي، ص ٣٠٠.

(٢) ينظر: مكارم الأخلاق، فضل بن حسن الطبرسي، ص ٣٧٣.

(٣) ينظر: إقبال الأعمال، ابن طاووس، ج ٣، ص ١٥٨.

(٤) ينظر: المقنعة، محمد بن محمد بن نعمان المفيد، ص ٣٣.

(٥) ينظر: رسائل المرتضى، علي بن الحسين الشريف المرتضى، ج ١، ص ٤٠٢.

## الفصل الثالث: الأمتنان وأثره في التشريع الإسلامي -----

والامتنان على نعم الله تعالى يُساعد على الالتزام بالعقائدية فهي من باب الخير له، وبالتالي فإنه يجب عليه الالتزام بها، وان الامتنان له أثر في العقائدية، منها أثر الامتنان في الاستدلال على وجود الله تعالى، وهذا الشعور يُجعله يُدرك أن الله تعالى هو خالق الكون ومُدبره، وأنه يستحق الثناء والحمد<sup>(١)</sup>.

إذن يُمكن تبين أثر الامتنان في أصول الدين من خلال أنّ الإيمان بالله تعالى يُعتبر شكراً لله تعالى<sup>(٢)</sup>، وكذلك الإيمان بالله تعالى يُعتبر شكراً لله تعالى على نعمه وخلقه ورزقه وإحسانه، وأيضاً الإيمان بالأنبياء والرسل يُعتبر شكراً لله تعالى، والإيمان بالأنبياء والرسل يُعتبر شكراً لله تعالى على نعمة إرساله للأنبياء والرسل وهداية البشرية، والإيمان بالكتب السماوية يُعتبر شكراً لله تعالى، والإيمان بالكتب السماوية يُعتبر شكراً لله تعالى على نعمة إنزاله للكتب وبيان الأحكام والهداية، والإيمان باليوم الآخر يُعتبر شكراً لله تعالى<sup>(٣)</sup>، والإيمان باليوم الآخر يُعتبر شكراً لله تعالى على نعمة وعده بالجزاء والحساب والعدل، وبذلك، يُعتبر الإيمان بأصول الدين فرصة عظيمة للشكر لله تعالى على نعمه ولإظهار إيماننا ومُحبتنا له تعالى.

---

(١) ينظر: الكنى والألقاب، عباس القمي، ط ١، الصدر، طهران - إيران، بلا نشر، ج ٣ ص ٥٦.

(٢) ينظر: إرشاد الإذهان، الحسن بن يوسف العلامة الحلي، ج ١، ص ٧.

(٣) تحرير الأحكام، الحسن بن يوسف العلامة الحلي، ج ٢، ص ٢٣٩.

المبحث الثاني: الامتتانية وأثره في الاصول:

توطئه:

يُعدّ علم الأصول من العلوم الإسلامية، حيثُ يُعنى بتحليل النصوص الشرعية واستخراج الأحكام منها، ويُشير الامتتان في علم الأصول إلى شعور المُكَلَّف بالشكر والتقدير لله تعالى على نعمه الظاهرة والباطنة، فيمكن أن يكون لشعور المُكَلَّف بالامتتان لله تعالى أثر على استنباط الأحكام الشرعية في علم الأصول، وذلك من خلال فهم مقاصد الشارع فيُساعد الامتتان على فهم مقاصد الشارع من تشريعاته، إذ يُعبّر عن شعور المُكَلَّف بالامتتان لله تعالى على ما أنعم به عليه من نعم، فيُساعد الامتتان على تقييم الأحكام الشرعية وفهم الحكمة من تشريعها، إذ يُعبّر عن شعور المُكَلَّف بالامتتان لله تعالى على ما أنعم به عليه من أحكام، فيُساعد الامتتان على استنباط الأحكام الشرعية من مصادرها، ويُمكن للمُجتهد أن يستند إلى شعور المُكَلَّف بالامتتان لله تعالى عند استنباط الأحكام، أما أثر الامتتان في علم الأصول فيمكن استنباط الحكم وجوب الصلاة من الأمر الإلهي بها في القرآن الكريم، مع بيان أدلة وجوبها وشروطها وأركانها، لذا سوف أبين في هذا المبحث الامتتان وأثره في الأصول، فسوف نبين في هذا المبحث الامتتان وأثره في مباحث علم الاصول التي تتكون من خمسة مقاصد المقصد الأول مباحث الألفاظ وبعد ذلك المقصد الثاني مباحث الدليل العقلي، ونشرع بعد ذلك إلى بيان المقصد الثالث مباحث الحجة، والمقصد الرابع مباحث الأصول العملية وأخيرا المقصد الخامس مباحث تعارض الأدلة.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

علم أصول الفقه هو علمٌ يُبحث فيه عن قواعد كلية فقهية تُستنبط منها الأحكام الجزئية<sup>(١)</sup>، ولَهُ أهميةٌ كبيرةٌ لأنه يُمكن الفقيه من استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية، مثل القرآن الكريم والسنة الشريفة والإجماع والعقل<sup>(٢)</sup>.

وأقسام القواعد والأحكام الأصولية، تقسم إلى قسمين رئيسيين هما القواعد الأصولية هي قواعد كلية تنطبق على جميع جزئياتها، مثل قاعدة الأمر يدل على الوجوب<sup>(٣)</sup>، والأحكام الأصولية هي أحكام جزئية تُستنبط من القواعد الأصولية، مثل حكم وجوب صلاة الجمعة<sup>(٤)</sup>.

أما موضوعات القواعد والأحكام الأصولية فتتناول العديد من الموضوعات من أهمها مصادر التشريع الإسلامي مثل القرآن الكريم، والسنة الشريفة، والإجماع، والعقل<sup>(٥)</sup>، وكذلك الأدلة الشرعية مثل حجّة القرآن الكريم، وحجّة السنة الشريفة الشريفة، وحجّة الإجماع، وحجّة العقل، وتعارض الأدلة مثل قواعد التعارض، وتقديم أحد الأدلة على الآخر<sup>(٦)</sup>، وغيرها، ان القواعد والأحكام الأصولية تُعدّ علوم الشريعة الإسلامية، وهي تُمكن الفقيه من فهم أدلة الشريعة الإسلامية مثل فهم معنى النصوص الشرعية وسياقها ومقاصدها، استنباط الأحكام الشرعية مثل استنباط الأحكام الجزئية من قواعد علم الأصول<sup>(٧)</sup>، وحلّ المسائل الفقهية مثل حلّ المسائل

---

(١) ينظر: رسائل المرتضى، علي بن الحسين الشريف المرتضى، ج١، ص١٣.

(٢) ينظر: منتهى المطلب، الحسن بن يوسف العلامة الحلبي، ج١، ص٧٧.

(٣) ينظر: القواعد الفقهية، حسن بن علي أصغر الموسوي البجنوردي، ج١، ص١٠.

(٤) ينظر: شرح للمعة، زين الدين العاملي الشهيد، ج١، ص١٩٦.

(٥) ينظر: السرائر، ابن إدريس الحلبي، ج٢، ص٢١.

(٦) ينظر: عوائد الأيام، أحمد بن محمد مهدي المحقق النراقي، ص٢١٨.

(٧) ينظر: حاشية مجمع الفائدة والبرهان، محمد باقر الوحيد البهبهاني، ص١٠.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

المستجدة التي لم يرد فيها نصٌّ شرعيٌّ صريحٌ<sup>(١)</sup>، وكذلك الرد على الشبهات مثل الرد على الشبهات والأفكار المضللة التي تُطرح حول الأحكام الشرعية.

أما تاصيل الأحكام والقواعد الشرعية فأول من أسسها و وضع قواعدها الشرعية هم آل محمد (صلوات الله عليهم) جميعاً، كما قال الإمام الصادق (عليه السلام) (انما علينا ان نلقي اليكم الاصول وعليكم ان تفرعوا)<sup>(٢)</sup>، ويُشير قول الإمام الصادق (عليه السلام) إلى مبدأ الامتتان، والذي يعني تكليف الفقهاء واجب الاجتهاد واستنباط الأحكام الفقهية من الأصول التي وضعها الأئمة المعصومين (عليهم السلام)<sup>(٣)</sup>، وذلك يتجلى في وضع الأئمة (عليهم السلام) للأصول والقواعد العامة في مختلف مجالات الفقه، مثل: الطهارة والصلاة والصوم والزكاة والمعاملات وغيرها<sup>(٤)</sup>، وترك المجال للفقهاء لاستنباط الأحكام الفرعية من تلك الأصول، بما يتناسب مع الزمان والمكان والظروف المختلفة<sup>(٥)</sup>، إذ حث الأئمة (عليهم السلام) على الاجتهاد والتفقه، واعتباره من واجبات المؤمن<sup>(٦)</sup>، ويُعدّ هذا المبدأ من مميزات فقه أهل البيت (عليهم السلام)، فهو يُكفل استمرار تطوّر الفقه الإسلامي ومواكبته للعصر، ويُتيح للفقهاء الاجتهاد والتفكير في المسائل المستحدثة، ويُعزّز دور العقل في فهم الدين واستنباط الأحكام منه<sup>(٧)</sup>، ويُثري الفقه الإسلامي بالأراء والنظريات المختلفة، ولذلك فإنّ قول الإمام الصادق (عليه السلام) يُعبّر عن الامتتان العظيم من الله تعالى على نعمة وجود الأئمة المعصومين (عليهم السلام)، الذين وقّوا الأمة الإسلامية إلى منهجٍ فقهيّ صحيحٍ يُساعدها على فهم دينها والعيش على هداها، ويُمكن

(١) ينظر: منتهى الأصول، حسن بن علي أصغر الموسوي البجنوردي، ج ٢، ص ٦٢٤.

(٢) الحدائق الناضرة، يوسف بن أحمد المحقق البحراني، ج ١، ص ١١٨٦.

(٣) الحق المبين، محمد بن محسن الفيض الكاشاني (ت ١٠٩١هـ)، ط ١، سازمان چاپ دانشگاه، قم - إيران، بلا سنة نشر، ص ٧.

(٤) ينظر: جواهر الكلام، محمد حسن الجواهري، ج ٢٦، ص ٢٢٨.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٢٢.

(٦) ينظر: ينابيع الأحكام في معرفة الحلال والحرام، علي الموسوي القزويني، ج ١، ص ١٣٢.

(٧) ينظر: الاجتهاد والتقليد، ابو القاسم الموسوي الخوئي، ص ١٣٢.

## الفصل الثالث: الامتتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

تقسيم الأصول إلى قسمين أصول عامّة كقواعد التعادل والتراجيح<sup>(١)</sup>، وأصول خاصّة كأدلة الأحكام الشرعية من قرآن وسنة وإجماع وعقل<sup>(٢)</sup>، ويُمكن تقسيم التفريع إلى قسمين تفريع عام: كاستنباط أحكام العبادات، والمعاملات<sup>(٣)</sup>، وتفريع خاص كاستنباط أحكام المسائل المستجدة<sup>(٤)</sup>، ويُعدّ الاجتهاد واجباً كفائياً على فقهاء أهل البيت (عليهم السلام)، بمعنى وجوبه على بعضهم دون بعضهم الآخر؛ لضمان استمرار الاجتهاد واستنباط الأحكام الشرعية في كل زمان ومكان<sup>(٥)</sup>، فإنّ قول الإمام الصادق (عليه السلام) إنما علينا أن نلقي إليكم الأصول وعليكم أن تفرعوا<sup>(٥)</sup> يُعدّ مبدأ هاماً في فقه أهل البيت (عليهم السلام)، فيُظهر الامتتان على نعمة وجود الأئمة المعصومين (عليهم السلام)، ويؤكد على أهمية الاجتهاد والتفقه في الدين الإسلامي<sup>(٦)</sup>.

أما امتتان أهل البيت (عليهم السلام) فيمكن من خلال تاصيلهم للأصول و تعلمنا للتفريع لحل الاشكالات في المسائل الفقهية التي تواجه الفقيه، فيُعدّ أهل البيت (عليهم السلام) منارةً للعلم والمعرفة، ولهم دورٌ عظيمٌ في تأسيس علوم الإسلام، ولهم فضلٌ كبيرٌ في تربية الفقهاء وعلماء الدين، ومدّهم بالمعرفة والفقه<sup>(٧)</sup>، فامتتان أهل البيت (عليهم السلام) يمكن من خلال تاصيلهم للأصول فيُعدّ أهل البيت (عليهم السلام) هم من أسس علم أصول الفقه، ولهم فضلٌ كبيرٌ في وضع قواعده وأصوله<sup>(٨)</sup>، وكذلك تبيان مصادر التشريع الإسلامي، فقد أوضح أهل البيت (عليهم السلام) مصادر التشريع الإسلامي ولهم فضلٌ كبيرٌ في فهمنا إليها وتطبيقها<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: الموسوعة الفقهية الميسرة، محمد علي الأنصاري، ص ٥٨١.

(٢) ينظر: تسديد الأصول، محمد المؤمن القمي، ط ١، مؤسسة النشر الاسلامي، قم - إيران، ١٤١٩ هـ، ج ٢، ص ١١٦.

(٣) ينظر: العروة الوثقى، محمد كاظم اليزدي، ج ١، ص ٢٨.

(٤) ينظر: تعاليق مبسوطة، محمد إسحاق الفياض، ج ١، ص ١١.

(٥) ينظر: الانتصار، علي بن الحسين الشريف المرتضى، ص ٢٧.

(٦) ينظر: رسائل الكركي، علي بن الحسين المحقق الكركي، ج ٣، ص ٢٩.

(٧) ينظر: المعالم الجديدة للأصول، محمد باقر الصدر (ت ١٤٠٠ هـ)، ط ٢، النعمان، النجف الأشرف - إيران، ١٣٩٥ هـ، ص ٨١.

(٨) ينظر: كشف الغطاء، جعفر كاشف الغطاء، ج ٢، ص ٤٣٤.

(٩) ينظر: حصر الاجتهاد، آقا بزرگ الطهراني، ص ٣٦.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

و وضع أهل البيت (عليهم السلام) قواعد الاستدلال ولهم فضل كبير في فهم النصوص الشرعية واستنباط الأحكام منها<sup>(١)</sup>، وكذلك امتنان أهل البيت (عليهم السلام) من خلال تعليمنا للتفريع لحل الاشكالات في المسائل الفقهية التي تواجه الفقيه<sup>(٢)</sup>، وبين أهل البيت (عليهم السلام) علم الفقه للفقهاء ولهم فضل كبير في فهمه وتطبيقه، وكذلك بين أهل البيت (عليهم السلام) الأحكام الشرعية، وحل المسائل الفقهية، ولهم فضل كبير في فهمها وتطبيقها<sup>(٣)</sup>.

إذن يعدّ أهل البيت (عليهم السلام) منارةً للعلم والمعرفة، ولهم دورٌ عظيمٌ في تأسيس علوم الفقه، و الأصول، و التفسير، وجميع العلوم القرآنية.

لذا سوف أبين في هذا المبحث من خلال المباحث المتعلقة في علم الأصول وتقسّم إلى ما يأتي

### المقصد الأول: القواعد المتعلقة بمباحث الألفاظ:

هي مجموعة من القوانين والمبادئ التي تُستخدم لفهم دلالة الألفاظ في النصوص الشرعية، وتحديد المعنى المقصود من تلك الألفاظ، وتعدّ هذه القواعد من أهمّ أدوات استنباط الأحكام الشرعية<sup>(٤)</sup>، وأهمّ هذه القواعد:

#### أولاً: القواعد المتعلقة بالأمر والنهي:

##### أ- القواعد المتعلقة بالأمر:

الأمر هو طلب الفعل من المكلف<sup>(٥)</sup>، أما أقسام الأمر فيقسم إلى:

أولاً: الأمر الوجوبي: (هو الأمر الذي يدل على طلب الفعل على وجه الوجوب)<sup>(٦)</sup> كما في قوله

(١) ينظر: ذخيرة المعاد، محمد باقر المحقق السبزواري، ج ١، ص ١٠١.

(٢) ينظر: الأصول الأصيلة، محمد محسن الفيض القاساني (ت ١٠٩١ هـ)، سازمان چاپ دانشگاه، ايران، ١٣٩٠ هـ، ص ٦٦.

(٣) ينظر: الفوائد المدنية والشواهد المكية، محمد أمين الإسترآبادي، ص ٣١٢.

(٤) ينظر: نهاية الأفكار، آقا ضياء العراقي، ج ١-٢، ص ٦.

(٥) ينظر: دروس في علم الأصول، محمد باقر الصدر، ج ٢، ص ٧٧.

(٦) مشارق الشمس، حسين بن جمال الدين المحقق الخوانساري، ج ١، ص ٣٤.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾، فيجب على المكلف الامتثال للأمر الوجوبي، ويحرم عليه مخالفته<sup>(١)</sup>، فالامتثال في هذه الآية الكريمة يُدرك أنّ الصلاة هي من نعم الله تعالى على عباده، وأنها وسيلة للتقرب من الله تعالى، وأنه لا يُعبد أحداً سواه، وأنّ الصلاة هي مسؤولية واجبة على جميع المسلمين، وأنه يجب عليه أن يُؤدّيها على الوجه الأكمل، فيُساعد الامتثال في الآية على تقوية العلاقة بين العبد وربّه، إذ إنّه يُشعر العبد بقرب الله تعالى منه، وأنه لا يحتاج إلى أحد سواه<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: الأمر الإرشادي: (هو الأمر الذي يدل على طلب الفعل على وجه الاستحباب)<sup>(٣)</sup>، كما في قوله تعالى: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ﴾<sup>(٤)</sup>، فيستحب للمكلف الامتثال للأمر الإرشادي، ولا حرام عليه مخالفته<sup>(٥)</sup>، ويُشير الامتثال في هذه الآية الكريمة إلى التواصي فيما بينهم بالرحمة، أي أن يُعامل بعضهم بعضاً بالرفق، واللين، والعطف، و أن يُساعدوا بعضهم البعض في الشدائد، والأزمات، ويدلّ هذا التعاون، والتآخي على شكر المؤمنين لنعم الله تعالى عليهم، إذ أنّ الله تعالى قد أنعم عليهم بالإسلام، وجعلهم أمة واحدة، وأمرهم بالتواصي فيما بينهم بالرحمة<sup>(٦)</sup>.

ثالثاً: الأمر التخيري: (هو الأمر الذي يدل على طلب أحد أمرين على سبيل التخير)<sup>(٧)</sup>، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا تَتَقَفُوهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِمْ مَنْ خَلْفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذْكُرُونَ﴾<sup>(٨)</sup>، فللمكلف الخيار بين الامتثال لأحد الأمرين، أو تركهما الأمر التخيري للمكلف الخيار بين الامتثال لأحد الأمرين أو تركهما<sup>(٩)</sup>؛ فالامتثال في الآية إلى اعتراف نعمة الإسلام، فيُعدّ الإسلام من أعظم نعم الله تعالى على عباده، فهو النور الذي يُنير دروبهم، ويُرشدهم إلى طريق الحقّ، والعدالة، ونعمة النصر في الحرب، فيُعدّ النصر في الحرب من نعم الله تعالى على المؤمنين، فهو يُمكنهم من الدفاع عن أنفسهم، وأموالهم، وأعراضهم، ويُحقّق لهم الأمن، والاستقرار، فيُخاطب الله تعالى

(١) ينظر: القواعد الفقهية، محمد حسن البجنوردي، ج ٢، ص ٣٣١.

(٢) ينظر: جواهر الكلام، محمد حسن الجواهري، ج ٩، ص ٢٤٣.

(٣) فرائد الأصول، مرتضى بن محمد الأنصاري، ج ٢، ص ١٥١.

(٤) سورة البلد، آية: ١٧ .

(٥) تعليقة على معالم الأصول، علي الموسوي القزويني، ج ٣، ص ٣٧٨.

(٦) ينظر: جواهر الفقه، القاضي ابن البراج، ص ٩.

(٧) مصباح الفقاهة، أبو القاسم الموسوي الخوئي، ج ٣، ص ٣٦٩.

(٨) سورة الأنفال، آية: ٥٧ .

(٩) نضد القواعد الفقهية، جمال الدين عبدالله المقداد السيوري (ت ٨٢٦هـ)، ط ١، مكتبة آية الله العظمى

المرعشي، قم - إيران، ١٤٠٣هـ، ص ٢٩.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

المؤمنين في هذه الآية الكريمة، ويُخبرهم بأنه إذا واجهوا الكفار في الحرب، فيجب عليهم أن يُقاتلهم بكلّ شجاعة وبسالة، وأن لا يُظهروا لهم أيّ ضعف أو خوف، فيأمر الله تعالى المؤمنين بأن يُستتوا صفوف الكفار، وأن يُفرّقوا بينهم، وذلك من خلال استخدام مختلف أساليب القتال<sup>(١)</sup>.

أما شروط الأمر فهي:

أولاً: العلم: يجب أن يكون المكلف عالماً بالأمر.

ثانياً: القدرة: يجب أن يكون المكلف قادراً على الامتثال للأمر.

ثالثاً: التكليف: يجب أن يكون المكلف مخاطباً بالأمر<sup>(٢)</sup>.

ان القواعد المتعلقة بالأمر وهي:

أولاً: الأمر المطلق يقتضي التكرار فإذا كان الأمر مطلقاً، أي لم يقترن بقيود، فإنه يقتضي التكرار<sup>(٣)</sup>، كما قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾<sup>(٤)</sup>.

ثانياً: الأمر المقيد لا يقتضي التكرار فإذا كان الأمر مقيداً بقيود، فإنه لا يقتضي التكرار<sup>(٥)</sup>، كما في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾<sup>(٦)</sup>؛ فالامتنان في الآية المباركة يكمن من خلال أمر الله تعالى عباده باتقائه، أي بتجنّب معاصيه، والالتزام بأوامره واجتناب نواهيه، ويُؤكّد الله تعالى على علمه التامّ بأعمال عباده، وأنّه لا يخفى عليه شيء من أعمالهم، سواء كانت ظاهرة أو خافية<sup>(٧)</sup>.

ثالثاً: الأمر بالشيء نهى عن ضده فإذا أمر الله بشيء، فإنه ينهى عن ضده<sup>(٨)</sup>، مثل قوله تعالى:

---

(١) ينظر: هداية المسترشدين، محمد تقي الرازي، ج ٣، ص ٦٩.

(٢) ينظر: شرائع الإسلام، أحمد مهدي النراقي، ص ١٢٩.

(٣) ينظر: رسائل الشهيد الثاني، زين الدين العاملي الشهيد الثاني، ص ٥٤.

(٤) سورة البقرة، آية: ٤٣.

(٥) ينظر: مجمع الفائدة، أحمد بن محمد المحقق الأردبيلي، ج ١، ص ٣٦٤.

(٦) سورة الحشر، آية: ١٨.

(٧) ينظر: زبدة البيان، أحمد بن محمد المحقق الأردبيلي، ص ٢٢.

(٨) ينظر: مفتاح الكرامة، محمد جواد العاملي، ج ٦، ص ٦٢٩.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾<sup>(١)</sup>، يُشير الامتتان في هذه الآية الكريمة إلى اعتراف المؤمنين بنعم الله تعالى عليهم، ومنها نعمة حفظ حرمة النفس، فيُنهي الله تعالى المؤمنين عن قتل النفس التي حرم قتلها، إلا في حالات محدّدة يُبيحها الشرع الإسلامي، مثل: القتل قصاصاً، أو القتل في سبيل الله تعالى، أو القتل دفاعاً عن النفس، ويُدلّ هذا النهي على شكر المؤمنين لله تعالى على نعمة حفظ حرمة النفس، إذ أنه لو لم يُحرّم الله تعالى قتل النفس،

لكانت الأرض مليئة بالقتل، والفوضى، ولانعدمت الأمن، والأمان<sup>(٢)</sup>، فيؤكد الله تعالى على الالتزام بحرمة النفس، ويحدّر من قتلها إلا في الحالات التي يُبيحها الشرع الإسلامي، ويساعد هذا النهي على الشعور بقيمة النفس الإنسانية، وأنها من النعم التي أنعم الله تعالى بها على الإنسان<sup>(٣)</sup>.

رابعاً: الأمر بالشيء لا ينهي عن مقدماته فإذا أمر الله بشيء، فإنه لا ينهي عن مقدماته، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾<sup>(٤)</sup>؛ فالامتتان في هذه الآية الكريمة هو اعتراف المؤمنين بنعم الله تعالى عليهم، من أهمها نعمة رسالته إلى البشرية، ونعمة إرساله نبيّه محمد(صلى الله عليه وآله وسلم)، فيؤمر المؤمنون بطاعة الله تعالى، ورسوله محمد(صلى الله عليه وآله وسلم)، فبدل هذا الأمر على شكر المؤمنين لله تعالى على نعمته من خلال طاعة أوامره واتباع تعاليمه<sup>(٥)</sup>.

خامساً: الأمر بالشيء لا ينهي عن ترك ما هو أوجب منه فإذا أمر الله بشيء، فإنه لا ينهي عن ترك ما هو أوجب منه<sup>(٦)</sup>.

سادساً: الأمر بالشيء لا ينهي عن ترك ما هو أحوط منه فإذا أمر الله بشيء، فإنه لا ينهي عن

---

(١) سورة الأَسْرَاء، آية: ٣٣.

(٢) ينظر: تقريرات آية الله المجدد الشيرازي، المولى علي الروزدي، ج ٢، ص ٦٢.

(٣) الرسائل، آقا روح الله الخميني(ت ١٤١٠هـ)، ط ١، مؤسسة اسماعيليان، قم- ايران، ١٣٨٥هـ، ص ١٨٦.

(٤) سورة النساء، آية: ٣٩.

(٥) ينظر: تعاليق مبسوطه، محمد إسحاق الفياض، ج ١، ص ٢٣٧..

(٦) ينظر: مفتاح الكرامة، محمد جواد العاملي، ج ٦، ص ٦٢٩.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

ترك ما هو أحوط منه<sup>(١)</sup>.

سابعاً: الأمر بالشيء لا ينهى عن ترك ما هو مسأو له فإذا أمر الله بشيء، فإنه لا ينهى عن ترك ما هو مسأو له<sup>(٢)</sup>، و من الأمثلة أمر الله تعالى بالصلاة، وهي من أهم الفرائض الدينية، ولا ينافي ذلك جواز تركها في بعض الحالات التي تُعدّ مسأويةً لها، مثل إنقاذ النفس من الهلاك أو مساعدة شخص في خطر، ففي هذه الحالات، يُصبح إنقاذ النفس أو مساعدة الشخص في خطر مسأويةً لأداء الصلاة، وذلك لأن حفظ النفس واجبٌ شرعيٌّ، بينما الصلاة واجبةٌ بشرط القدرة عليها<sup>(٣)</sup>.

وبناء على ما سبق فإنّ القواعد المتعلقة بالأمر تُؤثّر على حكم الفعل، فمثلاً إذا كان الأمر للوجوب، فإنّ الفعل يكون واجباً، أما إذا كان الأمر للندب، فإنّ الفعل يكون مندوباً، وإذا كان الأمر للإباحة، فإنّ الفعل يكون جائزاً، أما إذا كان الأمر للتهديد، فإنّ ترك الفعل يُؤدّي إلى العقوبة، أما إذا كان الأمر للتعجيز، فإنّ الفعل لا يكون واجباً.

### ب- القواعد المتعلقة بالنهي:

إنّ القواعد المتعلقة بالنواهي هي عبارة عن مجموعة من القواعد التي تحدد حكم التصرفات التي وردت فيها نصوص شرعية تمنع منها، وتهدف هذه القواعد إلى تحقيق مصالح النّاس الدينية والدنيوية، ومنع الوقوع في المحرمات<sup>(٤)</sup>، ومن النماذج التطبيقية على هذه القواعد، قاعدة المنع من المفسدة<sup>(٥)</sup>.

---

(١) ينظر: شرح نجات العباد، آخوند ملا أبو طالب الأراكي (ت ١٣٢٩هـ)، ط ١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم -

ايران، ١٤٢٠هـ، ج ١، ص ٣٥٣.

(٢) ينظر: تعاليق مبسوطة، محمد إسحاق الفياض، ج ١، ص ٢٣٧.

(٣) ينظر: شرح أصول الكافي، مولي محمد صالح المازندراني، ج ١، ص ٦٠.

(٤) ينظر: القواعد الفقهية، محمد رضا المظفر، ص ١١٨.

(٥) قاعدة المنع من المفسدة (وهي قاعدة فقهية تقضي بأن المنع من المفسدة أولى من جلب المصلحة، وذلك

إذا تعارضت المصلحة والمفسدة، ولم يمكن الجمع بينهما)، ينظر: القواعد الفقهية، محمد رضا

المظفر، ص ١٩٨.

## الفصل الثالث: الامتتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

ومن النماذج التطبيقية على القواعد المتعلقة بالنواهي كما في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْتَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾<sup>(١)</sup>، يتجلى الامتتان في هذه الآية في عدة جوانب منها حفظ النسل، فقد حرم الله تعالى الزواج من المحارم لحفظ النسل من الانحراف، والفساد، وكذلك صيانة الأعراض، فالزواج من المحارم يؤدي إلى أمراض وراثية خطيرة، فقد حرم الله تعالى الزواج من المحارم لحفظ الأعراض وصيانة العائلة من الفواحش، لأنه يؤدي إلى اختلاط الأنساب، وفساد المجتمع<sup>(٢)</sup>، فحرمة الزواج من المحارم لحماية الدين من الزيغ، والضلال، فهذا الزواج يؤدي إلى انتشار الفواحش، والرذائل، مما يهدد الدين، والأخلاق<sup>(٣)</sup>، وكذلك صلة الرحم فقد حرم الله تعالى الزواج من المحارم لتعزيز صلة الرحم بين الأقارب، وأيضاً يؤدي إلى القطيعة، والعداوة بين أفراد العائلة<sup>(٤)</sup>.

ومن النماذج التطبيقية على القواعد المتعلقة بالنواهي قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالِدًا وَالْحَمُّ وَالْحَمُّ وَالْخِنْزِيرُ وَمَا أَهَلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْفُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذُكِّرْتُمْ وَمَا دُبِحَ عَلَى النُّصَبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ﴾<sup>(٥)</sup>؛ فالامتتان في هذه الآية يهتم في بيان تحريم الأشياء المذكورة في الآية، إذ وفر لهم من الطيبات ما يُغنيهم عن الخبائث، ويُعدّ بيان كيفية ذبح الحيوان من مظاهر الامتتان لله تعالى على نعمه، إذ شرع الله تعالى طريقة الذكاة التي تُحفظ على الحيوان حياته وتُجَنَّب الإنسان أكل لحم مُحَرَّم، ويُعدّ تحريم الاستقسام بالأزلام من مظاهر الامتتان لله تعالى على نعمه<sup>(٦)</sup>.

ومن النماذج التطبيقية أيضاً قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾<sup>(٧)</sup>؛ يظهر الامتتان في هذه الآية الكريمة من خلال تخفيف الله

(١) سورة النساء، آية: ٢٣.

(٢) ينظر: رسائل المرتضى، علي بن الحسين الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٩٩.

(٣) ينظر: السرائر، ابن إدريس الحلبي، ج ٢، ص ٦١٦.

(٤) ينظر: جواهر الكلام، محمد بن حسن الجواهري، ج ٢٩، ص ٤٠١.

(٥) سورة المائدة، آية: ٣.

(٦) ينظر: المهذب البار، ابن فهد الحلبي، ج ٣، ص ٢٣٢.

(٧) سورة النساء، آية: ٤٣.

## الفصل الثالث: الأمتنان وأثره في التشريع الإسلامي -----

تعالى على عباده، فرخص الله تعالى للمسلمين بالتيمم في حال عدم وجود الماء؛ وذلك تيسيراً عليهم، وتخفيفاً عنهم، ونهى الله تعالى عن الاقتراب من الصلاة في حال السكر، أو الجنابة؛ وليبيان فضل الصلاة ومكانتها العظيمة عند الله تعالى، وبيان رحمة الله تعالى فعذر الله تعالى للمسلمين في حالات المرض، والسفر؛ وليبيان رحمته تعالى، وفضله على عباده، ورخص الله تعالى للمسلمين بقصر الصلاة في السفر، وجواز الإفطار في رمضان للمريض، والمسافر؛ وذلك تيسيراً عليهم، وتخفيفاً عنهم<sup>(١)</sup>.

إنَّ يُعَدَّ النهي من أهم الأدلة الشرعية وَلَهُ العديد من القواعد والأحكام التي تُبَيِّن معناه ودلالته، وَلَهُ أهمية كبيرة في استنباط الأحكام الشرعية، وحلّ المسائل الفقهية.

أما أثر الامتنان على القواعد المتعلقة بمباحث الألفاظ، فيؤثر الامتنان على القواعد المتعلقة بمباحث الألفاظ من جوانب مختلفة منها التوجه إلى الفهم الدقيق لمعاني النصوص الشرعية واستنباط أحكامها بشكل يُحافظ على مقاصد الشريعة ومصالح العباد<sup>(٢)</sup>، وكذلك الابتعاد عن التأويلات الباطلة والتفسيرات المغلوطة للنصوص الشرعية والتي تُخالف روح الإسلام وأخلاقه<sup>(٣)</sup>، والتأكيد على أهمية الامتثال لأحكام الشريعة وشكر الله تعالى على نعمته بالالتزام بما أنزله من هداية ورحمة<sup>(٤)</sup>.

### ثانياً: القواعد المتعلقة بالمفاهيم:

المفاهيم هي المعاني المستفادة من الألفاظ<sup>(٥)</sup>، وتنقسم على قسمين:

#### أولاً: مفهوم الموافقة:

ما يفهم من اللفظ الذي دل على حكم أمر مسكوت عنه، إثباتاً أو نفيًا<sup>(٦)</sup>، لهذا عرفه العلماء، فقال محمد بن الحسن الطوسي مفهوم الموافقة: (هو استنباط الحكم لم يرد النص

(١) ينظر: زبدة البيان، أحمد بن محمد المحقق الأربيلي، ص ٢٣.

(٢) ينظر: المقنع، محمد بن بابويه القمي الصدوق، ص ١١.

(٣) ينظر: الهداية، محمد بن بابويه الصدوق، ص ١٥.

(٤) ينظر: المسائل السروية، محمد بن محمد بن نعمان المفيد، ص ١٨.

(٥) ينظر: جواهر الكلام، محمد بن حسن الجواهري، ج ٤١، ص ٥٣١.

(٦) ينظر: حاشية المكاسب، محمد حسين الأصفهاني، ج ١، ص ٦٩.

## الفصل الثالث: الأمتنان وأثره في التشريع الإسلامي -----

عليه صراحة من خلال حكم آخر ورد النص عليه صراحة، وذلك من خلال الأمر المسكوت عنه على الأمر المنطوق به<sup>(١)</sup>، لذا فإن هذا المفهوم يجب ان تتوفر فيه شروط<sup>(٢)</sup> وهي:

أولاً: أن يكون هناك نص صريح على حكم أمر معين.

ثانياً: أن يكون هناك أمر مسكوت عنه.

ثالثاً: أن يكون هناك علة مشتركة بين الأمر المنطوق به، والأمر المسكوت عنه.

رابعاً: أن يكون الحكم المستنبط من باب أولى<sup>(٣)</sup>.

ومن الأمثلة على مفهوم الموافقة في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌ﴾<sup>(٤)</sup>، فيفهم من هذه الآية النهي عن ضرب الوالدين، أو شتمهما، أو إذيتهما، بأي وجه من الوجوه، من باب أولى؛ فالامتنان يكمن في الآية الكريمة عن نهى المؤمن عن قول كلمة "أف" لوالديه، و أف هي كلمة تُعبر عن السخط والاستياء، وتُبين هذه الآية امتنان الله تعالى على عباده بمنحهم نعمة الوالدين، ولهُ فضلٌ عظيمٌ على الإنسان؛ لأنه هو السبب في وجوده في هذه الدنيا، أما عن دلائل الامتنان فهناك العديد من الدلائل التي تُبين امتنان الله تعالى على عباده بمنحهم نعمة الوالدين، من أهمها تحمل الوالدين مشقة تربية الأبناء ورعايتهم منذ نعومة أظافرهم، وبذل الوالدين كل ما في وسعهما من أجل توفير حياة كريمة لأبنائهما، فيجب على الإنسان أن يشكر الله تعالى على نعمة الوالدين، ولهُ العديد من طرق الشكر، من أهمها الإحسان إلى الوالدين، طاعة الوالدين، والدعاء للوالدين<sup>(٥)</sup>، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾<sup>(٦)</sup>، فالامتنان في هذه الآية النهي عن الربا، من باب أولى؛ لأن الربا هو أكل أموال الناس بالباطل<sup>(٧)</sup>.

(١) الخلف، محمد بن الحسن الطوسي، ص ١٨٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٨٩.

(٣) ينظر: شرائع الإسلام، جعفر بن الحسن المحقق الحلبي، ص ٢٠٠.

(٤) سورة الأسراء، آية: ٢٣.

(٥) ينظر: حاشية على كفاية الأصول، تقرير بحث البروجردى، بهاء الدين الحجتى، ج ١، ص ٥٥٤.

(٦) سورة البقرة، آية: ١٨٨.

(٧) ينظر: تحرير الأحكام، يوسف بن الحسن العلامة الحلبي، ج ٢، ص ٤٤٧.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

إذن مفهوم الموافقة هو إلزامُ المُوافق بما وافق عليه، وإسقاطُ حقِّ المُوافق في الرجوع عن موافقته.

إذ يُستخدم الامتتان في مفهوم الموافقة للدلالة على الاعتراف بأفضلية دليلٍ على دليلٍ آخر مثل امتتان دليل الإجماع لدليل الكتاب؛ لأنَّ الإجماع يُعدُّ قرينةً على وجود النصِّ في الكتاب، والاعتراف بفضل دليلٍ على إثبات حكمٍ شرعي مثل امتتان دليل ظنٍّ لدليلٍ قطعيٍّ وذلك في المسائل التي لا يوجد فيها دليلٌ قطعيٌّ<sup>(١)</sup>، والاعتراف بفضل دليلٍ على تفسير نصٍّ شرعي مثل امتتان دليل لغويٍّ لدليلٍ روائيٍّ وذلك في تفسير النصوص الشرعية، أما أمثلة على الامتتان في مفهوم الموافقة، فيعد الامتتان دليل الإجماع لدليل الكتاب إذا اتفق جميع فقهاء الإسلام على حكمٍ شرعيٍّ معين، فذلك يُعدُّ قرينةً قويةً على وجود نصٍّ في القرآن الكريم يُثبت هذا الحكم، أما امتتان دليل ظنٍّ لدليلٍ قطعيٍّ إذا لم يوجد دليلٌ قطعيٌّ على حكمٍ شرعيٍّ معين، فيمكن الاستدلال بدليلٍ ظنٍّ مثل دليلٍ روائيٍّ أو دليلٍ إجماعٍ امتتان دليل لغويٍّ لدليلٍ روائيٍّ إذا كان هناك غموضٌ في معنى نصٍّ روائيٍّ، فيمكن الاستعانة بدليلٍ لغويٍّ لتفسير معنى هذا النصِّ<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً: مفهوم المخالفة:

هو أن يخص المتكلم بالذكر وصفاً من أوصاف المحكوم فيه، أو حالاً من أحواله فيستدل به على انتفاء الحكم عما سواه، وهو المعنى المستفاد من اللفظ، والمخالف للمنطوق<sup>(٣)</sup>.

فإنَّ الفرق بين مفهوم الموافقة، ومفهوم المخالفة هو أنَّ مفهوم الموافقة هو المعنى الثابت للمسكوت عنه وهو الموافق لما ثبت للمنطوق، ويستخدم مفهوم الموافقة لإثبات حكم شرعي للمسكوت عنه من خلال حكم ثابت لمنطوق النص<sup>(٤)</sup>، يُستخدم مفهوم المخالفة لإثبات عدم وجود حكم شرعي للمسكوت عنه من خلال حكم ثابت لمنطوق النص، واختلف أهل العلم في حجتيه، فذهب بعضهم إلى أنه حجة، وذهب آخرون إلى أنه غير حجة<sup>(٥)</sup>، ومن الأمثلة على

(١) ينظر: قواعد الأحكام، يوسف بن الحسن العلامة الحلبي، ج ١، ص ١١٨.

(٢) ينظر: نهاية الإحكام، يوسف بن الحسن العلامة الحلبي، ج ١، ص ٢٢٧.

(٣) ينظر: جامع المقاصد، علي بن الحسين المحقق الكركي، ج ٥، ص ٢٢٢.

(٤) ينظر: رسائل الكركي، علي بن الحسين المحقق الكركي، ج ٣، ص ٤٩.

(٥) ينظر: مجمع الفائدة، أحمد بن محمد المحقق الأردبيلي، ج ٤، ص ٩٣.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

مفهوم المخالفة قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مَعَالِمَ اللَّهِ فَإِنَّهُمْ لَا يَفْسُقُونَ﴾<sup>(١)</sup>، فيدل هذا النص على أن الذين يتقون الله لا يفسقون، ويستفاد منه بمفهوم المخالفة أن الذين لا يتقون الله قد يفسقون<sup>(٢)</sup>، ويُشير الامتنان في الآية المباركة إلى تقدير رحمة الله تعالى وعنايته بالعباد من خلال بيان كيفية النجاة من الفواحش، والردائل، والوصول إلى الدرجات العالية في الآخرة؛ فالاستجابة لأمر الله تعالى يُمثل التقوى، والالتزام بمعالم الله تعالى امتثالاً لأمر الله تعالى وتلبية لدعوته للمسلمين للعيش بحياة صالح ومباركة يتمثل في طريقة في الابتعاد عن الفسوق والعصيان و الردائل<sup>(٣)</sup>.

فقد يكون مفهوم الموافقة قطعي الدلالة، وقد يكون ظنياً، وقد يكون مفهوم المخالفة قطعي الدلالة، وقد يكون ظنياً<sup>(٤)</sup>، فيجب مراعاة شروط حجة كل من مفهوم الموافقة، ومفهوم المخالفة عند استخدامهما في استنباط الأحكام الفقهية<sup>(٥)</sup>.

ويوجد من علماء الإمامية ممن لم يعترفوا بمفهوم المخالفة وهم:

أولاً: المحقق الحلّي (ت ٦٧٦هـ) وهو من فقهاء الإمامية، وله مؤلفات مشهورة في الفقه والأصول، مثل شرائع الإسلام.

ثانياً: العلامة الحلّي (ت ٧٢٦هـ) وهو من فقهاء الإمامية، وله مؤلفات مشهورة في الفقه والأصول مثل تذكرة الفقهاء، وقواعد الأحكام

ثالثاً: ابن فهد الحلّي (ت ٨٤١هـ) وهو من فقهاء الإمامية، وله مؤلفات مشهورة في الفقه والأصول، مثل المذهب البارع.

أما أسباب عدم اعترافهم بمفهوم المخالفة فهي:

---

(١) سورة المائدة، آية: ٩٧.

(٢) ينظر: ينابيع الأحكام في معرفة الحلال والحرام، علي الموسوي القزويني، ج ١، ص ١٩٨.

(٣) ينظر: ينظر: ينابيع الأحكام في معرفة الحلال والحرام، علي الموسوي القزويني، ج ١، ص ١٩٨.

(٤) ينظر: كتاب القضاء، حسن بن جعفر الأشثياني، ص ٢٣٢.

(٥) ينظر: دراسات في المكاسب المحرمة، حسين علي المنتظري، ج ١، ص ٥٧٥.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

أولاً: عدم وجود دليل قطعي على حجيته فلم يجدوا نصوصاً قرآنية، أو أحاديث نبوية تدل بشكل قاطع على حجيته<sup>(١)</sup>.

ثانياً: إمكانية تأويل النصوص التي استدلّ بها على حجيته فاعتبروا أن النصوص التي استدلّ بها على حجيته يمكن تأويلها بشكل لا يدل على حجيته<sup>(٢)</sup>.

رابعاً: تعارضه مع بعض القواعد الأصولية الأخرى فاعتبروا أن حجيته تتعارض مع بعض القواعد الأصولية الأخرى، مثل قاعدة الأصل في الأشياء الإباحة<sup>(٣)</sup>.

فلم يُنكر جميع علماء الإمامية مفهوم المخالفة، بل اعترف به بعضهم، مثل الشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ)، والشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ).

فيعتبر موضوع حجة مفهوم المخالفة من المواضيع الخلافية بين علماء الإمامية.

والامتنان في مفهوم المخالفة هو فهم العلاقة بين الأدلة الشرعية فيُساعد الامتنان على فهم العلاقة بين الأدلة الشرعية وكيفية تفاعلها مع بعضها البعض حتى في حالات المخالفة، ويُساعد الامتنان على ترجيح أحد الأدلة على الآخر في حالات المخالفة من خلال معرفة الدليل الذي له فضيلة على الدليل الآخر.

وقد بين العلماء الذين يقولون بمفهوم المخالفة ان هذا المفهوم له أقسام وهي:

### أ- مفهوم الشرط:

هو ما يفهم من اللفظ الذي قيد فيه الحكم بوجود شرط على إنتفاء ذلك الحكم عند إنتفاء الشرط<sup>(٤)</sup>، كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَتَصَرَّكُمُ وَيُنَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>؛ فالشرط يقسم إلى قسمين شرط واقعي و شرط متصل، وقد تضمنت الآية المباركة

(١) ينظر: قوانين الأصول، ابو القاسم بن محمد الميرزا القمي، ص ١٧١.

(٢) ينظر: نهاية الدراية في شرح الكفاية، محمد حسين الغروي الأصفهاني، ج ١، ص ٦٠٥.

(٣) ينظر: جامع المقاصد، علي بن الحسين المحقق الكركي، ج ٥، ص ٢٢٢،

(٤) ينظر: روض الجنان، زين الدين العاملي الشهيد الثاني، ص ٥١،

(٥) سورة محمد، آية: ٧.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

شرطاً واقعيًا وقوعياً، إذ إنّ النصر الإلهية مشروطة بنصرة المؤمنين لله تعالى<sup>(١)</sup>، والنوع الثاني من الشرط هو الشرط المتصل فيُعدّ الشرط في هذه الآية شرطاً متصلاً بالفعل المشروط إذ إنّ النصر الإلهية تتوقف على قيام المؤمنين بنصرة الله تعالى، فورد الشرط في هذه الآية بصيغة الأمر "إن تنصروا الله" مما يُشير إلى وجوب نصرته الله تعالى على المؤمنين، ويمكن قراءة الآية بصيغة الحال إن تنصروا الله ينصركم" مما يُشير إلى أن النصر المتبادلة بين الله تعالى والمؤمنين هي قاعدة طبيعية وحتمية<sup>(٢)</sup>.

والامتتان في الآية المباركة يكمن في أنّ وعد الله تعالى بنصرة المؤمنين في مقابل نصرته الله تعالى هي من نعم الله تعالى التي تستحق الشكر والامتتان؛ فالنصرة تُعدّ من الاحتياجات الإنسانية وخاصة في أوقات الشدة والحروب<sup>(٣)</sup>، ويُعدّ وعد الله تعالى بنصرة المؤمنين تعبيراً عن تقدير رحمة الله تعالى وعنايته بالعباد من خلال إعطائهم الأمل والقوة للتغلب على أعدائهم وإحراز النصر، فإن وعد الله تعالى بنصرة المؤمنين يُمثل امتثالاً لأمر الله تعالى وتلبية لدعوته للمسلمين للعمل بجد وإخلاص للوصول إلى النصر في الحياة<sup>(٤)</sup>، وإن النصر الإلهية تُؤدّي إلى نتائج إيجابية كثيرة للمؤمنين مثل الأمن والاستقرار والرخاء والعدالة، وهذه النتائج تستحق الشكر والامتتان<sup>(٥)</sup>.

ويختلف العلماء في تعريف الشرط وتنقسم أقوالهم إلى ثلاثة أقوال، فقال ابن إدريس الشرط بأنه (ما دل على تعلق حكم بوجود أمر آخر أو عدمه)، فيشمل هذا التعريف جميع أنواع الشروط، سواء كانت صحيحة، أو فاسدة، لازمة أو غير لازمة، يُعتبر هذا التعريف هو التعريف المشهور عند فقهاء الإمامية<sup>(٦)</sup>، وبين العلامة الحلّي الشرط فقال: (هو ما يُعلّق عليه الحكم تعليقاً غير لازم)<sup>(٧)</sup>، ويُخرج هذا التعريف الشروط اللازمة من مفهوم الشرط، فيُعتبر هذا التعريف أقرب

(١) ينظر: تفسير القمي، علي بن إبراهيم القمي، ج ٢، ص ٣٠٢.

(٢) ينظر: قواعد الأحكام، الحسن بن يوسف العلامة الحلّي، ج ٢، ص ٥.

(٣) ينظر: تفسير الميزان، محمد حسين الطباطبائي، ج ١٨، ص ٢٨٨.

(٤) ينظر: الأمثل، ناصر مكارم الشيرازي، ج ١٦، ص ٣٤٤.

(٥) ينظر: مفردات غريب القرآن، الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني، ص ٤٩٥.

(٦) جامع المقاصد، علي بن الحسين المحقق الكركي، ج ١، ص ٢١٦.

(٧) ينظر: منتهى المطلب، الحسن بن يوسف العلامة الحلّي، ج ١، ص ٣١٨.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

إلى تعريف الشرط في علم الأصول<sup>(١)</sup>، وقال المحقق الحلي الشرط: (هو ما دل على تعلق حكم بوجود أمر آخر أو عدمه، تعلقاً غير لازم، مع إمكانه في نفسه)<sup>(٢)</sup>، يُضيف هذا التعريف شرط إمكان الشرط في نفسه إلى التعريف، ويعدّ هذا التعريف أكثر دقة من التعريفين السابقين<sup>(٣)</sup>، أما أقوال العلماء في أنواع الشروط فهي:

أولاً: الشرط الصحيح: (هو الشرط الذي يكون مشروطاً به ممكناً في نفسه، ومستنداً إلى دليل شرعي)<sup>(٤)</sup>.

ثانياً: الشرط الفاسد: (هو الشرط الذي يكون مشروطاً به غير ممكن في نفسه، أو غير مستند إلى دليل شرعي)<sup>(٥)</sup>.

ثالثاً: الشرط اللازم: (هو الشرط الذي يلزم من عدم وجوده عدم وجود المشروط)<sup>(٦)</sup>.

رابعاً: الشرط غير اللازم: (هو الشرط الذي لا يلزم من عدم وجوده عدم وجود المشروط)<sup>(٧)</sup>.

أما أقوال العلماء في أحكام الشروط فهي:

أولاً: الشرط الصحيح اللازم: (يُعتبر صحيحاً ويلزم العمل به)<sup>(٨)</sup>.

---

(١) ينظر: رسائل الكركي، علي بن الحسين المحقق الكركي، ج ٣، ص ١٩٣.

(٢) المعتبر، جعفر بن الحسن المحقق الحلي، ج ٢، ص ١٤٩.

(٣) ينظر: مدارك الأحكام، محمد العاملي، ج ١، ص ٣٢٤.

(٤) نهاية المرام، محمد العاملي (ت ١٠٠٩ هـ)، ط ١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم - إيران، ١٤١٣ هـ، ج ١، ص ١٦.

(٥) الحبل المتين، بهاء الدين محمد بن الحسين البهائي العاملي (ت ١٠٣١ هـ)، ط ١، منشورات مكتبة بصيرتي، قم - إيران، ١٩٩٠ م، ص ٢٠٦.

(٦) مشرق الشمسين، بهاء الدين محمد بن الحسين البهائي العاملي، ص ٣٥٥.

(٧) كفاية الأحكام، محمد باقر المحقق السيزواري، ج ١، ص ٦٦٠.

(٨) مشارق الشمس، حسين بن جمال الدين المحقق الخوانساري، ج ١، ص ٢٧.

## الفصل الثالث: الأمتنان وأثره في التشريع الإسلامي -----

ثانياً: الشرط الصحيح غير اللازم: (يُعتبر صحيحاً ولا يلزم العمل به)<sup>(١)</sup>.

ثالثاً: الشرط الفاسد: (لا يُعتبر صحيحاً ولا يلزم العمل به)<sup>(٢)</sup>.

إذن مفهوم الشرط له أثر على وجود الحكم بحيث لا يثبت الحكم إلا بوجود الشرط، وله أثر على صفة الحكم بحيث يؤثر الشرط على صفة الحكم، مثل أن يؤثر على وقته أو مكانه أو كفيته.

والامتنان في مفهوم الشرط يكمن إتاحة فرصة التخيير يُتيح الشرط للمتعاقدين فرصة التخيير بين الخيار المشروط والخيار البديل<sup>(٣)</sup>، وهذا يُعدّ من نعم الله تعالى على العباد إذ يُمكنهم اختيار ما يناسبهم وأكثر منفعة لهم، فإن وجود الشرط يُعبّر عن حكمة الله تعالى في تخفيف المشقة عن العباد وإتاحة فرصة التكيف مع الظروف المختلفة، وكذلك تعزيز الالتزام بالوفاء بالعقود إذ يُصبح العقد ملزماً فقط في حال تحقق الشرط المقرر<sup>(٤)</sup>، فإن الالتزام بالعقود يُؤدّي إلى خلق مجتمع آمن ومستقر يساهم في ازدهار الحياة والاقتصاد، ويُتيح الشرط للمتعاقدين فرصة التكيف مع الظروف المتغيرة حيث يمكن تعديل العقد أو إلغائه في حال عدم تحقق الشرط<sup>(٥)</sup>.

### ب- مفهوم الوصف:

هو ما يفهم من اللفظ الذي قيد فيه الحكم بوصف على إنتفاء ذلك الحكم عند إنتفاء الوصف وهو ما يُضاف إلى الموصوف ليُقيد به الحكم<sup>(٦)</sup>، كما في قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾<sup>(٧)</sup> فيدل منطوق الآية على حل إباحة زواج الأمه، ومفهومها المخالف يدل على حرمة زواج الحرة<sup>(٨)</sup> ففي هذه الآية، يُعتبر الوصف (المحصنات) قيدياً

(١) كشف اللثام، بهاء لدين محمد بن الحسن الفاضل الهندي، ج ١، ص ٢٢٩.

(٢) حاشية مجمع الفائدة والبرهان، محمد باقر الوحيد البهبهاني، ص ٧٠٤.

(٣) ينظر: جامع المقاصد، علي بن الحسين المحقق الكركي، ج ١، ص ٢١٦.

(٤) ينظر: روض الجنان، زين الدين العاملي الشهيد الثاني، ص ٥١.

(٥) ينظر: شرح للمعة، زين الدين العاملي الشهيد الثاني، ج ٥، ص ١٩٥.

(٦) ينظر: شرح للمعة، زين الدين العاملي الشهيد الثاني، ج ٤، ص ٥٦.

(٧) سورة النساء، آية: ٢٤.

(٨) ينظر: مسالك الأفهام، زين الدين العاملي الشهيد الثاني، ج ٥، ص ٢٧.

## الفصل الثالث: الأمتنان وأثره في التشريع الإسلامي -----

للحكم<sup>(١)</sup>، فيُشير الامتنان في الآية إلى شكر الله تعالى على نعمة الزواج؛ ولما يُمثله من الاستقرار النفسي والاجتماعي وبناء العائلة المسلمة<sup>(٢)</sup>، فيُعدّ الامتنان تعبيراً عن تقدير رحمة الله تعالى وعنايته بالعباد من خلال بيان كيفية تكوين الأسر المسلمة الصالحة التي تُساهم في نشر القيم والأخلاق الإسلامية<sup>(٣)</sup>، فيُمثل الزواج من المرأة المحصنة المسلمة امتثالاً لأمر الله تعالى وتلبية لدعوته للمسلمين للعيش بحياة صالح ومباركة، فحددت الشريعة الإسلامية شروطاً لصحة الزواج من المرأة المسلمة لحماية حقوقها وصون كرامتها وإبعادها عن الاستغلال والمخاطر، وإن أحكام الزواج تهدف إلى حماية الأسرة المسلمة وصون استقرارها وتماسكها من خلال ترسيخ المبادئ الأخلاقية والقيم الإسلامية<sup>(٤)</sup>.

أما أقسام الوصف فيقسم إلى:

أولاً: الوصف العام: (هو الوصف الذي يُطلق على كل فرد من أفراد الموصوف، مثل الرجل، والفرس)<sup>(٥)</sup>.

ثانياً: الوصف الخاص: (هو الوصف الذي يُطلق على بعض أفراد الموصوف دون البعض الآخر، مثل العالم، والصادق)<sup>(٦)</sup>.

أما أقوال الفقهاء في الوصف المشهور فهو الوصف العام فإذا كان الوصف العام مأخوذاً في الحكمة، فإنه يُعتبر قيداً للحكم<sup>(٧)</sup>، أما إذا كان الوصف العام غير مأخوذاً في الحكمة، فإنه

---

(١) ينظر: مجمع الفائدة، أحمد بن محمد المحقق الأردبيلي، ج ٨، ص ٣٩٤.

(٢) ينظر: شرح اللمعة، زين الدين العاملي الشهيد الثاني، ج ٤، ص ٥٦.

(٣) ينظر: الخلاف، محمد بن الحسن الطوسي، ج ٤، ص ٢٨٠.

(٤) المبسوط، محمد بن الحسن الطوسي، ج ٨، ص ٩٩.

(٥) ذخيرة المعاد، محمد باقر المحقق السبزواري، ج ١، ص ١٤٩.

(٦) مفتاح الكرامة، محمد جواد العاملي، ج ٥، ص ٤٦٤.

(٧) ينظر: رياض المسائل، علي الطباطبائي، ج ١١، ص ٢٨٩.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

لا يُعتبر قيداً للحكم<sup>(١)</sup>، أما الوصف الخاص فيعتبر قيداً للحكم، سواء كان مأخوذاً في الحكمة أو لم يكن<sup>(٢)</sup>.

ومن أقوال الفقهاء الإمامية في الوصف قول المحقق الحلي: الوصف قيد للحكم، سواء كان عاماً، أو خاصاً، مأخوذاً في الحكمة أو لم يكن<sup>(٣)</sup>.

إذن قد يُؤثر الوصف على حكم الشيء مثل وصف الإنسان بالبلوغ، فهو يُؤثر على أحكامه الشرعية، وقد يُؤثر الوصف على حال الشيء مثل وصف الإنسان بالصحة، فهو يُؤثر على قدرته على أداء العبادات<sup>(٤)</sup>.

والامتنان في مفهوم الوصف يشير إلى الفوائد التي تُتحقق من خلال امتثال الدليل الشرعي، وذلك من خلال بيان العدل الإلهي والرحمة الإلهية في تشريع الأحكام، بيان هذه الفوائد يُساعد على إقناع المخاطب بحجية الدليل، فيشير الوصف إلى الضرورة التي أدت إلى تشريع الدليل الشرعي، وذلك من خلال بيان الحكمة الإلهية في تشريع الأحكام، وإن بيان هذه الموجبات يُساعد على فهم الدليل الشرعي بشكل أفضل، ويساهم الوصف في تقوية حجية الدليل الشرعي من خلال بيان فوائده وموجباته<sup>(٥)</sup>.

### ج- مفهوم الغاية:

هي ما يُضاف إلى الحكم لبيان انتهاءه<sup>(٦)</sup>، والغاية هو ما يفهم من اللفظ الذي قيد فيه الحكم بغاية على انتفاء ذلك الحكم عند انتفاء الغاية<sup>(٧)</sup>، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْ

(١) ينظر: غنائم الأيام، ابو القاسم بن محمد الميرزا القمي، ج ١، ص ٣٨٤.

(٢) ينظر: عوائد الأيام، محمد مهدي المحقق النراقي، ص ٤٠٠.

(٣) المعبر، جعفر بن الحسن المحقق الطلي، ج ٢، ص ٨٩.

(٤) ينظر: حاشية المكاسب، محمد حسين الأصفهاني، ج ٢، ص ٣٧٧.

(٥) ينظر: رسالة نخبة الأفكار، محمد تقي البروجردي (ت ١٣٨٣هـ)، ط ١، منشورات جماعة المدرسين، قم - ايران، بلا سنة نشر، ص ٣٩.

(٦) ينظر: روض الجنان، زين الدين العاملي الشهيد الثاني، ص ٧٩.

(٧) ينظر: زبدة البيان، أحمد بن محمد المحقق الأردبيلي، ص ١٧٣.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

الصَّلَاةَ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴿١﴾ (١) يدل منطوق الآية على جواز الانتشار في الأرض بعد الصلاة، ومفهومها المخالف يدل على عدم جواز الانتشار قبل الصلاة (٢)؛ ويُشير الامتتان في الآية إلى شكر الله تعالى على نعمة العمل والقدرة على الكسب العيش؛ فالعمل من نعم الله تعالى على العباد إذ يُتيح لهم تلبية احتياجاتهم والعيش بكرامة، فيمثل العمل والسعي في طلب الرزق امتثالاً لأمر الله تعالى وتلبية لدعوته للمسلمين للعيش بحياة نشطة ومثمرة، واعتبر الإسلام العمل عبادة ووسيلة للتقرب من الله تعالى؛ ولما يُمثله من إخلاص وجهد وبذل العطاء للمجتمع (٣).

وفي وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ (٤)، ففي هذه الآية يُعتبر الوصف "حتى يطهرن" غايةً حقيقيةً للحكم، إذ يُحرم وطء النساء الحائض (٥)؛ فالامتتان في الآية المباركة يُشير إلى منع الجماع من الزوجة خلال فترة الحيض حتى تنظف، فإنّ منع الجماع خلال فترة الحيض هو من أوامر الله تعالى؛ فامتثال هذا الأمر يُعدّ شكراً لله تعالى على نعمه، ويُعدّ بيان حكم الله تعالى لعباده من مظاهر العدل الإلهي، وإنّ بيان حكم منع الجماع خلال فترة الحيض هو من بيان حكم الله تعالى لعباده، ممّا يُتيح للمسلمين الامتثال أو الاجتناب بشكلٍ صحيح (٦).

ويُعدّ الجماع خلال الحيض مكروهاً شرعياً، بل يُحرّمه بعض الفقهاء، وإنّ منع الجماع خلال فترة الحيض هو من الرحمة الإلهية لعباده؛ ولحمايتهم من الضرر (٧).

أما أقسام الغاية فتقسم إلى قسمين هما:

أولاً: الغاية الحقيقية: (هي ما يُقصد بها انتهاء الحكم حقيقةً) (٨).

(١) سورة الجمعة، آية: ١٠.

(٢) ينظر: ذخيرة المعاد، محمد باقر المحقق السبزواري، ج ١، ص ٤٣٥.

(٣) ينظر: ذخيرة المعاد، محمد باقر المحقق السبزواري، ج ١، ص ٤٣٥.

(٤) سورة البقرة، آية: ٢٢٢.

(٥) ينظر: جواهر الكلام، محمد حسن الجواهري، ج ٢٥، ص ٢٦٢.

(٦) ينظر: كتاب الطهارة، مرتضى محمد الأنصاري، ج ١، ص ٢٣٧.

(٧) ينظر: تقريرات آية الله المجدد الشيرازي، المولى علي الروزدي، ج ٤، ص ٢٤.

(٨) ينظر: مشارق الشموس، حسين بن جمال الدين المحقق الخوانساري، ج ١، ص ١٦٧.

## الفصل الثالث: الأمتنان وأثره في التشريع الإسلامي -----

ثانياً: الغاية الحكمية: (هي ما يُقصد بها انتهاء الحكم حكماً)<sup>(١)</sup>.

أما أقوال الفقهاء في الغاية ؛ فالمشهور الغاية الحقيقية فتُعتبر قيداً للحكم، سواء كانت مأخوذةً في الحكمة أولم تكن<sup>(٢)</sup>، أما الغاية الحكمية فتُعتبر قيداً للحكم إذا كانت مأخوذةً في الحكمة<sup>(٣)</sup>.

ومن أقوال فقهاء الإمامية في مفهوم الغاية، قول الحسن بن يوسف العلامة الحلبي من أن فقال (الغاية الحقيقية قيد للحكم، سواء كانت مأخوذةً في الحكمة أو لم تكن، أما الغاية الحكمية فلا تُعتبر قيداً للحكم إلا إذا كانت مأخوذةً في الحكمة)<sup>(٤)</sup>.

إذن تُؤثر الغاية على حكم الفعل في الفقه الإمامي، فمثلاً إذا كانت الغاية شرعيةً، فإنّ الفعل يكون جائزاً، أو واجباً، وإذا كانت الغاية غير شرعية، فإنّ الفعل يكون محرماً

وعليه فإنّ تحديد الغاية في الأعمال يُعدّ من نعم الله تعالى على العباد إذ يُساعدهم على الالتزام بالمبادئ الأخلاقية والقيم الإسلامية وتوجيه أفعالهم نحو الهدف الصحيح، ويُعدّ تحديد الغاية تعبيراً عن تقدير رحمة الله تعالى وعنايته بالعباد من خلال بيان كيفية إنجاز الأعمال بشكل صحيح وإحراز النجاح في الحياة، وإنّ تحديد الغاية يُمثل امتثالاً لأمر الله تعالى وتلبية لدعوته للمسلمين للعيش بحياة هادفة ومثمرة<sup>(٥)</sup>.

### د - مفهوم العدد:

هو ما يفهم من اللفظ الذي قيد فيه الحكم بعدد على إنتفاء ذلك الحكم عند إنتفاء العدد<sup>(٦)</sup>، كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجِدُوهُمْ

(١) ينظر: مفتاح الكرامة، محمد جواد العاملي، ج ٥، ص ١٠٥.

(٢) ينظر: كشف الغطاء، جعفر كاشف الغطاء، ج ١، ص ٣١.

(٣) ينظر: رياض المسائل، علي الطباطبائي، ج ١، ص ٦٩٣.

(٤) مصباح الفقيه، آقا رضا الهمداني، ج ١ ق ٢، ص ٤٤٣.

(٥) ينظر: روض الجنان، زين الدين العاملي الشهيد الثاني، ص ١٥.

(٦) ينظر: مسالك الأفهام، زين الدين العاملي الشهيد الثاني، ج ٨، ص ٣٧٥.

## الفصل الثالث: الأمتنان وأثره في التشريع الإسلامي -----

ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا، وَأَوْلَيْنِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿١﴾؛ ففي هذه الآية يُعتبر العدد (أربعة) قيداً للحكم، حيث لا يُقبل شهادة من يرمي المحصنات إلا إذا أتى بأربعة شهداء، ويمكن ان نلتمس مفهوم الامتنان في آية من خلال حماية الأعراض، وصون الكرامات، فتعدّ حماية الأعراض، وصون الكرامات من مقاصد الشريعة الإسلامية، ولهذا جاءت عقوبة رادعة للقذف لحماية أعراض النَّاس، وكرامتهم، وهذه العقوبة تُعدّ من الامتنان الإلهي لعباده<sup>(٢)</sup>؛ لحمايتهم من الظلم والافتراء، وكذلك تحقيق العدالة فتساهم عقوبة القذف في تحقيق العدالة من خلال منع الظلم الواقع على الشخص المُقذوف، و هذا المنع يُعدّ من الامتنان الإلهي لعباده؛ لتوفير الأمن والعدالة، للمجتمع، وإنّ هذا الصون يُعدّ من الامتنان الإلهي لعباده، ولتوفير الحياة الكريمة لهم، وردع الجريمة، فتساهم عقوبة القذف في ردع الجريمة من خلال منع النَّاس من الإقدام على القذف دون دليل، وإنّ هذا الردع يُعدّ من الامتنان الإلهي لعباده؛ ولتوفير المجتمع الآمن لهم<sup>(٣)</sup>.

أما أقسام العدد فهي:

أولاً: العدد القليل: (هو العدد الذي لا يُعتبر كثيراً في العرف)<sup>(٤)</sup>.

ثانياً: العدد الكثير: (هو العدد الذي يُعتبر كثيراً في العرف)<sup>(٥)</sup>.

أما أقوال فقهاء الإمامية في العدد، قال ابن فهد الحلي: (العدد قيد للحكم، سواء كان قليلاً أو كثيراً، مأخوذاً في الحكمة، أو لم يكن)<sup>(٦)</sup>.

إذن يُعدّ العدد من المفاهيم الذي يُشير إلى كميّة الأشياء التي تُؤخذ بعين الاعتبار في بعض الأحكام الشرعية، وتؤثر الأعداد على حكم الفعل، فمثلاً في بعض الأحكام يجب أن يكون

(١) سورة النور، آية: ٤.

(٢) ينظر: الميزان، محمد حسين الطباطبائي، ص ١٦٦.

(٣) ينظر: التفسير الصافي، محمد بن محسن الفيض الكاشاني، ج ٣، ص ٤١٧.

(٤) مفتاح الكرامة، محمد جواد العاملي، ج ١، ص ٤٤٥.

(٥) جواهر الكلام، محمد حسن الجواهري، ج ١، ص ١٧٨.

(٦) مسالك الأفهام، زين الدين العاملي الشهيد الثاني، ج ٨، ص ٣٧٥.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

العددُ محدّدًا، مثلُ عددِ الركعاتِ في الصلاة، وفي بعضِ الأحكام، لا يشترطُ أن يكونَ العددُ محدّدًا، مثلُ وجوبِ إخراجِ الزكاةِ منُ الكثيرِ منُ المالِ<sup>(١)</sup>.

### ح- مفهوم اللقب:

يُعرف اللقب في اللغة العربية بأنه الاسم الذي يُطلق على الشخص لتمييزه عن غيره<sup>(٢)</sup>، وفي الفقه يُستخدم اللقب للدلالة على الاسم الخاص الذي يُطلق على الأشخاص لتمييزهم عن غيرهم كألقاب العلماء<sup>(٣)</sup>.

أما شروط اللقب فان للإمامية شروط خاصة لكي يُعدّ الاسم لقباً من أهمها أن يكون الاسم مُفرداً لا جمعاً ولا مثني، وأن يكون الاسم خالياً من الوصف كالعلم والعدل والتقوى، وأن يكون الاسم معروفاً عند المخاطب ولا يكون غريباً عليه، وأن يكون الاسم مُرادفاً للمسمى ولا يُخالف معناه، وأن يكون الاسم مُقصوداً للإخبار به ولا يكون مُقصد منه المدح أو الذم<sup>(٤)</sup>، مثال "الإمام علي" يُعدّ لقباً للإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) لأنه يُلبي جميع الشروط المذكورة فهو اسم مُفرد خالٍ من الوصف ومُعروف عند المخاطب ومُرادف للمسمى ومُقصود منه الإخبار به<sup>(٥)</sup>.

فيختلف مفهوم اللقب عند فقهاء الإمامية باختلاف سياقات استخدامه، لكن يمكن تلخيص بعض الأفكار الأساسية منها اللقب كاسم وصفي، فقال الشيخ الصدوق أن اللقب هو الاسم الذي يُطلق على الشخص لوصف صفةٍ مميزةٍ فيه، مثل "الباقر" و"الصادق" للأمامين المعصومين<sup>(٦)</sup>، أما الشهيد الثاني فيوافق الشيخ الصدوق على أن اللقب يُطلق لوصف صفةٍ حميدةٍ أو ذميمةٍ، لكنه يضيف أنه قد يُطلق أيضاً لوصف مكانٍ أو زمانٍ أو نسب<sup>(٧)</sup>، وكذلك يكون اللقب كاسم علم، وهذا ما ذهب إليه المحقق الحلي يرى أن اللقب قد يُستخدم كاسم علمٍ مستقلٍّ عن الاسم

(١) ينظر: مستمسك العروة، محسن الحكيم، ج ٢، ص ٢٩.

(٢) ينظر: مختلف الشيعة، الحسن بن يوسف العلامة الحلي، ج ١، ص ٦.

(٣) ينظر: منتهى المطلب، الحسن بن يوسف العلامة الحلي، ج ٣، ص ١٢.

(٤) ينظر: اللعة الدمشقية، محمد بن مكي جمال الدين الشهيد الأول، ص ١٧٥.

(٥) ينظر: جامع المقاصد، علي بن الحسين المحقق الكركي، ج ١، ص ١٢٣.

(٦) ينظر: من لا يحضره الفقيه، محمد بن بابويه القمي الصدوق، ص ١٨٦.

(٧) ينظر: مسالك الأفهام، زين الدين العاملي الشهيد الثاني ج ٢، ص ٣٣.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

الأصلي<sup>(١)</sup>، أما الشهيد الثاني فيؤكد على أن اللقب قد يُصبح هو الاسم المتعارف عليه للشخص، بينما يُنسى اسمه الأصلي<sup>(٢)</sup>، فيرى الشيخ الطوسي أنه يجوز تغيير اللقب إذا كان فيه ما يُسيء إلى صاحبه، أو إذا كان يُخالف الشريعة الإسلامية<sup>(٣)</sup>، ومن الأمثلة على استخدامات اللقب اللقب الدال على العلم، مثل: الشيخ، والعالم<sup>(٤)</sup>، وكذلك اللقب الدال على النسب مثل الحسيني، والموسوي<sup>(٥)</sup>، واللقب الدال على المكان مثل: البغدادي، والنيسابوري<sup>(٦)</sup>، واللقب الدال على الصفة مثل: الفقيه، والمحدث<sup>(٧)</sup>.

أما الامتتان فيعد مفهومًا هأما في فقه الإمامية فيما يتعلق بمسألة اللقب؛ فالامتتان هو الاعتراف بفضل المنعم وإظهار الشكر والتقدير له، فإن الامتتان يرتبط باللقب بعدة طرق<sup>(٨)</sup>، منها تسمية الشخص بكنية تدلّ على الشكر، مثال: أبو فلان، إذ تدلّ هذه الكنية على شكر الشخص لوجود ابنه أو ابنته<sup>(٩)</sup>، وكذلك تسمية الشخص بصفة تدلّ على فضله مثال الكريم، والجواد، إذ تدلّ هذه الصفات على شكر الشخص لصفاته الحميدة<sup>(١٠)</sup>، وكذلك إطلاق لقب على الشخص؛ تكريماً له، مثال الشيخ، والعالم إذ تُطلق هذه الألقاب تكريماً لعلم الشخص وفضله، وأيضاً إطلاق لقب على الشخص تذكراً لفضل من الله<sup>(١١)</sup>، مثال المتوكل، والمؤمن، إذ تُطلق هذه الألقاب تذكراً لفضل الله على الشخص في إيمانه وتوكله عليه<sup>(١٢)</sup>، وكذلك اللقب يُعبّر عن مشاعر الشكر والتقدير فتسمية الشخص بكنية أو صفة تدلّ على شكر الشخص لوجود ابنه أو ابنته أو لصفاته الحميدة، وأيضاً تُخدّ ذكرى فضل من الله فتسمية الشخص بصفة أو لقب تذكراً لفضل الله عليه، وتُعزّز

(١) ينظر: الرسائل التسع، جعفر بن الحسن المحقق الحلبي، ص ١٣٩.

(٢) ينظر: مسالك الافهام، زين الدين العاملي الشهيد الثاني، ص ١٨٩.

(٣) الخلاف، محمد الحسن الطوسي، ج ٢، ص ١٥٣.

(٤) ينظر: مجمع الفائدة، أحمد بن محمد المحقق الأردبيلي، ج ٤، ص ٣١٣.

(٥) ينظر: نهاية المرام، محمد العاملي، ج ١، ص ٤٤٩.

(٦) ينظر: خيرة المعاد، محمد باقر المحقق السبزواري، ج ١، ص ٢٨٠.

(٧) ينظر: كفاية الأحكام، محم باقر المحقق السبزواري، ج ٢، ص ٢٨٣.

(٨) ينظر: مشارق الشمس، حسين بن جمال الدين المحقق الخوانساري، ج ١، ص ١٣٨.

(٩) ينظر: كشف اللثام، بهاء الدين محمد بن الحسن الفاضل الهندي، ج ١، ص ١٠.

(١٠) ينظر: الرسائل الفقهية، محمد باقر الوحيد البيهاني، ص ٢٣.

(١١) ينظر: مفتاح الكرامة، محمد جواد العاملي، ج ١، ص ٢٨٢.

(١٢) ينظر: كشف الغطاء، جعفر كاشف الغطاء، ج ١، ص ٣١.

## الفصل الثالث: الأمتنان وأثره في التشريع الإسلامي -----

قيم التواضع والاعتراف بفضل الآخرين، فتسمية الشخص بكنية أو صفة تدلّ على شكر شخص آخر<sup>(١)</sup>، ومما تجدر الإشارة إليه أنّ التنبية ليس كلّ لقب يدلّ على الامتنان، فهناك بعض الألقاب التي تُطلق لأسبابٍ أخرى، مثل مكان الميلاد أو النسب، وبعض الألقاب تدلّ على الأساءة للشخص الآخر والأستهزاء به<sup>(٢)</sup>.

إنّ القواعد المتعلقة بالمفاهيم لها أهمية كبيرة للفقهاء من خلال مساعدة الفقيه على استنباط الحكم الشرعي .

أما أثر الامتنان على المفاهيم فيؤثر الامتنان على العديد من المفاهيم في فقه الإمامية منها مفهوم العبادة، فيُصبح أداء العبادات بدافع الشكر والامتنان لله تعالى أكثر خلوصاً وإخلاصاً وأقرب إلى قبوله من الله تعالى، ومفهوم المعاملة يُصبح التعامل مع الآخرين بشكل إيجابي وإنساني بدافع الشكر لله تعالى على نعمة الإنسانية والمجتمع<sup>(٣)</sup>.

### ثالثاً: القواعد المتعلقة بالعام والخاص:

يعد العام والخاص من المفاهيم التي يستخدمها الفقهاء في استنباط الأحكام الشرعية، إذ تساعدهم على فهم دلالة النصوص الشرعية، وتحديد الحكم الشرعي للمسألة؛ فالعام (هو اللفظ الذي يُصدق على أكثر من فرد من أفراد معناه)<sup>(٤)</sup>، والخاص (هو اللفظ الذي يصدق على فرد واحد أو على عدد قليل من أفراد معناه)<sup>(٥)</sup>.

أما القواعد المتعلقة بالعام والخاص، فهناك العديد من القواعد المتعلقة بها، منها

---

(١) ينظر: غنائم الأيام، ابو القاسم بن محمد الميرزا القمي، ج ١، ص ٣١٧.

(٢) ينظر: عوائد الأيام، أحمد بن محمد مهدي المحقق النراقي، ص ٢٠٥.

(٣) ينظر: عوائد الأيام، أحمد بن محمد مهدي المحقق النراقي، ص ٢٠٥.

(٤) ينظر: غنائم الأيام، ابو القاسم بن محمد الميرزا القمي، ج ١، ص ٣١٨.

(٥) الرسائل العشرة، محمد بن نعمان المفيد، ص ١٠٥.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

أولاً: قاعدة المطلق يقيد بالقييد المتصل ويعم المطلق المقيد<sup>(١)</sup>، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، فهذا النص مطلق، أي أنه يشمل جميع أنواع الصلاة، والزكاة والطاعة<sup>(٣)</sup>؛ فيمكن ان نلمس الامتتان في هذه الآية من خلال بيان حكمة الأمر بالعبادات، وذلك من خلال الامتتان لعباده ببيان الفوائد التي تعود عليهم من أداء هذه العبادات، فبيان حكمة الأمر بالعبادات يُساعد على فهم مغزى هذه الأوامر، والتزام بها بشكلٍ صحيح، وتبريز حكمة الأمر بالعبادات تكمن من خلال بيان فوائدها، فهي تُساعد على تقوية الإيمان في قلوب المؤمنين، وتُساعد على تنمية التقوى في نفوس المؤمنين، وتُساعد على التواصل مع الله تعالى والشعور بقربه<sup>(٤)</sup>.

ثانياً: العام يخصص بالخاص، والخاص يقيد بالمطلق<sup>(٥)</sup>، فورد في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾<sup>(٦)</sup>، هذا النص عام، أي أنه يشمل جميع أنواع البيع<sup>(٧)</sup>، ويمكن ان نلتمس الامتتان في تفسير هذه الآية من خلال بيان حكمة تحليل البيع، وتحريم الربا، فبيّن الله تعالى في أحكامه الشرعية الحكمة التي تكمن وراء ذلك، وذلك من خلال الامتتان لعباده ببيان الفوائد التي تعود عليهم من تحليل البيع وتحريم الربا، وإنّ بيان الحكمة يُساعد على فهم مغزى هذه الأحكام والتزام بها بشكلٍ صحيح، ويمكن تبريز هذه الحكمة من خلال بيان فوائد تحليل البيع، وبيان مضار الربا، ومن فوائد تحليل البيع هو تحقيق التعاون، وكذلك التكافل بين الناس، تلبية حاجات الناس بشكلٍ سهلٍ، وسريع، وتنشيط الحركة الاقتصادية، وتُساعد على خلق فرص العمل<sup>(٨)</sup>، و ان الله تعالى حرم الربا لأنه استغلال للفقراء لفقارهم، ويُعيق الربا حركة التنمية الاقتصادية، ويُؤدّي إلى الركود، والشعور بالحقد والكراهية بين الناس، ويُهدّد السلم

(١) قاعدة المطلق يقيد بالقييد المتصل (هي قاعدة فقهية تقضي بأن الإطلاق في الحكم الشرعي يقيد بالقييد المتصل، أي بالقييد الذي يتصل بالحكم مباشرة)، الرسائل العشرة، محمد بن حسن الطوسي، ص ١٣٦.

(٢) سورة المائدة، آية: ٣.

(٣) ينظر: معارج الأصول في علم الأصول، جعفر بن الحسن المحقق الحلي، ص ١٧٨.

(٤) ينظر: المهذب البارع، ابن فهد الحلي، ج ٢، ص ٣٨٨.

(٥) قاعدة العام يخصص بالخاص (هي قاعدة فقهية تقضي بأن اللفظ العام الذي يدل على معنى شامل لكل أفراد، يمكن أن يخص بدليل خاص يخرج بعض أفرادها عن عمومها)، الأصول العامة للفقهاء المقارن، محمد تقي الحكيم، ص ١٣٦.

(٦) سورة البقرة، آية: ٢٧٥.

(٧) ينظر: رسائل المرتضى، علي بن الحسين الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٢٨٢.

(٨) ينظر: الرسائل الفقهية، محمد باقر الوحيد البهبهاني، ص ٢٤٤.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

الاجتماعي<sup>(١)</sup>، ولكن جاء في السنة الشريفة قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) (لا تبيعوا الذهب بالذهب والفضة بالفضة إلا وزنا بوزنٍ يداً بيد)<sup>(٢)</sup>، هذا النص خاص، أي أنه يخص نوعاً من أنواع البيع، وهو بيع الذهب بالذهب، والفضة بالفضة<sup>(٣)</sup>؛ فالامتنان في الحديث الشريف يُشير إلى وجوب التساوي التام بين الكميات المتبادلة في عمليات البيع والشراء التي تشمل الذهب والفضة، ويكمن جوهر الامتنان في هذا الحديث في منع أي نوع من أنواع الربا، وهو الفائدة، أو الزيادة التي تُفرض على أحد الطرفين في عملية المقايضة<sup>(٤)</sup>، وذلك من خلال التأكيد على ضرورة التساوي التام بين الكميات المتبادلة من الذهب والفضة، سواء من حيث الوزن أو الجودة، فالوزن: يجب أن يكون وزن الكميات المتبادلة من الذهب والفضة متساوياً تماماً<sup>(٥)</sup>، أما الجودة يجب أن تكون جودة الكميات المتبادلة من الذهب والفضة متساوية أيضاً، فلا يجوز بيع الذهب الخالص مقابل الذهب المغشوش، وكذلك الأمر بالنسبة للفضة<sup>(٦)</sup>، أما التقابض فيجب أن يتم تسليم الكميات المتبادلة من الذهب والفضة في الوقت نفسه، فلا يجوز تأخير تسليم أحد الطرفين<sup>(٧)</sup>، فأهمية الامتنان، تكمن في منع الربا، ويُعدّ الامتنان أداةً فعالةً لمنع الربا، وذلك من خلال التأكيد على التساوي التام بين الكميات المتبادلة، وكذلك تحقيق العدالة فيساهم الامتنان في تحقيق العدالة بين الطرفين المتبايعين، وذلك من خلال منع أي نوع من أنواع الظلم أو الاستغلال<sup>(٨)</sup>، وكذلك ضمان صحة المعاملات فيساعد الامتنان على ضمان صحة المعاملات التي تشمل الذهب والفضة، وذلك من خلال منع أي نوع من أنواع الغش أو الخداع<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: رياض المسائل، علي الطباطبائي، ج ٨، ص ٢٨٦.

(٢) بحار الانوار، محمد باقر المجلسي، ص ١٣١.

(٣) ينظر: الخلاف، محمد بن الحسن الطوسي، ج ٢، ص ٦٦.

(٤) ينظر: المهذب، القاضي ابن البراج، ج ١، ص ٣٦٨.

(٥) ينظر: الوسيلة، ابن حمزة الطوسي، ص ٢٤٣.

(٦) ينظر: غنية النزوع، ابن زهرة الحلبي، ص ٢٢٤.

(٧) ينظر: السرائر، ابن إدريس الحلبي، ج ٢، ص ٢٦٥.

(٨) الرسائل التسع، جعفر بن الحسن المحقق الحلبي، ص ٧٥.

(٩) ينظر: المختصر النافع، جعفر بن الحسن المحقق الحلبي، ص ١٢٨.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

ثانياً: النص العام يبقى عاماً حتى يرد دليل يخصه<sup>(١)</sup>، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾<sup>(٢)</sup>، و أوجه الاختلاف في تفسير تخصيص النص، هي التخصيص من حيث المعنى، والتخصيص من حيث العموم، والآية الكريمة تُخصّص عموماً مُطلقاً، وهو أنّ الشيطان ليس له سلطان على أحدٍ، وله سلطان على من اتّبعه من الغاوين<sup>(٣)</sup>، ويُستند هذا التخصيص إلى أنّ الآية الكريمة تُقرّر أنّ الشيطان ليس له سلطان على أحدٍ بشكلٍ عام، ولكنّه يُستثنى من ذلك من اتّبعه من الغاوين<sup>(٤)</sup>، والتخصيص من حيث الإطلاق فيرى بعضهم الآخر أنّ الآية الكريمة تُخصّص إطلاقاً مُطلقاً، وهو أنّ عباد الله ليس لهم سلطان على أحدٍ، وذلك يجعلهم سلطاناً على أنفسهم من خلال اتّباعهم لأوامر الله تعالى واجتناب معاصيه<sup>(٥)</sup>، ويُستند هذا التخصيص إلى أنّ الآية الكريمة تُقرّر أنّ عباد الله ليس لهم سلطان على أحدٍ بشكلٍ عام، ولكنهم يُستثنون من ذلك من خلال اتّباعهم لأوامر الله تعالى واجتناب معاصيه.

أما التخصيص بالوصف هو تُخصّص عباد الله المُخلصين من عموم العباد، وذلك يجعلهم مستثنين من تسلّط الشيطان<sup>(٦)</sup>، فيُستند هذا التخصيص إلى أنّ الآية الكريمة تُخصّص عباد الله المُخلصين من عموم العباد، وذلك يجعلهم مستثنين من تسلّط الشيطان<sup>(٧)</sup>، وكذلك التخصيص بالحالة ويرى بعضهم الآخر أنّ الآية الكريمة تُخصّص عباد الله المُخلصين من عموم العباد، وذلك يجعلهم مستثنين من تسلّط الشيطان في حال اتّباعهم لأوامر الله تعالى واجتناب معاصيه<sup>(٨)</sup>، يُستند إلى أنّ الآية الكريمة تُخصّص عباد الله المُخلصين من عموم العباد،

(١) ينظر: دراسات فقهية في مسائل خلافية، نجم الدين الطبسي (ت ١٣٣٤هـ)، دار الغدير، بيروت -

لبنان، ١٩٩٠م ص ١٣٥.

(٢) سورة الحجر، آية: ٤٢.

(٣) ينظر: حاشية المكاسب، محمد حسين الأصفهاني، ج ١، ص ٢٦٤.

(٤) ينظر: اللينابيع الفقهية، علي أصغر مرواريد، ج ١٢، ص ١٩٣.

(٥) ينظر: بداية الوصول في شرح كفاية الأصول، محمد طاهر آل الشيخ راضي، ج ٤، ص ٢٥١.

(٦) ينظر: تسديد الأصول، محمد المؤمن القمي، ج ٢، ص ٥١.

(٧) ينظر: منتهى المطلب، الحسن بن يوسف العلامة الحلي، ج ١، ص ٥٣٥.

(٨) ينظر: ذخيرة المعاد، محمد باقر المحقق السبزواري، ج ١، ص ١٤١.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

وذلك يجعلهم مستثنين من تسلط الشيطان في حال اتباعهم لأوامر الله تعالى واجتناب معاصيه<sup>(١)</sup>.

أما تطبيقات القواعد المتعلقة بالعام والخاص فُستَخدم هذه القاعدة في العديد من المسائل الفقهية، منها مسألة صلاة الجمعة إذ ورد في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، فهذا النص عام، إذ يشمل جميع المسلمين الذين يقيمونه، ولكن ورد في السنة الشريفة تخصيص هذا النص بأهل المصر<sup>(٣)</sup>، وتُشير الآية الكريمة إلى وجوب المسارعة إلى الصلاة يوم الجمعة وترك المعاملات والتجارة عند الإذان؛ و لما في ذلك من الخير للإنسان، ويُمكن استنباط معنى الامتنان في الآية من جوانب مختلفة منها الشعور بفضل الله تعالى على عباده بجعله يوم الجمعة فرصة للتركيز على العبادة وذكر الله تعالى<sup>(٤)</sup>، والتقدير لما يُقدمه الله تعالى للإنسان من خير ورحمة وهداية في هذا اليوم المبارك، والسعي للثَماء الروحي والمعنوي وترك المشاغل الدنيوية لما في ذلك من الخير للإنسان في الدنيا والآخرة<sup>(٥)</sup>، وقال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): (الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة إلا أربعة عبد مملوك، أو امرأة، أو صبي، أو مريض)<sup>(٦)</sup>، يُشير الحديث النبوي الشريف إلى حضور صلاة الجمعة على الرجال الأحرار المكلفين الذين لا يُعانون من مرض أو عذر شرعي يمنعهم من الحضور، ويُمكن استنباط معنى الامتنان في الحديث من جوانب مختلفة منها الشعور بفضل الله تعالى على عباده بجعله يوم الجمعة فرصة للتركيز على العبادة وذكر الله تعالى<sup>(٧)</sup>، والتقدير لما يُقدمه الله تعالى للإنسان من خير ورحمة وهداية في هذا اليوم المبارك، والسعي للثَماء الروحي والمعنوي وترك المشاغل الدنيوية لما في ذلك من الخير للإنسان في الدنيا والآخرة<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: القواعد والفوائد، محمد بن مكي جمال الدين الشهيد الأول، ج ١، ص ١٦٢.

(٢) سورة الجمعة، آية: ٩.

(٣) ينظر: مجمع الفائدة، أحمد بن محمد المحقق الأردبيلي، ج ٢، ص ٣٢٩.

(٤) ينظر: فهارس رياض السالكين، محمد حسين المظفر، ج ١، ص ٨٨.

(٥) ينظر: أضواء على الصحيحين، محمد صادق النجدي، ط ١، مؤسسة المعارف الإسلامية، قم - إيران،

١٤١٩ هـ، ص ٢٠٦.

(٦) الكافي، محمد بن يعقوب الكليني، ج ٤، ص ٨.

(٧) ينظر: تفسير القمي، علي بن إبراهيم القمي، ج ٢، ص ٣٦٧.

(٨) ينظر: التبيان، محمد بن الحسن الطوسي، ج ٧، ص ٣٢٩.

## الفصل الثالث: الأمتنان وأثره في التشريع الإسلامي -----

وكذلك مسألة تعدد الزوجات إذ ورد في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ وَلَوْ أَنْفَقْتُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا لَمْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَهُنَّ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾<sup>(١)</sup>، فهذا النص عام، إذ يشمل جميع المسلمين الذين يرغبون في الزواج بأكثر من امرأة<sup>(٢)</sup>، تُشير الآية الكريمة إلى صعوبة واستحالة تحقيق العدل المطلق بين الزوجات من قبل الرجال ولكن يجب على الرجل أن يسعى إلى العدل النسبي بينهن وأن لا يميل إلى إحداهن ميلاً شديداً يظلم بقية الزوجات<sup>(٣)</sup>، ويُمكن بيان معنى الامتنان في الآية من جوانب مختلفة منها الشعور بفضل الله تعالى على عباده بجعله النظام الزوجي من أقوى العلاقات الإنسانية وأكثرها استقراراً<sup>(٤)</sup>، ولكن ورد في السنة الشريفة تخصيص هذا النص بالرجال الذين يستطيعون العدل بين زوجاتهم<sup>(٥)</sup>، إذ جاء في الخصال عن الصادق (عليه السلام) قال: (لا يجمع بين أكثر من أربع حرائر)<sup>(٦)</sup>، فإن حكم تعدد الزوجات هو جواز الزواج بأكثر من امرأة للرجال الذين يستطيعون العدل بين زوجاتهم<sup>(٧)</sup>، و الامتنان بالحديث هو التقدير لما يُقدمه الله تعالى للإنسان من خير ورحمة وهداية في هذا النظام الذي يُحافظ على كرامة المرأة وحقوقها ويُعزز الاستقرار العائلي والاجتماعي، والسعي الالتزام بأحكام الله تعالى وشكر نعمة الزواج والحياة العائلية والتعبير عن ذلك بالامتنان لله تعالى والالتزام بحقوق الزوجة والأولاد<sup>(٨)</sup>.

رابعاً: النص الخاص يبقى خاصاً حتى يرد دليل يعممه<sup>(٩)</sup>، فورد هذا في القرآن الكريم في قوله

(١) سورة النساء، آية: ١٢٩ .

(٢) ينظر: مسالك الأفهام، زين الدين العاملي الشهيد الثاني، ج ٨، ص ٣٢٣.

(٣) ينظر: صل الشيعة وأصولها، كاشف الغطاء (ت ١٣٧٣هـ)، ط ١، ستاره، قم- إيران، ١٤١٥هـ، ص ٢٧٤.

(٤) ينظر: شرح إحقاق الحق، نور الله الحسيني المرعشي (ت ١٤١١هـ)، ط ١، صدرا، قم- إيران، ١٤١٣هـ، ج ١، ص ١٢٨.

(٥) ينظر: زبدة البيان، أحمد بن محمد المحقق الأربيلي، ص ٥٣٧.

(٦) الكافي، محمد بن يعقوب الكليني، ص ١١١.

(٧) ينظر: رسالة نخبة الأفكار، محمد تقي البروجردي (ت ١٣٨٣هـ)، منشورات جماعة المدرسين - قم -

إيران، ص ٣٥.

(٨) ينظر: رسالة نخبة الأفكار، محمد تقي البروجردي، ص ٥٣٨.

(٩) ينظر: شرح الرسالة، محمد بن الحسن الطوسي، ص ٥٤.

## الفصل الثالث: الأمتنان وأثره في التشريع الإسلامي -----

تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(١)</sup>، فهذا النص خاص، أي أنه يخص النساء المتزوجات، ولكن لم يرد أي دليل يعممه ليشمل جميع النساء، لذلك يبقى هذا النص خاصاً، أي أن حكمه ينطبق على النساء المتزوجات فقط<sup>(٢)</sup>، وبناءً على قاعدة النص الخاص يبقى خاصاً حتى يرد دليلاً يعممه، فإن حكم الزواج من المرأة المتزوجة يبقى خاصاً، ولا يجوز الزواج من المرأة المتزوجة إلا إذا كانت مملوكة للرجل<sup>(٣)</sup>.

أما الفرق بين العام، والخاص، فالعام هو اللفظ الذي يدلّ على جميع أفراد نوعه بشكلٍ مطلق دون استثناء أيّ فرد منه<sup>(٤)</sup>، والخاص هو اللفظ الذي يدلّ على بعض أفراد نوعه دون استيعاب جميع أفراد<sup>(٥)</sup>، فالعام يدلّ على جميع أفراد نوعه بشكلٍ مطلق<sup>(٦)</sup>، أما الخاص يدلّ على بعض أفراد نوعه دون استيعاب جميع أفراد<sup>(٧)</sup>، أما الاستثناء فالعام لا يُمكن استثناء أيّ فرد من أفراد نوعه<sup>(٨)</sup>، أما الخاص يُمكن استثناء بعض أفراد نوعه<sup>(٩)</sup>.

فيُساعد التفريق بين العام والخاص على فهم النصوص الشرعية بشكلٍ دقيق، حيث أنّ بعض النصوص قد تبدو عامة ولكنها تُفهم على أنها خاصة<sup>(١٠)</sup>، وكذلك يساعد على استنباط الأحكام الشرعية<sup>(١١)</sup>، فيُعدّ التفريق بين العام والخاص من الأدوات التي يستخدمها الفقهاء

(١) سورة النساء، آية: ٢٤.

(٢) ينظر: معارج الأصول في علم الأصول، محمد حسين الأصفهاني، ص ١١٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ٧٨.

(٤) ينظر: الفصول الغروية في الأصول الفقهية، محمد حسين الحائري (ت ١٢٥٠هـ)، ط ١، دار أحياء العلوم الإسلامية، قم - إيران، ١٤٠٤هـ، ص ١٤.

(٥) ينظر: نهاية الدراية في شرح الكفاية، محمد حسين الغروي الأصفهاني، ج ١، ص ٥٧.

(٦) ينظر: منتهى الأصول، حسن بن علي أصغر الموسوي البجنوردي، ج ١، ص ٣٠.

(٧) ينظر: نهاية الأفكار، تقرير بحث آقا ضياء، للبروجردي، ج ١، ص ٣٠.

(٨) ينظر: منتهى الدراية، محمد جعفر الشوشنري، ج ١، ص ٣٥٧.

(٩) ينظر: نهاية الأفكار، تقرير بحث آقا ضياء، للبروجردي، ج ١، ص ٣٠.

(١٠) ينظر: شرائع الإسلام، جعفر بن الحسن المحقق الحلي، ج ٤، ص ٧٩١.

(١١) ينظر: تذكرة الفقهاء، يوسف بن الحسن العلامة الحلي، ج ٢، ص ٤٠٦.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

لاستنباط الأحكام الشرعية من النصوص الشرعية<sup>(١)</sup>، ويساعد التفريق إلى حلّ التعارض بين النصوص الشرعية، إذ أنه قد يفهم أحد النصوص على أنها خاصة فيرفع التعارض<sup>(٢)</sup>.

ومن الأمثلة على تطبيقات التفريق بين العام والخاص مثل حكم صلاة الجمعة فورد في القرآن الكريم أمر عامّ بصلاة الجمعة، ولكنّ النصوص الشرعية الأخرى تُبيّن أنّ صلاة الجمعة واجبة على الرجال الأحرار، البالغين، المقيمين، ممّا يدلّ على أنّ الأمر العامّ بصلاة الجمعة خاصّ بهذه الفئة<sup>(٣)</sup>.

وهكذا فإن القواعد المتعلقة بالعام والخاص أداة مهمة للفقهاء في فهم النصوص الشرعية، وتحديد الحكم الشرعي للمسألة<sup>(٤)</sup>.

أما أثر الامتتان على العام والخاص فهو أنّ الله سبحانه وتعالى بين احكام كل شيء لعباده فبعض الأمور جعلها عامة دون تخصص لخصوصية تحملها تلك العوام، وجعل بعضها خاصة أيضاً لخصوصية تحملها تلك الخواص وفيها المصلحة للعبد<sup>(٥)</sup>.

### رابعاً: القواعد المتعلقة المطلق والمقيد:

المطلق، والمقيد من القواعد التي يستخدمها الفقهاء في استنباط الأحكام الشرعية<sup>(٦)</sup>، إذ تساعدهم على فهم دلالة النصوص الشرعية، وتحديد الحكم الشرعي للمسألة، فهي مجموعة من القواعد التي تُستخدم لتفسير النصوص الشرعية، وتُساعد على فهمها، وتطبيقها، والمطلق (هو اللفظ الذي يشمل جميع أفراد معناه، دون تقييد أو تخصيص)<sup>(٧)</sup>، والمقيد (هو اللفظ الذي يُحدد أفراد معناه بقيد أو تخصيص)<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: شرح اللمعة، زين الدين العاملي الشهيد الثاني، ج ٣، ص ٨٨.

(٢) ينظر: مصباح الفقيه، آقا رضا الهمداني، ج ٣، ص ١٤٢.

(٣) ينظر: حاشية المكاسب، محمد حسين الأصفهاني، ج ٣، ص ١٥٣.

(٤) ينظر: اللمعة الدمشقية، زين الدين العاملي، ص ١٠٦.

(٥) ينظر: مصباح الفقيه، آقا رضا الهمداني، ج ٣، ص ١٤٣.

(٦) ينظر: مشارق الشمس، حسين بن جمال الدين المحقق الخوانساري، ج ١، ص ٢٢٣.

(٧) مصباح الفقيه، آقا رضا الهمداني، ج ١، ص ١٧٧.

(٨) معارج الأصول في علم الأصول، محمد حسين الأصفهاني، ص ١١٨.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

وإنَّ الفرق بين المطلق والمقيد؛ فالمطلق هو اللفظ الذي يدل على معنى عام غير مقيد بشيء<sup>(١)</sup>، مثل الأداة كل تدل على عموم جميع الأفراد، والأداة أي تدل على عموم جميع أنواع الشيء<sup>(٢)</sup>، والأداة من تدل على عموم بعض أفراد الشيء<sup>(٣)</sup>، أما المقيد فهو اللفظ الذي يدل على معنى عام مقيد بشيء، مثل مصطلح كل إنسان يدل على عموم جميع أفراد الإنسان، لكنه مقيد بكونهم إنساناً<sup>(٤)</sup>، وكذلك مصطلح أيّ كتاب يدل على عموم جميع أنواع الكتب، لكنه مقيد بكونهم كتاباً<sup>(٥)</sup>، وكذلك من الطلاب يدل على عموم بعض أفراد الطلاب، لكنه مقيد بكونهم طلاباً<sup>(٦)</sup>.

إذن فالفرق بين المطلق، والمقيد هو أنّ المعنى المطلق يدل على معنى عام غير مقيد، بينما المقيد يدل على معنى عام مقيد بشيء؛ فالمطلق لا يحتاج إلى تقييد، بينما المقيد يحتاج إلى تقييد لبيان المعنى المقصود، فإنَّ المطلق يُثبت الحكم لجميع أفراد، بينما المقيد يُثبت الحكم لبعض أفراد فقط<sup>(٧)</sup>.

ومن الآيات القرآنية التي تدل على المطلق قوله تعالى: ﴿وَأْتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾<sup>(٨)</sup> يدل على عموم جميع الكتب التي أعطها الله تعالى لموسى (عليه السلام)<sup>(٩)</sup>، و ما يدل على المقيد قوله تعالى: ﴿وَأْتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ﴾<sup>(١٠)</sup>، ويدل على عموم جميع الكتب التي أعطها الله تعالى لموسى (عليه السلام)، لكنه مقيد بكونها كتاباً وقرآناً<sup>(١١)</sup>.

(١) ينظر: منتهى الأصول، محمد حسن البجنوردي، ج ١، ص ٢٨٠.

(٢) ينظر: منتهى الدراية، محمد جعفر الشوشتري، ج ١، ص ٣٢٩.

(٣) ينظر: نهاية الأصول، حسين علي المنتظري، ص ٣٢.

(٤) ينظر: منتهى الدراية، محمد جعفر الشوشتري، ج ٨، ص ٢٥٣.

(٥) ينظر: نهاية الأفكار، تقرير بحث آقا ضياء، للبروجردي، ج ٣، ص ٦١.

(٦) ينظر: منتهى الأصول، محمد حسن الموسوي البجنوردي، ج ١، ص ٢٨٠.

(٧) ينظر: المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٨٠.

(٨) سورة البقرة، آية: ٥٣.

(٩) ينظر: المقنع، محمد بن بابويه القمي الصدوق، ص ١٩.

(١٠) سورة البقرة، آية: ٥٣.

(١١) ينظر: المسائل السروية، محمد بن محمد بن نعمان المفيد، ص ٧٦.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

أما القواعد المتعلقة بالمقيد (فهي مجموعة من القواعد التي تُستخدم لتفسير النصوص الشرعية، وتُساعد على فهمها، وتطبيقها)<sup>(١)</sup>، وفيما يلي أهم القواعد المتعلقة بالمقيد في المصادر الأصولية الإمامية هي:

القاعدة الأولى: القيد يتبع المقيد ومعنى هذه القاعدة أن القيد يُتبع في عمومته وخصوصه، أي أن حكم القيد يُطبق على كل ما يشمله المقيد<sup>(٢)</sup>، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، فهذا النص يُقيد حكم التوليّ بالقيد منكم، أي أن حكم التوليّ يُطبق على كل من يتولّى الكفار من المسلمين، وبناءً على قاعدة القيد يتبع المقيد، فإن حكم التوليّ يشمل التوليّ المعنوي، أي محبة الكفار ونصرتهم، وكذلك التوليّ المادي، أي المساعدة المادية للكفار<sup>(٤)</sup>، فيُشير الامتتان في الآية الكريمة إلى خطورة التولي والتعاون مع أعداء الإسلام والمسلمين وأن ذلك يُعدّ من الكفر والخروج من ملة الإسلام، ويُمكن استنباط معنى الامتتان في الآية من جوانب مختلفة منها الشعور بفضل الله تعالى على عباده بجعله الإسلام ديناً صحيحاً ومنهجاً سليماً يُخرج الإنسان من ظلمات الجاهلية إلى نور الإيمان<sup>(٥)</sup>، والتقدير لما يُقدمه الله تعالى للإنسان من خير ورحمة وهداية في هذا النظام الذي يُحافظ على عقيدة المسلم ومبادئه ويُعزز وحدته وقوته، والسعي لإلزام أحكام الله تعالى وشكر نعمة الإسلام والابتعاد عن كل ما يُخالف تعاليمه ومبادئه والتعبير عن ذلك بالامتتان لله تعالى بالقول والفعل<sup>(٦)</sup>.

القاعدة الثانية القيد يُفسّر المقيد، ومعنى هذه القاعدة أن القيد يُفسّر معنى المقيد، ويُحدد مدلوله، كما في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعَدُّوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾<sup>(٧)</sup>، فهذا النص يُقيد حكم القتال بالمقيد<sup>(٨)</sup> "الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ"، أي أن حكم القتال يُطبق على من يقاتل المسلمين، وبناءً على قاعدة القيد يُفسّر المقيد، فإن معنى القتال في هذا النص هو القتال المشروع، أي القتال الذي يهدف إلى الدفاع عن النفس، أو الدين، أو الوطن<sup>(٩)</sup>، ويُمكن استنباط معنى الامتتان في الآية من جوانب مختلفة منها الشعور

(١) ينظر: القواعد الفقهية، محمد حسين الأصفهاني، ص ١٨٩.

(٢) ينظر: المصدر نفسه، ص ١٥٥.

(٣) سورة المائدة، آية: ٥١.

(٤) ينظر: الهداية، محمد بن الحسن الطوسي، ص ٦٧.

(٥) ينظر: تفسير جوامع الجامع، فضل بن حسن الطبرسي، ج ١، ص ٥٠٧.

(٦) ينظر: التفسير الأصفى، محمد بن محسن الفيض الكاشاني، ج ١، ص ٢٧٩.

(٧) سورة البقرة، آية: ١٩٠.

(٨) ينظر: الهداية، محمد بن الحسن الطوسي، ص ٦٧.

(٩) ينظر: تفسير الميزان، محمد حسين الطباطبائي، ج ٢، ص ٥٩.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

يفضل الله تعالى على عباده بجعله الجهاد في سبيله شرفاً وكرامةً ووسيلةً للدفاع عن الدين والنفس والمال والأرض والعرض<sup>(١)</sup>، والتقدير لما يُقدمه الله تعالى للإنسان من نصر وتمكين وحفظ في ميدان الجهاد والقتال ضد أعداء الإسلام والمسلمين، والسعي للاقتداء بالنبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) وأصحابه الكرام في شجاعتهم وإيمانهم وتضحياتهم في سبيل الله تعالى والتعبير عن ذلك بالامتنان لله تعالى بالقول والفعل<sup>(٢)</sup>.

القاعدة الثالثة: القيد يُقيد العام أي أن حكم القيد يُطبق على جميع أفراد العام، بإستثناء ما استثنى به<sup>(٣)</sup>.

فيؤثر الامتنان على المطلق والمقيد فانه يُساعد على فهم المطلق بشكل أوسع وأعمق وإدراك حكمته وغايته، ويُحفز على التقيد بأحكام المطلق بشكل طوعي وإخلاص وشعور بالامتنان لله تعالى على نعمة الشرع والدين<sup>(٤)</sup>، ويُساعد الشعور بالامتنان على فهم المقيد بشكل أدق وأوضح وإدراك علاقته بالمطلق، ويُحفز على الالتزام بأحكام المقيد بشكل صحيح ودقيق وشعور بالامتنان لله تعالى على نعمة البيان والتوضيح<sup>(٥)</sup>.

### المقصد الثاني: مباحث الدليل العقلي:

يُعدّ الدليل العقلي من أدلة الاستنباط الأربعة في فقه الإمامية وهو يُشير إلى العقل الإنساني وما يستطيع أن يدركه من حقائق ومعارف بطريق الاستدلال والمنطق<sup>(٦)</sup>.

ويُعتبر الدليل العقلي مصدرًا لاستنباط الأحكام الشرعية عند الإمامية وهو يُستخدم في مختلف المجالات الفقهية من عبادات ومعاملات وأحوال شخصية وغيرها<sup>(٧)</sup>، ويُشير هذه المصطلحات إلى أن الدليل العقلي يعتمد على الملكة العقلية للدلالة على الأحكام الشرعية بطريق الاستدلال والمنطق<sup>(٨)</sup>، يُعدّ الدليل العقلي من أدلة الاستنباط الأربعة في فقه الإمامية وهو يُشير إلى العقل الإنساني وما يستطيع أن يدركه من حقائق ومعارف بطريق الاستدلال والمنطق،

(١) ينظر: مسالك الأفهام، زين الدين العاملي الشهيد الثاني، ج ٣، ص ٨٢.

(٢) ينظر: زبدة البيان، أحمد بن محمد المحقق الأردبيلي، ص ٣٠٦.

(٣) ينظر: الموسوعة الفقهية الميسرة، محمد علي الأنصاري، ج ٤، ص ١٣٦.

(٤) ينظر: تذكرة الفقهاء، يوسف بن الحسن العلامة الحلي، ج ١، ص ١١.

(٥) ينظر: شرح اللمعة، زين الدين العاملي الشهيد الثاني، ج ١، ص ٤٥٤.

(٦) ينظر: رسائل المرتضى، علي بن الحسين الشريف المرتضى، ج ١، ص ١٤١.

(٧) ينظر: السرائر، ابن إدريس الحلي، ج ١، ص ٤٦.

(٨) ينظر: المعتبر، جعفر بن الحسن المحقق الحلي، ج ١، ص ٣١.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

ويعتبر الدليل العقلي مصدرًا لاستنباط الأحكام الشرعية وهو يُستخدم في مختلف المجالات الفقهية من عبادات ومعاملات وأحوال شخصية وغيرها، أما حجبة العقل، فينقسم فقهاء الإمامية في حجبة العقل إلى مدرستين رئيسيتين هما المدرسة الأصولية إذ تُؤكّد هذه المدرسة على أهمية العقل ودوره في فهم النصوص الشرعية واستنباط الأحكام وهي تُقرّ بحجبة الدليل العقلي في بعض المسائل الفقهية<sup>(١)</sup>.

تعدّ المدرسة الأصولية من المدارس الفقهية وهي تُؤكّد على أهمية العقل ودوره في فهم النصوص الشرعية واستنباط الأحكام وهي تُقرّ بحجبة الدليل العقلي في المسائل الفقهية، ويمكن اعتبار العقل حجة في استنباط الحكم الشرعي فيعدّ الدليل العقلي من أدلة الاستنباط الأربعة وهو يُشير إلى العقل الإنساني وما يستطيع أن يدركه من حقائق ومعارف بطريق الاستدلال والمنطق<sup>(٢)</sup>، ويعتبر الدليل العقلي مصدرًا لاستنباط الأحكام الشرعية وهو يُستخدم في مختلف المجالات الفقهية من عبادات ومعاملات وأحوال شخصية وغيرها، أما أسس اعتبار العقل حجة يُستند فقهاء الإمامية في إثبات حجبة العقل إلى أدلة شرعية من القرآن كما في قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾<sup>(٣)</sup> يُفسّر هذه الآية على أنها دعوة صريحة من الله تعالى إلى استخدام العقل والتدبر في آياته، سواء كانت آيات قرآنية أو آيات كونية<sup>(٤)</sup>، فقد امتن الله تعالى على عباده بوهب العقل فيعتبر العقل من النعم التي امتنّ الله تعالى بها على عباده؛ لما له من فضائل جمة، منها، معرفة الله تعالى فيمكن لعقل الإنسان معرفة صفاته، وذلك من خلال التأمل في مخلوقاته، والتدبر في الكون ونظامه، و معرفة الدين فيمكن لعقل الإنسان من فهم الدين ومعرفة أحكامه، وذلك من خلال فهم النصوص الدينية وتأملها، وكذلك لتمييز بين الخير والشر فيمكن العقل الإنسان من التمييز بين الخير والشر<sup>(٥)</sup>، وذلك من خلال فهم القيم والمبادئ الأخلاقية، ويُمكن العقل الإنسان من اتخاذ القرارات الصائبة، وذلك من خلال تحليل المعلومات وتقييم الخيارات المتاحة، فيمكن العقل الإنسان من حلّ المشكلات التي تواجهه في الحياة، وذلك من خلال التفكير الإبداعي واستخدام المنطق<sup>(٦)</sup>، فيمكن العقل الإنسان من

(١) ينظر: كشف الرموز، زين الدين الفاضل الآبي، ج ١، ص ٤٨٨.

(٢) ينظر: المهذب البار، ابن فهد الحلبي، ج ١، ص ٦٧.

(٣) سورة البقرة، آية: ٢٤٢.

(٤) ينظر: المسائل الصاغانية، محمد بن محمد بن نعمان المفيد، ص ١٢١.

(٥) ينظر: رسائل المرتضى، علي بن الحسين الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٩٨.

(٦) ينظر: مجمع الفائدة، أحمد بن محمد المحقق الأردبيلي، ج ١١، ص ٣٠٥.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

التطور والارتقاء في مختلف المجالات، وذلك من خلال التعلم والاكتشاف والابتكار<sup>(١)</sup>، ويُمكن العقل الإنسان من تحقيق السعادة، وذلك من خلال فهم معنى الحياة وتحقيق الأهداف والغايات، فَيُمكن العقل الإنسان من شكر الله تعالى على نعمه، وذلك من خلال فهم عظمة الله وقدرته، ويُمكن العقل الإنسان من عمارة الأرض، وذلك من خلال استغلال الموارد الطبيعية وتطوير الحضارة الإنسانية<sup>(٢)</sup>، هذه بعض من فضائل العقل وحديث النبي (صلى الله عليه وسلم) على التفكير والتدبر روى عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قوله: (تفكر ساعة خير من عبادة ستين سنة)<sup>(٣)</sup>، تأكيد على أهمية العقل في معرفة الله تعالى ويُؤكد على أنّ العقل أداة أساسية لمعرفة الله تعالى وصفاته، وفهم الدين الإسلامي، وحجية العقل في الأمور العقلية: يُقرّ فقه الإمامية بحجية العقل في الأمور العقلية التي لا نصّ شرعيّ فيها، مثل معرفة واجبات العباد وحقوقهم<sup>(٤)</sup>، فربط الآية الكريمة بالعقل فَنُشِّج على التفكير والتدبر في خلق الله تعالى فكلمًا تأمل الإنسان في إبداع الله في الكون، كلما ازداد إيمانه وعقله<sup>(٥)</sup>، وتوجّه الآية الإنسان إلى استخدام عقله لفهم الدين الإسلامي، فلا ينبغي للإنسان أن يترك الأمور دون تفكر في إرادة الله تعالى، بل عليه أن يفهم الدين بعقله ويبحث عن الأدلة والبراهين<sup>(٦)</sup>؛ فالآية تُحذّر من التعصب والجمود الفكري: فلا ينبغي للإنسان أن يُغلق عقله أمام الأفكار الجديدة، بل عليه أن يفتح على العلم والمعرفة ويستخدم عقله لتحليلها والنظر فيها، وتؤكد هذه الآية الكريمة على أهمية العقل في حياة المسلم، فهو أداة أساسية لفهم الدين ومعرفة الله تعالى واتخاذ القرارات الصائبة<sup>(٧)</sup>.

وجعل الإسلام العقل حجة في العديد من الأمور، منها العقائد فيمكن استخدام العقل في فهم العقائد الدينية، وذلك من خلال تحليل النصوص الدينية وتأملها، والوصول إلى المعنى المقصود من خلال الاستدلال المنطقي<sup>(٨)</sup>، ويُمكن استخدام العقل في فهم الأحكام الشرعية، وذلك من خلال فهم مقاصد الشريعة وفقه عللها، واستنباط الأحكام الجديدة من خلال القياس وغيره من

(١) ينظر: البيابيع الفقهية، علي أصغر مرواريد، ج ٢٧، ص ٩٣.

(٢) ينظر: توضيح المسائل، وحيد الخراساني، ص ١٠٣.

(٣) بحار الأنوار، محمد باقر العلامة المجلسي، ج ٦٦، ص ٢٩٣.

(٤) ينظر: نور البراهين، السيد نعمة الله الجزائري، ج ٢، ص ٣٣١.

(٥) ينظر: فهارس رياض السالكين، محمد حسين المظفر، ج ١، ص ٢٢٣.

(٦) موسوعة أحاديث أهل البيت (ع)، هادي النجفي، ج ٢، ص ١٩٧.

(٧) ينظر: ميزان الحكمة، محمد الريشهري، ج ٣، ص ٢٤٦٦.

(٨) ينظر: العناوين الفقهية، الحسيني المراغي (ت ١٢٥٠هـ)، ط ١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم - إيران،

١٤١٧هـ، ج ١، ص ٤٢٤.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

أدلة الاجتهاد<sup>(١)</sup>، كذلك يُمكن استخدام العقل في فهم الأخلاقيات، وذلك من خلال فهم القيم والمبادئ الأخلاقية، والتمييز بين الخير والشر، واتخاذ القرارات الصائبة<sup>(٢)</sup>، ويُمكن استخدام العقل في فهم المعاملات، وذلك من خلال فهم عقود البيع والشراء والإيجار وغيرها من عقود المعاملات، والوصول إلى الأحكام العادلة في المعاملات بين النَّاس، وكذلك يستخدم العقل في حلّ المشكلات التي تواجه الإنسان في الحياة، وذلك من خلال التفكير الإبداعي واستخدام المنطق<sup>(٣)</sup>.

أما رأي الاخباريين فلا يُعتبر الدليل العقلي حجة مستقلة في استنباط الحكم الشرعي في فقه أهل البيت<sup>(٤)</sup>، إذ لا يعد الدليل العقلي حجةً في استنباط الحكم الشرعي، ويؤكدون على أهمية النصوص كمصدر أساسي للأحكام الشرعية، ويُعتبرون أن العقل لا دور له سوى فهم النصوص، والتأكد من صحتها؛ فالمدرسة الأخبارية هي مدرسة فقهية نشأت في القرن الحادي عشر الميلادي ضمن المذهب الإمامي في الإسلام الشيعي<sup>(٥)</sup>، ومن مبادئها الأساسية الأخذ بالنصوص فقط فتعتمد هذه المدرسة على النصوص الشرعية فقط، مثل القرآن الكريم و أحاديث أهل البيت، كمصدرٍ وحيدٍ للأحكام الشرعية، وتُتكر هذه المدرسة الاجتهاد، معتبرةً أنّ ذلك يؤدي إلى الابتداع والضلال<sup>(٦)</sup>، وتُلزم هذه المدرسة بالآخذ بظاهر النصوص دون تأويل أو تفسير، ما لم يوجد دليلٌ واضحٌ على خلاف ذلك، وتُرفض هذه المدرسة الأدلة العقلية، مثل القياس و الاستدلال بالمصلحة، وأبرز أعلامها الشيخ الصدوق، والشيخ المفيد، وغيرهم.

واجهت هذه المدرسة انتقادات من المدرسة الأصولية التي تُؤمن بدور العقل في استنباط الأحكام الشرعية، أما موقفها من دور العقل فتُتكر هذه المدرسة قدرة العقل على إدراك حقائق الدين و استنباط الأحكام الشرعية<sup>(٧)</sup>، وترى أنّ العقل لا دور له سوى فهم النصوص و التأكد من صحتها، فتختلف هذه المدرسة عن المدرسة الأصولية في موقفها من العقل و منهجها في

(١) ينظر: شرح أصول الكافي، مولي محمد صالح المازندراني، ج ١، ص ١٨٩.

(٢) ينظر: تفسير مجمع البيان، فضل بن حسن الطبرسي، ج ٦، ص ٩٦.

(٣) ينظر: جواهر الكلام، محمد حسن الجواهري، ج ٧، ص ٣٩٣.

(٤) ينظر: شرح العروة الوثقى، محمد باقر الصدر، ج ٤، ص ١١٧.

(٥) ينظر: خاتمة المستدرک، حسين بن محمد تقي الميرزا النوري (ت ١٣٢٠هـ)، ط ١، مؤسسة آل البيت عليهم

السلام لإحياء التراث، قم - إيران، ١٤١٦هـ، ج ٣، ص ٤٩٧.

(٦) ينظر: الأصول الأربعمئة، أسعد كاشف الغطاء، ط ١، دار الغدير، بيروت - لبنان، ١٩٩٠م، ص ٣١.

(٧) ينظر: تحريرات في الأصول، مصطفى الخميني، ج ٦، ص ٢٢٣.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

الاستدلال، تُؤمن المدرسة الأصولية بدور العقل في استنباط الأحكام الشرعية، إلى جانب النصوص<sup>(١)</sup>، وتُعتمد المدرسة الأصولية على طرق الاستدلال، في استنباط الحكم الشرعي<sup>(٢)</sup>،

أما أثر الامتتان على حجية العقل في فقه الإمامية فُيعدّ العقل أحد الأدلة الشرعية الأربعة، إلى جانب القرآن الكريم والسنة الشريفة والإجماع، ولكن، ثارت إشكالية حول تأثير الامتتان على حجية العقل؛ وذلك لأنّ الله تعالى قد امتنّ على عباده بمنحهم العقل، فهل يؤثر ذلك على حجية العقل<sup>(٣)</sup>، الرأي الأول يرى بعض الفقهاء أنّ الامتتان لا يؤثر على حجية العقل؛ ولأنّ الامتتان هو صفة من صفات الله تعالى، ولا يُمكن أن يُلزم العبد بشيء، فالعقل حجة لذاته، بغض النظر عن الامتتان<sup>(٤)</sup>، الرأي الثاني يرى بعض الفقهاء الإمامية أنّ الامتتان يؤثر على حجية العقل؛ و لأنّ الامتتان يُلزم العبد بشكر الله تعالى، والشكر يقتضي استخدام العقل في سبيل الله تعالى، وعليه فإنّ حجية العقل مشروطة باستخدامه في سبيل الله تعالى<sup>(٥)</sup>، أما الرأي الثالث فيرى بعض الفقهاء الإمامية أنّ الامتتان يؤثر على حجية العقل في بعض الأمور، دون غيرها؛ و لأنّ الامتتان يقتضي استخدام العقل في فهم النعم الإلهية وشكر الله تعالى عليها، وعليه فإنّ حجية العقل في هذه الأمور مشروطة باستخدامه في سبيل الله تعالى<sup>(٦)</sup>.

تُعدّ إشكالية تأثير الامتتان على حجية العقل إشكاليةً فقهيةً ناقشها الفقهاء الإمامية، ولم تصل إلى إجماعٍ قطعيّ، ولكن يُمكن القول بأنّ الامتتان لا يُلغي حجية العقل، بل يُلزم العبد باستخدام العقل في سبيل الله تعالى، وعليه فإنّ حجية العقل مشروطة باستخدامه في سبيل الله تعالى.

### المقصد الثالث: مباحث الحجج:

الحججة في اللغة تعني القدرة على إثبات صحة الشيء أو كذبه<sup>(٧)</sup>، والحجة هي كل شيء يصلح أن يحتج به على الغير، وذلك بأن يكون به الظفر على الغير عند الخصومة معه،

(١) ينظر: زبدة الأصول، محمد صادق الروحاني، ج ٣، ص ١٩٤.

(٢) ينظر: الرسائل الرجالية، أبي المعالي محمد بن محمد ابراهيم الكلباسي، دار الهدى، بيروت-

لبنان، ١٩٩٠م، ج ٣، ص ٦٢١.

(٣) ينظر: الأنوار الساطعة، غالب السيلوي، ط ١، علميه، قم- ايران، ١٤٢١هـ، ص ٣٤٤.

(٤) ينظر: عوائد الأيام، محمد مهدي المحقق النراقي، ص ٤٢١.

(٥) ينظر: تقارير آية الله المجدد الشيرازي، المولى علي الروزديري، ج ٣، ص ٢٧٢.

(٦) ينظر: دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية، حسين علي المنتظري، ج ٢، ص ٦٤.

(٧) لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، ص ١٧٨.

## الفصل الثالث: الأمتنان وأثره في التشريع الإسلامي -----

والظفر على الغير على نحوين، أما بإسكاته وقطع عذره وإبطاله، وأما بأن يلجئه على عذر صاحب الحجة فتكون الحجة معذرة له لدى الغير<sup>(١)</sup>، وأما الحجة في الاصطلاح فلها معنيان ما عند المناطقة، ومعناها كل ما يتألف من قضايا تنتج أي مجموع القضايا المترابطة التي يتوصل بتأليفها وترابطها إلى العلم بالمجهول، سواء كان في مقام الخصومة مع أحد أم لم يكن<sup>(٢)</sup>، أما معنى الحجة عند الأصوليين، فهو أن (كل شيء يثبت متعلقه ولا يبلغ درجة القطع أي لا يكون سببا للقطع بمتعلقه، وإلا فمع القطع يكون القطع هو الحجة)<sup>(٣)</sup>؛ فالحجة كل شيء يكشف عن شيء آخر ويحكي عنه على وجه يكون مثبتا له<sup>(٤)</sup> إنَّ ونعني بكونه مثبتا له، أي أن إثباته يكون بحسب الجعل من الشارع<sup>(٥)</sup>، لا بحسب ذاته، فيكون معنى إثباته له حينئذ أنه يثبت الحكم الفعلي في حق المكلف بعنوان أنه هو الواقع، وإنما يصح ذلك ويكون مثبتا له<sup>(٦)</sup>.

إنَّ مباحث الحجة هي أحد فروع علم الأصول، وتختص بدراسة مصادر الأحكام الشرعية وكيفية الاستدلال بها، و سوف نقف عند أنواع الحجية، وتشمل حجية القرآن الكريم، والسنة الشريفة، والإجماع، والعقل<sup>(٧)</sup>، ولكن سوف نقف عند القرآن الكريم كدليل على الأصول ليس القرآن كمعجزة يحتج بها، فان العمل في علم الأصول هو إقامة الدليل لا غير كأعجاز القرآن الكريم فان هذا البحث مختص في علم الكلام لا علم الأصول<sup>(٨)</sup>.

إنَّ علم الأصول له دور بارز في فهم النصوص الشرعية واستنباط الأحكام الفقهية، ومن أهم مصادره القرآن الكريم ؛ ولما فيه من أحكام كلية وقواعد كلية تُساعد على فهم النصوص الشرعية واستنباط الأحكام الفقهية منها<sup>(٩)</sup>، أما شروط الاستدلال بالقرآن في علم الأصول فهو أن يكون المعنى مقصوداً من الآية ولا يكون من المجاز أو الكناية، أن لا يُخالف المعنى نصاً قرآنياً آخر أو حديثاً نبوياً صحيحاً، وأن يُؤخذ المعنى باعتباره ولا يُحرف عن معناه الحقيقي<sup>(١٠)</sup>، فعند

(١) ينظر: معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا، ص ١٥٦.

(٢) ينظر: تفسير الميزان، علي حسين الطباطبائي، ج ٢، ص ١٣٤.

(٣) عوائد الأيام، محمد مهدي المحقق النراقي، ص ٢٣٨.

(٤) ينظر: جواهر الكلام، محمد حسن الجواهري، ج ٤٠، ص ٤٣٦.

(٥) ينظر: العروة الوثقى، محمد كاظم اليزدي، ج ٦، ص ٥٤٦.

(٦) ينظر: تحرير العروة الوثقى، مصطفى الخميني، ج ١، ص ٦٥.

(٧) ينظر: منتهى الدراية، محمد جعفر الشوشنري، ج ٨، ص ٤٦٨.

(٨) ينظر: جواهر الكلام، محمد حسن الجواهري، ج ٣٥، ص ١٩٤.

(٩) ينظر: مصباح المنهاج، الطهارة، محمد سعيد الحكيم، ج ٣، ص ٣٢٨.

(١٠) ينظر: عدة الأصول، محمد بن الحسن الطوسي، ج ١، ص ١٣٥.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

الاستدلال بالقرآن كأصل في علم الأصول يكون الهدف من الاستدلال هو فهم النصوص الشرعية واستنباط الأحكام الفقهية منها، لا اثبات القرآن الكريم كمعجزة يحتج بأعجازه<sup>(١)</sup>، فإن الامتتان في جعل القرآن الكريم كدليل على علم الأصول خطوة هامة لعدة أسباب، منها التأكيد على مركزية القرآن فيرسخ هذا النهج مكانة القرآن الكريم كمركز للتشريع الإسلامي، فهو المصدر الأول والأعلى للأحكام الشرعية، وبذلك، يصبح فهم قواعد علم الأصول ضرورياً لفهم واستنباط الأحكام من النص القرآني بشكل دقيق<sup>(٢)</sup>، وكذلك منهجية استنباط الأحكام فيوفر علم الأصول منهجية علمية لفهم النصوص القرآنية واستنباط الأحكام منها، ومن ثم يساعد على تجنب الاجتهادات الشخصية والتفسيرات الخاطئة، ويضمن استقرار الأحكام الشرعية<sup>(٣)</sup>، وكذلك ربط الفقه بالقرآن، يساهم هذا النهج في ربط الفقه بالقرآن الكريم بشكل مباشر، مما يعزز فهم الأحكام الشرعية في سياقها القرآني الأصلي، وبذلك، يصبح الفقه أكثر عمقاً ودقة<sup>(٤)</sup>، ويبرز هذا النهج دور أهل البيت (عليهم السلام) في فهم واستنباط الأحكام من القرآن الكريم؛ فعلم الأصول في فقه أهل البيت (عليهم السلام) يبنى على أساس فهمهم العميق للنص القرآني وسيرة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، أما النوع الثاني من أنواع الحجة وهو حجية السنة كدليل على علم الأصول فتعدّ السنة الشريفة المصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، وهي تمثل أقوال وأفعال وتقريرات النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)، وأهل بيته (عليهم السلام)، فتعدّ حجية السنة كدليل على علم الأصول ذات أهمية كبيرة<sup>(٥)</sup>، وذلك لعدة أسباب بيان القرآن الكريم فتساعد السنة الشريفة على فهم وتفسير القرآن الكريم، فكثير من آيات القرآن الكريم تحتاج إلى شرح وتوضيح، والسنة الشريفة هي المصدر الأمثل لفهمها<sup>(٦)</sup>، كذلك استنباط الأحكام تعدّ السنة الشريفة مصدراً هاماً لاستنباط الأحكام الشرعية فكثير من الأحكام لم تذكر صراحة في القرآن الكريم، ولكن

(١) ينظر: الفوائد المدنية والشواهد المكية، محمد أمين الإسترآبادي، نور الدين العاملي، ص ١٥٥.

(٢) ينظر: فرائد الأصول، مرتضى محمد الأنصاري، ج ١، ص ٣١٨.

(٣) ينظر: تحريرات في الأصول، مصطفى الخميني، ج ٦، ص ٣٢٧.

(٤) ينظر: المصدر نفسه، ج ٦، ص ٣٩٢.

(٥) ينظر: الأصول العامة للفقه المقارن، ص ١٢٣.

(٦) ينظر: موسوعة المصطفى والعترة (ع)، ط ١، الحاج حسين الشاكري، ستاره، قم - ايران، ١٤١٧ هـ، ج ٨،

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

وردت في السنة الشريفة<sup>(١)</sup>، وتكميل التشريع فتُكمل السنة الشريفة التشريع الإسلامي، فكثير من الأمور لم يُشرع لها القرآن الكريم صراحة، ولكن وردت أحكامها في السنة الشريفة<sup>(٢)</sup>.

ومن الأمثلة على حجية السنة في علم الأصول استنباط أحكام العبادات فحكم وجوب صلاة الجمعة ورد في السنة الشريفة وليس في القرآن الكريم<sup>(٣)</sup>، واستنباط أحكام المعاملات فحكم تحريم الربا ورد في السنة الشريفة وليس في القرآن الكريم<sup>(٤)</sup>، واستنباط أحكام الأحوال الشخصية فحكم وجوب النفقة على الزوجة ورد في السنة الشريفة وليس في القرآن الكريم<sup>(٥)</sup>، وتُعد حجية السنة كدليل على علم الأصول ركناً أساسياً من أركان علم الأصول الإسلامي، فهي تُساعد على فهم وتفسير القرآن الكريم، واستنباط الأحكام الشرعية، وتكميل التشريع الإسلامي، وتربية المسلم وتوجيهه في جميع جوانب حياته<sup>(٦)</sup>، أما الامتتان في جعل السنة كدليل على علم الأصول هو التأكيد على مكانة السنة، فيُرسخ هذا النهج مكانة السنة الشريفة كالمصدر الثاني للتشريع الإسلامي، بعد القرآن الكريم، وبذلك، يُصبح فهم قواعد علم الأصول ضرورياً لفهم وتطبيق الأحكام الشرعية المستنبطة من السنة، كذلك يُوقر علم الأصول منهجية علمية لفهم النصوص الشريفة واستنباط الأحكام منها، ومن ثم يُساعد على تجنب الاجتهادات الشخصية والتفسيرات الخاطئة، ويضمن استقرار الأحكام الشرعية المستنبطة من السنة<sup>(٧)</sup>، ويُساهم هذا النهج في ربط الفقه بالسنة الشريفة بشكل مباشر، مما يُعزز فهم الأحكام الشرعية في سياقها النبوي الأصلي، وبذلك، يُصبح الفقه أكثر عمقاً ودقة<sup>(٨)</sup>، فيُعد جعل السنة كدليل على علم الأصول في فقه الإمامية خطوة هامة لضمان فهم الأحكام الشرعية المستنبطة من السنة بشكل دقيق وسليم، ويُساهم هذا النهج في ربط الفقه بالسنة الشريفة، وتعزيز دور أهل البيت (عليهم السلام) في استنباط الأحكام الشرعية، ودحض الشبهات التي تُثار حول حجية السنة الشريفة<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: الحكايات، محمد بن محمد بن نعمان المفيد (ت ٤١٣هـ)، ط ٢، دار المفيد، بيروت - لبنان، ١٤١٤هـ، ص ٧٠.

(٢) ينظر: تحريرات في الأصول، مصطفى الخميني، ج ٦، ص ٣٩٣.

(٣) ينظر: بداية الوصول في شرح كفاية الأصول، محمد طاهر آل الشيخ راضي، ج ١، ص ١٦.

(٤) ينظر: منتهى الدراية، السيد محمد جعفر الشوشترى، ج ٤، ص ٤١٣.

(٥) ينظر: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٤١٣.

(٦) ينظر: المسائل الصاغانية، محمد بن محمد بن نعمان المفيد، ص ١٤.

(٧) ينظر: الانتصار، علي بن الحسين الشريف المرتضى، ص ٢٧.

(٨) ينظر: جواهر الفقه، القاضي ابن البراج، ص ١٢.

(٩) ينظر: رسائل الشهيد الثاني، زين الدين العاملي الشهيد الثاني، ص ١٦.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

أما الدليل الثالث من أدلة الشريعة الإسلامية فهو الإجماع فيُساهم الإجماع في تثبيت الأحكام الشرعية، وحفظ وحدة الأمة، وتسهيل استنباط الأحكام من مصادرها<sup>(١)</sup>.

أما الدليل الرابع من أدلة الشريعة الإسلامية فهو العقل، فيعد العقل دليل من أدلة التشريع في الفقه الإمامي، وله أهمية كبرى في استنباط الحكم الشرعي<sup>(٢)</sup>.

ففي مبحث الحجة يبحث كثير من المباحث بما فيها حجية الخبر الواحد؛ فيُعدّ الخبر الواحد من مصادره الأدلة في الفقه الإسلامي وله دور بارز في استنباط الأحكام الشرعية<sup>(٣)</sup>، ولإمامية في هذا المجال أقوال مختلفة ومذاهب متنوعة؛ وذلك اختلاف أدلتهم وطرق استدلالهم، في حجية الخبر الواحد، فمنهم من قال الحجية المطلقة فيذهب بعض فقهاء الإمامية إلى حجية الخبر الواحد مطلقاً دون شروط أو قيود وذلك اعتماداً على أدلة من القرآن الكريم والسنة الشريفة<sup>(٤)</sup>، أما القول الثاني الحجية مع الشروط، فيذهب بعض فقهاء الإمامية إلى حجية الخبر الواحد مع الشروط والقيود وذلك اعتماداً على أدلة من القرآن الكريم والسنة الشريفة والعقل<sup>(٥)</sup>، وذهب بعض العلماء إلى عدم الحجية فيذهب بعض فقهاء الإمامية إلى عدم حجية الخبر الواحد مطلقاً وذلك اعتماداً على أدلة من القرآن الكريم والسنة الشريفة<sup>(٦)</sup>، ومنهم من ذهب إلى أنه الحجية في الموضوعات لا الأحكام، فيذهب بعض فقهاء الإمامية إلى حجية الخبر الواحد في الموضوعات لا الأحكام وذلك اعتماداً على أدلة من القرآن الكريم والسنة الشريفة<sup>(٧)</sup>.

أما شروط الحجية في مباحث الحجة، فيُشترط فقهاء الإمامية في الحجة شروطاً أساسية لكي تكون حجة صحيحة وقاطعة في استنباط الأحكام الشرعية، وتختلف هذه الشروط باختلاف نوع الحجة، ولكن بشكلٍ عام، تشمل هذه الشروط الوضوح فيجب أن تكون الحجة واضحةً وصریحَةً، ولا تُحتمل التأويلات المُختلفة<sup>(٨)</sup>، وكذلك الدلالة فيجب أن تدلّ الحجة على المطلوب

(١) ينظر: شرح للمعة، زين الدين العاملي الشهيد الثاني، ج ٣، ص ٦٥.

(٢) ينظر: تقريرات آية الله المجدد الشيرازي، المولى علي الروزدری، ج ٤، ص ٢٤،

(٣) ينظر: الذريعة، آقا بزرك الطهراني، ج ١٣، ص ٧٠.

(٤) ينظر: مجمع الفائدة، أحمد بن محمد المحقق الأردبيلي، ج ١، ص ٢٠٩.

(٥) ينظر: أصول الفقه، محمد رضا المظفر، ج ٢، ص ٢٦١.

(٦) ينظر: تعليقة على العروة، آقا ضياء العراقي، ص ١٦٤.

(٧) ينظر: أجود التقريرات، تقرير بحث النائيني، ابو القاسم الموسوي الخوئي، ج ٢، ص ١٣.

(٨) ينظر: السنة في الشريعة الإسلامية، محمد تقي الحكيم، ص ٨٠.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

بشكلٍ قاطعٍ، ولا تترك مجالاً للشكّ أو التردد<sup>(١)</sup>، وكذلك الصحة، فيجب أن تكون الحجة صحيحةً من حيث السند والمحتوى، وكذلك عدم التعارض، فيجب ألا تتعارض الحجة مع نصوصٍ أو أدلةٍ أخرى ثابتة، وتختلف هذه الشروط بتفصيلها باختلاف نوع الحجة<sup>(٢)</sup>.

يعتمد الاستدلال بالحجة في علم أصول الفقه الإمامي على خطواتٍ منهجيةٍ منظمّة، تشمل ما يلي تحديد المسألة الفقهية المراد الاستدلال عليها، وتكمن في بيان ما هي المسألة الفقهية التي نريد معرفة الحكم الشرعيّ فيها؟ ما هي الوقائع والظروف المحيطة بالمسألة؟ هل هناك نصٌّ شرعيٌّ صريحٌ يتناول هذه المسألة<sup>(٣)</sup>؟ وكذلك البحث عن النصوص الشرعية المتعلقة بالمسألة، وكذلك دراسة النصوص الشرعية وتحليلها لفهم معناها ومرادها، واستنباط الحكم الشرعيّ من

النصوص الشرعية، وكذلك عرض الحكم الشرعيّ المستنبط مع أدلته<sup>(٤)</sup>.

ومن أهم تطبيقات الحجة في المسائل الفقهية هو استنباط الأحكام الشرعي من مواطن الإجماع؛ فيُعدّ الإجماع من مصادره الحجية في علم الأصول الفقهي؛ لما فيه من إجماع المسلمين على حكم معين، ومن أمثلة ذلك إجماع المسلمين على وجوب الصلاة والزكاة والصيام والحج، إجماع المسلمين على حرمة القتل والزنا والسرقه والشرب الخمر<sup>(٥)</sup>.

فيُعدّ فهم النصوص الشرعية وتحليلها من المهام التي يواجهها الفقهاء والمجتهدون في فقه الإمامية؛ فلإمامية منهج خاص في فهم النصوص الشرعية وتحليلها يعتمد على دليل الحجة وله خطوات وقواعد خاصة به، فخطوات فهم النصوص الشرعية وتحليلها بواسطة دليل الحجة<sup>(٦)</sup>، و فهم معنى اللفظ الشرعي يُعدّ أول خطوة في فهم النصوص الشرعية، ففهم سياق الآية أو

---

(١) ينظر: الموسوعة الفقهية الميسرة، محمد علي الأنصاري، ج ٣، ص ٥١٠.

(٢) ينظر: أصول الفقه، محمد رضا المظفر، ج ١، ص ٣٥.

(٣) ينظر: الأصول العامة للفقه المقارن، محمد تقي الحكيم، ص ١٩٤.

(٤) ينظر: المنطق، محمد رضا المظفر (ت ١٣٨٨هـ)، ط ١، مؤسسة النشر الإسلامي - قم - إيران، بلا نشر، ص ٢٣٢.

(٥) ينظر: الينابيع الفقهية، علي أصغر مروريد، ج ١١، ص ١٣٠.

(٦) ينظر: نهاية الدراية في شرح الكفاية، محمد حسين الغروي الأصفهاني، ج ٢، ص ٥٦٣.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

الحديث لا يمكن بشكل كامل دون فهم سياقها؛ لأنّ السياق يُساعد على تحديد المقصود من اللفظ الشرعي<sup>(١)</sup>.

فلو قلنا كيف تساعد الحجة المجتهد في استنباط الأحكام الشرعية، فإنّ الحجة تهدف إلى تحديد مصدر الحكم، ويُعدّ أول خطوة في استنباط الأحكام الشرعية هو تحديد مصدر الحكم وذلك من خلال الرجوع إلى مصادره الحجية مثل القرآن الكريم والسنة الشريفة والإجماع والعقل<sup>(٢)</sup> فمن الامثلة على ذلك استنباط الحكم وجوب الصلاة من القرآن الكريم والسنة الشريفة<sup>(٣)</sup>، وفهم معنى النص الشرعي فلا يمكن استنباط الحكم الشرعي بشكل صحيح دون فهم معنى النص الشرعي بشكل دقيق، وترجيح الأدلة المتعارضة<sup>(٤)</sup>.

وللإمامية منهج خاص في تطبيق الحجة وله أدوات وقواعد خاصة به ولكن يوجد بعض الخلافات الفقهية حول تطبيق الحجة في بعض المسائل، فمن الأمثلة على الخلافات الفقهية حول تطبيق الحجة منها حجية الإجماع فيُعدّ الإجماع من أهم مصادره الحجية في فقه الإمامية ولكن يوجد خلاف في شروط الحجية في الإجماع فمن الفقهاء من يشترط في الإجماع اتفاق جميع الفقهاء في العصر ومن الفقهاء من يشترط اتفاق كثرة الفقهاء ومن الفقهاء من يشترط اتفاق العلم والعدالة<sup>(٥)</sup>، وكذلك حجية العقل يُعدّ العقل من مصادره الحجية في فقه الإمامية ولكن يوجد خلاف في مجال استعمال العقل وحدوده. فمن الفقهاء من يُجيز استعمال العقل في جميع المسائل الفقهية ومن الفقهاء من يُقيد استعمال العقل في بعض المسائل ومن الفقهاء من يُنكر استعمال العقل في بعض المسائل<sup>(٦)</sup>.

ويمكن أن يُؤثر الامتتان على مباحث الحجة من جوانب مختلفة منها تقوية الإيمان بالله تعالى والشعور بفضله ونعمائه وهو ما يُحفز على البحث عن الحجج والأدلة الشرعية لفهم الأحكام والالتزام بها، والشعور بأهمية العلم والفقاهة والسعي لتعلم أحكام الشريعة من مصادرها الموثوقة وهو ما يُساعد على تحديد الحجج الصحيحة وتمييزها عن الضعيفة، والشكر لله تعالى

(١) ينظر: النفي والتغريب، نجم الدين الطبسي، ط١، مؤسسة الهادي، قم - إيران، ١٤١٦هـ، ص٢٢.

(٢) ينظر: منهاج الفقاهة، محمد صادق الروحاني، ج٦، ص٥٤.

(٣) ينظر: منتهى الدراية، محمد جعفر الشوشنري، ج٨، ص٨٣.

(٤) ينظر: نهاية الأصول، حسين علي المنتظري، ص١٧٨.

(٥) ينظر: أصول الفقه، محمد رضا المظفر، ج٢، ص٢٦١.

(٦) ينظر: الأصول العامة للفقه المقارن، محمد تقي الحكيم، ص١٩٤.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

على نعم العقل والقدرة على التفكير والاستدلال وهو ما يُحفز على استخدام العقل في استنباط الأحكام الشرعية بشكل صحيح<sup>(١)</sup>.

### المقصد الرابع: أثر الامتتان على الأصول العملية:

تُعدّ الأصول العملية وهي عبارة عن قواعد كلية تُستخدم لاستنباط الأحكام الشرعية في حالاتٍ معيّنة، فنكمن أهمية الأصول العملية في توفير حلولٍ للمسائل الفقهية التي لا يوجد فيها دليلٌ قطعيٌّ أو ظنيٌّ<sup>(٢)</sup>، لقد استعرضنا وفصلنا الأصول العملية في الفصل الثاني لسنا نحن بصدد إعادة تفصلها مرة أخرى بل ما نبغي أن نبينه هنا هو أثر الامتتان على الأصول العملية، فبينما أنّ الأصول العملية تقسم على أربعة أقسام رئيسة هي البراءة وهي الأصل الذي يقضي ببراءة الذمة من وجوب شيءٍ لم يثبت وجوبه بدليلٍ شرعيٍّ<sup>(٣)</sup>، والاستصحاب وهو الأصل الذي يقضي ببقاء الحال على ما هو عليه حتى يثبت خلافه<sup>(٤)</sup>، والاحتياط وهو الأصل الذي يقضي بوجوب الاحتياط في جميع الاحتمالات إذا لم يكن هناك دليلٌ على ترجيح أحدها<sup>(٥)</sup>، وكذلك التخيير وهو الأصل الذي يقضي بجواز الاختيار بين أمرين أو أكثر إذا لم يكن هناك دليلٌ على ترجيح أحدها<sup>(٦)</sup>.

أما أثر الامتتان على الأصول العملية فلا يوجد في فقه الإمامية أثر مباشرٌ للامتتان على الأصول العملية، ولا توجد علاقة مباشرة بين هذين المفهومين في الفقه الإمامي، لكن يمكن اعتبار الامتتان دافعاً للمسلم لـ الالتزام بالأحكام الشرعية، وتطبيق الأصول العملية بشكلٍ صحيحٍ؛ فالمسلم الذي يشعر بالامتتان لنعم الله تعالى<sup>(٧)</sup>، سيسعى جاهداً لـ معرفة أحكام الله وواجباته، وسيحرص على تطبيقها بشكلٍ دقيقٍ، وذلك من خلال الاستفادة من الأصول العملية في الحالات التي لا يوجد فيها دليلٌ قطعيٌّ أو ظنيٌّ، واختيار الرأي الفقهي الأكثر امتثالاً لشكر

(١) ينظر: نهاية الأصول، حسين علي المنتظري، ص ١٧٨.

(٢) ينظر: منتهى المطلب، الحسن بن يوسف العلامة الحلي، ج ١، ص ٣٠.

(٣) ينظر: رياض المسائل، علي الطباطبائي، ج ٢، ص ٥٧.

(٤) ينظر: القضاء والشهادات، مرتضى محمد الأنصاري، ص ١٤٥.

(٥) ينظر: رسائل فقهية، مرتضى محمد الأنصاري، ص ١٤٣.

(٦) ينظر: يبايع الأحكام في معرفة الحلال والحرام، علي الموسوي القزويني، ج ١، ص ١١٨.

(٧) ينظر: مصباح الفقيه، آقا رضا الهمداني، ج ١، ص ٦.

## الفصل الثالث: الأمتنان وأثره في التشريع الإسلامي -----

الله تعالى، من ثم يمكن القول بأن الامتنان له تأثير غير مباشر على الأصول العملية، من خلال دفعه للمسلم للالتزام بالأحكام الشرعية، وتطبيقها بشكل صحيح<sup>(١)</sup>.

### المقصد الخامس: مباحث تعارض الأدلة:

يُعدّ تعارض الألفاظ من مباحث علم أصول الفقه ولهُ أهمية في فهم النصوص الشرعية واستنباط الأحكام الفقهية<sup>(٢)</sup>؛ فتعارض الألفاظ لغةً هو التناقض بين لفظين أو أكثر في المعنى<sup>(٣)</sup>، أما اصطلاحاً هو وجود نصين شرعيين أو أكثر يفهم من ظاهرها معنىً متخالف<sup>(٤)</sup>، والتعارض هو تنافي الدليلين وتمانعهما مع اتحاد الموضوع<sup>(٥)</sup>، والمتعارض بأنه الدليلان الشرعيان اللذان يدلان على حكمين متناقضين في موضوع واحد<sup>(٦)</sup>، فلا يتحقق التعارض إلا مع توفر الشروط الآتية أن يكون الدليلان شرعيين، وأن يكون الدليلان دالين على حكمين متناقضين، وأن يكون الدليلان متعلقين بموضوع واحد<sup>(٧)</sup>.

ويُعرف التعارض في الأدلة المحرزة بأنه التعارض الذي يقع بين دليلين أو أكثر من الأدلة المحرزة وهي الدلائل التي لا يمكن إنكارها كالقرآن الكريم والسنة المتواترة والإجماع<sup>(٨)</sup>، وللأمامية قواعد خاصة في حل التعارض في الأدلة المحرزة منها قاعدة التخصيص والتقييد وذلك بتخصيص العام أو تقييد المطلق بما يُخرج من ظاهره ما يُنافي الدليل المتعارض معه<sup>(٩)</sup>، مثل دليل شرعي مع دليل عقلي مثل مسألة تحريم الربا فالدليل الشرعي قوله تعالى في القرآن الكريم آيات كثيرة تنهى عن الربا كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾<sup>(١٠)</sup>، يُمكن أن يُفسر الامتنان في آية الربا بجوانب مختلفة منها

(١) ينظر: العروة الوثقى، محمد كاظم اليزدي، ج ١، ص ١١٨.

(٢) ينظر: رسائل المرتضى، علي بن الحسين الشريف المرتضى، ج ١، ص ١٧.

(٣) ينظر: لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، ج ٢، ص ١٨٩.

(٤) ينظر: المبسوط، محمد بن الحسن الطوسي، ج ٨، ص ٢٦٢.

(٥) ينظر: المختصر النافع، جعفر بن الحسن المحقق الحلبي، ص ٢٧٨.

(٦) ينظر: المعبر، جعفر بن الحسن المحقق الحلبي، ج ١، ص ٦١.

(٧) ينظر: شرائع الإسلام، جعفر بن الحسن المحقق الحلبي، ج ٤، ص ٧٩٠.

(٨) ينظر: المهذب البارع، ابن فهد الحلبي، ج ٤، ص ٥٤١.

(٩) شرح اللمعة، زين الدين العاملي الشهيد الثاني، ج ٩، ص ١٥٩.

(١٠) سورة آل عمران: آية ١٣٠

## الفصل الثالث: الأمتنان وأثره في التشريع الإسلامي -----

الشعور بنعمة تحريم الربا؛ وهو ما يُحافظ على أموال المسلمين ويمنع الظلم والاستغلال<sup>(١)</sup>، والتقدير لله تعالى على إغنائه عباده بالحلال وصرفه عن الحرام وهو ما يُحفز على الالتزام بأحكام الشريعة المقدسة، والشكر لله تعالى على نعم الإيمان والعقل والقدرة على التفكير والتمييز بين الحلال والحرام وهو ما يُساعد على الابتعاد عن الربا والالتزام بالبدائل الحلال<sup>(٢)</sup>، وورد في السنة الشريفة أحاديث كثيرة تنهى عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: (انما حرم الله عز وجل الربا لكيلا يمتنع الناس من اصطناع المعروف)<sup>(٣)</sup>، ويُشير حديث الإمام إلى أن تحريم الربا يهدف إلى دفع الناس عن الامتناع من صنع المعروف وهو ما يؤكد على أهمية الامتنان في الجانب الاجتماعي والعلاقات بين الناس<sup>(٤)</sup> فوفق هذا الحديث فإن الربا يمكن أن يؤدي إلى شعور المقرض بالتعالي على المقرض وعدم التقدير لحاجته وهو ما يخالف روح الإيثار والتعاون التي يؤكد عليها الإسلام<sup>(٥)</sup>، ويدعو الحديث إلى استبدال الربا بالمعروف وهو ما يعزز الروابط الاجتماعية ويُساعد على تخفيف المشكلات الاقتصادية ويُنشر روح التكافل بين أفراد المجتمع<sup>(٦)</sup>، أما الدليل العقلي فيمكن إثبات تحريم الربا من خلال العقل بما يلي الربا يؤدي إلى ظلم المقرض واستغلاله وأثرائه على حساب فقره واحتياجه<sup>(٧)</sup>، أما الربا فيعيق الدوران الاقتصادي ويُقلل من الاستثمار والإنتاج، الربا يُفسد النظام الاجتماعي ويؤدي إلى التمييز الطبقي والشعور بالظلم والحقد بين الناس<sup>(٨)</sup>، ولتوضيح مسألة الجمع نجد أنّ الدليل الشرعي على تحريم الربا من خلال النصوص القطعية من القرآن والسنة، ويؤيد الدليل العقلي تحريم الربا من خلال المنطق والاستدلال وإثبات مضاره على الفرد والمجتمع، وذلك يؤدي إلى تثبيت تحريم الربا بشكل قاطع ولا مجال للشك فيه<sup>(٩)</sup>، وتقسم الأدلة المحرزة إلى ثلاثة أنواع، أما النوع الأول فهو دليل شرعي لفظي كنوع من أنواع الأدلة

(١) ينظر: الانتصار، علي بن الحسين الشريف المرتضى، ص ٤٤٣.

(٢) ينظر: كشف الرموز، زين الدين الفاضل الآبي، ج ١، ص ٤٨٥.

(٣) جامع أحاديث الشيعة، البروجردي، ج ١٦، ص ١٣٢.

(٤) ينظر: زبدة البيان، أحمد بن محمد المحقق الأردبيلي، ص ٤٣٧.

(٥) ينظر: الانتصار، علي بن الحسين الشريف المرتضى، ص ٤٣٤.

(٦) ينظر: رسائل المرتضى، علي بن الحسين الشريف المرتضى، ج ١، ص ١٨٢.

(٧) ينظر: شرح العروة الوثقى، محمد باقر الصدر، ج ١، ص ٢٠.

(٨) ينظر: تذكرة الفقهاء، الحسن بن يوسف العلامة الحلي، ج ١٠، ص ٢٠٨.

(٩) ينظر: نهاية الأحكام، الحسن بن يوسف العلامة الحلي، ج ١، ص ٨٨.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

المحرزة وهو الآية أو الحديث الذي يدل على الحكم بصراحة ووضوح دون حاجة إلى اجتهاد<sup>(١)</sup>، ويعد الدليل الشرعي اللفظي من أنواع الدليل المحرز لما له من وضوح ودقة وسهولة الاستدلال به<sup>(٢)</sup>، أما النوع الثاني من أنواع الأدلة المحرزة فهو الدليل الشرعي غير لفظي (وهو الدليل الذي يدل على الحكم الشرعي بغير اللفظ الصريح وذلك من خلال الإشارات والدلائل الضمنية)<sup>(٣)</sup>، ويكون التعارض بين دليلين شرعيين لفظيين، ويكون فيه قواعد استحاله التعارض بين نصين صريحين مثل الوجوب والحرمة.

مبدأ عدم التعارض من مبادئ الأصول في الفقه الإمامي وهو يؤكد على أن القرآن الكريم والسنة الشريفة لا يمكن أن يوجد بينهما تعارض مطلقاً، أما مناهج حل التعارض، فيقر فقهاء الإمامية بإمكانية وجود بعض النصوص الشرعية التي يظهر ظاهرها التعارض بينها وهو ما يُسمى بالتعارض الظاهري<sup>(٤)</sup>، ويقدمون مجموعة من المناهج لحل هذا التعارض منها التخصيص وهو تحديد حكم عام بحالة خاصة لرفع التعارض مع حكم آخر عام أو خاص<sup>(٥)</sup>، والنسخ وهو إلغاء حكم شرعي بحكم شرعي آخر جاء بعده وهو ما يُستخدم لحل التعارض بين النصوص الشرعية التي تتفاوت في الزمان<sup>(٦)</sup>، والتقييد وهو تحديد حكم مطلق بشرط لرفع التعارض مع حكم آخر مطلق أو مُقيد<sup>(٧)</sup>، والتأويل وهو صرف معنى النص من ظاهره إلى معنى آخر مُحتمل لرفع التعارض مع نص آخر<sup>(٨)</sup>، ومن أقسام هذا النوع أيضاً هو التعارض بين النص و الظاهر وهنا يحمل الظاهر على النص مثل: الارتماس في الماء للصائم، فيُعدّ حمل الظاهر على النص من قواعد التفسير في الفقه الإمامي وهو يُشير إلى تقديم النص الصريح على الظاهر المحتمل عند وجود تعارض بينهما<sup>(٩)</sup>، ومراحل حمل الظاهر على النص يُشترط عدة شروط، منها: أن يكون النص صريحاً لا يُحتمل فيه التأويل، أن يكون الظاهر محتمل

(١) ينظر: القواعد الفقهية، محمد حسن البنوردي، ج ١، ص ٢٩٦.

(٢) ينظر: تعليقة على معالم الأصول، علي الموسوي القزويني، ج ٢، ص ١٣٨.

(٣) القواعد الفقهية، محمد حسن البنوردي، ج ١، ص ٢٩٧.

(٤) ينظر: جواهر الكلام، محمد حسن الجواهري، ج ٤٠، ص ١٢١.

(٥) ينظر: رسائل فقهية، مرتضى بن محمد الأنصاري، ص ٣١.

(٦) ينظر: مصباح الفقاهة، ابو القاسم الموسوي الخوئي، ج ٢، ص ٣٥٧.

(٧) ينظر: منتقى الأصول، تقرير بحث الروحاني، عبد الصاحب الحكيم، ج ٢، ص ٢٢٦.

(٨) ينظر: رسائل المرتضى، علي بن الحسين الشريف المرتضى، ج ١، ص ٣٣٩.

(٩) ينظر: مسالك الأفهام، زين الدين العاملي الشهيد الثاني، ج ٦، ص ١٩١.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

التأويل<sup>(١)</sup>، و أنّ لا يُوجد قرينة تمنع من حمل الظاهر على النص<sup>(٢)</sup>، ويُمر حمل الظاهر على النص بمراحل مختلفة منها البحث عن النص الصريح في القرآن الكريم أو السنة الشريفة الشريفة<sup>(٣)</sup>، وعرض النص الصريح على الظاهر المحتمل<sup>(٤)</sup>، وتحديد المعنى المُراد من النص الصريح وتطبيقه على الواقعة المُراد تحديد حكمها<sup>(٥)</sup>، ومن أقسامه أيضاً تقديم المقيد على المطلق والتخصص على العام مثاله الربا حرام ولكن يقيد في الربا بين الوالد وولده فيقدم المقيد على المطلق، والمخصص على العام<sup>(٦)</sup>، وكذلك من أقسام هذا النوع قاعده الحكومه و تعني وجود دليل حاكم ودليل محكوم مثل حكم وجوب الحج للمستطيع ولكن لايجب على المديون لانه لايعتبر من المستطيعين<sup>(٧)</sup>، وأيضاً من أقسام هذا النوع التعارض المستقر بدليلي متوافقين متعارضين، يقع التعارض أي يسقط الدليلان<sup>(٨)</sup>، وتسمى القواعد الثانية، والثالثة، والرابعة، بقواعد الجمع العرفي<sup>(٩)</sup>.

أما النوع الثاني من التعارض في الأدلة المحرزه فهو تعارض بين دليل شرعي لفظي ودليل عقلي(اي دليل غير لفظي)ولها قواعد، منها: دليل قطعي لفظي السند والدلال مع دليل عقلي قطعي، وهذا لايمكن لانه يؤدي إلى تكذيب المعصوم، فكل ماجاء به الشرع يصدقه العقل وكل مايدركه العقل يصدقه الشارع<sup>(١٠)</sup>، أما ثاني هذه القواعد فهو تعارض دليل لفظي مع دليل غير لفظي وغير قطعي، فيقدم الدليل اللفظي لانه حجة والدليل غير اللفظي ليس حجة مادام لا

(١)ينظر : تذكرة الفقهاء، الحسن بن يوسف العلامة الحلي، ج١٣، ص٣٣٨.

(٢)ينظر : تقارير في أصول الفقه، تقرير بحث البروجردي، علي بناء الاشتهاردي، ص٢٥٦.

(٣)ينظر : تحرير الأحكام، الحسن بن يوسف العلامة الحلي، ج٥، ص٣٧٣.

(٤)ينظر : القواعد الفقهية، حسن بن علي أصغر الموسوي البجنوردي، ج٤، ص٢٥.

(٥)ينظر : اقتصادنا، محمد باقر الصدر، ص٣٩٦.

(٦)ينظر : مجمع الفائدة، أحمد بن محمد المحقق الأردبيلي، ج٨، ص٤٥٢.

(٧)ينظر : مصباح الفقيه، آقا رضا الهمداني، ج٢، ص٤٥٨.

(٨)ينظر : حاشية المكاسب، محمد حسين الأصفهاني، ج٣، ص١١٧.

(٩)ينظر : مصباح الفقيه، آقا رضا الهمداني، ج٢، ص٦٩٢.

(١٠)ينظر : مستمسك العروة، محسن الحكيم، ج٣، ص٢٣٩.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

يؤدي إلى القطع<sup>(١)</sup>، أما ثالث هذه القواعد فهو تعارض بين دليل لفظي غير صريح مع دليل عقلي قطعي فيقدم الدليل العقلي على اللفظي، لأنَّ العقلي يؤدي إلى العلم بالحكم الشرعي<sup>(٢)</sup>.

أما النوع الثالث من تعارض الأدلة المحرزة فهو تعارض بين دليلين من غير اللفظية (دليلين عقليين) فمن المستحيل أن يقع تعارض بين دليلين عقليين قطعيين؛ لأنَّ الأحكام العقلية لا تنافي بينهما، قد يكون أحدهما دليل عقلي قطعي والآخر غير قطعي فيقدم القطعي على الغير قطعي<sup>(٣)</sup>، هذا التعارض المتقدم في الأدلة المحرزة .

أما المحور الثاني من التعارض فهو التعارض بين الأصول العملي وأبرزها الاستصحاب، والبراءة، فيقع التعارض في واقعة واحدة، فيقدم الاستصحاب على البراءة بالاتفاق بين الأصوليين<sup>(٤)</sup>، ومثال ذلك وجوب الصوم من طلوع الفجر إلى الغروب، فنشك في وجوب الإمساك إلى زهاب الحمرة المغربية؛ فالاستصحاب هو علم سابق بالوجود وشك لاحق<sup>(٥)</sup>، أي استصحاب وجوب الإمساك حتى زهاب الحمرة المغربية<sup>(٦)</sup>، أما البراءة فيوجد شك بدوي غير مقرون بالعلم الإجمالي<sup>(٧)</sup>؛ فالبراءة عن التكليف الزائد وهو عدم وجوب الإمساك فيقع التعارض بين مؤدي الاستصحاب وهو وجوب الإمساك، ومؤدي البراءة هو عدم وجوب الإمساك، فحل هذا التعارض هو حكومة تقديم الاستصحاب على حكومة البراءة<sup>(٨)</sup>.

أما القسم الثالث من أقسام التعارض فهو تعارض الأدلة المحرزة والأصول العملية، وأبرزها هو تعرض خبر الثقة ودليل البراءة<sup>(٩)</sup>، وتعرض خبر الثقة ودليل الاستصحاب، ويطلق عليها تعارض الأمانة والأصل<sup>(١٠)</sup>، وتكون على نوعين، فرض غير متصور، مثل دليل محرز قطعي

(١) ينظر: شرح العروة الوثقى، محمد باقر الصدر، ج ١، ص ٣٩١.

(٢) ينظر: مصباح الفقيه، آقا رضا الهمداني، ج ٢، ص ١٣٧.

(٣) ينظر: مسالك الأفهام، زين الدين العاملي الشهيد الثاني، ج ١٥، ص ٢٥٧.

(٤) ينظر: عوائد الأيام، محمد مهدي المحقق النراقي، ص ٧٤٤.

(٥) ينظر: المعتبر، جعفر بن الحسن المحقق الحلبي، ج ١، ص ٣٢.

(٦) ينظر: شرائع الإسلام، جعفر بن الحسن المحقق الحلبي، ج ١، ص ٢٥.

(٧) ينظر: تحرير الأحكام، الحسن بن يوسف العلامة الحلبي، ج ٥، ص ٥٢٨.

(٨) ينظر: تذكرة الفقهاء، الحسن بن يوسف العلامة الحلبي، ج ١، ص ٨٩.

(٩) ينظر: قواعد الأحكام، الحسن بن يوسف العلامة الحلبي، ج ١، ص ١٢١.

(١٠) ينظر: الخلاف، محمد بن الحسن الطوسي، ج ١، ص ١٢٣.

## الفصل الثالث: الامتتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

يعارض اصل عملي وهذا لا معني لوقعه لأنَّ البراءة تجري في الشبهات والاستصحاب يجري في اليقين السابق وبشكل اللاحق ومع وجود الدليل القطع لا يوجد شك<sup>(١)</sup>، أما النوع الثاني فرض متصور، دليل محرز ظني قام الدليل القطعي علي اعتباره وعارضه أصل عملي<sup>(٢)</sup>، ومثال ذلك دلالة خبر الثقة على حرمة الارتماس للصائم في الماء<sup>(٣)</sup>، فالبراءة تؤدي الي جواز الارتماس في الماء للصائم لأنه الحرمة مشكوك شك بدوي<sup>(٤)</sup>.

إنَّ فالنتيجة أنَّ الأمانة حرمة الارتماس؛ لأنه خبر ثقة دليل محرز معتبر؛ فالأصل جواز الارتماس بالبراءة، فهنا نقدم الأمانة على الأصل بالحكومة، ونستنتج بأنه الإمارات حاكمه على الاصول العملية<sup>(٥)</sup>.

أما أثر الامتتان على تعارض الأدلة، فيمكن أن يُؤثر الامتتان على تعارض الأدلة في فقه الإمامية من جوانب مختلفة، منها الشعور بنعمة وجود النصوص الشرعية وهو ما يُحفز على البحث عن الحلول المناسبة لتعارض الأدلة بشكل دقيق ومنطقي<sup>(٦)</sup>، التقدير لجهود الفقهاء في البحث عن الحلول المتعلقة بتعارض الأدلة وهو ما يُساعد على احترام الاختلاف في الآراء والتنوع الاجتهادي<sup>(٧)</sup>، والشكر لله تعالى على نعم العقل والقدرة على التفكير والتحليل وهو ما يُحفز على الابتعاد عن التعصب والتقليد والبحث عن الحلول الموضوعية لتعارض الأدلة<sup>(٨)</sup>.

ويُعدَّ امتتان الله تعالى لعباده من أعظم النعم، إذ جعل لهم علماً و وسيلة لفهم دينه والالتزام بأحكامه، ويمكننا ان نبين بعض النقاط التي تُوضح امتتان الله تعالى لعباده في جعل قواعد واحكام لعلم الأصول، فيُساعد علم أصول الفقه على فهم النصوص الدينية بدقة وصحة، وذلك

---

(١) ينظر: المعتبر، جعفر بن الحسن المحقق الحلي، ج ١، ص ٣٢.

(٢) ينظر: دروس في علم الأصول، محمد باقر الصدر، ج ١، ص ١٣٠.

(٣) ينظر: منهاج الصالحين، محمد سعيد الحكيم، ج ١، ص ٣٣١.

(٤) ينظر: المقنعة، محمد بن محمد بن نعمان المفيد، ص ٤٢٨.

(٥) ينظر: جامع الخلاف والوافق، علي بن محمد القمي، ص ٥٤.

(٦) ينظر: شرائع الإسلام، جعفر بن الحسن المحقق الحلي، ج ٤، ص ٧٩٠.

(٧) ينظر: إرشاد الإذهان، الحسن بن يوسف العلامة الحلي، ج ٢، ص ١٣٧.

(٨) ينظر: تحرير الأحكام، الحسن بن يوسف العلامة الحلي، ج ٥، ص ١٩٦.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

من خلال تبيان معانيها ومقاصدها، فالنصوص الدينية قد تكون غامضة أو مُجملة، وعلم أصول الفقه يُساعد على فهمها بشكل صحيح وتطبيقها على مختلف الوقائع والأحوال<sup>(١)</sup>.

و يُساعد علم أصول الفقه على استنباط الأحكام الشرعية من النصوص الدينية، وذلك من خلال تطبيق قواعده وأصوله، فالنصوص الدينية قد لا تُنص صراحة على حكم كل مسألة، وعلم أصول الفقه يُساعد على استنباط الأحكام من هذه النصوص بطريقة سليمة، وأيضاً يُساعد علم أصول الفقه على التمييز بين الأحكام الشرعية الثابتة والأحكام الظنية، وبين الأحكام الملزمة والأحكام المنووبة، فهذا التمييز ضروري لفهم الدين والالتزام بأحكامه بشكل صحيح<sup>(٢)</sup>، و يُساعد علم أصول الفقه على الحفاظ على الدين من التحريف، وذلك من خلال تبيان معاني النصوص الدينية ومقاصدها، فقد يحاول بعض الأشخاص تحريف معاني النصوص ؛ لخدمة مصالحهم الشخصية، وعلم أصول الفقه يُساعد على كشف هذه التحريفات وردّها، ويُساعد علم أصول الفقه على توسيع نطاق الاستدلال وتطبيق الأحكام الشرعية على مختلف الوقائع والأحوال. فالنصوص الدينية قد لا تنص صراحة على حكم كل مسألة، وعلم أصول الفقه يُساعد على استنباط الأحكام من هذه النصوص بطريقة سليمة وتطبيقها على مختلف الوقائع<sup>(٣)</sup>.

إذن فإنّ امتنان الله تعالى لعباده في جعل قواعد واحكام علم الأصول لهم من أعظم نعمه، فهو يُمكنهم من فهم دينه والالتزام بأحكامه بدقة وصحة.

---

(١) ينظر: المعتمر، جعفر بن الحسن المحقق الحلبي، ج ١، ص ١٠.

(٢) ينظر: كشف الرموز، زين الدين الفاضل الآبي، ج ١، ص ١٧.

(٣) ينظر: جامع الخلاف والوافق، علي بن محمد القمي، ص ٨.

## الفصل الثالث: الامتتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

### المبحث الثالث: الامتتان وأثره في الفقه:

يُمكن أن يكون لِشعور المُكَلَّف بالامتتان لله تعالى أثر على الأحكام الفقهية، فَيُمكن أن يُؤثّر شعور المُكَلَّف بالامتتان على تحديد نيته عند أداء العبادات، فمثلاً قد يُؤدّي الصلاة شكراً لله تعالى على نعمه، وَيُمكن أن يُشجّع شعور المُكَلَّف بالامتتان على الامتنال للأحكام الفقهية، إذ يُعبّر عن شعوره بالامتتان لله تعالى على ما أنعم به عليه من أحكام، يُمكن أن يُؤخذ شعور المُكَلَّف بالامتتان بعين الاعتبار عند تخفيف بعض العقوبات الفقهية، فمثلاً قد يُعفى من بعض الكفارات أو العقوبات، لذا سوف نقف على بيان بعض القواعد و الأحكام الفقهية و نبين فيها أثر الامتتان عليها في فقه الإمامية.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

القواعد الفقهية هي مجموعة من المبادئ التي تُنظم حياة الإنسان المسلم، وتُساعد على العيش في طاعة الله تعالى، إنَّ القواعد الفقهية بحسب مفهومها اللغوي على ما ذكره أهلها هو الأصل والأساس ففي المصباح المنير: قواعد البيت أساسه والواحدة القاعدة، وقال الراغب في المفردات قواعد البناء أساسه كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ﴾<sup>(١)</sup>، وقال الرازي في تفسيره والقواعد: جمع قاعدة، وهي الأساس والأصل لما فوقه، وأما بحسب مفهومها الاصطلاحي فهي على ما ذكره في اللغة والفقه والأصول هي الكلي الذي ينطبق على جزئياته، قال في المصباح والقاعدة في الاصطلاح بمعنى الأمر الكلي المنطبق على جميع جزئياته، و أنَّ القاعدة تطلق على الأصل والقانون والضابط، وتعرّف بأنها أمر كلي ينطبق على الضابط وهي جميع جزئياته.

وقال فخر المحققين في إيضاح القواعد: و القواعد: جمع قاعدة، وهي أمر كلي يُبنى عليه غيره ويستفاد حكم غيره منه فهي كالكلي لجزئياته والأصل لفروعه»<sup>(٢)</sup>.

وقال السيد مير علي في حاشيته على القوانين والقاعدة عبارة عن قضية كلية يعرف منها أحكام جزئيات موضوعها<sup>(٣)</sup>.

إذن ظهر مما ذكر في مفهوم القاعدة اللغوي والاصطلاحي أنَّ الضابطة القاعدة والقاعدة بحسب الاصطلاح مترادفان لهما مفهوم واحد، وانَّ المنطوق في الفقهية كونها أمراً كلياً ينطبق على مصاديق متعددة ويتفرع عليها فروعاً متفاوتة سواء كانت جارية في باب واحد من أبواب الفقه أو ابواب متعددة<sup>(٤)</sup>.

وتوضيح ذلك أنَّ مناط القاعدة الفقهية هو احتوائها على حكم شرعي عام يستفاد من تطبيقها الحصول على أحكام جزئية هي مصاديق لذلك الحكم العام مثل قاعده الطهارة التي

(١) سورة البقرة، آية: ١٢٧.

(٢) ينظر: إيضاح الفوائد، محمد بن الحسن، ج ١، ص ٨.

(٣) ينظر: قوانين الأصول، ابو القاسم الميرزا القمي، دار الهدى، بيروت- لبنان، ١٩٩٠م، ج ١، ص ٥.

(٤) ينظر: تذكرة الفقهاء، الحسن بن يوسف العلامة الحلبي، ج ٢، ص ٥٩.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

تنص على أنّ كل شيء يشك في نجاسته فهو محكوم بالطهارة فإذا طبقت هذه القاعدة على مواردها نحصل على أحكام أضيق هي الأحكام الجزئية كطهارة هذا الثوب أو ذلك الإناء<sup>(١)</sup>.

ولكن مع هذا قد تقدم لنا القاعدة الفقهية عند تطبيقها حكماً كلياً في الموضوع الكلي كما إذا شك في طهارة الأرنب فإنّه يحكم بطهارة كل أرنب، إلا ان هذا الحكم الكلي يختص بباب الطهارة<sup>(٢)</sup>.

وقال السيد الخوئي (قدس الله ثراه) القواعد الفقهية (انها قواعد تقع في طريق استفادة الأحكام الشرعية الالهية ولا يكون ذلك من باب الاستنباط والتوسيط، بل من باب التطبيق)<sup>(٣)</sup>، وقال السيد الصدر: (ان القاعدة الفقهية أما ان يستفاد منها حكم جزئي أو كلي أو انها عنصر خاص ببعض ابواب الفقه)<sup>(٤)</sup>.

ثم لا يخفى أنّ القاعدة الفقهية لا يحتاج في تطبيقها إلى المجتهد، بل المجتهد يقدم القاعدة إلى العامي ككبرى كلية، ثم يقوم المكلف العامي بتطبيقها على مصاديقها بنفسه<sup>(٥)</sup>، هذه ميزان القاعدة الفقهية .

هذا ولابد من الإشارة إلى أنّ بعض القواعد قد لا ينطبق عليها مفهوم القاعدة الفقهية بالمعنى الدقيق للقاعدة، بل قد تكون في مسألة من مسائل الفقه، ولكن صياغتها قد تكون على غرار صياغة القواعد المألوفة أو أنّ هناك بعض الفقهاء قد صرح بقاعدتها ولذلك أدمجت في بحث القواعد الفقهية، ولابد من التنبيه على ان تم تنظيم القواعد يكون على نحو القواعد العامة ونقصد بها القواعد التي تستخدم في أكثر من مجال ولا ينحصر تطبيقها بباب من الأبواب الفقهية وذلك كقاعدة نفي الضرر، وحرمة الإعانة على الإثم، وكذلك قواعد العبادات<sup>(٦)</sup>، وأيضاً قواعد

(١) ينظر: اقتصادنا، محمد باقر الصدر، ص ٣٩٣.

(٢) ينظر: مشارق الشمس، حسين بن جمال الدين المحقق الخوانساري، ج ١، ص ٢٧٣.

(٣) مصباح الفقاهة، ابو القاسم الموسوي الخوئي، ج ١، ص ٢٣٨.

(٤) بحوث في علم الاصول، محمود الشاهرودي، ج ١، ص ٢٤.

(٥) ينظر: اجود التقريرات، ابو القاسم الخوئي، ط ١، أمير كبير، طهران - ايران، ١٩٩٠م، ج ٢، ص ٣٤٥.

(٦) ينظر: محاضرات في اصول الفقه، علي اكبر القاسم الخوئي، ج ١، ص ٨.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

الطهارة، وقواعد الصلاة، وقواعد الصوم، وقواعد النكاح والطلاق، وقواعد العقود والايقاعات، وقواعد الأموال والحقوق، وقواعد الإرث، وقواعد القضاء والحدود والديات، وقواعد الأطعمة والأشربة<sup>(١)</sup>.

ثانياً: وجوب تعظيم شعائر الله وقاعدة الاعانة على الإثم إثم، وقاعدة وتعاونوا على البر والتقوى، وقاعدة اعتبار الكمال (من جهة البلوغ والعقل من كافة التكاليف)، وقاعدة عموم حجية البيعة، و قاعدة الغلبة والمعروفية توجب حمل اللفظ المطلق على المقيد، وقاعدة الميسور لايسقط بالمعسور، وقاعدة التقية، وقاعدة أصالة الصحة، وقاعدة أصالة الإباحة، وقاعدة نفي الحرج والعسر والمشقة، وقاعدة ليس شيء مما حرم الله إلا وقد أحله لمن اضطر إليه<sup>(٢)</sup>، وقاعدة لا ضرر، وقاعدة الاسلام يجب ما قبله، وقاعدة القرعة، وقاعدة من ملك شيئاً ملك الإقرار به، و قاعدة ما على المحسنين من سبيل، وقاعدة تقديم الظاهر على الأصل، وقاعدة كل بدعة ضلالة، و قاعدة الأصل في المسلم العدالة، وقاعدة حرمة الميت كحرم الحي وقاعدة كلما غلب الله عليه فهو أولى بالعدر، وقاعدة لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، وقاعدة الأخرس أشارته نطقه، وقاعدة إنما الأعمال بالنيات، وقاعدة الغرو<sup>(٣)</sup>، وقاعدة كل مولود يولد على الفطرة، وقاعدة أفضل الأعمال احمزاها، وقاعدة المسارعة إلى الخير، وقاعدة ولاية الحاكم، وقاعدة اعتبار إذن من له الولاية<sup>(٤)</sup>، وقاعدة جواز تصرفات الولي فيما له الولاية، فلكثرة القواعد الفقهية في مدرسة أهل البيت(عليهم السلام)سوف نقف على بيان ثلاث قواعد وهي قاعدة نفي السبيل، وقاعدة أصالة الإباحة، وقاعدة لا ضرر وضرار كما هو آت:

(١) ينظر: در المنزود، محمد رضا الكلبيكاني، ج ١، ص ٢٦.

(٢) ينظر: المصدر نفسه، ج ١، ص ٨.

(٣) ينظر: الموسوعة الفقهية الميسرة، محمد علي الأنصاري، ج ٣، ص ٤٥٣.

(٤) ينظر: مائة قاعدة فقهية، محمد كاظم المصطوفي ص ١٣٠.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

### ثالثاً: التطبيق الفقهي:

تُستخدم القواعد الامتتانية في تطبيق الأحكام الفقهية، إذ تُستخدم القواعد الامتتانية في تطبيق الأحكام الفقهية، مثل وجوب الصوم، والصلاة، والزكاة، والحج<sup>(١)</sup>.

يتضح لنا مما سبق أنّ للقواعد الامتتانية أثراً كبيراً في الفقه في فقه الإمامية، حيث تُعد دليلاً قوياً في الفقه، والأساس لقواعد فقهية مهمة، فللقواعد الامتتانية أهمية كبيرة في الفقه في فقه الإمامية، وذلك للأسباب الآتية:

### أولاً: تُساعد على استنباط الأحكام الفقهية

تُساعد القواعد الامتتانية على استنباط الأحكام الفقهية؛ لأنّ الامتتان يُشعر الإنسان بفضل الله تعالى عليه، وهذا الشعور يُساعده على تمييز الأحكام الشرعية، وتطبيقها في حياته<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً: تُساعد على تطبيق الأحكام الفقهية:

تُساعد القواعد الامتتانية على تطبيق الأحكام الفقهية؛ لأنّ الامتتان يُشعر الإنسان بفضل الله تعالى عليه، وهذا الشعور يُساعده على الالتزام بالفرائض، والابتعاد عن المحرمات<sup>(٣)</sup>.

### ثالثاً: تُساعد على تربية الإنسان على الأخلاق الحميدة:

تعلم القواعد الامتتانية الإنسان أن يشكر الله تعالى على نعمه، وأن يصبر على مصائبه، وأن يتعاون مع الآخرين.

وبناءً على ما سبق، يتضح أن للقواعد الامتتانية أهمية كبيرة في فقه الإمامية، إذ تُساعد

(١) ينظر: القواعد الفقهية، مرتضى الأنصاري، ص ١٣٩.

(٢) ينظر: القواعد الفقهية، بهاء الدين العاملي، ص ١٦٧.

(٣) ينظر: القواعد الفقهية، محمد حسن نجف، ص ١٨٩.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

على استنباط الأحكام الفقهية، وتطبيقها، وتربية الإنسان على الأخلاق الحميدة<sup>(١)</sup>.

من النماذج التطبيقية على الامتتان في القواعد الفقهية هوقاعدة لا ضرر و لا ضرار<sup>(٢)</sup> قال الشيخ الانصاري إنَّ هذه القاعدة تسمى (قاعدة نفي الضرر)<sup>(٣)</sup>، وقال الأخوند الخراسان تسمى هذه القاعدة (قاعدة الضرر والضرار)<sup>(٤)</sup>، وقيل سمية (لا ضرر ولا ضرار في الاسلام)<sup>(٥)</sup>.

توضيح القاعدة هذه القاعدة من حيث نفي الضرر ناظرة إلى الأحكام الثابتة للأفعال بالأدلة الأولية من العمومات والاطلاقات الدالة على التكاليف التي قد تكون ضرورية وقد لا تكون ضرورية ؛ كالوضوء والغسل والصوم فتقيّد تلك الاطلاقات والعمومات بمقتضى أدلة هذه القاعدة بصورة عدم لزوم الضرر على المكلف من ناحية هذه التكاليف كدليل لا حرج ومن حيث نفي الضرر فهي ناظرة إلى حرمة ضرار المكلف بغيره<sup>(٦)</sup> فهي تتضمن أمرين:

الأول: محدودية الأحكام المجعولة في الشريعة المقدسة إلى حد لا ينشأ منها أو من متعلقاتها ضرر على أفراد الأمة<sup>(٧)</sup>.

الثاني: النهي من كون الشخص في مقام الاضرار بالغير<sup>(٨)</sup>.

تقديم القاعدة على أدلة الأحكام الأولية: فقد ذكروا لها عدة تقريبات: التقريب الأول تقديم إطلاق القاعدة على إطلاق ادلة تلك الأحكام وإن كانت النسبة بينهما عموماً من وجه باعتبار قطعية سند القاعدة، وكلما تعارض دليل ظني مع دليل قطعي السند سقط عن الحجية في مقدار

---

(١) ينظر: الطفل بين الوراثة والتربية، محمد تقي فلسفي، ط ٢، دار سبط النبي، بيروت - لبنان، ١٤٢٦هـ، ج ١، ص ٣٦٥.

(٢) ينظر: مصباح الاصول، تقرير بحث الخوئي للبهسودي (ت ١٤١١هـ)، ط ١، دار الغدير، بيروت - لبنان، ١٩٩٠م، ج ٢، ص ٥١٨.

(٣) نهاية الدراية، محمد حسين القروي (ت ١٣٦١هـ)، ط ١، دار الهدى، بيروت - لبنان، ١٩٩٠م، ج ٤، ص ٤٣٤.

(٤) كفاية الاصول، الأخوند الخراساني، ص ٤٣٠.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٢٣.

(٦) ينظر: عوالي اللئالي، ابن أبي جمهور الأحسائي، ج ٣، ص ٢١٠.

(٧) ينظر: تحريرات في الأصول، مصطفى الخميني، ج ٨، ص ٢٧٨.

(٨) ينظر: المصدر نفسه، ج ٨، ص ٢٧٩.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

التعارض<sup>(١)</sup>، أما التقريب الثاني فهو أنّ دليل القاعدة إذا قيس إلى مجموع أدلة الأحكام الأولية واطلاقاتها كانت اخص منها فينقدّم عليها وان كانت النسبة بينه وبين كل واحد منها العموم من وجه ؛ التقريب الثالث أنّ تقديم كل اطلاقات الأدلة الأولية على القاعدة يوجب سقوطها رأساً بخلاف العكس(منّ تقديم القاعدة على اطلاقات الأدلة)<sup>(٢)</sup>، وتقديم بعضها دون بعض ترجيح بلا مرجح فيقع التعارض فيما بينها وتتساقط لا محالة، أما التقريب الرابع فهو أيقاع التعارض بين اطلاق القاعدة واطلاقات الأدلة الأولية الالزامية والرجوع بعد ذلك إلى البراءة المطابقة لمفاد القاعدة بحسب النتيجة، أما التقريب الخامس فهو ما ذكره المحقق النائيني له من أنّ القاعدة باعتبارها واردة مورد الامتتان والارفاق على الأمة تنتقدّم على اطلاقات سائر الأدلة، أما التقريب السادس فهو تقديم القاعدة على اطلاقات الأدلة الأولية بالحكومة<sup>(٣)</sup>.

أما مستند القاعدة فهو الروايات الواردة الكثيرة المشتهرة بين الفريقين من الشيعة والسنة حتى ادعى فخر المحققين في باب الرهن من الإيضاح تواترها<sup>(٤)</sup> إلا انها على ثلاث طوائف:

الطائفة الأولى: ما وردت في قصة سمرة بن جندب والأنصاري وشكاية الأنصاري إلى رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم) في دخول داره بلا استئذان منه عند ارادة مروره إلى نخلته، منها ما رواه في الكافي والفقيه عن ابن بكير عن زرارة وقد ورد فيه إذهب فاقلعها وارم بها اليه فانه لا ضرر ولا ضرار<sup>(٥)</sup>، وقد وردت هذه القصة في كتب أهل السنة مع اختلاف في كيفية طرح الشكوى والمخاصمة وعدم وجود هذه الجملة فيها<sup>(٦)</sup>.

أما الطائفة الثانية فهي الروايات المتعرضة لجملة من أقضية رسول الله له في فضل الماء والأرض منها ما رواه عقبة بن خالد عن الإمام الصادق قضي رسول الله(صلى الله عليه

---

(١) ينظر: المراسم العلوية، سلاار بن عبد العزيز، ص ٢٣٦.

(٢) الخلل في الصلاة، مصطفى الخميني(ت١٣٩٨هـ)، ط١، مؤسسة العروج، قم - ايران، ١٤١٨هـ، ص٢٦٥.

(٣) بحوث في علم الاصول، محمود الهاشمي الشاهرودي، ج٥، ص٥٠٦.

(٤) ينظر: ايضاح الفوائد، محمد بن الحسن، ج٢، ص٤٨.

(٥) ينظر: فروع الكافي، محمد بن يعقوب الكليني، ط١، دار الهدى، بيروت- لبنان، ١٩٩٠م، ج٥، ص١٢٨.

(٦) ينظر: الفائق، جار الله ابو القاسم الزمخشري(ت٥٣٨هـ)، ط١، دار الغدير، بيروت- لبنان، ١٩٩٠م، ج٢،

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

وآله وسلم) بالشفعة بين الشركاء في الأرضين والمساكن وقال لا ضرر ولا ضرار<sup>(١)</sup>، ومن طريق أهل السنة روى أحمد بن حنبل عن عبادة بن صامت حديثاً اشتمل على افضية عديدة لرسول الله له وفيها قضاؤه بحق الشفعة وقضاؤه بعدم منع فضل الماء ليمنع فضل كلاً وأنه لا ضرر ولا ضرار<sup>(٢)</sup>.

والطائفة الثالثة: ما رواه الصدوق (رحمه الله تعالى) لا ضرر ولا ضرار في الإسلام<sup>(٣)</sup> وما رواه الشيخ في كتاب الشفعة لا ضرر ولا ضرار في الإسلام، وفي النهاية الاثيرية في الحديث لا ضرر ولا ضرار في الإسلام (ضرر) وكذا في تهذيب اللغة للازهري وغريب الحديث والقرآن لابي عبيد وأساس البلاغة للزمخشري ولسان العرب<sup>(٤)</sup>.

وتقريب الاستدلال قال السيد الشهيد الصدر الضرر ذكر بعضهم أنه النقص في المال أو النفس أو العرض وآخرون أنه الشدة والحرج والضيق والظاهر أن الضرر عنوان ينتزع من النقص في احد الامور المذكورة إذا كان بدرجة معتد بها بحيث توجب بحسب طبعه ضيقاً وشدة؛ فالتاجر الذي يضيع منه دينار مثلاً لا يصدق عليه انه تضرر كما أن مجرد الشدة والتضايق النفسي من دون نقص ليس ضرراً<sup>(٥)</sup>، ويقابل الضرر النفع الذي هو أيضاً ليس مجرد الزيادة بل الزيادة الموجبة بحسب طبعه ارتياح النفس وانبساط خاطر، والنقص قد يكون حقيقياً موجباً لصدق الضرر مطلقاً، كمن تقطع يده، وقد يكون اعتبارياً مقيداً ببعض الانظار والقوانين كمن يتلف الخمر الراجع إلى الغير مثلاً فانه ليس ضرراً عليه في القوانين الإسلامية لعدم اعتبارها مالا، وضرر في القوانين غير الإسلامية<sup>(٦)</sup>، ومن قبيل الحكم بعدم ملكية محيي الأرض فانه ضرر في النظام الاسلامي دون الاشتراكي وحديث لا ضرر يشمل الضرر المطلق الحقيقي بلا اشكال وأما شموله للضرر المقيد ببعض الأنظار مبني على مقبوليته عند الشارع الأقدس وصدق

(١) ينظر: وسائل الشيعة، محمد بن الحسن الحر العاملي، ص ١٩٨.

(٢) ينظر: جامع المقاصد، علي بن الحسين المحقق الكركي، ج ٥، ص ٣٠٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ٦٧.

(٤) ينظر: قاعدة لا ضرر، علي محمد باقر السيد السيستاني، دار الغدير، بيروت-لبنان، ١٩٩٠م، ص ٨٢.

(٥) ينظر: المقنعة، محمد بن محمد بن نعمان المفيد، ص ١٨٣.

(٦) ينظر: رسائل المرتضى، علي بن الحسين الشريف المرتضى، ج ١، ص ٦١.

## الفصل الثالث: الأمتنان وأثره في التشريع الإسلامي -----

الضرر بلحاظ العرض والكرامة يتوقف على كون النقص فيه مستلزماً لسلب حق من حقوق الانسان تجاه عرضه وكرامته «كما في سلب حق الانصاري في ناموسه وعرضه<sup>(١)</sup>، وأما الضرر فهو من مادة الضرر، فالمعنى المتعين في المقام كونه بمعنى الضرر المتعمد الذي يصير عليه ويتخذ ذريعة اليه بقريظة المورد، فان سمرة بن جندب كان يتذرع ويصرّ على الاضرار بالانصاري باتخاذ حقه في العذق ذريعة إلى الدخول عليه بلا استئذان؛ فالحكم بان النَّاس مسلطون على اموالهم وان كان غير ضرري في نفسه، ولكن قد يتخذ ذريعة للاضرار بالآخرين ويتقصد به كما فعل سمرة بن جندب<sup>(٢)</sup>.

أما الاتجاهات الفقهية في مفاد الهيئة التركيبية لجملة لا ضرر، فإنَّ الاتجاهات الفقهية الرئيسية في هذه القاعدة ثلاثة:

الأول: و مفاد هذه القاعدة نفي الحكم الضرري أما بصيغة انه ينفي الحكم الشرعي الذي نشأ منه الضرر سواء كان من نفس الحكم أو من الجري على طبقه اي من متعلقه أو مقدماته، وهذا هو الذي اختاره الشيخ الانصاري وتبعته مدرسة المحقق النائيني أو بصيغة أنه رفع للحكم الضرري برفع موضوعه، فلا تشمل القاعدة ما إذا لم يكن الموضوع الذي تعلّق به الحكم ضررياً، بل ما كانت مقدماته ضررية وهذا ما اختاره المحقق الآخوند الخراساني<sup>(٣)</sup>.

الثاني: ومفاد القاعدة تحريم الضرر وهذا ما ذهب إليه شيخ الشريعة وتحت هذا الاتجاه مسلكان

أ- استفادة تحريم الضرر تكليفاً فقط.

ب- تحريمه تكليفاً ووضعاً (أي البطلان)<sup>(٤)</sup>.

الثالث: مفاد القاعدة نفي الضرر غير المتدارك وهو ما ذهب اليه الفاضل التوني وتحت هذا الاتجاه أيضاً مسلكان:

(١) ينظر: الاقتصاد، محمد بن الحسن الطوسي، ص ٨١.

(٢) المصدر نفسه، ص ٨١.

(٣) ينظر: مسالك الأفهام، زين الدين العاملي الشهيد الثاني، ج ٥، ص ٦٢.

(٤) حاشية المكاسب، محمد حسين الأصفهاني، ج ٤، ص ٣٥.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

أ- استفادة نفي الضرر غير المتدارك بمعنى جعل وجوب التدارك على من أضر بالغير.

ب - استفادة الأعم من ذلك ومن نفي الحكم الضرري إذا كان الضرر مربوطاً بالحكم لا يفعل المكلف<sup>(١)</sup>.

والمشاكل المثارة في فقه لاضرر نتعرض للمشكلات التي أثرت في مقام اقتناص المدلول النهائي من الحديث بعد فرض امكان نفي الحكم الضرري به اجمالاً وهي كما يلي:

الأول: إنَّ الحديث على هذا يبتلى بتخصيص الأكثر؛ لأنَّ كثيراً من الأحكام الفقهية تستبطن الضرر كالحودود والديات والقصاص والضمان والخمس والزكاة والجهاد والحج فلا بد من أن يرد منه معنى آخر غير نفي الحكم الضرري<sup>(٢)</sup>.

الثاني: إنَّ الحديث طبق في مسألة الشفعة في بعض رواياته مع أن بيع الشريك لحضته لا يكون ضرراً على شريكه إلا نادراً و بنحو قد يكون مقدمة اعدادية للضرر كما إذا كان المشتري رجلاً خبيثاً قد يضر بالشريك الأول ومثل هذه المقدمات الإعدادية للضرر لا تمنع عن ترتب الحكم الشرعي جزماً<sup>(٣)</sup>.

الثالث: إنَّ الحديث طبق في بعض طرقه على مسألة منع فضل الماء مع أنه ليس بضرر على الثاني وإنما هو من باب عدم النفع فهل يراد بالضرر مجرد عدم النفع وكيف يمكن أن يلتزم بذلك؟

الرابع: إنَّ تطبيق الحديث على قضية سمرة بن جندب أيضاً لا يخلو من اشكال ؛ لأنَّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قد طبق ذلك لإثبات جواز قلع النخلة الراجعة لسمرة مع أن الأمر الضرري إنما هو جواز الدخول بلا استئذان فلا بد من ارتفاع هذا الحكم لا حرمة قلع النخلة<sup>(٤)</sup>.

(١) حاشية المكاسب، محمد حسين الأصفهاني، ج ٤، ص ٣٥.

(٢) ينظر: مدارك الأحكام، محمد العاملي، ج ٢، ص ١٧٨.

(٣) ينظر: مدارك الأحكام، محمد العاملي، ج ٢، ص ١٧٨.

(٤) القواعد الفقهية، مرتضى مطهري، ص ١٨٩.

## الفصل الثالث: الأمتنان وأثره في التشريع الإسلامي -----

وقد أجاب الفقهاء المحققون عن هذه المشاكل بوجوه عديدة كما أنه يندفع العمدة منها ببيان حدود القاعدة حسب ما ذكره<sup>(١)</sup>.

وحدود القاعدة ما قاله الشيخ الأنصاري حيث إنَّها (القاعدة) ناظرة إلى نفي تشريع الحكم الذي ينشأ منه الضرر على أفراد الأمة يختص النفي بالحكم الالزامي الذي يكون العبد ملزماً في امتثاله من الوجوب والحرمة إذ على تقدير كونه موجباً للضرر كان وقوع المكلف في الضرر مستنداً إلى الشارع المقدس بسبب جعله هذا الحكم الضرري الذي لا محيص للمكلف عن امتثاله وأما الحكم غير الالزامي الذي يكون المكلف مرخصاً فيه كالاستحباب والكره فلا يكون مشمولاً للقاعدة حيث إنَّ جعله لا يوجب إيقاع المكلف في الضرر من ناحية الشارع مع رخصته في عدم الإقدام بل الضرر مستند إلى العبد باختياره الإقدام على ما فيه الضرر<sup>(٢)</sup>.

وكذلك انها لا تشمل الأحكام العدمية الضررية على المشهور بين المحققين قال المحقق النائيني على ما في تقريراته وأما حكومة القاعدة على الأحكام العدمية ففيها اشكال بل لا دليل عليها فعلى هذا إذا لزم من عدم الحكم في مورد ضرر على شخص لا يمكن نفي هذا العدم بقاعدة لا ضرر<sup>(٣)</sup>.

وقال الشيخ الأنصاري (قدس الله ثراه) في رسالته (لا اشكال كما عرفت في ان القاعدة تنفي الأحكام الوجودية الضررية تكليفية كانت أو وضعية وأما الأحكام العدمية الضررية مثل عدم ضمان ما يفوت على الحر من عمله بسبب حبسه، ففي نفيها بهذه القاعدة (فيجب ان يحكم بالضمان) اشكال من ان القاعدة ناظرة إلى نفي ما ثبت بالعمومات من الأحكام الشرعية فمعنى نفي الضرر في الاسلام ان الأحكام المجعولة في الاسلام ليس فيها حكم ضرري، ومن المعلوم ان حكم الشرع في نظائر المسألة المذكورة ليس من الأحكام المجعولة في الاسلام وحكمه بالعدم ليس من قبيل الحكم المجعول بل هو اخبار بعدم حكمه بالضمان إذ لا يحتاج العدم إلى حكم به

(١) ينظر: مصباح الاصول، محمد سرور البهسوردي، ج ٢، ص ٥٣٣.

(٢) ينظر: رياض المسائل، علي الطباطبائي، ج ٩، ص ١٣٩.

(٣) مصباح الاصول، محمد سرور البهسوردي، ج ٢، ص ٥٣٣.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

نظير حكمه بعدم الوجوب أو الحرمة أو غيرها فإنه ليس انشاء منه بل هو اخبار حقيقة<sup>(١)</sup>، وكذلك عدم شمول القاعدة لما يكون رفع الضرر خلاف الامتتان حيث إنّ القاعدة واردة في مقام الامتتان على الأمة فهي قاصرة عن شمول كل ما يكون نفي الحكم فيه خلاف الامتتان كالأحكام المجعولة في باب الضمانات فلا تشمل نفي الضمان الثابت بقاعدة اليد، حيث انه خلاف الامتتان على المالك والضمان الثابت بقاعدة الاتلاف من اتلف مال الغير فهو له ضامن<sup>(٢)</sup>.

وأيضاً عدم شمولها لما يكون بطبعه ضرورياً ان القاعدة ناظرة إلى الأحكام الثابتة بالأدلة الأولية من العمومات، والاطلاقات الدالة على التكاليف التي قد تكون ضرورية وقد لا تكون ضرورية كالوضوء، والغسل، والصوم فتفيد تلك الاطلاقات والعمومات بمقتضى ادلة القاعدة بصورة عدم الضرر على المكلف كدليل لا حرج، فهي بمدلولها قاصرة عن شمولها لكل حكم بطبعه من أول الأمر ضرورياً مثل الحج والجهاد والديات والقصاص فهذه الأحكام خارجة عن الاندراج تحت هذه القاعدة تخصصاً<sup>(٣)</sup>، لا بد من التنبيه إلى أمور:

الأول: افتى الفقهاء بعدم لزوم تحمل الانسان الضرر المتوجه إلى الغير لدفعه عنه ولا توجيه الضرر الوارد على نفسه إلى الغير، لدفعه عن نفسه، وقد اختلف في وجهه، قال الشيخ الانصاري(في قاعدة لاضرر)مقتضاها أنه لايجوز لأحد اضرار انسان لدفع الضرر المتوجه إلى نفسه لان الجواز حكم ضرري منفي بالقاعدة وينترتب عليه ماذهب إليه المشهور من عدم جواز إسناد الحائط المخوف وقوعه إلى جذع الجار<sup>(٤)</sup>.

وأيضاً مقتضاها عدم وجوب دفع الضرر عن الغير باضرار نفسه فان وجوب دفع الضرر عن الغير باضرار النفس أيضاً حكم ضرري منفي بالقاعدة<sup>(٥)</sup>.

(١)منتقى الأصول، تقرير بحث الروحاني، عبد الصاحب الحكيم، ج٥، ص٣٧٧.

(٢)المصدر نفسه، ج٥، ص٣٧٨.

(٣)منتقى الأصول، تقرير بحث الروحاني، عبد الصاحب الحكيم، ج٥، ص٣٧٧.

(٤)ينظر: مستمسك العروة، محسن الحكيم، ج١، ص٧٣.

(٥)ينظر: لقواعد الفقهية، بهاء الدين العاملي، ص١٨٩.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

وفي تقارير المحقق النائيني مقتضى ورود الحديث في مقام الامتتان عدم وجوب تحمل الانسان الضرر المتوجه إلى الغير لدفعه عنه ولا وجوب تدارك الضرر الوارد عليه، بمعنى أنه لا يجب تحمل الضرر لرفعه ودفعه عن الغير، ولا يجوز توجيه الضرر الوارد إليه إلى الغير، فلو توجه السيل إلى داره فله دفعه لا توجيهه إلى دار غيره<sup>(١)</sup>.

الثاني: فيما إذا كان تصرف المالك في ملكه موجباً لتضرر جاره نسب إلى المشهور الجواز، قال في المبسوط في باب احياء الموات إن حفر رجل بئراً في داره وأراد جاره أن يحفر بالوعة أو بئر كتيف بقرب هذه البئر لم يمنع منه وأن أدى ذلك إلى تغيير ماء البئر أو كان صاحب البئر يستفذر ماء بئره لقربه الكنيف والبالوعة؛ لأن له ان يتصرف في ملكه بلا خلاف<sup>(٢)</sup>، وقال في السرائر إن إراد أن يحفر في داره أو ملكه وأراد جاره أن يحفر لنفسه بئراً بقرب تلك البئر لم يمنع منه بلا خلاف في جميع ذلك وان كان ينقص بذلك ماء البئر الأولي لان الناس مسلطون على أملاكهم<sup>(٣)</sup>، وجاء في التذكرة إن كل واحد يتصرف في ملكه على العادة كيف شاء ولا ضمان ان أفضى إلى تلف الا ان يتعدى<sup>(٤)</sup>.

الثالث: تعرض الفقهاء لحكم ما لو دار أمر الضرر بين شخصين ومثاله المعروف ما إذا دخل رأس دابة شخص في قدر شخص آخر ولا يمكن التخليص الا بكسر القدر أو ذبح الدابة، قال في التذكرة لو غصبت ديناراً فوق في محبرة الغير بفعل الغاصب أو بغير فعله كسرت لردّه وعلى الغاصب ضمان المحبرة لأنه السبب في كسرها، وان كان كسرها اكثر ضرراً عن تبقية الواقع فيها ضمنه الغاصب ولم تكسر<sup>(٥)</sup>، وفي الدروس لو ادخل ديناراً في محبرته وكانت قيمتها أكثر ولم يمكن كسره لم تكسر المحبرة وضمن صاحبها الدينار مع عدم تقريط صاحبه وقال الشيخ الانصاري يمكن أن يقال بترجيح الأقل ضرراً إذ مقتضى نفي الضرر عن العباد في مقام الامتتان عدم الرضا بحكم يكون ضرره أكثر من ضرر الحكم الآخر لأن العباد

(١) ينظر: القواعد الفقهية، محمد حسين كاشف الغطاء، ص ١٦٣.

(٢) ينظر: المبسوط، محمد بن أحمد السرخسي، ج ٣، ص ٢٧٣

(٣) ينظر: السرائر، ابن ادريس الحلبي، ج ٢، ص ٣٨٢.

(٤) ينظر: تذكرة الفقهاء، ابن ادريس الحلبي، ج ٢، ص ٤١٤.

(٥) ينظر: خيارات، مصطفى الخميني، ج ٢، ص ١٧٧.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

كلهم<sup>(١)</sup>متساوون في نظر الشارع بل بمنزلة عبد واحد فالقاء الشارع أحد الشخصين في الضرر بتشريع الحكم الضرري فيما نحن فيه نظير لزوم الاضرار بأحد الشخصين لمصلحة فكما يؤخذ فيه بالأقل كذلك في ما نحن فيه<sup>(٢)</sup>، وقال السيد الخوئي في بيان مورد كلام الفقهاء تصرف المالك يتصور على وجوه:

الأول: أن يكون المالك بتصرفه قاصداً لاضرار الجار من دون أن يكون فيه نفع له أو في تركه ضرر عليه .

الثاني: هذه الصورة مع كون الداعي إلى التصرف مجرد العبث والميل.

الثالث: أن يكون بداعي المنفعة بأن يكون في تركه قوات منفعته.

الرابع: ان يكون التصرف للتحرز عن الضرر بأن يكون في تركه ضرر عليه<sup>(٣)</sup>.

وقد تسالموا على الحرمة والضمان في الصورة الأولى والثانية، فانه لا اشكال في حرمة الاضرار بالغير ولا سيما الجار، والمفروض انه لا يكون في الصورتين ما يوجب ارتفاع حرمة الاضرار وقد نسب إلى المشهور جواز التصرف وعدم الضمان في الثالثة والرابعة واستدل له بوجهين:

الأول: إن منع المالك عن التصرف في ملكه حرج عليه ودليل نفي الحرج حاكم علي ! ادلة نفي الضرر كما أنه حاكم على الأدلة المثبتة للأحكام<sup>(٤)</sup>.

الثاني: إن تصرف المالك في ملكه في المقام لابد من أن يكون له حكم مجعول من قبل الشارع أما الجواز فهو مستلزم للضرر على الجار وأما الحرمة فهي مستلزمة للضرر على المالك فلا

(١) غنائم الأيام، الميرزا ابو القاسم القمي، ج١، ص١٥٥.

(٢) ينظر: مناهج الأحكام، الميرزا ابو القاسم القمي، ص١٤٨.

(٣) ينظر: السرائر، ابن ادريس الحلبي ج٢، ص٣٨٢.

(٤) ينظر: السرائر ابن ادريس الحلبي، ج٢، ص٣٨٢.

## الفصل الثالث: الأمتنان وأثره في التشريع الإسلامي -----

محالة يكون دليل لا ضرر مجملاً بالنسبة إليهما فيرجع إلى أصالة البراءة عن الحرمة فيحكم بجواز التصرف<sup>(١)</sup>.

أما التطبيقات فقد ذكر الفقهاء بعدم وجوب الوضوء وعدم صحته مع الضرر، قال في العروة الوثقى في شرائط الوضوء منها عدم المانع من استعمال الماء من مرض أو خوف عطش على نفسه أو نحو ذلك وإلا فهو مأمور بالتيمم ولو توضأ والحال هذه بطل<sup>(٢)</sup>.

وذكر الفقهاء عدم صحة الغسل مع الضرر في استعمال الماء: قال في العروة الوثقى إذا تحمل الضرر وتوضأ أو اغتسل فإن كان الضرر في المقدمات من تحصيل الماء ونحوه وجب الوضوء والغسل وصح وإن كان في استعمال الماء في أحدهما بطل<sup>(٣)</sup>، و ذكر الفقهاء في صحة الصوم ووجوبه عدم المرض الذي يتضرر معه الصائم<sup>(٤)</sup> قال في مستند العروة الوثقى اطلاق الآية بظاهرها وإن شمل عموم المرض إلا ان مناسبة الحكم والموضوع والنصوص دللتا على الاختصاص بمرض خاص وهو الذي يضره الصوم<sup>(٥)</sup>، عدم وجوب الصوم على الحامل المقرب التي يضر بها الصوم أو يضر بحملها وعدم وجوبه على المرضعة القليل اللبن إذا أضر بها الصوم أو أضر به<sup>(٦)</sup>، وقال الشيخ الأنصاري لزوم البيع مع الغبن حكم يلزم منه ضرر على المغبون فينتقي بالخبر وكذا لزوم البيع من غير شفعة للشريك وكذا وجوب الوضوء على من لا يجد إلا بثنم كثير، وكذلك سلطنة المالك على الدخول إلى عذقه وإباحته له من دون استئذان من الأنصاري وكذلك حرمة الترافع عند حكام الجور إذا توقف أخذ الحق عليه<sup>(٧)</sup> وقال أيضاً لا فرق في هذه القاعدة بين أن يكون المحقق لموضوع الحكم الضرري من اختيار المكلف أو لا باختياره فإذا صار المكلف باختياره سبباً لمرض أو عدو يتضرر به سقط وجوب الصوم

(١) ينظر: مصباح الاصول، ابو القاسم الخوئي، ج ٢، ص ٥٦٦.

(٢) ينظر: العروة الوثقى، محمد صادق الروحاني، ص ٧٤.

(٣) ينظر: المصدر نفسه ١١٥.

(٤) ينظر: العروة الوثقى، محمد صادق الروحاني: ٣٦٨ - ٣٦٩.

(٥) لقواعد الفقهية، مرتضى الأنصاري، ص ١٢٦.

(٦) ينظر: المصدر نفسه، ص ١٢٥.

(٧) ينظر: فوائد الاصول، محمد علي الكاظمي، ج ٢، ص ٥٣٥.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

والحج وكذا إذا اجنب نفسه مع العلم بتضرره بالغسل أو قصر في الفحص عن قيمة ما باعه فصار مغبوناً<sup>(١)</sup>.

أما الاستثناءات من القاعدة فالحكم بوجود الاجتناب من الملاقى للنجس مع كونه مستلزماً للضرر على المالك مثل ما إذا وقعت مية فارة في دهن أو مرق<sup>(٢)</sup> لما دل عليه النصوص مثل ما رواه السكوني عن الإمام الصادق (عليه السلام) أن أمير المؤمنين (عليه السلام) سئل عن قدر طبخت فإذا في القدر فارة فقال يهراق مرقها<sup>(٣)</sup>، يجب شراء ماء الوضوء ولو باضعاف قيمته فانه ضرر مالي عليه ولكنه مستثنى من القاعدة بالنص مثل ما رواه صفوان قال: سألت الإمام الكاظم عن رجل احتاج إلى الوضوء للصلاة وهو نقدر على الماء فوجد بقدر ما يتوضأ به بمئة درهم أو بألف درهم وهو واجد لها ايشترى ويتوضأ أو يتيمم، قال (عليه السلام) لا بل يشتر<sup>(٤)</sup>.

ويجب الغسل على مريض اجنب نفسه عمداً وإن كان الغسل ضرراً عليه على ما ورد في النص مثل ما رواه محمد بن مسلم قال: سألت الإمام الصادق عن رجل تصيبه الجنابة في ارض باردة ولا يجد الماء وعسى ان يكون الماء جامداً فقال ليغتسل على ما كان<sup>(٥)</sup>، وإن كان المشهور أعرضوا عنه وحكموا بعدم وجوب الغسل على تقدير كونه ضرراً عليه<sup>(٦)</sup>.

وفي قاعدة "لا ضرر ولا ضرار"، يلعب الامتتان دوراً مهماً في تحقيق أهداف هذه القاعدة، وذلك من خلال:

- 
- (١) ينظر: فوائد الاصول، محمد علي الكاظمي، ج ٢، ص ٥٣٥.
  - (٢) ينظر: مصباح الاصول، ابو القاسم الخوئي، ج ٢، ص ٥٣٨.
  - (٣) ينظر: الوسائل، محمد بن الحسن الحر العاملي ج ١٦، ص ١٨٨.
  - (٤) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٧٧.
  - (٥) الوسائل، محمد بن الحسن الحر العاملي، ج ٢، ص ١١٨.
  - (٦) ينظر: مصباح الاصول، ابن الدريس الحلبي، ج ٢، ص ٥٣٨.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

أولاً: الحث على فعل الخير؛ فالامتتان على ما بذله الآخرون من خير يدفعنا إلى فعل الخير لهم، وذلك سعياً لنيل رضاهم وشكرهم<sup>(١)</sup>.

ثانياً: المحافظة على العلاقات الاجتماعية؛ فالامتتان يقوي العلاقات الاجتماعية بين الناس، ويجعلها أكثر متانة واستقراراً<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: تحقيق العدالة الاجتماعية؛ فالامتتان يدفعنا إلى رد الجميل لمن أحسن إلينا، وذلك من شأنه تحقيق العدالة الاجتماعية بين الناس، وفيما يلي بعض الأمثلة على كيفية تطبيق الامتتان في قاعدة "لا ضرر ولا ضرار" في فقه الإمامية:

أولاً: إذا أعطى شخص ما جاره قطعة أرض، فإنّ جاره عليه أن يرد له الجميل بشكر ما أعطاه، وذلك من خلال مساعدته في أعماله أو تقديم الهدايا له<sup>(٣)</sup>.

ثانياً: إذا قدم شخص ما مساعدة مالية لشخص آخر، فإنّ هذا الشخص عليه أن يرد الجميل بشكر من قدم له المساعدة، وذلك من خلال رد المال إليه أو مساعدته في أعماله<sup>(٤)</sup>.

ثالثاً: إذا قام شخص ما بمساعدة شخص آخر في وقت الشدة، فإنّ هذا الشخص عليه أن يرد الجميل بشكر من ساعده، وذلك من خلال زيارته أو مساعدته في أعماله.

وهكذا، فإن الامتتان هو من الأخلاق الحميدة التي تساهم في تحقيق أهداف قاعدة "لا ضرر ولا ضرار" في فقه الإمامية، وذلك من خلال الحث على فعل الخير، والحفاظ على العلاقات الاجتماعية، وتحقيق العدالة الاجتماعية<sup>(٥)</sup>

من النماذج التطبيقية أيضاً على الامتتان وأثرها في القواعد الفقهية هو قاعدة الاطلاق<sup>(٦)</sup>، وتعني هذه القاعدة أن اللفظ إذا ورد في الشرع من غير قيد أو شرط، فإنه يشمل

(١) ينظر: مصباح الفقيه، آقا رضا الهمداني، ج ١، ص ٤٤٨.

(٢) ينظر: القواعد الفقهية، مرتضى مطهري، ص ١٧٨.

(٣) ينظر: مصباح الفقيه، آقا رضا الهمداني، ص ١٦٧.

(٤) ينظر: قواعد الأصول، محمد جواد العاملي، ص ١٧٨.

(٥) ينظر: المصدر نفسه، ص ١٧٨.

(٦) ينظر: المسائل السروية، محمد بن محمد بن نعمان المفيد، ص ٥٩.

## الفصل الثالث: الأمتنان وأثره في التشريع الإسلامي -----

جميع أفرادها، ما لم يرد دليل على تخصيصه أو تقييده، فإن الإطلاق في فقه الإمامية هو قاعدة فقهية تُفسر بها الأحكام الشرعية التي جاءت بصيغة عامة، بحيث تُشمل جميع أفرادها ما لم يُخصص ذلك بدليل، وتقوم هذه القاعدة على مبدأ أنه إذا جاءت الأحكام الشرعية بصيغة عامة، فإنها تُحمل على عمومها<sup>(١)</sup>، ما لم يُثبت خلاف ذلك بدليل خاص، وتشمل هذه القاعدة جميع الأحكام الشرعية، سواء كانت واجبة أو مستحبة أو مكروهة أو محرمة، ويرى الفقهاء الإمامية أن هذه القاعدة هي من القواعد الفقهية التي تُساعد على فهم الأحكام الشرعية بشكل صحيح، وفيما يلي بعض الأمثلة على تطبيق قاعدة الإطلاق في فقه الإمامية:

أولاً: إذا أمر الله تعالى بالصلاة، فإنّ هذه القاعدة تُفسر الأمر بأنه شامل لجميع أنواع الصلاة، سواء كانت فرضاً أو نافلة<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: إذا نهى الله تعالى عن الزنا، فإنّ هذه القاعدة تُفسر النهي بأنه شامل لجميع أنواع الزنا، سواء كان زنا المحارم أو زنا غير المحارم، وهناك العديد من الأدلة من القرآن الكريم والسنة الشريفة على قاعدة الإطلاق، منها قال الله تعالى: ﴿قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾<sup>(٣)</sup>، ولذلك فإنّ قاعدة الإطلاق من القواعد التي يجب على المسلم أن يحرص على تطبيقها؛ ولفهم الأحكام الشرعية بشكل صحيح، وفيما يلي بعض التفاصيل حول قاعدة الإطلاق، منها شروط الإطلاق لكي تُطبق قاعدة الإطلاق، يجب أن تتوفر الشروط الآتية:

أولاً: أن يكون الحكم الشرعي جاء بصيغة عامة، بحيث يُشمل جميع أفرادها<sup>(٤)</sup>.

ثانياً: أن لا يكون هناك دليل خاص يُخصص الحكم العام.

أما أنواع الإطلاق هناك عدة أنواع للإطلاق<sup>(٥)</sup>، منها

أولاً: إطلاق اللفظ: وهو إطلاق اللفظ على معناه الأصلي.

ثانياً: إطلاق المعنى: وهو إطلاق المعنى على جميع أفرادها.

ثالثاً: إطلاق الزمان: وهو إطلاق الحكم على جميع الأزمنة.

(١) ينظر: قواعد الأصول، محمد جواد العاملي، ص ١٤٨.

(٢) ينظر: فقه الأصول، محسن الحكيم (ت ١٣٩٠ هـ)، ط ١، دار الغدير، بيروت - لبنان، ١٩٩٣ م، ص ١٣٦.

(٣) سورة يونس، آية: ٦٦ .

(٤) ينظر: المقنعة، محمد بن محمد المفيد، ص ٦٨٨.

(٥) ينظر: حقائق الأصول، محسن الحكيم، ج ١، ص ٥٥٤.

## الفصل الثالث: الأمتنان وأثره في التشريع الإسلامي -----

- رابعاً: إطلاق المكان: وهو إطلاق الحكم على جميع الأماكن، أما آثار الإطلاق للإطلاق عدة آثار<sup>(١)</sup>، منها:
- أولاً: يشمل جميع أفراد الحكم العام.
- ثانياً: يلغي القياس.
- ثالثاً: يُوجب الاجتهاد في معرفة المراد من الحكم العام، وفيما يلي بعض الأمثلة على تطبيق قاعدة الإطلاق في فقه الإمامية:
- أولاً: حكم الصلاة: أمر الله تعالى بالصلاة، وهذه القاعدة تُفسر الأمر بأنه شامل لجميع أنواع الصلاة، سواء كانت فرضاً أو نافلة<sup>(٢)</sup>.
- ثانياً: حكم الزنا: نهى الله تعالى عن الزنا، وهذه القاعدة تُفسر النهي بأنه شامل لجميع أنواع الزنا، سواء كان زنا المحارم أو زنا غير المحارم<sup>(٣)</sup>.
- ثالثاً: حكم البيع: أباح الله تعالى البيع، وهذه القاعدة تُفسر الإباحة بأنها شاملة لجميع أنواع البيع، سواء كان بيعاً نقداً أو بيعاً آجلاً<sup>(٤)</sup>.
- رابعاً: حكم الطلاق: أباح الله تعالى الطلاق، وهذه القاعدة تُفسر الإباحة بأنها شاملة لجميع أنواع الطلاق، سواء كان طلاقاً رجعيّاً أو طلاقاً بائناً<sup>(٥)</sup>.

و للأمتنان أثر كبير في قاعدة الإطلاق في فقه الإمامية، وذلك من خلال الدليل على الإطلاق إذ يُعد الأمتنان دليلاً قوياً على الإطلاق؛ لأن الأمتنان يُشعر الإنسان ويجعله يدرك أن الله تعالى رحيم كريم، وأنه لا يُقيد الأحكام الشرعية إلا لحكمة، وكذلك التطبيق على الإطلاق إذ يُستخدم الأمتنان في تطبيق قاعدة الإطلاق، وفيما يلي بعض الأمثلة على أثر الأمتنان في قاعدة الإطلاق، ففي قاعدة الإطلاق يُحمل على العموم إذ يُعتبر الأمتنان دليلاً على هذه القاعدة؛ ولأن الأمتنان يُشعر الإنسان بفضل الله تعالى عليه، ومن ثم فهو يُحمل على العموم، إلا إذا ورد دليل على تخصيصه أو تقييده، وفي قاعدة الإطلاق يُحمل على ما يغلب في

(١) ينظر: فقه الأصول، محسن الحكيم، ص ١٧٨.

(٢) ينظر: قواعد الأصول، محمد جواد العامل، ص ١٨٨.

(٣) ينظر: جامع الخلاف والوافق، علي بن محمد القمي، ص ٥٨١.

(٤) ينظر: جامع المقاصد، علي بن الحسين المحقق الكركي، ج ٤، ص ٦٩.

(٥) ينظر: الوسيلة، ابن حمزة الطوسي (ت ٥٦٠هـ)، ط ١، الخيام، قم - إيران، ١٤٠٨هـ، ص ٣٢٣.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

العرف حيث يُعتبر الامتتان دليلاً على هذه القاعدة، وهذا يُساعده على إدراك أن الله تعالى يُريد تيسير الأمور على عباده، ومن ثم فإن الإطلاق يُحمل على ما يغلب في العرف، حتى لا يُشق على الناس<sup>(١)</sup>.

وبناءً على ما سبق، يتضح أنّ للامتان أثراً كبيراً في قاعدة الإطلاق في فقه الإمامية، لأنه دليل على الإطلاق، ويُساعد على تطبيقه.

ومن القواعد الفقهية هي قاعدة تحريم المنهي وهي قاعدة فقهية تُفيد أنّ كل ما نهى الله تعالى عنه أو رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) فهو محرم شرعاً، وتقوم هذه القاعدة على مبدأ أنّ الله تعالى ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) لا يأمران إلا بالخير، ولا ينهيان إلا عن الشر، وتشمل هذه القاعدة جميع النواهي الواردة في القرآن الكريم والسنة الشريفة، سواء كانت صريحة أو ضمنية، ويرى الفقهاء الإمامية أنّها تُساعد على فهم الأحكام الشرعية بشكل صحيح، وفيما يلي بعض الأمثلة على تطبيق قاعدة تحريم المنهي عنه في فقه الإمامية<sup>(٢)</sup>:

أولاً: إذا نهى الله تعالى عن الزنا، فإنّ هذه القاعدة تُفيد أنّ الزنا محرم شرعاً. ثانياً: إذا نهى الله تعالى عن الربا، فإنّ هذه القاعدة تُفيد أنّ الربا محرم شرعاً<sup>(٣)</sup>.

ثالثاً: إذا نهى الله تعالى عن الخمر، فإنّ هذه القاعدة تُفيد أنّ الخمر محرم شرعاً. وهناك العديد من الأدلة من القرآن الكريم والسنة الشريفة على قاعدة تحريم المنهي عنه، منها قال الله تعالى: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا}:(٤)، وقال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): (كل ما حرمه الله ورسوله فهو حرام، وكل ما أحله الله ورسوله فهو حلال)<sup>(٥)</sup>.

ولذلك فإنّ قاعدة تحريم المنهي عنه من أهم القواعد الفقهية التي يجب على المسلم أن يحرص على تطبيقها، وذلك لتجنّب الوقوع في المحرمات.

(١) ينظر: السرائر، ابن إدريس الحلبي، ج ٢، ص ٧٠٩.

(٢) ينظر: فقه الأصول محسن الحكيم، ص ١٨٤.

(٣) ينظر: المصدر نفسه، ص ١٨٥.

(٤) سورة الحشر، آية: ٧.

(٥) مصباح الفقاهة، ابو القاسم الموسوي السيد الخوئي، ج ١، ص ٣٤٩.

## الفصل الثالث: الامتتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

أما أقسام المنهي عنه فيقسم المنهي عنه إلى قسمين رئيسيين: أولاً: المنهي عنه صراحة وهو ما جاء النهي عنه في القرآن الكريم أو السنة الشريفة صراحة<sup>(١)</sup>.

ثانياً: المنهي عنه ضمناً: وهو ما يمكن أن يستتبط من النهي عن أمر آخر. أما شروط تحريم المنهي عنه لكي يحكم على الشيء بأنه محرم، يجب أن تتوافر فيه الشروط الآتية:

أولاً: أن يكون الشيء منهيًا عنه صراحة أو ضمناً<sup>(٢)</sup>

ثانياً: أن يكون المنع من الله تعالى أو رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم).

ثالثاً: أن يكون المنع قاطعاً، أي لا يُستثنى منه شيء.

أما آثار تحريم المنهي عنه للتحريم عدة آثار، منها:

أولاً: عدم جواز فعل الشيء.

ثانياً: وجوب الكفارة على من فعله<sup>(٣)</sup>.

وجوب الابتعاد عنه، وفيما يلي بعض الأمثلة على تطبيق قاعدة تحريم المنهي عنه في فقه الإمامية منها حكم الربا وقد نهى الله تعالى عن الربا صراحة، وهذه القاعدة تُفيد أنّ الربا محرم شرعاً، وحكم الخمر، وقد نهى الله تعالى عن الخمر صراحة، وهذه القاعدة تُفيد أنّ الخمر محرم شرعاً، وهناك العديد من الأمثلة على المنهي عنه ضمناً، منها الاعتداء على النفس أو الغير فيحرم الاعتداء على النفس أو الغير؛ لأنّ الله تعالى أمر بحفظ النفس وحرّم الاعتداء عليها، والغش والخداع يُحرم الغش والخداع؛ لأنّ الله تعالى أمر بالصدق والأمانة، والإساءة إلى الآخرين يُحرم الإساءة إلى الآخرين؛ لأنّ الله تعالى أمر بالتعامل بالحسنى مع الآخرين<sup>(٤)</sup>.

وللامتتان أثر كبير في قاعدة تحريم المنهي عنه في فقه الإمامية، وذلك من خلال الدليل على التحريم حيث يُعد الامتتان دليلاً قوياً على التحريم؛ ولأن الامتتان يُشعر أنه لا يُحرم الله تعالى إلا ما فيه ضرر على الإنسان، وكذلك التطبيق على التحريم إذ يُستخدم الامتتان في تطبيق قاعدة تحريم المنهي عنه، وذلك من خلال الامتتان على نعم الله تعالى من خلال الالتزام

(١) ينظر: قواعد الأصول، محمد جواد العاملي، ص ١٧٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٧٨.

(٣) ينظر: فقه الأصول، محسن الحكيم، ص ١٨٤.

(٤) ينظر: المصدر نفسه، ص ١٨٥.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

بالتحريم إذ يُشعر الإنسان أن الله تعالى يُريد الخير له، وأن التحريم هو من باب الخير له، ومن ثم فإنه يجب عليه الالتزام بالتحريم<sup>(١)</sup>.

ومن الأمثلة على أثر الامتتان في قاعدة تحريم المنهي عنه في فقه الإمامية، ما يلي منها أثر الامتتان في الاستدلال على تحريم الربا إذ يُعد الامتتان دليلاً قوياً على تحريم الربا، وذلك لأنّ بالامتتان يُجعلهُ يُدرك أن الله تعالى رحيم كريم، وأنه لا يُحرم إلا ما فيه ضرر للإنسان، ومن ثم فإن الربا محرم، لأنه يُؤدي إلى ظلم النَّاس<sup>(٢)</sup>، والإضرار بهم، وكذلك ان الامتتان له أثر في تطبيق تحريم الخمر إذ يُستخدم في تطبيق قاعدة تحريم الخمر، وذلك من خلال معرفة أنّ الله تعالى لا يُحرم إلا ما فيه ضرر للإنسان، ومن ثم فإن الخمر محرم، لأنّه يُؤدي إلى الإضرار بالإنسان، وفساد عقله، وأيضاً أثر الامتتان في تطبيق تحريم الزنا: حيث يُستخدم الامتتان في تطبيق قاعدة تحريم الزنا، وأن الله تعالى رحيم كريم، وأنه لا يُحرم إلا ما فيه ضرر للإنسان، ومن ثم فإن الزنا محرم؛ لأنه يُؤدي إلى الإضرار بالإنسان، وفساد المجتمع<sup>(٣)</sup>.

وهكذا، فإن الامتتان له أثر كبير في قاعدة تحريم المنهي عنه في فقه الإمامية، وذلك من خلال كونه دليلاً على التحريم، ويُساعد على تطبيقه.

ومن الأمثلة التطبيقية قاعدة نفي السبيل<sup>(٤)</sup>، فوجود الألفاظ الأخرى للقاعدة وهي (نفي السبيل للكافرين على المسلمين)<sup>(٥)</sup>، وقاعدة (نفي سلطنة الكافر على المسلم)<sup>(٦)</sup>، وقاعدة (الإسلام يعلو ولا يُعلَى عليه)<sup>(٧)</sup>، وسوف نوضح هذه القاعدة كما آت:

جاء في القواعد الفقهية (ان من القواعد الفقهية التي عمل بها الأصحاب وطبقوها على

موارد كثيرة في مختلف أبواب الفقه من العبادات، والمعاملات، والأحكام القاعدة المعروفة

(١) ينظر: قواعد الأصول، محمد جواد العاملي، ص ١٧٨.

(٢) ينظر: رسائل المرتضى، علي بن الحسين الشريف المرتضى، ج ١، ص ١٤٠.

(٣) ينظر: كفاية الأحكام، محمد باقر المحقق السبزواري، ج ٢، ص ٦١٢.

(٤) ينظر: المكاسب، مرتضى بن محمد الأنصاري، ج ١، ص ١٨٠.

(٥) القواعد الفقهية، محمد كاظم المصطفوي، ج ١، ص ١٥٧.

(٦) المكاسب، مرتضى بن محمد الأنصاري، ج ١، ص ١٥٨.

(٧) جواهر الكلام، محمد حسن الجواهري، ج ٢٩، ص ٢٠٦.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

المشهور، أي (قاعدة) نفي السبيل للكافرين على المسلمين، وبهذه القاعدة تمسك شيخنا الأعظم في عدم صحة بيع العبد المسلم الكافر<sup>(١)</sup>.

ومعنى القاعدة (ان الله تبارك وتعالى لم يجعل ولن يجعل في عالم التشريع حكماً يكون موجباً لكونه سبيلاً وسلطاناً للكافرين على المؤمنين، وتشريع جواز بيع عبد المسلم من الكافر ونفوذه وصحته موجب لسلطنة الكافر على المسلم منفي (بهذه القاعدة) وكذلك اجارته واعارته له)<sup>(٢)</sup>.

وهذه القاعدة النافية للجعل التشريعي لسلطنة الكافر على المسلم تكون حاكمة على الأدلة المتكفلة لبيان الأحكام الواقعية<sup>(٣)</sup>.

وبعبارة أخرى: «إن شرف الاسلام وعزته مقتض بل علة تامة لأن لا يجعل في أحكامه وشرائطه ما يوجب ذل المسلم وهوانه وقد قال الله تبارك وتعالى في كتابه العزيز (والله العزة ولرسوله وللمؤمنين ولكن المنافقين لا يعلمون)<sup>(٤)</sup> فكيف يمكن أن يجعل الله حكماً ويشعره يكون سبباً لعلو الكفار على المسلمين<sup>(٥)</sup> ومن أنواع السبيل تفوق الكفار على المؤمنين من حيث الحجة وفيه روايات، فالآية عامة تشمل نفي وجود حجة للكافر على المسلم بل حجتهم داحضة<sup>(٦)</sup>

أما مستند القاعدة وقد استدلت لهذه القاعدة بالقرآن الكريم والسنة فقد استدلت المحقق الكركي للمشهور: فقال لا خلاف عندنا في أن الكافر لا تثبت ولايته على المسلم قال الله تعالى: ﴿ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً﴾<sup>(٧)</sup>.

أما السنة فقد نقل الشيخ الأنصاري الاستدلال للمشهور على القاعدة بالحديث النبوي المرسل في كتب أصحابنا واستدلّ لهم به في موارد متعددة حتى في عدم جواز علق بناء الكافر على بناء المسلم، بل عدم جواز مساواته، وهو قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): (الاسلام يعلو ولا

(١) القواعد الفقهية، محمد تقي البجنوردي، ج ١، ص ١٥٧.

(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٥٧.

(٣) ينظر: المكاسب، مرتضى بن محمد الأنصاري، ج ١، ص ١٨٠.

(٤) سورة المنافقين، آية: ٨.

(٥) ينظر: القواعد الفقهية، محمد تقي البجنوردي، ج ١، ص ١٦١.

(٦) ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن، الفضل بن الحسن الطبرسي، ج ٢، ص ١٢٨.

(٧) سورة النساء، آية: ١٤١.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

يعلی علیه<sup>(١)</sup>، وقد ذكر السيد البجنوردي هذا الحديث فقال: «فعمدة الكلام دلالتة وإلا فمن حيث السند موثوق الصدور عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لاشتهاره بين الفقهاء وعملهم به، والظاهر من هذا الحديث الشريف بقرينة ظاهر الحال انه في مقام وان الاسلام يكون موجبا لعلق المسلم على غيره في مقام تشريع أحكامه<sup>(٢)</sup>، ذكر السيد الخوئي والشيخ الأنصاري الاستدلال للمشهور «بالروايات الواردة في عدم استقرار ملك الكافر على المسلم واستدامته<sup>(٣)</sup> فمن الروايات ما رواه حماد بن عيسى عن الإمام الصادق (عليه السلام) (أن أمير المؤمنين أتني بعد ذمي قد أسلم؟ فقال: إذهبوا فبيعهوه من المسلمين وادفعوا ثمنه إلى صاحبه ولا تقروه عنده)<sup>(٤)</sup>، وقال الشيخ الأنصاري: (إن الكافر يمنع من استدامته) استدامة ملكه لا للمسلم) لأنه لو ملكه قهراً بآرث أو أسلم في ملكه بيع عليه، فيمنع من ابتدائه كالنكاح<sup>(٥)</sup>، وقد نقل السيد الخوئي (رحمه الله عليه) عن استاذه الميرزا النائيني في توضيح الاستدلال بالرواية المتقدمة فقال: (إن أمر أمير المؤمنين عليه السلام) بالبيع من المسلم ونهيه عن الاستقرار عند الكافر يدلّ بالملازمة العقلية على عدم تملك الكافر العبد المسلم ملكاً مستقراً<sup>(٦)</sup>

أما التطبيقات على ما تقدم فقد ذكر الشيخ الأنصاري (قدس الله ثراه) فقال: يشترط في من انتقل إليه العبد المسلم ثمناً أو مثنماً أن يكون مسلماً فلا يصح نقله إلى الكافر عند علمائنا كما في التذكرة واستدل للمشهور بأن الاسترقاق سبيل على المؤمن<sup>(٧)</sup> فينتقى بقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾<sup>(٨)</sup>، والامتان في الآية المباركة يكمن في منع التسلط، فيعدّ الرأي الأكثر شيوعاً هو أن الله تعالى يمنع الكافرين من التغلب على المؤمنين بشكلٍ مطلق، سواءً في أمور الدين أو الدنيا، فالمؤمنون، بفضل إيمانهم وتقواهم، في أمانٍ من

(١) المكاسب، مرتضى بن محمد الانصاري، ج ١، ص ١٥٨.

(٢) ينظر: القواعد الفقهية محمد تقي البجنوردي، ج ١، ص ١٥٩ - ١٦٠.

(٣) ينظر: مصباح الفقاهة، علي اكبر ابو القاسم الخوئي ج ٥، ص ٨١.

(٤) الوسائل، محمد بن الحسن الحر العاملي، ج ١٢، ص ٢٨٢.

(٥) المكاسب، مرتضى بن محمد الانصاري، ج ١، ص ١٥٨.

(٦) مصباح الفقاهة، علي اكبر ابو القاسم الخوئي، ج ٥، ص ٨٣.

(٧) ينظر: المكاسب، مرتضى بن محمد الانصاري، ج ١، ص ١٥٨.

(٨) سورة النساء، آية: ١٤١.

## الفصل الثالث: الأمتنان وأثره في التشريع الإسلامي -----

سيطرة الكافرين واستبدادهم<sup>(١)</sup>، وبشر الامتنان في الآية المباركة إلى غلبة الحق فيشير بعض المفسرين إلى أن هذه الآية تُؤكّد على غلبة الحق على الباطل، وأنّ إيمان المؤمنين يُمكنهم من هزيمة الكفر مهما عظم بطشه، فالنصر الحقيقي هو نصر إيمانيّ يدوم، بينما ينتهي نصر الكافرين الزائل<sup>(٢)</sup>، وكذلك يركز الامتنان في الآية المباركة على حماية المؤمنين فيفسر المؤمنون على أنّ الآية المباركة هي حماية الله تعالى للمؤمنين من كيد الكافرين ومكرهم؛ فالله تعالى يُحيط المؤمنين برعايته ويحصّنهم من شرّ أعدائهم، مهما سعوا لإيذائهم<sup>(٣)</sup>، ويشير الامتنان على أنّ الآية تحمل بشارة للمؤمنين، وتُثبت إيمانهم وتُضفي عليهم الطمأنينة، فعلمهم بوقوف الله تعالى إلى جانبهم يُعزّز عزائمهم ويُمكنهم من مواجهة التحديات بثبات وإيمانٍ راسخ، وتُؤكّد هذه الآية على عدالة الله تعالى، فهو لا يُمكن الظالمين من التغلّب على المظلومين، فالمؤمنون، بصِفَتِهِمْ مظلومين من قبل الكافرين، سيُنصِفهم الله تعالى ويُظهر علوّه وعدله<sup>(٤)</sup>.

وذكر السيد البجنوردي عدم جواز تملكه أي الكافر للمسلم بأي نحو من أنحاء التملك الاختياري سواء كان بالشراء أو كان بالصلح أو بالهبة أو بأي ناقل شرعي، وذلك من أوضح مصاديق هذه القاعدة لأنه أي سبيل وعلق يكون أعظم من كون المسلم عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء وهو كلّ على مولاه وقال «لو تملك (الكافر المسلم) بالملك القهري كالإرث فيما إذا كان المورث أيضاً كافراً أو أسلم في ملك الكافر يجبر على البيع، ولا تقرّ يده عليه، بل يباع عليه ولا يعتنى بمولاه<sup>(٥)</sup>، قال المحقق في الشرائع لا سبيل للكافر على الملقوط المحكوم بأسلامه ظاهراً<sup>(٦)</sup>، وقال الشهيد الثاني في الروضة البهية (ويشترط أن يكون المشتري مسلماً إذا ابتاع مصحفاً، أو مسلماً، لما في ملكه للأول من الإهانة، وللثاني من الإذلال وإثبات السبيل له عليه، ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً، وفي حكم المسلم ولده الصغير والمجنون ومسيبه

(١) ينظر: البناييع الفقهية، علي أصغر مرواريد، ج ٢٠، ص ٥.

(٢) ينظر: دراسات في المكاسب المحرمة، حسين علي المنتظري، ج ١، ص ٤٨٩.

(٣) ينظر: دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية، حسين علي المنتظري، ج ٢، ص ٢٠.

(٤) ينظر: فقه الصادق (عليه السلام)، محمد صادق الروحاني، ج ١٤، ص ١٥٦.

(٥) ينظر: القواعد الفقهية محمد تقي للجنوردي، ج ١، ص ١٦٣.

(٦) ينظر: شرائع الاسلام، جعفر بن الحسن المحقق الحلبي، ج ٣، ص ٢٥٩.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

المنفرد به إن أحقناه به فيه، ولقيط يحكم بإسلامه ظاهراً<sup>(١)</sup>، وقال الشيخ الطوسي في المبسوط فان أوصى بعبد مسلم لمشرك لم يصح؛ لأنَّ المشرك لا يملك المسلم<sup>(٢)</sup>، وقال السيد الخميني(رحمه الله): (لو كانت الروابط السياسية بين الدول الإسلامية والأجانب موجبة لاستيلائهم على بلادهم أو نفوسهم أو أموالهم، أو موجبة لاسرهم السياسي، يحرم على رؤساء الدول تلك الروابط والمناسبات)<sup>(٣)</sup>، وقال صاحب الجواهر: (ولا تثبت له أي لا تثبت الشفعة للكافر) على المسلم ولو اشتراه من ذمّي أو غيره بلا خلاف فيه أيضاً، بل الاجماع بقسميه عليه مضافاً إلى قوله تعالى: (لن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً)<sup>(٤)</sup> وإلى أنَّ الاسلام يعلو ولا يعلى عليه فلا يقهر الكافر المسلم على أخذ ماله من يده)<sup>(٥)</sup>، وقال صاحب الجواهر (بالنسبة إلى الكافر ولو اسلمت زوجته قبل الدخول انفسخ العقد لحرمة تزويجها بالكافر ولو استدامة، فان الله لم يجعل للكافرين على المؤمنين سبيلاً)<sup>(٦)</sup>، وقال الشيخ الطوسي في الخلاف (لا يرث الكافر المسلم بلا خلاف، وعندنا أن المسلم يرث الكافر قريباً كان أو بعيداً دليلنا اجماع الفرقة وأخبارهم وأيضاً قول النبي(صلى الله عليه وآله وسلم)(الاسلام يعلو ولا يعلى عليه)<sup>(٧)</sup>.

أما الاستثناءات فقد ذكر الفقهاء ومنهم الشيخ الأنصاري موارد للاستثناء من عدم جواز تملك الكافر للعبد المسلم منها: إذا كان الشراء مستعقباً للانعتاق : بأن يكون ممن ينعق على الكافر قهراً واقعاً كالأقارب أو ظاهراً كمن أقر بحرية مسلم ثم اشتراه أو بأن يقول الكافر للمسلم اعتق عبدك بكذا فأعتقه ذكر ذلك العلامة في التذكرة وتبعه جامع المقاصد والمسالك ومنها ما لو اشترط البائع عتقه فأن الجواز هنا محكي عن الدروس والروضة<sup>(٨)</sup>، و قال الشيخ الطوسي

(١) الروضة البهية، زين الدين الشهيد الثاني(ت٩٦٥هـ)، ط١، دار الهدى، بيروت- لبنان، ١٩٩٠م، ج ٣، ص ٢٤٣.

(٢) ينظر: المبسوط، محمد بن أحمد السرخسي، ج ٢، ص ٦٢.

(٣) تحرير الوسيلة، مصطفى الخميني، ج ١، ص ٤٨٦.

(٤) تحرير الوسيلة، الخميني، ج ١، ص ٤٨٦.

(٥) جواهر الكلام، محمد حسن الجواهري، ج ٦، ص ٢٩٤.

(٦) المصدر نفسه، ج ٦، ص ٢٩٤.

(٧) السرائر، ابن ادريس الحلبي، ج ٣، ص ٢٦٦.

(٨) ينظر: المكاسب، مرتضى بن محمد الانصاري، ج ١، ص ١٥٩.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

في الخلاف: (إذا استأجر كافر مسلماً لعمل في الذمة صح بلا خلاف وإذا استأجره مدة من الزم شهراً أو سنة ليعمل عملاً صح أيضاً عندنا وأدعى في الإيضاح انه لم ينقل من الأمة فرق بين الدين وبين الثابت في الذمة في الاستئجار)<sup>(١)</sup>

أما فيما يخص رسالتنا فهو أن الامتتان يعد شعور بالعرفان والتقدير لما يقدمه شخص آخر، وهو شعور ضروري للحفاظ على العلاقات القوية والإيجابية.

ففي قاعدة نفي السبيل في فقه الإمامية، يمكن أن يكون الامتتان شعوراً مهماً للمؤمنين، فهذه القاعدة تؤكد على أن الإسلام دين يحفظ كرامة الإنسان، ولا يسمح لأي شخص، مهما كان دينه أو عقيدته، بالتسلط على غيره<sup>(٢)</sup>، يمكن أن يعبر المؤمنون عن إمتنانهم للقاعدة من خلال عدة طرق، منها:

أولاً: الشكر لله تعالى على هذه القاعدة التي تحميهم من الظلم والاضطهاد.

ثانياً: السعي لنشر هذه القاعدة بين غير المسلمين، حتى يدركوا قيمة الإسلام واحترامه للإنسان.

ثالثاً: الالتزام بمبادئ القاعدة في تعاملهم مع غير المسلمين، والحرص على عدم التمييز بينهم وبين المسلمين<sup>(٣)</sup>.

فيما يلي بعض الأمثلة على كيفية التعبير عن الامتتان في قاعدة نفي السبيل في فقه الإمامية عندما يجد المسلم نفسه في بلد غير مسلم، ويتمتع بحقوقه وحرية، يمكنه أن يشكر الله تعالى على هذه القاعدة التي تمنعه من التعرض للاضطهاد، وعندما يجد المسلم نفسه في سلطة شخص غير مسلم، يمكنه أن يحترم هذه السلطة، ويؤدي واجباته على أكمل وجه، مع الاحتفاظ بإيمانه والتزامه بمبادئ الإسلام، وعندما يجد المسلم نفسه في موقف يمكنه فيه مساعدة شخص غير مسلم، يمكنه أن يفعل ذلك، مع احترام كرامة هذا الشخص وحقوقه<sup>(٤)</sup>.

(١) المكاسب مرتضى بن محمد الانصاري، ج ١، ص ١٥٩.

(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٥٩.

(٣) ينظر: المكاسب، مرتضى بن محمد الانصاري، ج ١، ص ١٥٩.

(٤) ينظر: جواهر الكلام، محمد حسن الجواهري، ج ٣٧، ص ٢٩٤.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

فيمكن أن يكون الامتتان أداة قوية لتعزيز العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين، فعندما يشعر المسلمون بالامتتان للقاعدة التي تحميهم من الاضطهاد، يكونون أكثر استعداداً لاحترام غير المسلمين وتقدير حقوقهم<sup>(١)</sup>.

بالإضافة إلى هذه الممارسات، يمكن أن يعبر المؤمنون عن إمتنانهم للقاعدة من خلال:

أولاً: الدعوة إلى الإسلام والتعريف بمبادئ القاعدة.

ثانياً: الدفاع عن حقوق غير المسلمين في المجتمعات الإسلامية<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: السعي لإقامة مجتمعات إسلامية قائمة على التسامح والاحترام.

رابعاً: تؤكد هذه الممارسات على أهمية الامتتان في قاعدة نفي السبيل، وهي قاعدة أساسية في فقه الإمامية، تعكس احترام الإسلام للإنسان وكرامته<sup>(٣)</sup>.

أما الامتتان في قاعدة نفي السبيل فإنه للإمتتان أثر كبير في قاعدة نفي السبيل في فقه الإمامية، وذلك من خلال الدليل على القاعدة حيث يُعد الامتتان دليلاً قوياً على القاعدة؛ لأن الامتتان يُشعر الإنسان بعظمة الله تعالى، وفضله عليه، وهذا الشعور يُجعله يُدرك أن الله تعالى رحيم كريم، وأنه لا يُريد للكافرين أن يُسيطروا على المسلمين، ومن ثم فإن قاعدة نفي السبيل هي من عند الله تعالى، ويجب علينا الالتزام بها<sup>(٤)</sup>.

أما التطبيق على القاعدة حيث فيستخدم الامتتان في تطبيق قاعدة نفي السبيل، وذلك من خلال الامتتان على نعم الله تعالى فيساعد على إدراك أن قاعدة نفي السبيل هي من باب الرحمة: حيث يُشعر الإنسان بفضل الله تعالى عليه<sup>(٥)</sup>، وهذا الشعور يُساعده على إدراك أن الله تعالى رحيم كريم، وأنه لا يُريد للكافرين أن يُسيطروا على المسلمين، ومن ثم فإن قاعدة نفي السبيل هي من باب الرحمة، ويُريد الله تعالى الخير لعباده، وكذلك الامتتان على نعم الله تعالى

(١) ينظر: جواهر الكلام، محمد حسن الجواهري، ج ٣٧، ص ٢٩٤ .

(٢) ينظر: الصحيح من سيرة النبي الأعظم (ص)، جعفر مرتضى، ط ٤، دار الهادي، بيروت - لبنان، ١٤١٥هـ، ج ٤، ص ١٧٣ .

(٣) ينظر: المكاسب، مرتضى بن محمد الانصاري، ج ١، ص ١٥٩ .

(٤) ينظر: جواهر الكلام، محمد حسن الجواهري، ج ٣٧، ص ٢٩٤ .

(٥) ينظر: مسالك الأفهام، زين الدين العاملي الشهيد الثاني، ج ٧، ص ٤٥٢ .

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

يُساعد على الالتزام بقاعدة نفي السبيل إذ يُشعر الامتتان الإنسان بفضل الله تعالى عليه، وهذا الشعور يُساعده على إدراك أن الله تعالى يُريد الخير له، وقاعدة نفي السبيل هي من باب الخير له، ومن ثم فإنه يجب عليه الالتزام بقاعدة نفي السبيل<sup>(١)</sup>.

وفيما يلي بعض الأمثلة على أثر الامتتان في قاعدة نفي السبيل في فقه الإمامية، ففي الاستدلال على القاعدة: حيث يُعتبر الامتتان دليلاً قوياً على القاعدة؛ ولأن الامتتان يشعر الإنسان بعظمة الله تعالى وفضله عليه، وهذا الشعور يُجعله يُدرك أن الله تعالى رحيم كريم، وأنه لا يُريد للكافرين أن يُسيطروا على المسلمين، ومن ثم فإن قاعدة نفي السبيل هي من عند الله تعالى، ويجب علينا الالتزام بها<sup>(٢)</sup>.

وبناءً على ما سبق، يتضح أن للامتتان أثراً كبيراً في قاعدة نفي السبيل في فقه الإمامية؛ لأنه دليل على القاعدة، ويُساعد على تطبيقه.

أما آثار الامتتان فله أثر في الاستدلال على تحريم بيع السلاح للكفار، إذ يُعد بيع السلاح للكفار من نفي السبيل؛ لأنه يُمكنهم من السيطرة على المسلمين، ومن ثم فإن الامتتان على نعم الله تعالى يُساعد على إدراك أن الله تعالى رحيم كريم، وأنه لا يُريد للكافرين أن يُسيطروا على المسلمين، ومن ثم فإن بيع السلاح للكفار محرم<sup>(٣)</sup>.

أما أثر الامتتان في تطبيق تحريم إعطائه الكفار منصباً في الدولة الإسلامية: حيث يُعد إعطائه الكفار منصباً في الدولة الإسلامية من نفي السبيل، لأنه يُمكنهم من التحكم في المسلمين، وبالتالي فإن الامتتان على نعم الله تعالى يُساعد على إدراك أن الله تعالى رحيم كريم، وأنه لا يُريد للكافرين أن يُسيطروا على المسلمين، ومن ثم فإن إعطائه الكفار منصباً في الدولة الإسلامية محرم<sup>(٤)</sup>.

وكذلك أثر الامتتان في تطبيق تحريم الزواج من الكافرة: حيث يُعد الزواج من الكافرة من نفي السبيل، لأنه يُمكن الكفار من التحكم في المسلمين، ومن ثم فإن الامتتان على نعم الله

(١) ينظر: مسالك الأفهام، زين الدين العاملي الشهيد الثاني، ص ١٤٦.

(٢) ينظر: المكاسب، مرتضى بن محمد الانصاري، ج ١، ص ١٥٩.

(٣) ينظر: المصدر نفسه، ج ١، ص ١٥٩.

(٤) ينظر: مجمع الفائدة، أحمد بن محمد المحقق الأردبيلي، ج ٩، ص ٢٧.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

تعالى يُساعد على إدراك أن الله تعالى رحيم كريم، وأنه لا يُريد للكافرين أن يُسيطروا على المسلمين، ومن ثم فإن الزواج من الكافرة محرم<sup>(١)</sup>.

وهكذا فإن الامتتان له أثر كبير في قاعدة نفي السبيل في فقه الإمامية، وذلك من خلال كونه دليلاً على القاعدة، ويُساعد على تطبيقه.

أما أثر الأحكام الامتتانية في فقه الإمامية فهو كبير، إذ ساهمت في تطوير الفقه الإمامي، وجعله أكثر شمولاً ودقة، كما ساهمت في استقرار الفقه الإمامي، وجعله أكثر انسجاماً مع الأدلة الشرعية<sup>(٢)</sup>، ومن أهم آثار القواعد، والأحكام الامتتانية في فقه الإمامية ما يأتي أولاً: أدت إلى استقرار الفقه الإمامي، وجعله أكثر انسجاماً مع الأدلة الشرعية<sup>(٣)</sup>.

ثانياً: ساهمت في تطوير الفقه الإمامي، وجعله أكثر شمولاً ودقة.

ثالثاً: سهلت على الفقهاء الإماميين استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة التفصيلية.

رابعاً: أدت إلى اتساع دائرة الفقه الإمامي، وجعله قادراً على استيعاب المستجدات<sup>(٤)</sup>.

وفيما يلي بعض الأمثلة على أثر القواعد والأحكام الامتتانية في فقه الإمامية على أمور:

أولاً: أثرت قاعدة الإطلاق في فقه العبادات، إذ أدت إلى توسع دائرة العبادات، وجعلت العديد من الأمور التي لم تكن تعتبر عبادة في السابق عبادة<sup>(٥)</sup>.

ثانياً: أثرت قاعدة وجوب الامتثال في فقه المعاملات، إذ أدت إلى تأكيد أهمية الالتزام بالعقود والاتفاقات.

ثالثاً: أثرت قاعدة تحريم المنهي عنه في فقه الأسرة، إذ أدت إلى التأكيد على ضرورة احترام الأسرة، وحفظها.

(١) ينظر: مجمع الفائدة، أحمد بن محمد المحقق الأردبيلي، ج ٩، ص ٢٧.

(٢) ينظر: جواهر الكلام، محمد حسن الجواهري، ج ٨، ص ٢٩٤ .

(٣) ينظر: المصدر نفسه، ص ١٧٨.

(٤) ينظر: لروضة البهية، زين الدين الشهيد الثاني، ج ٣، ص ٢٤٣.

(٥) ينظر: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٤٣.

## الفصل الثالث: الأمتان وأثره في التشريع الإسلامي -----

رابعاً: أثرت قاعدة مفهوم المخالفة في فقه الجنائيات، إذ أدت إلى توسيع دائرة الجرائم، وجعلت العديد من الأمور التي لم تكن تعتبر جريمة في السابق جريمة<sup>(١)</sup>.

وأخيراً، يمكن القول أنّ القواعد والأحكام الامتثانية هي من أهم المصادر الفقهية عند الإمامية، إذ تُعد من أهم الأدوات التي يستخدمها الفقهاء الإماميون في استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة التفصيلية<sup>(٢)</sup>.

إنّ يُعدّ الامتثان له دورٌ بارزٌ في استنباط الأحكام الفقهية، وتوجيهها، ونظراً لخصوصية مذهب الإمامية، فإنّ لامتثان أثراً خاصاً في فقههم، يتجلى في مختلف القواعد والأحكام الفقهية.

---

(١) ينظر: فقه الأصول، محسن الحكيم، ص ١٣٦.

(٢) ينظر: الإطلاق في فقه الإمامية، محمد رضا المظفر، ص ١٩٣.

الختامة

## النتائج:

تأولت رسالة المجستير هذه موضوع القواعد والأحكام الامتتانية في فقه الإمامية ، وذلك من خلال دراسة تحليلية للقواعد والأحكام الفقهية التي تتعلق بمفهوم الامتتان ، وقد توصلت الرسالة إلى عدد من النتائج المهمة، من أهمها:

أولاً: أكد القرآن الكريم، والسنة النبوية على أهمية الامتتان من خلال الكثير من الآيات القرآنية، والأحاديث الشريفة، فقد جاء في القرآن الكريم كثير من الآيات القرآنية فقال تعالى: ﴿وَلئنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ (سورة إبراهيم، آية: ٧)، وكذلك أكدت السنة النبوية على موضوع الامتتان في كثير من الأحاديث؛ فعن الإمام أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): (رفع عن أمتي تسعة: الخطأ والنسيان وما أكرهوا عليه وما لا يعلمون وما لا يطيقون وما اضطروا إليه والحسد والطيرة والتفكر في الوسوسة في الخلق ما لم ينطقوا بشفة)، فان فوائد الامتتان كثيرة منها الشعور بالسعادة فقد أظهرت الدراسات أن الامتتان يُساعد على زيادة الشعور بالسعادة والرضا عن الحياة، فيقل الامتتان من الشعور بالقلق والاكتئاب، ويعزز الشعور بالثقة بالنفس، ويُساعد الامتتان على تحسين العلاقات مع الآخرين، ويُعزز الشعور بالامتتان للخير في حياتنا، ويُساعد الامتتان على زيادة التحفيز نحو الأيمان والتقوى.

ثانياً: ان التأصيل للقواعد والأحكام الامتتاني في فقه الإمامية علماً جوهرياً بدراسة الأسس، والأدلة الشرعية التي تُبنى عليها الأحكام والقواعد الفقهية، فمرحل التأصيل للقواعد والأحكام تبنى على فهم النص الشرعي فتبدأ عملية التأصيل بفهم النص الشرعي بشكلٍ دقيق، مع مراعاة سياقه، ومقاصده، وأحكامه، وكذلك استنباط الحكم الشرعي فبعد فهم النص الشرعي، يُمكن استنباط الحكم الشرعي منه من خلال استخدام المناهج النقلية، والعقلية، والتاريخية، وكذلك تقييم الحكم الشرعي فيتمّ تقييم الحكم الشرعي المستنبط من خلال عرضه على سائر النصوص الشرعية، ومبادئ الفقه الإسلامي، وأصوله، وكذلك تطبيق الحكم الشرعي فبعد تقييم الحكم الشرعي، يتمّ تطبيقه على الوقائع، والمسائل الفقهية المختلفة.

ثالثاً: إنّ الأحكام الامتتانية هي مجموعة من الأحكام الشرعية التي تتعلق بشكر الله تعالى على نعمه، وتشمل هذه الأحكام أوامر ونواهي تتعلق بالعبادات والمعاملات والأخلاق، وتُعدّ الأحكام الامتتانية ضروريةً لتربية المسلم على الشكر وتعزيز الشعور بالامتتان لله تعالى على نعمه، وتصنف الرسالة أنواع الأحكام الامتتانية من حيث موضوعها وطريقة الاستدلال عليها، فالأحكام الامتتانية هي أحكام شرعية صحيحة ومثبتة شرعاً، وضروريةً لتربية المسلم

على الشكر وتعزيز الشعور بالامتنان لله تعالى على نعمه، وتشمل الأحكام الامتثالية مختلف جوانب حياة المسلم من عبادة ومعاملات وأخلاق.

رابعاً: عالم الثبوت هو العالم الذي توجد فيه الأشياء بوجودها الحقيقي الثابت، وهو عالم مجرد لا يمكن للإنسان أن يدركه بحواسه، وإن ما يميز هذا العالم عن غيره من العوالم منها عالم الشهادة هو العالم الذي توجد فيه الأشياء بوجودها الظاهري، وهو العالم الذي يمكن للإنسان أن يدركه بحواسه، ويمكن التمييز بين عالم الثبوت، وعالم الشهادة، من خلال وجود الأشياء في عالم الثبوت ثابتة لا تتغير، فأما الأشياء في عالم الشهادة متغيرة لا تبقى على حاله واحدة.

خامساً: تُؤسس فلسفة الامتثان في فقه الإمامية العديد من المبادئ، منها الإيمان بالله تعالى فيؤكد فقه الإمامية على أن الامتثان هو تعبير عن الشكر لله تعالى على نعمه، وأن كل ما نملكه هو من فضله، وكرمه، ويؤمن فقه الإمامية بكرامة الإنسان، وقيمه، وأن كل إنسان يستحق التقدير، والاحترام، سواء كان ذلك من خلال القول أو الفعل، ويؤكد فقه الإمامية على أن الامتثان يساهم في تعزيز العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع من خلال تعزيز مشاعر التقدير، والاحترام المتبادل، وإن التعبير عن الشكر، والتقدير يؤدي إلى حياة أكثر سعادة، وإيجابية، وأن الامتثان يُشجع على فعل الخير، ونشر الإيجابية في المجتمع؛ لأن الناس يميلون إلى تكرار السلوكيات التي تُقابل بالامتثان والتقدير.

سادساً: الأحكام الامتثالية وهي مجموعة من الأحكام الشرعية التي وضعها الفقهاء الإمامية، استناداً إلى الروايات الواردة عن الأئمة المعصومين (عليهم السلام) وتشمل هذه الأحكام، أحكام العبادات، مثل: أحكام الصلاة، والصوم، والحج، وكذلك أحكام المعاملات، مثل: أحكام البيع، والشراء، والإجارة، وأحكام الأسرة، مثل: أحكام الزواج، والطلاق، والنسب، وأحكام الجنايات، مثل: أحكام القتل، والسرقه، والضرب.

سابعاً: إن الحكم الامتثاني نوعاً من الأحكام التي يتم استخلاصها من عالم الثبوت من خلال تحليل الدليل بشيء من الامتثان، ويهدف هذا النوع من الأحكام إلى تأسيس قواعد ومبادئ تنظم سلوك الإنسان وتُساعد على اتخاذ قرارات صحيحة في مختلف مجالات الحياة، ويُساعد على تطوير المعرفة من خلال تحفيز البحث عن أدلة جديدة واكتشاف علاقات جديدة بين الأحكام.

ثامناً: ان الامتتان له دور في تأسيس القواعد الفقهية، ويساهم في تأسيس القواعد الفقهية من خلال

تعزيز مشاعر التقدير والامتتان للنصوص الشرعية والأحكام الفقهية، مما يؤدي إلى فهم أعمق لهذه النصوص والأحكام، ويؤثر على الاجتهاد الفقهي من خلال تعزيز مشاعر المسؤولية، والأمانة لدى المجتهد، مما يؤدي إلى اجتهادات أكثر دقة وصوابية، فقد أثبتت الدراسات أن الامتتان يساهم في تطبيق الأحكام الفقهية من خلال تعزيز مشاعر الالتزام، والرغبة في امتثال الأوامر، والنواهي الشرعية، فإن الامتتان يؤثر على التفاعل مع المعاملات من خلال تعزيز مشاعر الأمانة والصدق، والعدالة، مما يؤدي إلى معاملات أكثر إنصافاً وأخلاقية، فضلاً عن الامتتان يساهم في تعزيز العلاقات الاجتماعية وذلك من خلال تعزيز مشاعر التقدير والاحترام المتبادل بين أفراد المجتمع.

تاسعاً: إن الحكم الامتتاني هو حكم شرعي يُستفاد منه في المسائل الفقهية من خلال الاستدلال على حكم فرعي من حكم أصلي، فأهمية الحكم الامتتاني من أنه يعد أداة فقهية لتوسيع نطاق الأحكام الشرعية، وتحقيق المرونة في التعامل مع المسائل الفقهية المستجدة، فتستند الرسالة إلى أدلة من القرآن الكريم، والسنة النبوية، لإثبات صحة الحكم الامتتاني، وشروط الحكم الامتتاني، فيجب توافرها للاستدلال بالحكم الامتتاني، مثل وضوح الحكم الأصلي، وثبوت صلته بالحكم الفرعي، وتصنف أنواع الحكم الامتتاني من حيث صلة الحكم الأصلي بالحكم الفرعي، فتقدم الرسالة أمثلة عملية على تطبيق الحكم الامتتاني في مختلف المسائل الفقهية.

عاشراً: ان أثر الأحكام الامتتانية في فقه الإمامية كبير، فهي ساهمت في تطوير الفقه الإمامي،

وجعله أكثر شمولاً ودقة، كما ساهمت في استقرار الفقه الإمامي، وجعله أكثر انسجاماً مع

الأدلة الشرعية.

## ثانياً: توصيات:

- في ختام الرسالة، قدمت الباحثة عدداً من التوصيات، من أهمها:
- أولاً: ضرورة الاهتمام بدراسة القواعد والأحكام الامتثانية في الدراسات الفقهية، والقانونية.
- ثانياً: ضرورة التأكيد على أهمية الامتثان في الفقه الإمامي.
- ثالثاً: ضرورة نشر ثقافة الامتثان بين أفراد المجتمع.
- رابعاً: يجب علينا كطلاب علم أن نجعل موضوع الامتثان من المواضيع المهمة في أوساطنا العلمية؛ لما له من الفوائد، والآثار الإيجابية على انفسنا ومجتمعنا .
- خامساً: يجب علينا أن نهتم في عرض روايات أهل البيت(عليهم السلام)المتضمنة لموضوع الامتثان؛ لبيان مدى اهتمام أهل البيت(عليهم السلام)في موضوع الامتثان .
- وقدمت الرسالة دراسة شاملة لهذا الموضوع، وتناولت جميع الجوانب المتعلقة به، وتعد هذه الرسالة إضافة مهمة للمكتبة الفقهية، وتساهم في إثراء النقاش العلمي حول هذا الموضوع.

# قائمة المصادر والمراجع

١. الاجارة، محمد حسين الأصفهاني(ت١٣٦١هـ)، ط٢، مؤسسة النشر الإسلامي، قم-ايران، ١٤٠٩هـ.
٢. الاجتهاد والتقليد، ابو القاسم الموسوي الخوئي(ت١٤١١هـ)، ط٣، صدر، قم-ايران، ١٤١٠هـ.
٣. اجود التقريرات، ابو القاسم الخوئي، ط١، أمير كبير، طهران- ايران، ١٩٩٠م.
٤. الأحكام الشرعية، حسين علي المنتظري، ط١، القدس، قم-ايران، ١٤١٣هـ.
٥. احكام المحبوس في الفقه الجعفري، محمد باقر الخالصي، ط١، دار الهدى، بيروت-لبنان، ١٩٩٠م.
٦. الاختصاص، محمد بن نعمان المفيد(ت٤١٣هـ)، ط١، دار الهدى، بيروت-لبنان، ١٩٩٠م.
٧. اخلاق اهل البيت، مهدي صدر الدين العاملي(ت١٢٦٣هـ)، ط١، دارالهدى، بيروت-لبنان، ١٩٩٠م.
٨. الأخلاق في الفقه الإمامي، محمد باقر الصدر(ت١٤٠٠هـ)، ط١، دارالهدى، بيروت-لبنان، ١٩٩٠م.
٩. إرشاد الإذهان، الحسن بن يوسف العلامة الحلي(ت٧٢٦هـ)، ط١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم-ايران، بلا نشر.
١٠. الاستبصار، محمد بن الحسن الطوسي(ت٤٦٠هـ)، ط١، دار الغدير، بيروت-لبنان، ١٩٩٠م.
١١. الأسس المنطقية للأستقراء، محمد باقر الصدر(ت١٤٠٠هـ)، ط١، دار المعارف، طهران-ايران، ١٩٩٤هـ.
١٢. أسس النظام السياسي عند الإمامية، محمد السند، دار الهجرة، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ.
١٣. أصل الشيعة وأصولها، جعفر كاشف الغطاء(ت١٣٧٣هـ)، ط١، ستارة، قم-ايران، ١٤١٥هـ.
١٤. الأصول الأربعة، محمد بن الحسن الطوسي(ت٦٤٠هـ)، ط١، دار الهدى، بيروت-لبنان، ١٩٩٠م.
١٥. الأصول الأربعمائة، أسعد كاشف الغطاء، ط١، دار الغدير، بيروت-لبنان، ١٩٩٠م، ص٣١.
١٦. الأصول الأصيلية، محمد محسن الفيض القاساني(ت١٠٩١هـ)، سازمان چاپ دانشگاه، ايران، ١٣٩٠هـ.
١٧. الأصول العامة للفقه المقارن، محمد تقي الحكيم، ط٣، مؤسسة ال البيت(عليهم السلام)، ط١، قم-١٩٧٩م.
١٨. أصول الفقه، محمد رضا المظفر(ت١٣٨٣هـ)، ط١، دار الهدى، بيروت-لبنان، ١٩٩٠م.
١٩. الأصول، تقرير بحث الخوئي، للبهسود(ت١٤١١هـ)، ط٥، العلمية، قم-ايران، ١٤١٧هـ.
٢٠. أضواء على الصحيحين، محمد صادق النجفي، ط١، مؤسسة المعارف الإسلامية، قم-ايران، ١٤١٩هـ.
٢١. أضواء على عقائد الشيعة الإمامية، جعفر السبحاني، ط١، مؤسسة الإمام الصادق(عليه السلام)،
٢٢. الاعتقادات في دين الإمامية، محمد بن بابويه القمي الصدوق(ت٣٨١هـ)، ط٢، دار المفيد، بيروت-لبنان،
٢٣. الأعلام، خير الدين الزركلي(ت١٤١٠هـ)، ط٥، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ١٩٨٠م.
٢٤. إقبال الأعمال، علي بن موسى ابن طأووس(ت٦٦٤هـ)، ط١، مكتب الإعلام الإسلامي، قم-ايران، ١٤١٥هـ.
٢٥. الاقتصاد، محمد بن الحسن الطوسي(ت٤٦٠هـ)، ط١، الخيام، قم-ايران، ١٤٠٠هـ.

٢٦. اقتصادنا، محمد صادق الصدر (ت ١٤١٩هـ)، ط ٢، مكتب الإعلام الإسلامي، قم-إيران، ١٤٢٥هـ.
٢٧. إكمال الدين وإتمام النعمة، محمد بن بابويه القمي الصدوق، مؤسسة النشر الإسلامي، قم-إيران، ١٩٩٠م.
٢٨. الألفية والنلفية، محمد بن مكي جمال الدين الشهيد الأول (ت ٧٨٦هـ)، ط ١، مكتب الإعلام الإسلامي، قم-إيران، ١٤٠٨هـ.
٢٩. الأمالي، محمد بن بابويه القمي الصدوق (ت ٣٨١هـ)، ط ١، مؤسسة البعثة، قم-إيران، ١٤١٧هـ.
٣٠. الإمامة والتبصرة، ابن بابويه القمي (ت ٣٢٩هـ)، ط ١، مدرسة الإمام المهدي (عليه السلام)، قم-إيران، ١٤٠٤هـ.
٣١. الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ناصر مكارم الشيرازي، دار الهدى، بيروت-لبنان، ١٩٩٠م.
٣٢. الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مركز الرسالة، ط ١، مهر، قم-إيران، ١٤٢٠هـ.
٣٣. الأنوار الساطعة، غالب السيلاوي، ط ١، علميه، قم-إيران، ١٤٢١هـ.
٣٤. انوار الفقاهاة، محمد حسين كاشف الغطاء (ت ١٣٧٣هـ)، ط ١، دارالمعارف، بيروت-لبنان، ١٩٩٠م.
٣٥. أوائل المقالات، محمد بن محمد بن نعمان المفيد (ت ٤١٣هـ)، ط ٢، دار المفيد، بيروت-لبنان، ١٤١٤هـ.
٣٦. إيضاح الفوائد، محمد بن الحسن بن يوسف (ت ٧٧٠هـ)، ط ١، دار المعارف، بيروت-لبنان، ١٩٩١م.
٣٧. بحار الانوار، محمد باقر المجلسي (ت ١١١١هـ)، ط ١، دار الهدى، بيروت-لبنان، ١٩٩٠م.
٣٨. بحوث في علم الأصول الشاهرودي، تقرير بحث السيد محمد باقر الصدر، للسيد محمود، دار الهدى، بيروت-لبنان، ١٩٧٩م.
٣٩. بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية، محسن الخزازي، ط ٥، مؤسسة النشر الإسلامي، قم-إيران، ١٤١٨هـ.
٤٠. بداية الوصول في شرح كفاية الأصول، محمد طاهر آل راضي (ت ١٤٠٠هـ)، ط ١، ستاره، قم-إيران، ١٤٢٥هـ.
٤١. البرهان، هاشم البحراني، ط ١، دار الغدير، بيروت-لبنان، ١٩٩٠م.
٤٢. بصائر الدرجات، محمد بن الحسن الصفار (ت ٢٩٠هـ)، الأحمدي، طهران-إيران، ١٤٠٥هـ.
٤٣. بلغة الفقيه، محمد بحر العلوم (ت ١٣٢٦هـ)، ط ١، مكتبة الصادق، طهران-إيران، ١٤٠٣هـ.
٤٤. البيان في تحرير المسائل الفقهية، ابو القاسم الخوئي (ت ١٤١٣هـ)، ط ١، دار الغدير، بيروت-لبنان، ١٩٩٠م.
٤٥. البيان، محمد بن مكي جمال الدين الشهيد الأول (ت ٧٨٦هـ)، ط ١، مجمع الذخائر الإسلامية، قم-إيران، ١٤٢٠هـ.
٤٦. تاج العروس، محمد بن محمد الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، ط ١، دار الغدير، بيروت-لبنان، ١٩٩٠م.
٤٧. تأويل الآيات الظاهرة، محمد أمين الأسترابادي (ت ٩٦٥هـ)، ط ١، امير، قم-إيران، ١٤٠٧هـ.
٤٨. التبيان، محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، ط ١، مكتب الإعلام الإسلامي، قم-إيران، ١٤٠٩هـ.
٤٩. تحرير الأحكام، الحسن بن يوسف العلامة الحلبي (ت ٧٢٦هـ)، ط ١، مؤسسة الإمام الصادق (عليه السلام)، ط ١، اعتماد، قم-إيران، ١٤٢٠هـ.
٥٠. تحرير الوسيلة، روح الله بن مصطفى الخميني (ت ١٤٠٩هـ)، ط ١، أمير كبير، طهران-إيران، ١٣٩٠هـ.

٥١. تحريرات في الأصول، مصطفى الخميني (ت ١٣٩٨هـ)، ط ١، مؤسسة العروج، قم-ايران، ١٤١٨هـ.
٥٢. تذكرة الفقهاء، الحسن بن يوسف العلامة الحلي (ت ٧٢٦هـ)، ط ١، مهر، قم - ايران، بلا سنة نشر.
٥٣. تسديد الأصول، محمد المؤمن القمي، ط ١، مؤسسة النشر الاسلامي، قم-ايران، ١٤١٩هـ.
٥٤. تعاليق مبسوطه، محمد إسحاق الفياض (ت ١٤١١هـ)، ط ١، دار الغدير، بيروت-لبنان، ١٩٩٠م.
٥٥. تعليقه على العروة، آقا ضياء العراقي (ت ١٣٦١هـ)، ط ١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم-ايران، ١٤١٠هـ.
٥٦. تفسير أبي حمزة الثمالي، أبو حمزة الثمالي (ت ١٤٨هـ)، ط ١، الهادي، قم - ايران، ١٤٢٠هـ.
٥٧. تفسير الصافي، محسن الفيض الكاشاني، ط ١، أمير كبير، طهران-ايران، ١٩٩٠م.
٥٨. تفسير القمي، علي بن إبراهيم القمي (ت ٣٢٩هـ)، ط ١، دار الهدى، النجف-العراق، ١٣٨٧.
٥٩. تفسير الميزان، محمد حسين الطباطبائي (ت ١٤١٢هـ)، ط ١، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة، قم-ايران، ١٩٩٠م.
٦٠. تفسير سورة الحمد، محمد باقر الحكيم، ط ١، شريعت، قم-ايران، ١٤٢٠هـ.
٦١. تفسير مجمع البيان، الفضل بن الحسن الطبرسي (ت ٥٤٨هـ)، ط ١، مؤسسة الأعلمي، بيروت-لبنان، ١٤١٥هـ.
٦٢. تفسير نور الثقلين، عبدعلي العروسي الأحمدي (ت ١١١٢هـ)، ط ١، مؤسسة أسماعليان، قم-ايران، ١٤١٢هـ.
٦٣. تقريرات آية الله المجدد الشيرازي، المولى علي الروزدي (ت ١٣١٢هـ)، ط ١، ستاره، قم - ايران، ١٤١٥هـ.
٦٤. تقرير بحث الأصفهاني وسيلة الوصول إلى حقائق الأصول، عبد الأعلى السبزواري (ت ١٣٦١هـ)، ط ١، دارالمعارف، بيروت-لبنان، ١٩٩١م.
٦٥. تقريرات آية الله المجدد الشيرازي، المولى علي الروزدي (ت ١٣١٢هـ)، ط ١، دار الهدى، قم-ايران، ١٤١٥هـ.
٦٦. تقريرات في أصول الفقه، تقرير بحث البروجردي، علي بناءة الاشتهاردي، ط ١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم - ايران، ١٤١٧هـ.
٦٧. النقيّة، مرتضى بن محمد الأنصاري (ت ١٢٨١هـ)، ط ١، مهر، قم-ايران، ١٤١٢هـ.
٦٨. التتديد بمن عدد التوحيد، حسن بن علي السقاف، ط ٢، دارالإمام النوري، عمان - الاردن، ١٤١٣هـ.
٦٩. تنقيح الأصول، تقرير بحث آقا ضياء، محمد رضا الطباطبائي (ت ١٣٦١هـ)، ط ١، الحيدريه، النجف-العراق، ١٣٧١هـ.
٧٠. تهذيب الأحكام، محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، دار الغدير، بيروت-لبنان، ١٩٩٠م.
٧١. التوحيد، محمد بن بابويه القمي الصدوق (ت ٣٨١هـ)، جماعة المدرسين في الحوزة العلمية، قم - ايران، بلا نشر.
٧٢. توضيح المسائل، وحيد الخراساني، نكارش، قم-ايران، ١٩٩٠م.
٧٣. ثلاث رسائل، العوائد والفوائد، مصطفى الخميني (ت ١٣٩٨هـ)، ط ١، مؤسسة العروج، قم - ايران، ١٤٢٥هـ.
٧٤. ثمار الأفكار، علي الكوراني العاملي، ط ١، شريعت، قم - ايران، ١٤٢٥هـ.
٧٥. جامع أحاديث الشيعة، آقا حسين الطباطبائي البروجردي (ت ١٣٨٣هـ)، العلمية، قم-ايران، ١٤٠٧هـ.

٧٦. جامع الخلاف والوفاق، علي بن محمد القمي (ت ق ٧)، ط ١، پاسدار إسلام، قم - إيران، بلا نشر.
٧٧. جامع السعادات، محمد مهدي النراقي (ت ١٢٠٩ هـ)، ط ١، النعمان، النجف الأشرف - العراق، بلا نشر.
٧٨. جامع الشتات، ابو القاسم بن محمد الميرزا القمي (ت ١٢٣١ هـ)، ط ١، مؤسسة كيهان، قم - إيران، ١٣٧٥ هـ.
٧٩. جامع المدارك، أحمد الخوانساري (ت ١٤٠٥ هـ)، ط ٢، مكتبة الصدوق، طهران - إيران، ١٤٠٥ هـ.
٨٠. جامع المقاصد، علي بن الحسن المحقق الكركي (ت ٩٤٠ هـ)، ط ١، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام)، مهر، قم - إيران، ١٤١٠ هـ.
٨١. الجامع للشرايع، يحيى بن سعيد الحلبي (ت ٦٨٩ هـ)، ط ١، العلمية، قم - إيران، ١٤٠٥ هـ.
٨٢. الجمل في أصول الدين، محمد بن النعمان المفيد، ط ١، دار المعارف، بيروت - لبنان، ١٩٩٠ م.
٨٣. جوابات أهل الموصل، محمد بن محمد بن نعمان المفيد (ت ٤١٣ هـ)، ط ٢، دار المفيد، بيروت - لبنان، ١٤١٤ هـ.
٨٤. جواهر الأصول، تقرير بحث السيد الخميني، محمد حسن النكرودي (ت ٤٢٦ هـ)، ط ١، مؤسسة العروج، قم - إيران، ١٤٢١ هـ.
٨٥. جواهر الكلام، محمد حسين النجفي (ت ١٢٦٦ هـ)، ط ١، دار الهدى، بيروت - لبنان، ١٣٦٥ هـ.
٨٦. حاشية المكاسب، محمد كاظم اليزدي (ت ١٣٣٧ هـ)، مؤسسة إسماعيليان، قم - إيران، ١٩٩٣ م.
٨٧. الحاشية على أصول الكافي، بدر الدين بن أحمد الحسيني العاملي (ت ١٠٢٠ هـ)، ط ١، دار الحديث، بيروت - لبنان، ١٤٢٥ هـ.
٨٨. حاشية على القوانين، مرتضى محمد الأنصاري (ت ١٢٨١ هـ)، ط ١، باقري، قم - إيران، ١٤١١ هـ.
٨٩. حاشية على كفاية الأصول، تقرير بحث البروجردي، للحجتي (ت ١٣٨٣ هـ)، ط ١، دار الحديث، بيروت - لبنان، ١٤٢٥ هـ.
٩٠. حاشية مجمع الفائدة والبرهان، محمد باقر الوحيد البهبهاني (ت ١٢٠٥ هـ)، ط ١، الامير، قم - إيران، ١٤١٤ هـ.
٩١. الحبل المتين، بهاء الدين محمد بن الحسين البهائي العاملي (ت ١٠٣١ هـ)، ط ١، منشورات مكتبة بصيرتي، قم - إيران، ١٩٩٠ م.
٩٢. الحقائق الناضرة، يوسف بن أحمد المحقق البحراني (ت ١١٨٦ هـ)، ط ١، مؤسسة النشر الاسلامي، قم - إيران، بلا سنة نشر.
٩٣. حصر الاجتهاد، آقا بزرك الطهراني (ت ١٣٨٩ هـ)، ط ١، الخيام، قم - إيران، ١٤٠١ هـ.
٩٤. الحق المبين، محمد بن محسن الفيض الكاشاني (ت ١٠٩١ هـ)، ط ١، سازمان چاپ دانشگاه، قم - إيران، بلا نشر.
٩٥. حقائق الأصول، محسن الحكيم (ت ١٣٩١ هـ)، ط ٥، مكتبة بصيرتي، قم - إيران، ١٤٠٨ هـ.
٩٦. حقوق آل البيت (ع) في الكتاب والسنة باتفاق الأمة، محمد حسين الحاج، ط ١، مهر، قم - إيران، ١٤١٥ هـ.
٩٧. الحكايات، محمد بن محمد بن نعمان المفيد (ت ٤١٣ هـ)، ط ٢، دار المفيد، بيروت - لبنان، ١٤١٤ هـ.

٩٨. الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، صدر الدين محمد الشيرازي (ت ١٠٥٠هـ)، مهر استوار، قم - إيران، ١٩٩٢م.
٩٩. الحكومة الإسلامية، محمد باقر الصدر (ت ١٤٠٠هـ)، ط ١، دار المعارف، بيروت - لبنان، ١٩٩١م.
١٠٠. حوار مع فضل الله حول الزهراء، هاشم الهاشمي، ط ٢، دار الهدى، قم - إيران، ١٤٢٢هـ.
١٠١. حواريات فقهية، محمد سعيد الحكيم (ت ١٤٤٣هـ)، ط ١، ياران، قم - إيران، ١٤١٦هـ.
١٠٢. خاتمة المستدرک، حسين بن محمد تقي الميرزا النوري (ت ١٣٢٠هـ)، ط ١، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم - إيران، ١٤١٦هـ.
١٠٣. الخرائج والجرائح، قطب الدين الراوندي (ت ٥٧٣هـ)، ط ١، العلمية، قم - إيران، ١٤٠٩هـ.
١٠٤. الخصال، محمد بن بابويه القمي الصدوق (ت ٤١٣هـ)، ط ١، أمير كبير، طهران - إيران، ١٩٩٠م.
١٠٥. الخطوط العريضة لمحب الدين الخطيب، أبو محمد الخاقاني، دار الغدير، بيروت - لبنان، ١٩٩٧م.
١٠٦. خلاصة الإيجاز، محمد بن محمد نعمان المفيد (ت ٤١٣هـ)، ط ٢، دار المفيد، بيروت - لبنان، ١٤١٤هـ.
١٠٧. الخلاف، محمد بن حسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، ط ١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم - إيران، ١٤٠٧هـ.
١٠٨. الخلل في الصلاة، مصطفى الخميني (ت ١٣٩٨هـ)، ط ١، مؤسسة العروج، قم - إيران، ١٤١٨هـ.
١٠٩. در المنضود، محمد رضا الكلبيكاني (ت ١٤١٤هـ)، ط ١، دار القرآن الكريم، قم - إيران، ١٤١٢هـ.
١١٠. دراسات فقهية في مسائل خلافة، نجم الدين الطبسي (ت ١٣٣٤هـ)، دار الغدير، بيروت - لبنان، ١٩٩٠م.
١١١. دراسات في المكاسب المحرمة، حسين علي المنتظري ط ١، مكتب آية الله العظمى المنتظري، قم - إيران، ١٤١٧هـ.
١١٢. دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية، حسين علي المنتظري، ط ١، مكتب الإعلام الاسلامي، قم - إيران، ١٤٠٩هـ.
١١٣. دروس الأصول، محمد باقر الصدر (ت ١٤٠٠هـ)، ط ٢، دار الهدى، بيروت - لبنان، ١٩٩٠هـ.
١١٤. الدروس، محمد بن مكي جمال الدين الشهيد الأول (ت ٧٨٦هـ)، ط ١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم - إيران، ١٤١٤هـ.
١١٥. الدعوات، قطب الدين الراوندي (ت ٥٧٣هـ)، ط ١، أمير، قم - إيران، ١٤٠٧هـ.
١١٦. دلائل الإمامة، محمد بن جرير الطبري (الشيوعي)، ط ١، البعث، قم - إيران، ١٤١٣هـ.
١١٧. دليل الناسك، محسن الحكيم (ت ١٣٩٠هـ)، ط ٣، جأويد، قم - إيران، ١٤١٦هـ.
١١٨. دورة الاصول، ابو القاسم الخوئي (ت ١٤١٣هـ)، ط ١، دار المعارف، بيروت - لبنان، ١٩٩٠م.
١١٩. ذبائح أهل الكتاب، محمد بن محمد بن نعمان المفيد (ت ٤١٣هـ)، ط ٢، دار المفيد، بيروت - لبنان، ١٩٩٠هـ.
١٢٠. ذخيرة المعاد، محمد باقر السيزواري (ت ١٠٩٠هـ)، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم - ١٩٩٠هـ.
١٢١. الذريعة، آقا بزرك الطهراني (ت ١٣٨٩هـ)، ط ٢، دار الأضواء، بيروت - لبنان، ١٤٠٣هـ.
١٢٢. الرافد في علم الأصول، تقرير بحث السيستاني، منير الخباز، ط ١، مهر، قم - إيران، ١٤١٤هـ.
١٢٣. ربع قرن مع العلامة الأميني، حسين محمد الشاكري، ط ١، ستاره، قم - إيران، ١٤١٧هـ.
١٢٤. الرسالة السعدية، الحسن بن يوسف العلامة الحلي (ت ٧٢٦هـ)، ط ١، بهمن، قم - إيران، ١٤١٠هـ.
١٢٥. رسالة في التعرّب بعد الهجرة ويليها نظرة في الحفاظ علي المجتمع المؤمن، قاسم محمد مصري العاملي، ط ١، دار الهدى، بيروت - لبنان، ١٤٢٤هـ.

١٢٦. رسالة نخبة الأفكار، محمد تقى البروجردى (ت ١٣٨٣هـ)، منشورات جماعة المدرسين - قم - إيران، بلا سنة نشر.
١٢٧. الرسائل الرجالية، أبي المعالي محمد بن محمد ابراهيم الكلباسي (ت ١٣١٥هـ)، ط ١، سرور، بيروت - لبنان، ١٩٩٠م،
١٢٨. الرسائل التسع، جعفر بن الحسن المحقق الحلي (ت ٦٧٦هـ)، ط ١، مكتبة آية الله العظمى المرعشي، قم - إيران، ١٤١٣هـ.
١٢٩. رسائل الشهيد الثاني، زين الدين العاملي الشهيد الثاني (ت ٩٦٦هـ)، ط ١، مكتبة بصيرتي، قم - إيران، ١٩٩٣م.
١٣٠. الرسائل العشر، ابن فهد الحلي، (ت ٨٤١هـ)، ط ١، سيد الشهداء، قم - إيران، ١٤٠٩هـ.
١٣١. رسائل الكركي، علي بن الحسن المحقق الكركي (ت ٩٤٠هـ)، ط ١، الخيام، قم - إيران، ١٤٠٩هـ.
١٣٢. رسائل المرتضى، علي بن الحسين الشريف المرتضى (ت ٤٣٦هـ)، ط ١، مؤسسة سيد الشهداء، قم - إيران، ١٤٠٥هـ.
١٣٣. رسائل فقهية، مرتضى محمد الأنصاري (ت ١٢٨١هـ)، ط ١، باقري، قم - إيران، ١٤١٤هـ.
١٣٤. رسائل ومقالات، جعفر السبحاني، ط ١، مؤسسة الإمام الصادق (عليه السلام)، قم - إيران، بلا نشر.
١٣٥. الرسائل، آقا روح الله الخميني (ت ١٤١٠هـ)، ط ١، مؤسسة اسماعيليان، قم - إيران، ١٣٨٥هـ.
١٣٦. روائع الأمالي في فروع العلم الإجمالي، ضياء الدين العراقي (ت ١٣٦١هـ)، مؤسسة النشر الاسلامي، قم - إيران، ١٤١٤هـ.
١٣٧. روض الجنان، زين الدين العاملي الشهيد الثاني (ت ٩٦٦هـ)، ط ١، مؤسسة آل البيت عليهم السلام، قم - إيران، ١٩٩٠م.
١٣٨. الروضة البهية، زين الدين الشهيد الثاني (ت ٩٦٥هـ)، ط ١، دار الهدى، بيروت - لبنان، ١٩٩٠م.
١٣٩. روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه، محمد تقى المجلسي (الأول) (ت ١٠٧٠هـ)، العلمية، قم - إيران، ١٣٩٩هـ.
١٤٠. روضة الواعظين، محمد الحسن بن علي الفتال النيسابوري (ت ٥٠٨هـ)، منشورات الشريف الرضي، قم - إيران، بلا سنة نشر.
١٤١. رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين (ع)، علي خان المدني الشيرازي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم - إيران، ١٤١٥هـ.
١٤٢. رياض المسائل، علي الطباطبائي (ت ١٢٣١هـ)، ط ١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم - إيران، ١٤١٥هـ.
١٤٣. زبدة البيان، أحمد بن محمد المحقق الأردبيلي (ت ٩٩٣هـ)، ط ١، المكتبة المرتضوية، طهران - إيران، ١٩٩٠م.
١٤٤. سالة نخبة الأفكار، محمد تقى البروجردى (ت ١٣٨٣هـ)، ط ١، منشورات جماعة المدرسين، قم - إيران، بلا سنة نشر.
١٤٥. سبل السلام، محمد بن اسماعيل الكحلاني (ت ١١٨٢هـ)، ط ٤، دار الغدير، بيروت - لبنان، ١٣٧٩هـ.
١٤٦. السجود على الأرض، علي الأحمدى، ط ٤، مركز جواد للصف، بيروت - لبنان، ١٤١٤هـ.

١٤٧. السراج الوهاج، ابراهيم بن سليمان الفاضل القطيفي (ت ٩٥٠هـ)، ط ١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم - إيران، ١٤١٣هـ.
١٤٨. السرائر، ابن إدريس الحلبي (ت ٥٩٨هـ)، ط ١، أمير كبير، طهران - إيران، ١٩٩٠م.
١٤٩. سعد السعود، ابن طأووس (ت ٦٦٤هـ)، أمير، قم - إيران، ١٣٦٣هـ.
١٥٠. شجرة طوبى، محمد مهدي الحائري (ت ١٣٦٩هـ)، ط ٥ منشورات المكتبة الحيدرية، النجف الأشرف - العراق، ١٣٨٥هـ.
١٥١. شرائع الإسلام، جعفر بن الحسن المحقق الحلبي (ت ٦٧٦هـ)، ط ١، أمير، قم - إيران، ١٤٠٩هـ.
١٥٢. شرح إحقاق الحق، نور الله الحسيني المرعشي (ت ١٤١١هـ)، ط ١، صدرا، قم - إيران، ١٤١٣هـ.
١٥٣. شرح أصول الكافي، مولي محمد صالح المازندراني (ت ١٠٨١هـ)، ط ١، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ١٤٢١هـ.
١٥٤. شرح العروة الوثقى - الطهارة (موسوعة الإمام الخوئي)، تقرير بحث السيد الخوئي للغروري (ت ١٤١٣هـ)، ط ٢، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخويي، قم - إيران، ١٤٢٦هـ.
١٥٥. شرح اللمعة، زين الدين العاملي الشهيد الثاني (ت ٩٦٦هـ)، ط ١، أمير، قم - إيران، ١٤١٠هـ.
١٥٦. شرح نجات العباد، آخوند ملا أبو طالب الأراكي (ت ١٣٢٩هـ)، ط ١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم - إيران، ١٤٢٦هـ.
١٥٧. الصحاح، إسماعيل بن حماد الجوهري، ط ١، دار الغدير، بيروت - لبنان، ١٩٩٠م.
١٥٨. الصحيح من سيرة النبي الأعظم (ص)، جعفر مرتضى، ط ٤، دار الهادي، بيروت - لبنان، ١٤١٥هـ.
١٥٩. صراط النجاة، الميرزا جواد التبريزي، ط ١، الثقافي أمين، قم - إيران، ١٤١٨هـ.
١٦٠. صل الشيعة وأصولها، كاشف الغطاء (ت ١٣٧٣هـ)، ط ١، ستاره، قم - إيران، ١٤١٥هـ.
١٦١. الصوارم المهرقة، الشهيد نور الله التستري (ت ١٠١٩هـ)، ط ١، نهضت، قم، إيران، ١٣٦٧هـ.
١٦٢. طرائف المقال، علي البروجردي (ت ١٣١٣هـ)، ط ١، بهمن، قم - إيران، ١٤١٠هـ.
١٦٣. الطفل بين الوراثة والتربية، محمد تقى فلسفي، ط ٢، دار سبط النبي، بيروت - لبنان، ١٤٢٦هـ.
١٦٤. العدة في الأصول، محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، ط ١، دار الهدى، بيروت - لبنان، ١٤١٧هـ.
١٦٥. العروة الوثقى، محمد كاظم اليزدي (ت ١٣٣٧هـ)، ط ١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم - إيران، ١٤٢١هـ.
١٦٦. العقد المنير، موسى الحسيني المازندراني، ط ٢، الصدوق، طهران - إيران، ١٣٨٢هـ.
١٦٧. علوم القرآن، محمد باقر الحكيم، ط ٣، مؤسسة الهادي، قم - إيران، ١٤١٧هـ.
١٦٨. العناوين الفقهية، الحسيني المراغي (ت ١٢٥٠هـ)، ط ١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم - إيران، ١٤١٧هـ.
١٦٩. عناية الأصول في شرح كفاية الأصول، مرتضى الحسيني اليزدي الفيروز آبادي، ط ٧، منشورات الفيروزآبادي، قم - إيران، ١٣٨٥هـ.
١٧٠. عوالي اللئالي، ابن أبي جمهور الأحسائي (ت ٨٨٠هـ)، ط ١، سيد الشهداء، قم - إيران، ١٤٠٣هـ.
١٧١. العويص، محمد رين محمد بن نعمان المفيد (ت ٤١٣هـ)، ط ٢، دار المفيد، بيروت - لبنان، ١٤١٤هـ.
١٧٢. عيون أخبار الرضا (عليه السلام)، محمد بن بابويه القمي الصدوق، ١٩٨٤م.

١٧٣. غنائم الأيام، ابو القاسم بن محمد الميرزا القمي (ت ١٢٣١هـ)، ط١، مكتب الإعلام الإسلامي، قم - إيران، ١٤٢٠هـ.
١٧٤. غنية النزوع، ابن زهرة الحلبي (ت ٥٨٥هـ)، ط١، اعتماد، قم - إيران، ١٤١٧هـ.
١٧٥. الفائق، جار الله ابو القاسم الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، ط١، دار الغدير، بيروت - لبنان، ١٩٩٠م.
١٧٦. الفوائد المدنية والشواهد المكية، محمد أمين الإسترآبادي (ت ١٠٣٣هـ)، دار الغدير، بيروت - لبنان، ١٩٩٠م.
١٧٧. فروع الكافي، محمد بن يعقوب الكليني، ط١، دار الهدى، بيروت - لبنان، ١٩٩٠م.
١٧٨. الفصول الغروية في الأصول الفقهية، محمد حسين الحائري (ت ١٢٥٠هـ)، ط١، دار أحياء العلوم الإسلامية، قم - إيران، ١٤٠٤هـ.
١٧٩. الفصول المهمة في أصول الأئمة، محمد بن الحسن الحر العاملي (ت ١١٠٤هـ)، ط١، نكبين، قم - إيران، ١٤١٨هـ.
١٨٠. فقه الأخلاق، محمد صادق الصدر (ت ١٤١٩هـ)، ط١، دار الهدى، بيروت - لبنان، ١٩٩٠م.
١٨١. فقه الأصول، محسن الحكيم (ت ١٣٩٠هـ)، ط١، دار الغدير، بيروت - لبنان، ١٩٩٣م.
١٨٢. فقه الرضا، علي بن بابويه الصدوق (ت ٣٢٩هـ)، ط١، المؤتمر العالمي للأمام الرضا (علية السلام)، ط١، المؤتمر العالمي للأمام الرضا (علية السلام)، مشهد - إيران، ١٤٠٦هـ،
١٨٣. فقه الصادق (ع)، محمد صادق الروحاني، ط٣، دار الكتاب، قم - إيران، ١٤١٤هـ.
١٨٤. فقه الصادق، محمد باقر الصدر، ط١، أمير كبير، طهران - إيران، ١٩٩٠م.
١٨٥. فلسفة الأخلاق في الإسلام، محمد جواد مغنية (ت ١٤٠٠هـ)، ط١، دار المعارف، بيروت - لبنان، ١٩٩٠م.
١٨٦. فهارس رياض السالكين، محمد حسين المظفر (ت ١٣٨١هـ)، ط١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم - إيران، ١٩٩٠م.
١٨٧. فوائد الأصول، محمد علي الكاظمي الخراساني (ت ١٣٦٥هـ)، ط١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم - إيران، ١٤٠٩هـ.
١٨٨. الفوائد الرجالية، ابو القاسم الخوئي (ت ١٤١٣هـ)، ط١، دار الهدى، بيروت - لبنان، ١٩٩٠م.
١٨٩. الفوائد الرضوية، محمد حسين كاشف الغطاء (ت ١٣٧٣هـ)، دار الهدى، بيروت - لبنان، ١٩٩٢م.
١٩٠. الفوائد الطوسية، محمد بن علي الحر العاملي (ت ١١٠٤هـ)، ط١، دار الهدى، بيروت - لبنان، ١٩٩٠م.
١٩١. الفوائد العلية، علي محمد البهبهائي (ت ١٣٨٠هـ)، ط١، أمير كبير، طهران - إيران، ١٩٩٠م.
١٩٢. الفوائد المدنية والشواهد المكية، محمد أمين الإسترآبادي، نور الدين العاملي (ت ١٠٣٣هـ)، ط١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم - إيران، ١٤٢٤هـ.
١٩٣. الفوائد المدنية، محمد حسن النجفي (ت ١٢٦٦هـ)، دار الغدير، بيروت - لبنان، ١٩٩٠م.
١٩٤. الفوائد المليية لشرح الرسالة النقلية، محمد صادق الصدر الشهيد الثاني (ت ١٤١٩هـ)، ط١، دار الهدى، بيروت - لبنان، ١٩٩٠م.
١٩٥. قاعدة القرعة، حسين كريمي، ط١، اعتماد، قم - إيران، ١٤٢٠هـ.
١٩٦. قاعدة لا ضرر، علي محمد باقر السيد السيستاني، دار الغدير، بيروت - لبنان، ١٩٩٠م.
١٩٧. القرآن في الإسلام، محمد حسين الطباطبائي (ت ١٤١٢هـ)، دار الهدى، بيروت - لبنان، ١٩٩٠م.

١٩٨. قرب الاسناد، عبدالله جعفر الحميري القمي(ت٣٠٠هـ)، ط ١، مهر، قم-ايران، ١٤٠١٣ هـ .
١٩٩. قصص الانبياء، سعيد بن هبة الله الرأوندي، ط١، دار المعارف، بيروت- لبنان، ١٩٩٨م.
٢٠٠. القضاء والشهادات، مرتضى محمد الأنصاري(ت١٢٨١هـ)، ط١، باقري، قم-ايران، ١٤١٥ هـ.
٢٠١. القضاء، محمد حسن الآشتياني(ت١٣١٩هـ)، ط٢، منشورات دار الهجرة، قم - ايران، قم - ايران، ١٤١٢ هـ.
٢٠٢. قواعد الأحكام، الحسن بن يوسف العلامة الحلبي(ت٧٢٦هـ)، ط١، مؤسسة النشر الاسلامي، قم-ايران، ١٤١٩ هـ.
٢٠٣. القواعد الفقهية، محمد حسن البجنوردي(ت١٣٩٥هـ)، ط١، نشر الهادي، قم-ايران، ١٤١٩ هـ.
٢٠٤. القواعد الفقهية، محمد حسن الشيرازي، ط١، دار الهدى، بيروت- لبنان، ١٩٩٠م.
٢٠٥. القواعد الفقهية، محمد رضا المظفر(ت١٣٨٣هـ)، ط١، دار الهدى، بيروت-لبنان، ١٩٩٠م.
٢٠٦. القواعد الفقهية، ناصر مكارم الشيرازي، ط٣، مدرسه الإمام أمير المؤمنين، النجف- العراق، ١٤١١ هـ.
٢٠٧. القواعد والفوائد، محمد بن مكي جمال الدين الشهيد الثاني(ت٩٦٦هـ)، ط١، دار الغدير، بيروت- لبنان، ١٩٩٠م.
٢٠٨. قوانين الأصول، ابو القاسم الميرزا القمي، دار الهدى، بيروت- لبنان، ١٩٩٠م.
٢٠٩. القيادة في الإسلام، محمد الريشهري، ط١، مؤسسة دار الحديث الثقافية ، قم - ايران، بلا نشر
٢١٠. الكافي، محمد بن يعقوب الكليني(ت٣٢٩هـ)، ط٤، دار الكتب الإسلامية، طهران-ايران، ١٣٦٥ هـ.
٢١١. كتاب الصلاة، تقرير بحث النائيني، محمد علي الكاظمي(ت١٣٥٥هـ)، ط١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم-ايران، ١٤١١ هـ.
٢١٢. كتاب الطهارة، ابو القاسم الموسوي الخوئي(ت١٤١١هـ)، ط٢، العلمية، قم-ايران، ١٤١٠ هـ.
٢١٣. كتاب الطهارة، مرتضى محمد الأنصاري(ت١٢٨١هـ)، ط١، مؤسسة الهادي، قم- ايران، ١٤١٥ هـ.
٢١٤. كتاب المكاسب والبيع، تقرير بحث النائيني، محمد تقي الآملي(ت١٣٥٥هـ)، ط١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم-ايران، ١٩٩٠م.
٢١٥. كتاب النكاح، مرتضى محمد الأنصاري(ت١٢٨١هـ)، ط١، باقري، قم- ايران، ١٤١٥ هـ.
٢١٦. كشف الرموز، زين الدين الفاضل الآبي(ت٩٦٠هـ)، ط١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم - ايران، ١٤٠٨ هـ.
٢١٧. كشف الغطاء، جعفر كاشف الغطاء(ت١٢٢٨هـ)، ط١، انتشارات مهدي، أصفهاني- ايران، بلا نشر.
٢١٨. كشف اللثام، بهاء الدين محمد بن الحسين الفاضل الهندي(ت١١٣٧هـ)، ط١، مؤسسة آل البيت(عليهم السلام)، قم - ايران، ١٤٢٠ هـ.
٢١٩. كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد(تحقيق الآملي)، الحسن بن يوسف العلامة الحلبي(ت٧٢٦هـ)، ط٧، مؤسسة نشر الإسلامي، قم- ايران، ١٤١٧ هـ.
٢٢٠. كفاية الأصول دروس في مسائل علم الاصول، الميرزا جواد التبريزي(ت١٤٢٧هـ)، ط٢، دار الصديقة الشهيدة، قم-ايران، ١٤٢٩ هـ.
٢٢١. كفاية الاصول، محمد كاظم الخراساني، ط١، دار الهدى، بيروت- لبنان، ١٩٩٠م.
٢٢٢. كنز الفوائد، أبو الفتح الكراچكي(ت٤٤٩هـ)، ط٢، المصطفوي، قم -ايران، ١٣٦٩ هـ.
٢٢٣. الكنى والألقاب، عباس القمي، ط١، الصدر، طهران- ايران بلا نشر.

٢٢٤. لسان العرب، محمد بن مكرم ابن منظور (ت٧١١هـ)، ط١، دار الهدى، بيروت- لبنان، ١٤٠٤هـ.
٢٢٥. اللغات النيرة، محمد كاظم الآخوند الخراساني (ت١٣٢٩هـ)، ط١، المرصاد، قم- ايران، ١٤٢٢هـ.
٢٢٦. اللعة الدمشقية، حمد بن مكي جمال الدين الشهيد الأول (ت٧٨٦هـ)، ط١، دار الفكر، قم- ايران، ١٤١١هـ.
٢٢٧. مائة قاعدة فقهية، محمد كاظم المصطفوي، ط٣، مؤسسة النشر الاسلامي، قم- ايران، ١٤١٧هـ.
٢٢٨. مباحث الأصول، محمد تقى بهجت، ط١، انتشارات شفق، قم- ايران، ١٤١٣هـ.
٢٢٩. المباني الأصولية عند المحقق العراقي، هادي حسين الكرعأوي، ط١، دار الغدير، بيروت- لبنان، ١٩٩٠هـ.
٢٣٠. مجمع البيان، الفضل بن الحسن الطبرسي (ت٥٤٨هـ)، دار الغدير، بيروت- لبنان، ١٩٩٠م.
٢٣١. مجمع المسائل، محمد رضا الكلبيكاني (ت١٤١٤هـ)، ط٤، دار القرآن الكريم، قم - ايران، ١٤١٣هـ.
٢٣٢. مجمع الفائدة، أحمد بن محمد المحقق الأردبيلي (ت٩٩٣هـ)، ط١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم - ايران، ١٤١٢هـ.
٢٣٣. ميزان الحكمة، محمد الريشهري، ط١، دار الحديث، قم- ايران، ج٢، بلا نشر.
٢٣٤. المحاسن، أحمد بن محمد بن خالد البرقي (ت٢٧٤هـ)، ط١، دار الكتب الإسلامية، طهران- ايران، ١٣٧٠هـ.
٢٣٥. محاضرات في أصول الفقه، تقرير بحث الخوئي، محمد اسحاق الفياض (ت١٤١١هـ)، ط١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم- ايران، ١٤١٩هـ.
٢٣٦. محصل المطالب في تعليقات المكاسب، صادق الطهوري، ط١، انتشارات أنوار الهدى، قم- ايران، ١٤١٩هـ.
٢٣٧. المحكم في أصول الفقه، محمد سعيد الحكيم (ت١٤٤٣هـ)، ط١، مؤسسة المنار، قم- ايران، ١٤١٤هـ.
٢٣٨. مدارك الأحكام، محمد الموسوي العاملي (ت١٠٠٩هـ)، ط١، مهر، قم- ايران، ١٤١٠هـ.
٢٣٩. المراسم العلوية، سدار بن عبد العزيز (ت٤٤٨هـ)، أمير، قم - ايران، ١٤١٤هـ.
٢٤٠. المرتقى إلى الفقه الأرقى، محمد الروحاني (ت١٤١٨هـ)، ط١، ستارة، قم- ايران، ١٤٢٠هـ.
٢٤١. مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام، الجواد الكاظمي (ت١١١ق)، ط١، چاپخانه حيدر، قم- ايران، ١٣٤٧هـ.
٢٤٢. مسالك الأفهام، زين الدين العاملي الشهيد الثاني (ت٩٦٦هـ)، ط١، المعارف الإسلامية، قم - ايران، ١٩٩٢م.
٢٤٣. المسائل السروية، محمد بن محمد نعمان المفيد (ت٤١٣هـ)، ط٢، دار المفيد، بيروت- لبنان، ١٤١٤هـ.
٢٤٤. المسائل الصاغانية، محمد بن محمد نعمان المفيد (ت٤١٣هـ)، ط٢، دار المفيد، بيروت - لبنان، ١٤١٤هـ.
٢٤٥. المسائل العكبرية، محمد بن محمد بن نعمان المفيد (ت٤١٣هـ)، ط٢، دار المفيد، بيروت - لبنان، ١٤١٤هـ.
٢٤٦. المسائل المستحدثة، محمد صادق الروحاني، ط٤، مؤسسة دار الكتاب، قم - ايران، ١٤١٤هـ.

## قائمة المصادر والمراجع

٢٤٧. المسائل الناصرية، علي بن الحسين الشريف المرتضى (ت٤٣٦هـ)، ط١، أمير كبير، طهران- إيران، ١٤١٧هـ.
٢٤٨. مستدرك الوسائل، حسين النوري (ت١٣٢٠هـ)، ط١، دار الغدير، بيروت- لبنان، ١٩٩٠م.
٢٤٩. مستدرك سفينة البحار، علي النمازي الشاهرودي (ت١٤٠٤هـ)، ط١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم- إيران، ١٤١٩هـ.
٢٥٠. مستطرفات السرائر، ابن إدريس الحلبي (ت٥٩٨هـ)، ط٢، مؤسسة النشر الإسلامي، قم - إيران، ١٤١١هـ.
٢٥١. مستمسك العروة، محسن الحكيم (ت١٣٩٠هـ)، ط١، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم- إيران، ١٤٠٤هـ.
٢٥٢. مستند الشيعة، محمد مهدي النراقي المحقق النراقي (ت١٢٤٤هـ)، ط١، ستارة، قم - إيران، ١٤١٩هـ.
٢٥٣. مستند تحرير الوسيلة، مصطفى الخميني (ت١٣٩٨هـ)، ط١، مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام، الخميني، قم- إيران، ١٤١٨هـ.
٢٥٤. مشارق الشموس، موسى بن محمد المحقق الخوانساري (ت١٠٩٩هـ)، ط١، مؤسسة آل البيت عليهم السلام، قم- إيران، ١٩٩٠م.
٢٥٥. مشرق الشمسيين، بهاء الدين العاملي (ت١٠٣١هـ)، ط١، منشورات مكتبة بصيرتي، قم- مشهد - إيران، ١٤٠٦هـ.
٢٥٦. مصابيح الظلام في شرح مفاتيح الشرائع، محمد باقر الوحيد البهبهاني (ت١٢٠٦هـ)، دار الغدير، بيروت- لبنان، ١٩٩٠م.
٢٥٧. مصباح الاصول، تقرير بحث الخوئي للبهسودي (ت١٤١١هـ)، ط١، دار الغدير، بيروت- لبنان، ١٩٩٠م.
٢٥٨. نهاية الدراية، محمد حسين القروي (ت١٣٦١هـ)، ط١، دار الهدى، بيروت- لبنان، ١٩٩٠م.
٢٥٩. مصباح الفقاهة، ابو القاسم الموسوي الخوئي (ت١٤١١هـ)، ط١، العلمية، قم- إيران، بلا نشر.
٢٦٠. مصباح الفقهية، آقا رضا الهمداني (ت١٣٢٢هـ)، ط١، انتشارات مكتبة النجاح، طهران- إيران، بلا سنة نشر.
٢٦١. مصباح المتهدج، محمد بن الحسن الطوسي (ت٤٦٠هـ)، ط١، مؤسسة فقه الشيعة، بيروت- لبنان، ١٤٤١هـ.
٢٦٢. معارج الأصول في علم الأصول، محمد حسين الأصفهاني (ت١٣٦١هـ)، ط١، دار الهدى، بيروت- لبنان، ١٤١٣هـ.
٢٦٣. معارج الأصول، جعفر بن الحسن المحقق الحلبي (ت٦٧٦هـ)، ط١، دار الغدير، بيروت- لبنان، ١٤١٣هـ.
٢٦٤. المعالم الجديدة للأصول، محمد باقر الصدر (ت١٤٠٠هـ)، ط٢، النعمان، النجف الأشرف- العراق، بلا سنة نشر.
٢٦٥. المعالم الجديدة للأصول، محمد باقر الصدر (ت١٤٠٠هـ)، ط٢، النعمان، النجف الأشرف- إيران، ١٣٩٥هـ.
٢٦٦. معاني الأخبار، محمد بن بابويه القمي الصدوق (ت٣٨١هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي، قم - إيران،

٢٦٧. المعتبر، جعفر بن الحسن المحقق الحلبي (ت ٦٧٦ هـ)، ط١، مؤسسة سيد الشهداء (عليه السلام)، قم- إيران، ١٣٦٤ هـ.
٢٦٨. المعجم القانوني، حارث سليمان الفاروقي، ط٣، مكتبة لبنان، بيروت-لبنان، ١٩٩١ م.
٢٦٩. المعجم الموضوعي لنهج البلاغة، أويس كريم محمد، ط١، الأستانة الرضوية المقدسة، مشهد- إيران، ٣٦٦٣ هـ.
٢٧٠. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس ابن زكريا (ت ٣٩٥ هـ)، ط١، دار المعارف، بيروت- لبنان، ١٩٩٠ م.
٢٧١. مفاتيح الجنان، عباس بن محمد بن أبي القاسم القمي، ط١، بعث، بيروت - لبنان، ١٩٩٠ م.
٢٧٢. مفتاح الفلاح، بهاء الدين محمد العاملي (ت ١٠٣١ هـ)، ط١، منشورات مؤسسة الأعلمي، بيروت- لبنان، بلا سنة نشر.
٢٧٣. مفتاح الكرامة، محمد جواد العاملي (ت ١٢٢٦ هـ)، ط١، دار المعارف، بيروت-لبنان، ١٩٩١ م.
٢٧٤. المفردات في غريب القرآن، الحسين بن محمد الراغب الاصفهاني (ت ٥٠٢ هـ)، ط١، دار الغدير، بيروت-لبنان، ١٩٩٠ م.
٢٧٥. مقالات الأصول، آقا ضياء العراقي (ت ١٣٦١ هـ)، ط١، مجمع الفكر الاسلامي، باقري، قم- إيران، ١٤١٤ هـ.
٢٧٦. المقنع، محمد بن علي بن بابويه القمي الصدوق (ت ٣٨١ هـ)، ط١، اعتماد، قم-إيران، ١٤١٥ هـ.
٢٧٧. المقنعة، محمد بن محمد نعمان المفيد (ت ٤١٣ هـ)، ط٢، مؤسسة النشر الإسلامي، قم- إيران، ١٤١٠ هـ.
٢٧٨. المكاسب المحرمة، مصطفى الخوميني، ط١، دار الكتاب، قم- إيران، ١٩٩٠ م.
٢٧٩. المكاسب والبيع، تقرير بحث النائيني محمد تقس الآملي (ت ١٣٩١ هـ)، دار المعارف، بيروت- لبنان، ١٩٩١ هـ.
٢٨٠. المكاسب، مرتضى حسين الأنصاري (ت ١٢٨١ هـ)، ط١، مؤسسة الهادي، قم-إيران، ١٤١٧ هـ.
٢٨١. من لا يحضره الفقيه، محمد بن بابويه القمي الصدوق (ت ٣٨١ هـ)، ط١، دار الهدى، بيروت- لبنان، ١٩٩٠ م.
٢٨٢. مناسك الحج، محمد إسحاق الفياض، ط١، أمير، قم - إيران، ١٤١٨ هـ.
٢٨٣. المناظرات في الإمامة، عبد الله الحسن، ط١، مهر، قم- إيران، ١٤١٥ هـ.
٢٨٤. مناقب آل أبي طالب، لابن شهر آشوب، ط١، دار الهدى، ط١، بيروت- لبنان، ١٩٩٠ م.
٢٨٥. منتقى الأصول، تقرير بحث الروحاني، عبد الصاحب الحكيم (ت ١٤٠٥ هـ)، ط١، الهادي، بيروت - لبنان، ١٤١٨ هـ.
٢٨٦. منتهى الدراية، محمد جعفر الشوشترى، ط١، نمونه، قم-إيران، ١٤١٢ هـ.
٢٨٧. منتهى المطلب، الحسن بن يوسف العلامة الحلبي (ت ٧٢٦ هـ)، ط١، البحوث الإسلامية، مشهد - إيران، ١٤١٢ هـ.
٢٨٨. المنطق، محمد رضا المظفر (ت ١٣٨٨ هـ)، ط١، مؤسسة النشر الإسلامي - قم - إيران، بلا نشر.
٢٨٩. منهاج الصالحين، علي السيستاني، ط١، ستارة، قم- إيران، ١٤١٦ هـ.

٢٩٠. مئية الطالب، تقرير بحث الناثني، موسى بن محمد الخوانساري (ت ١٣٥٥هـ)، ط١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم-ايران، ١٤١٨هـ.
٢٩١. المهذب البارغ، ابن فهد الحلبي (ت ٨٤١هـ)، مؤسسة النشر الاسلامي، قم - ايران، ١٤١٢هـ.
٢٩٢. المهذب، عبد العزيز ابن البراج (ت ٤٨١هـ)، ط١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم-ايران، ١٤٠٦هـ.
٢٩٣. موسوعة أحاديث أهل البيت (ع)، هادي النجفي، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ١٤٢٣هـ.
٢٩٤. الموسوعة الفقهية الميسرة، محمد علي الأنصاري، ط١، باقري، قم- ايران، ١٤١٥هـ.
٢٩٥. الموسوعة الفقهية، محمد تقي الحكيم دار الغدير، بيروت- لبنان، ١٩٩٠م.
٢٩٦. موسوعة المصطفى والعترة (ع)، ط١، الحاج حسين الشاكري، ستاره، قم - ايران، ١٤١٧هـ.
٢٩٧. موسوعة من نبأ المستبصرين، مركز الأبحاث العقائدية الإسلامية، ط١، ستار، قم - ايران، ١٤٢٤هـ.
٢٩٨. ميزان الحكمة، محمد الريشهري، ط١، دار الحديث، قم - ايران، ١٩٩٠م.
٢٩٩. الناصريات، علي بن الحسين الشريف المرتضى (ت ٤٣٦هـ)، ط١، مؤسسة الهدى، قم- ايران، ١٤١٧هـ.
٣٠٠. نزهة الناظر في الجمع بين الأشباه والنظائر، يحيى بن سعيد الحلبي (ت ٦٨٩هـ)، ط١، الآداب، النجف- العراق، ١٣٨٦هـ.
٣٠١. نشأة التشيع والشيعة، محمد باقر الصدر (ت ١٤٠٠هـ)، ط٢، قدس، قم- ايران، ١٤١٧هـ.
٣٠٢. النص والإجتهداد، شرف الدين (ت ١٣٧٧هـ)، ط١، سيد الشهداء عليه السلام، قم - ايران، ١٤٠٤هـ.
٣٠٣. نضد القواعد الفقهية، جمال الدين عبدالله المقداد السيوري (ت ٨٢٦هـ)، ط١، مكتبة آية الله العظمى المرعشي، قم- ايران، ١٤٠٣هـ.
٣٠٤. نظام الحكم في الإسلام، حسين علي المنتظري، ط١، هاشميون، قم - ايران، ١٣٨٠هـ.
٣٠٥. نظرات في التصوف والكرامات، محمد جواد مغنية (ت ١٤٠٠هـ)، ط١، المكتبة الأهلية، بيروت - لبنان، ١٩٩٠م.
٣٠٦. النفي والتغريب، نجم الدين الطبسي، ط١، مؤسسة الهادي، قم - ايران، ١٤١٦هـ.
٣٠٧. نهاية الأحكام في معرفة الأحكام، الحسن بن يوسف العلامة الحلبي (ت ٧٢٦هـ)، ط١، دار الغدير،
٣٠٨. نهاية الأصول، حسين علي المنتظري، ط١، القدس - قم - ايران، ١٤١٥هـ.
٣٠٩. نهاية الأفكار، ضياء الدين العراقي (ت ١٣٦١هـ)، ط١، دار الغدير، بيروت-لبنان، ١٩٩٠م.
٣١٠. نهاية الدراية في شرح الكفاية، محمد حسين الأصفهاني (ت ١٣٦٢هـ)، ط١، أمير، قم - ايران، ١٣٧٤هـ.
٣١١. نهاية المرام، محمد العاملي (ت ١٠٠٩هـ)، ط١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم - ايران، ١٤١٣هـ.
٣١٢. النهاية، محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، ط١، انتشارات قدس محمدي، قم-ايران، بلا نشر.
٣١٣. نهج السعادة، محمد باقر المحمودي، ط١، دار التعارف، بيروت - لبنان، ١٣٩٧هـ.
٣١٤. نهج الفقاها، محسن الحكيم (ت ١٣٩٠هـ)، ط١، بهممن، قم - ايران، ١٩٩٠م.
٣١٥. نور البراهين، نعمة الله الجزائري (ت ١١١٢هـ)، ط١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم- ايران، ١٤١٧هـ.
٣١٦. هداية المسترشدين، محمد تقي الرازي (ت ١٢٤٨هـ)، ط١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم-ايران، بلا نشر.

## قائمة المصادر والمراجع

٣١٧. الهداية، محمد بن بابويه القمي الصدوق (ت٣٨١هـ)، ط١، اعتماد، قم- ايران، ١٤١٨هـ.
٣١٨. وسائل الشيعة، الحر العاملي، ط١، الغدير، بيروت- لبنان، ١٩٩٠م.
٣١٩. الوسيط في شرح القواعد الفقهية، محمد حسن الأصفهاني (ت١٣٢٩هـ)، ط١، دار المعارف، بيروت-
٣٢٠. الوسيلة، ابن حمزة الطوسي (ت٥٦٠هـ)، ط١، الخيام، قم- ايران، ١٤٠٨هـ، ص٣٢٣.
٣٢١. ينابيع الأحكام في معرفة الحلال والحرام، علي الموسوي القزويني (ت١٢٩٨هـ)، ط١، مؤسسة النشر
٣٢٢. ينابيع الفقهية، علي أصغر مرواريد، ط١، مؤسسة فقه الشيعة، بيروت- لبنان، ١٤١٣هـ.

## **Abstract**-----

### **Abstract**

The Summary The thesis dealt with "Grateful rules and rulings in Imami jurisprudence, an analytical study".

Due

Its jurisprudential importance in understanding the rulings of Islamic jurisprudence; He is the clarifier and revealer of the rulings of the accountable people and their constitution jurisprudence.

Therefore, the Imami jurists are keen to clarify the rulings that relate to the taxpayer, whether these rulings are

Related to acts of worship or transactions; For this reason, it was necessary for someone to undertake the derivation of jurisprudential rulings

That depends on Sources of various types and their application to branches and issues of jurisprudence.

The study of these provisions came in the light of the jurisprudence of the Imamis, and the clarification of their jurisprudential opinions regarding them. Take care to clarify the rules and rulings of gratitude. Jurists have explained gratitude, its reasons, and its philosophy. As well as Relying on the narrations of Ahl al-Bayt (peace be upon them) by explaining the interpretation of the Qur'anic verse and explaining the topic Gratitude through the narrative text about the infallible, (peace be upon him)

The jurists turned to studying the jurisprudential rules of gratitude and the rulings of gratitude by relying on the Imami

## **Abstract**-----

jurisprudential sources. My study in this thesis is based on

explaining the term gratitude in the Imami jurisprudential rules and rulings, because it received great attention from the Imami jurists, as they put it in A set of jurisprudential rules and rulings.

The purpose of our study is to explain the sources of gratitude and its multiplicity by the One who bestows blessings upon His servants, who has graciously favored Him With great grace to the servants through His countless blessings.



Republic of Iraq  
Ministry of Higher Education and Scientific Research  
University of Kerbala  
College of Islamic Sciences  
Department of Quranic studies and Jurisprudence

# **Gratitude rules and rulings in Imamiyya jurisprudence -An analytical study**

A Thesis submitted to the council of the college of Islamic  
Sciences / university of kerbala

It is a part of the Requirements for Obtaining a Master's Degree  
in sharia and Islamic sciences

written by a student

**Duha Fawaz Salman**

Supervision

**Ass.Prof.Dr. Muhammed Nazim Al-Mufarji**

٢٠٢٤ A.D

١٤٤٦ A.H